المحتويات



مُقَدِّمَة

إن أئمة الحديث النبوي ورواته هم حفظة هذا الدين العظيم بحفظهم لسنة رسول الله ﷺ؛ فهم رجال أوقفوا أعمارهم على حفظ سنة نبيهم، فهجروا الأوطان، وارتحلوا إلى الأمصار والأقطار، واجتازوا الفيافي والقفار، متحملين أقصى المتاعب والأهوال في سبيل الحصول على الحديث النبوي؛ امتثالًا لقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ (١٢٢)﴾ (التوبة).

ومع كثرة الأخبار الصحيحة الثابتة في فضل هؤلاء الأئمة، وأنهم أفنوا أعمارهم في خدمة الحديث النبوي ابتغاء مرضاة الله تعالى - وجدنا خصوم الإسلام يعملون - ليل نهار - للطعن في هؤلاء الأئمة، وتشويه صورتهم أمام المسلمين؛ لعلمهم الأكيد أن التشكيك في هؤلاء الثقات تشكيك فيما حملوه لنا من سنة النبي ﷺ.

ولهذا كان لزامًا أن يُتصدَّى لمثل هذه الافتراءات التي وجِّهت إلى هؤلاء .الأئمة الأعلام، وأن يُكْشَف زيفها وبطلانها، فجاء هذا الجزء من هذه الموسوعة للرد على الشبهات المثارة حول "الأئمة والرواة"، وقد بُدِئ المؤلَّف بشبهات تتحدث عن قضايا عامة، مثل: دعوى تأثر المحدثين بأهوائهم في نقل الروايات، والطعن في أئمة الحديث ورواته بدعوى بشريتهم، ودعوى مخالفة بعض أئمة الحديث للعقيدة الصحيحة... إلخ.

ثم جاءت الشبهات التي تدور حول شخصيات بعينها، وقد رُتِّبت تاريخيًّا حسب وفاة أصحابها، مثل: ادعاء أن الشافعي كان شيعيًّا منجِّمًا يضع الأحاديث، ودعوى إهمال الشيخين لأحاديث فضائل بني أمية مداراةً للعباسيين، وإنكار الاحتجاج بآراء الألباني الحديثية... إلخ.

وقد أردنا من معالجة هذه الشبهات التأكيد على عدة حقائق من أهمها ما يأتي:

- أن الله ﷻ سخر للسنة رجالًا أوقفوا حياتهم على خدمة السنة النبوية، فلقد تحملوا في سبيل تبليغها، والتأكد من صحة نسبتها إلى النبي ﷺ - المشاق الكثيرة والترحال الطويل، حتى إن التاريخ لم يعرف أمة من الأمم رحلت في طلب العلم وتوثيقه مثلما فعلت الأمة الإسلامية في طلب السنة النبوية.

- لقد كان هؤلاء الأئمة منصفين أشد ما يكون الإنصاف في نقل السنة، وفي الحكم على الرجال، فكانوا لا يحابون أحدًا في الجرح والتعديل، حتى وإن كان من أقرب الناس إليهم.

- لقد وضع أهل الحديث وأئمته منهجًا متميزًا دقيقًا للتحقق من صحة الأحاديث ونسبتها إلى النبي ﷺ؛ ففحصوها سندًا ومتنًا، وميزوا بين صحيحها وسقيمها.

وأخيرًا نقول: كفى أهل الحديث شرفًا وثناءً قول المصطفى ﷺ عنهم: "يرث هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين وتحريف الغالين"[1].

١. صحيح: أخرجه البيهقي في سننه الكبرى، كتاب: الشهادات، باب: الرجل من أهل الفقه يسأل عن الرجل من أهل الحديث، رقم (٢٠٧٠٠). وصححه الألباني في مشكاة المصابيح برقم (٢٤٨).

الشبهة الأولى

الزعم أن النقاد القدامى كانوا يتساهلون في توثيق الرواة(*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المتوهمين أن أئمة النقد القدامى تساهلوا في توثيقهم للرواة، ويستدلون على ذلك بأن العجلي قد تساهل في توثيقه للرواة؛ إذ كَثُر توثيقه لمن لا يوجد لغيره فيه كلام، وهو أيضًا خالف غيره من أئمة النقد بتوثيقه رواة جَهَّلَهم أو ضَعَّفهم أو تركهم غيره، ودليل ذلك عدم اعتماد الحافظ ابن حجر العسقلاني لتوثيق العجلي إذا انفرد. وأما ابن خزيمة فقد كان يوثق المجهولين، وكذلك ابن حبان قد توسع في التعديل. هذا فضلًا عن الحاكم النيسابوري الذي جاء تساهله من جهة ضعف تحقيقه لشرط الصحة في كتابه "المُسْتَدْرَك". وأما تساهل ابن عبد البر فقد جاء من جهة أن العدالة عنده كانت تثبت للراوي بمجرد الإسلام، فيقبل بذلك حديثه.

رامين من وراء ذلك إلى القول باضطراب الحكم على الرجال، وكثرة تساهل أئمة الجرح والتعديل في توثيق الرواة.

وجوه إبطال الشبهة:

١) لقد أجمع أئمة الحديث على إمامة العِجْلي في علم الحديث، وأنه أحد نقاد الآثار وصيارفة العلل وأئمة الجرح والتعديل، أما من توهم أنه متساهل في التوثيق فمردود عليه بوجوه تبين أن الأمر ليس كما توهم.

٢) إن ابن خزيمة جرَّح رواة بالجهالة، وردَّ حديثهم بذلك في مواضع كثيرة من كتابيه (صحيح ابن خزيمة، التوحيد)، فلو كان الأصل عنده إجراء الرواة على الثقة والعدالة لم يكن لجرحه بالجهالة معنى.

٣) إن منهج ابن حبان في التوثيق لا يعني أن من وثقهم في كتابه "الثقات" هم ممن يُحتج بهم، بل فيهم من هو حجة، وفيهم من هو دون ذلك ممن هو صالح الاعتبار، وقد أفصح هو عن ذلك في مقدمة الكتاب.

٤) إن كلام الحاكم النيسابوري في النقلة في التحقيق معتبر قوي، وتعديله فيما يصف به الرواة من الثقة والصدق مقبول محتج به.

٥) إن التحقيق العلمي يدلنا على أن ابن عبد البر جرَّح بالجهالة في مواضع كثيرة، ورَدَّ بها أحاديث رواها مجهولون لم يطعن عليهم إلا بالجهالة.

التفصيل:

أولا. العجلي إمام في الحديث، ولا مطعن في توثيقه:

لقد أثنى العلماء القدامى على العجلي ثناءً يبين أنه إمام من أئمة النقد، وأنه من كبار الحفاظ، مع التدين المتين والورع والزهد، حتى إنه كان يُقرن في ذلك بيحيى بن معين والإمام أحمد بن حنبل إمامي السنة والجرح والتعديل.

فقد قال عنه الإمام الذهبي: "له مصنف مفيد في الجرح والتعديل، طالعته، وعلقتُ منه فوائد تدل على تبحُّره بالصنعة وسعة حفظه. وقد ذُكِر (أي العجلي)

(*) تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت، ط٣، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م. إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية وبعض المسائل الشرعية، الشريف حاتم بن عارف العوني، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

للعباس بن محمد الدوري، فقال: كنا نَعدُّه مثل أحمد بن حنبل ويحيى بن معين"[1].

وذكره الإمام الذهبي في كتابه "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل"[2]، وذكره السخاوي في رسالته "المتكلِّمون في الرجال"[3].

وكتاب العجلي في الجرح والتعديل أحد الموارد التي اعتمد عليها الخطيب البغدادي، والحميدي، وابن عساكر، والمزي، والذهبي، وابن رجب الحنبلي، والحافظ ابن حجر، والسخاوي، والسيوطي، وابن العماد الحنبلي، وغيرهم.

وثناء الأئمة عليه بذلك استمر في حياته وعصره، إلى زمن الإمام الذهبي، بل إلى ما بعد ذلك، حتى العصر الحديث.

بل لقد مضى الأئمة على اعتماد أقوال العجلي، والنص على أنه من أئمة الجرح والتعديل المعتمدين، وعلى الثناء على كتبه في الجرح والتعديل[4].

وعلى هذا لم نجد أحدًا من الأئمة السابقين - قبل العصر الحديث - من وصم العجلي بالتساهل في التوثيق، أو أنه لا يعتمد على توثيقه إذا انفرد به لراوٍ لم نجد فيه قولًا لغيره.

أما الرد على أدلة مَن توهم أن العجلي متساهل في التوثيق، فسيكون من وجوه هي:

١. أما توثيقه لمن لم نجد لغيره فيهم كلامًا، فما وجه دلالتهم على تساهله إذن؟ وهل تزيد على أن أعلنَّا جهلنا؟ وأننا عجزنا أن نعرف حال الراوي إلا من طريق العجلي؟!

ثم إن كان هذا دليلًا على تساهل العجلي، فلن ينجو إمام من أئمة الجرح والتعديل من أن يكون متساهلًا كالعجلي؛ لأنه لا يخلو إمام - لا سيما المكثرون من نقد الرواة - من أن نجد له توثيقًا لراوٍ لا متكلم فيه غيره، فَصِفُوا يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، والبخاري وغيرهم بالتساهل إذن بنفس الحجة التي وصفتم بها العجلي بذلك!!

٢. وأما مخالفة العجلي بتوثيقه لرواة جهَّلهم غيره من الأئمة، فمتى يكون من عنده زيادة علم مقدمًا على غيره إذا لم نقبل توثيق العجلي في هذه الحالة؟!

إن قول الإمام عن راوٍ: إنه (مجهول) إعلام من الإمام عن عدم معرفته له، وإعلان منه أنه لا يخبر حاله، فإذا قال إمام آخر عن ذلك الراوي: إنه (ثقة)، فليس في ذلك مخالفة أصلًا، ولا هذه المسألة من مسائل تعارض الجرح والتعديل؛ لأن مَنْ جَهَّل الراوي توقف عن الحكم عليه بالثقة أو الضعف لعدم معرفته له، وأما من وثَّقه فقد عرفه، وعرف من حاله ما يستحق به التوثيق، فأصدر هذا الحكم عليه.

وهنا نقول: من كان عنده علم حجة على من لم يكن عنده علم.

والعجلي إمام كبير، أكبر سنًّا وأعلى إسنادًا من

---

١. سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (١٢/ ٥٠٦).

٢. انظر كتاب: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدَّة، مكتب المطبوعات الإسلامية، سوريا، ط٤، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ص١٩٣.

٣. انظر: المتكلِّمون في الرجال، السخاوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، سوريا، ط٤، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ص١٠٦.

٤. إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية، الشريف حاتم بن عارف العوني، مرجع سابق، ص٧٦.

الإمام البخاري، وكان يُقرن بالإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في العلم - كما أشرنا سابقًا - فمثله لا يُنكر عليه أن يعرف من يجهله غيره من أئمة النقد، ولا يستغرب منه أن يكون حجة على عدم علم غيره من حفَّاظ الحديث، هذا عن توثيقه من يجهلهم غيره، ويعلم هو حالهم.

أما إن كان هذا الاستدلال على تساهل العجلي مبنيٌّ على كونه يوثِّقُ من يجهلهم هو أيضًا، فهذا قول عجيب جدًّا؛ إذ لو لم يكن من أدلة بطلانه إلا أن العجلي قد صرح بردِّ المجهول، ووصف رواةً بالجهالة (دون توثيق)، لكفى به ردًّا على القول بتساهل العجلي.

فقد قال عن بقية بن الوليد: "ثقة ما روى عن المعروفين، وما روى عن المجهولين فليس بشيء"[1].

وقال عن مروان بن معاوية: "كوفي ثقة ثبت، وما حدَّث عن الرجال المجهولين فليس حديثه بشيء"[2].

كما وصف عددًا من الرواة بالجهالة، مثل: ثعلبة بن عباد[3]، وشعيب بن ميمون[4]، وعلى العقيلي[5]، وغيرهم، فهل بعد هذا يصح أن نقول: إنه يوثق من جهلهم؟!

٣. وأما بالنسبة لمخالفة العجلي بتوثيقه لرواة ضعفهم غيره أو تركهم سواه، فإن هذا أمر لا إشكال فيه في علم الجرح والتعديل؛ إذ إن اختلاف اجتهادات الأئمة في الرواة جرحًا وتعديلًا أمر معروف، وواقع علمي صحيح، فإن لكل إمام شروطًا تختلف عن غيره في توثيق الرواة وتضعيفهم، فقد تجد إمامًا قد وثق من ضعفه غيره، أو ضعف من وثقه غيره، وربما كان الصواب مع من وثقه، وربما كان العكس.

"فجرح الرواة وتعديلهم قائم على اجتهاد النقاد، وكل ما رجع إلى الاجتهاد فهو مَظِنَّةٌ للاختلاف، وذلك اختلاف جائز تُوجبه سنة التفاوت في العلم والفهم"[6].

قال المنذري: "اختلاف هؤلاء كاختلاف الفقهاء، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد، فإن الحاكم إذا شُهِدَ عنده بجرح شخصٍ، اجتهد في أن ذلك القدر مؤثر أم لا، وكذلك المحدِّث إذا أراد الاحتجاج بحديث شخصٍ، ونُقِلَ إليه فيه جرح، اجتهد فيه هل هو مؤثر أم لا"[7].

٤. أما القول بعدم اعتماد الحافظ ابن حجر على توثيق العجلي فهذا قول باطل؛ إذ بالنظر إلى مؤلفات ابن حجر نجد أنه اعتمده مرات كثيرة سواء أكان وحده هو الموثق أم معه غيره.

وكتابا "تهذيب التهذيب" و "تقريب التهذيب" لابن حجر خير شاهد على ذلك، ونذكر من هذه الأمثلة ما يلي:

---

١. تاريخ الثقات بترتيب الهيثمي، أحمد بن عبد الله العجلي، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م، ص٨٣.

٢. المرجع السابق، ص٤٢٤ بتصرف.

٣. معرفة الثقات، أحمد بن عبد الله العجلي، تحقيق: د. عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، (١/ ٢٦٠).

٤. المرجع السابق، (١/ ٤٥٨).

٥. تاريخ الثقات، العجلي، مرجع سابق، ص٣٥٢.

٦. تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مرجع سابق، (١/ ٥١٥).

٧. جواب المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدَّة، مكتب المطبوعات الإسلامية، سوريا، ط١، ١٤١١هـ، ص٨٣.

ذكر حفص بن عمر بن عبيد الطنافسي في "التقريب" وقال عنه: "ثقة"[1]، مع أنه لم يذكر في التهذيب له موثقًا غير العجلي[2].

وها هو يقول عن أم الأسود الخزاعية في "التقريب": "ثقة"[3]، مع أنه لم يذكر في "التهذيب" أن أحدًا وثَّقها غير العجلي[4].

ولما ذكر الحافظ في "التهذيب": البراء بن ناجية الكاهلي، وتوثيق العجلي وابن حبان له، مع قول الذهبي عنه: فيه جهالة لا يعرف، تعقب الحافظ قول الذهبي بقوله: "قد عرفه العجلي وابن حبان فيكفيه"[5]. وأمثلة ذلك كثيرة جدًّا.

نعم... هناك مواطن أخرى ينقل الحافظ ابن حجر في "التهذيب" توثيق العجلي، ومع ذلك لا يقول عن ذلك الراوي الذي نقل فيه توثيق العجلي في "التقريب": "ثقة"، بل يقول: "مقبول"، ولذلك أيضًا أمثلة كثيرة.

فليس عدم اعتماد الحافظ لتوثيق العجلي رحمه الله في مواطن قاضيًا على اعتماده عليه في مواطن أخرى، بل العكس هو الصواب؛ لأن العجلي إمام من جُلة أئمة الجرح والتعديل - كما سبق من كلام الأئمة عنه - فبأي حجة نُعْرِض عن اعتماد قوله في راوٍ لا مخالف له فيه أصلًا؟

ونقول في هؤلاء الرواة الذين لم يعتمد الحافظ فيهم توثيق العجلي ما نقوله تمامًا في رواة وثقهم يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأبو حاتم، وأبو داود، والنسائي، وغيرهم، وذكر الحافظ ذلك عنهم في "التهذيب"، ومع ذلك قال عن هؤلاء الرواة الذين وثقهم أولئك الأئمة وأمثالهم في بعض الأحيان: "مقبول"، فهل نقول: إن الحافظ لا يعتمد توثيق أولئك الأئمة؟ أم نلتمس الأعذار للحافظ؟

ونقول: لعل له اجتهادًا، أو لعله سبق قلم، أو هو خطأ معذور صاحبه مأجور إن شاء الله تعالى.

المهم ألا يكون عدم اعتماد الحافظ لتوثيق العجلي في بعض الأحيان سببًا لعدم اعتمادنا نحن توثيقه، وإلا ألجأنا القياس الصحيح على ذلك إلى عدم اعتمادنا توثيق يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأبي حاتم، وأبي داود، والنسائي، وهذا هو الباطل!

ثم لنفترض - جدلًا - أن الحافظ لم يكن يعتمد توثيق العجلي، فهل الحافظ حجة على غيره من الأئمة، الذين وصفوا العجلي بالإمامة في الحديث، حتى قرنوه بابن معين والإمام أحمد؟!

ويمكن أن نعارض الحافظ بتصرف غيره من الحفاظ، كابن رشيد السبتي، الذي اعتمد توثيق العجلي لعمرة بن جديد في مقابل جهالة أبي زرعة وأبي حاتم وابن عبد البر وغيرهم له؛ ليؤكد لنا بذلك عظيم اعتداده بتوثيق العجلي، وليعطينا مثالًا واقعيًّا لما سبق أن ذكرناه: مِن أن توثيق الإمام مقدم على جهل غيره من الأئمة؛ لأن مع الموثق زيادة علم.

وهذا أبو عبد الله ابن المَوَّاق يرد على ابن القطان الفاسي؛ لقوله عن حسان بن عبد الله الضمري: "لا

---

1. تقريب التهذيب، ابن حجر، تحقيق: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ، ص٢٥٩.
2. تهذيب التهذيب، ابن حجر، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، (٢/ ٣٥٢).
3. المرجع السابق، ص١٣٧٧.
4. السابق، (١٢/ ٤٨٦).
5. السابق، (١/ ٣٧٤).

يُعرف"، بقوله: "وليس كذلك، فإنه معروف ثقة، لا يضره ألا يروي عنه إلا واحد. قال أبو مسلم صالح بن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي: حدثني أبي، قال: وحسان بن الضمري شامي تابعي ثقة. وذلك لا يضره فيه قول من لم يعرفه: إنه غير مشهور، فمن علم أولى ممن لم يعلم، وأبو الحسن الكوفي أحد الأئمة في هذا الشأن"[1].

وبذلك نكون قد رددنا على أدلة مَنْ توهم أن العجلي متساهل في التوثيق، وبَيَّنَّا أن جميع الأئمة السابقين على رأي واحد: وهو اعتقاد إمامة العجلي في علم الحديث، وأنه أحد نقاد الآثار وصيارفة العلل، وأئمة الجرح والتعديل، وأنه يُقرن في النقد بالإمام أحمد ويحيى بن معين[2].

ثانيًا. تجريح ابن خزيمة للرواة بالجهالة دليل يبطل دعواهم:

لقد توهم بعض المتأخرين أن ابن خزيمة كان يوثِّق المجهولين، وهذا يُرد عليه من وجهين هما:

1. أنه لا يُعاب ناقد من أئمة الحديث بالقول: (يوثق المجهولين)؛ لأنه ما من النقاد أحد وثق راويًا إلا وقد أخرجه بذلك التوثيق من جملة المجهولين، ولكن بما قام له من الحجة على ثقته، بناءً على ما هو معلوم من تمكن ذلك الناقد في الصنعة.

2. بالنظر الدقيق في كتب ابن خزيمة نجده قد جرَّح رواة بالجهالة، ورد حديثهم بذلك في مواضع عدة من كتابيه (صحيح ابن خزيمة، والتوحيد)، فلو كان الأصل عنده إجراء الرواة على الثقة والعدالة لم يكن لجرحه بالجهالة معنى.

لكن حقيقة الأمر أن توثيقه لمن وثقه، أو احتجاجَه به مبنيٌّ على الخبرة بأمر ذلك الراوي، وتحقق سلامة حديثه عنده من النَّكارة[3]. وكان رحمه الله من أكابر الفقهاء، قال عنه الإمام ابن حبان: "ما رأيت على وجه الأرض من يُحسن صناعة السنن، ويحفظ ألفاظها الصحاح وزياداتها، حتى كأن السنن كلها بين عينيه إلا محمد بن إسحاق فقط"، وقال أبو علي النيسابوري: "كان ابن خزيمة يحفظ الفقهيات من حديثه كما يحفظ القارئ السورة"[4].

وها هو الإمام أبو الحسن الدارقطني يقول عنه: كان ابن خزيمة إمامًا ثبتًا معدوم النظير.

وقال الحافظ أبو علي النيسابوري - أيضًا: "لم أر أحدًا مثل ابن خزيمة"[5].

ثم يقول الذهبي عنه: "وقد كان هذا الإمام جهْبذًا بصيرًا بالرجال، فقال - فيما رواه عنه أبو بكر محمد بن جعفر - شيخ الحاكم: لستُ أحتجُّ بشهر بن حوشب، ولا بحريز بن عثمان لمذهبه، ولا بعبد الله بن عمر، ولا ببقيَّة، ولا بمقاتل بن حيان، ولا بأشعث بن سوار، ولا بعلي بن جدعان لسوء حفظه، ولا بعاصم بن عبيد الله،

1. بغية النقاد والنقلة، ابن المَوَّاق، (1/ 36). نقلًا عن: إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية، ابن عارف العوني، مرجع سابق، ص84، 85.
2. انظر: إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية، ابن عارف العوني، مرجع سابق، ص79: 85.
3. تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مرجع سابق، (1/ 324، 325).
4. تذكرة الحفاظ، الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، (2/ 723) بتصرف.
5. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (14/ 372).

ولا بابن عقيل، ولا بيزيد بن أبي زياد، ولا بمجالد، ولا بحجاج بن أرطأة إذا قال: عن، ولا بأبي حذيفة النهدي، ولا بجعفر بن برقان، ولا بأبي معشر نجيح، ولا بعمر بن أبي سلمة، ولا بقابوس بن أبي ظبيان، ثم سمَّى خلقًا دون هؤلاء في العدالة، فإن المذكورين احتج بهم غير واحد"[1].

وهذه الرواية التي رواها الذهبي فيها دلالة كافية على علم ابن خزيمة الواسع بالرجال وأحوالهم جرحًا وتعديلًا، وما كان للذهبي أن يقول عنه: إنه بصير بالرجال وهو يوثق المجهولين، أو يحكم على الرجال بغير وجهٍ صحيح، ثم إن عدم احتجاجه بمثل هؤلاء الأئمة يدل على تمكنه في الحكم على الرجال، وإلا لاحتج بهم.

ونخلص من هذا إلى أن ابن خزيمة خبير بالرجال وأحوالهم، وتوثيقه للمجهولين إنما هو عن بَيِّنة صحيحة، وتجريحه لكثير من الرواة بالجهالة فيه دلالة كافية على بطلان ما ادعوه، وإلا لما كان لجرحه بالجهالة معنًى.

ثالثًا. ليس كل من في كتاب "الثقات" ممن يحتج بهم، وذلك حسب منهج ابن حبان فيه:

إن المتأمل لكتابي ابن حبان رحمه الله "الثقات" و"المجروحين" سوف يجده إمامًا بصيرًا بالنقلة، يعرضهم على موازين النقد، ويحرر أحوالهم في الرواية من خلال مروياتهم، وهو ذاته منهج متقدمي الأئمة.

وإيراد ابن حبان المجهولين من الرواة في كتابه "الثقات" يرجع إلى أنه جعل الأصل في كل راوٍ لم يقف في روايته على ما يُطعن فيه - اللحاق بالثقات، وإن كان لا يدري من يكون ذلك الراوي.

وقد أبان عن منهجه في مقدمة كتاب "الثقات" فقال: "كل من ذكرته في كتابي هذا تعرَّى خبره عن الخصال الخمس التي ذكرتها، فهو عدل يجوز الاحتجاج بخبره؛ لأن العدل من لم يعرف منه الجرح ضد التعديل، فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يبين ضده؛ إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم".

وقال قبل هذا: "كل من أذكره في هذا الكتاب فهو صدوق، يجوز الاحتجاج بخبره، إذا تعرى خبره عن خصال خمس، فإذا وجد خبر منكر عن واحد ممن أذكره في كتابي هذا؛ فإن ذلك الخبر لا ينفك من إحدى خمس خصال:

١. إما أن يكون فوق الشيخ الذي ذكرت اسمه في كتابي هذا (في الإسناد): رجل ضعيف لا يحتج بخبره.
٢. أو يكون دونه رجل واهٍ لا يجوز الاحتجاج بروايته.
٣. أن يكون الخبر مرسلًا، لا يلزمنا به الحجة.
٤. أن يكون منقطعًا، لا يقوم بمثله الحجة.
٥. أو يكون في الإسناد رجل مدلس، لم يبين سماعه في الخبر من الذي سمعه منه؛ فإن المدلس ما لم يبين سماع خبره عمن كتب عنه، لا يجوز الاحتجاج بذلك الخبر؛ لأنه لا يُدرَى لعله سمعه من إنسان ضعيف، يبطل الخبر بذكره إذا وقف عليه وعرف الخبر به؛ فما لم يقل المدلس في خبره وإن كان ثقة: سمعتُ، أو حدثني، فلا يجوز الاحتجاج بخبره".

وابن حبان رحمه الله تعالى كان يرى أن مذهبه هذا

١. المرجع السابق، (١٤/ ٣٧٣).

مخالف لما كان عليه الأئمة السابقون، ولكنه خالفهم في بعض الرواة الذين ضعفهم الأئمة - بالدلائل - وهذا قوله: "وإنما أذكر في هذا الكتاب الشيخ بعد الشيخ، وقد ضعفه بعض أئمتنا ووثقه بعضهم، فمن صح عندي منه أنه ثقة بالدلائل النيرة التي بينتها في كتاب "الفصل بين النقلة" أدخلته في هذا الكتاب؛ لأنه يجوز الاحتجاج بخبره، ومن صح عندي منهم أنه ضعيف بالبراهين الواضحة التي ذكرتها في كتاب "الفصل بين النقلة" لم أذكره في هذا الكتاب، لكني أدخلته في كتاب "الضعفاء بالعلل"؛ لأنه لا يجوز الاحتجاج بخبره"(١).

وإذا علمنا أن ابن حبان إذا لم يثبت عنده كون الراوي مجروحًا فإنه يدخله في "الثقات"، وأنه أدخل فيهم من لا يعرفه، فهذا المنهج لا يعني أن من في كتابه من هؤلاء كلهم ممن يحتج بهم، بل فيهم من هو حجة، وفيهم من هو دون ذلك ممن هو صالح للاعتبار.

والمستورون والمجهولون الذين لم يثبت عليهم فيما رووا حديث منكر يحتملون هم وزره - أي وزر الحديث - فهؤلاء يعتبر بهم، ويحتج بحديثهم لغيره، وربما خرَّج حديثهم في الصحاح متابعة، وهذا منهج لا يُعرف فيه اختلاف من حيث الجملة.

ولا نرى وجهًا لعيب ابن حبان بهذا؛ لأننا قد تبينا منهجه، فغاية الأمر ألا نجعل من مجرد إيراد الراوي في "الثقات" صحة الاحتجاج به، حتى ينضم إلى ذلك سائر شروط الاحتجاج(٢).

وقد أنكر اللكنوي دعوى تساهل ابن حبان في التوثيق، فقال: "هو قول ضعيف؛ لأن ابن حبان معدود ممن له تعنت وإسراف في جرح الرجال، ومن هذا حاله لا يمكن أن يكون متساهلًا في تعديل الرجال"(٣).

وكذلك فعل السيوطي، قال: "وما ذكره عن تساهل ابن حبان ليس بصحيح؛ فإن غايته أن يسمي الحسن صحيحًا، فإن كانت نسبته إلى التساهل باعتبار وجدان الحسن في كتابه فهي مشاحة في الاصطلاح، وإن كانت باعتبار خفة شروطه، فإنه يخرج في الصحيح ما كان راويه ثقة غير مدلس، سمع من شيخه وسمع منه الآخذ عنه، ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع، وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر فهو عنده ثقة، وفي كتاب الثقات له كثير ممن هذه حاله، ولأجل هذا ربما اعترض عليه في جعلهم ثقات من لم يعرف حاله، ولا اعتراض عليه، فإنه لا مشاحة في ذلك"(٤).

وقال ابن حبان محددًا أيضًا مذهبه في الحكم على الرجال: "من كان منكر الحديث على قلَّته لا يجوز تعديله إلا بعد السَّبْر، ولو كان ممن يروي المناكير ووافق الثقات في الأخبار لكان عدلًا مقبول الرواية؛ إذ الناس في أقوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما

---

١. الثقات، ابن حبان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م، (١/ ١١: ١٣) بتصرف.

٢. تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مرجع سابق، (١/ ٣٢٨، ٣٢٩).

٣. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، سوريا، ط٣، ١٤٠٧هـ، ص٢٣٥.

٤. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عزت علي عطية وموسى محمد علي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٨٠م، (١/ ١٣٤).

يوجب القدح، هذا حكم المشاهير من الرواة، فأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها"[1].

ومما يدل على بطلان دعوى تساهل ابن حبان ما ذكره محمود إبراهيم زايد في مقدمة كتاب المجروحين، قال: "ويُعدُّ ابن حبان من بين المتشددين من أئمة المحدثين في الحكم على الرجال، شأنه في ذلك شأن أبي حاتم والنسائي وابن معين وابن القطان ويحيى القطان، وغيرهم. والحافظ الذهبي يشير إلى هذا في ثنايا ترجماته في الميزان عندما ينقل رأي ابن حبان، وكثيرًا ما يقسو في عبارته عليه، أو يغمزه غمزًا شديدًا"[2].

وخلاصة القول أن ابن حبان لم يكن متساهلًا متوسعًا في التعديل، وذكره رواة غير ثقات في كتابه "الثقات" لا يعني تعديله لهم؛ وإنما لأنه ذكر فيه كل من لم يثبت عنده أنه مجروح ونبَّه على ذلك، بالإضافة إلى ما عُرف عنه من تشدده الظاهر في الحكم على الرجال وتجريحهم.

رابعًا. للحاكم في توثيقه للرواة شروط وضعها والتزم بها، وإن خالف غيره يرجَّح الراجح بحجته:

إن الحاكم النيسابوري رأس من رءوس صناعة الجرح والتعديل، وكلامه في النقلة في التحقيق معتبر قوي، وتعديله فيما يصف به الرواة من الثقة والصدق مقبول مُحتج به، والحاكم قد جرى على منهاج النقاد قبله، فزكَّى رجالًا، وجرَّح آخرين، بل جرَّح رجالًا بالجهالة، مما دلَّ على أن خبر المجهول عنده ليس موضعًا للحجة، ولا يحكم بصحته، وهذا موافق لمسلك جمهور أئمة هذا العلم، ووافق غيره من الأئمة في كثير ممن تكلم فيه، وتفرد بفوائد في تعديل الرواة وجرحهم تعدُّ له، وكثير من ذلك منثور في "المستدرك"، ومنه في "سؤالات مسعود السِّجزي" له، ومنه في "تاريخ نيسابور"، ولا يكاد يخلو سائر كتبه من شيء من ذلك.

وخلاصة ما تحرر لنا في شأن كلام الحاكم في الرواة ما يأتي:

١. إن صدرت منه العبارة صريحة في تعديل أو تجريح أو تجهيل الراوي المعيَّن، فقوله حجة كقول شيخه الدارقطني وشبهه، فإن خالفه غيره في بعض ذلك فهو من اختلاف الجرح والتعديل، يرجَّح الراجح بحجته.

٢. حكمه على إسناد في "المستدرك" بقوله مثلًا: "صحيح الإسناد" حُكمٌ منه بثقة رواته عنده، لكنه في مرتبة غير معينة من القبول، من أجل أنه لم يكن يُفرِّق بين الصحيح والحسن، فقد يكون الراوي في مرتبة الثقة أو مرتبة الصَّدُوق.

ولِما ثبت من خطئه الكثير في الحكم على أحاديثَ بالصحة وهي واهية أو ضعيفة من رواية المجروحين، فإنه لا يصح تعميم القول في الاحتجاج بذلك على كون رواة الإسناد ثقات أو صدوقين، لكنه يرفع من شأن الراوي المجهول عند غيره[3].

وتساهل أبي عبد الله الحاكم في حكمه على الأحاديث

١. لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: غنيم بن عباس غنيم، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، (١/ ٩٣).

٢. كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، دار الوعي، سوريا، ط٢، ١٤٠٢هـ، ص (ى).

٣. تحرير علوم الحديث، عبد الله الجديع، مرجع سابق، (١/ ٣٧٧).

لا يطعن فيه في شيء؛ لأنه التزم شروطًا معينة وسار عليها، فأحاديثه صحيحة عنده، ولا يطعن في أحاديث السنة أيضًا؛ لأن العلماء قد تتبعوا ما ذكره بالفحص والدراسة، فهذه الدعوى لا تطعن فيه، أو في صحة أحاديث السنة.

خامسًا. لم يكن قول ابن عبد البر على ظاهره، بل ثبت أنه جرَّح بالجهالة في مواضع كثيرة:

إن كلام ابن عبد البر في الرواة المتقدمين مبنيٌّ على تلخيص عبارات السلف فيهم؛ فالحجة إذن عائدة إلى كلامهم، ويبقى تحرير ابن عبد البر للعبارة في الراوي تحرير إمام ناقد، فكما نقبل تحرير العبارة ممن جاء بعده كالذهبي وابن حجر من المتأخرين، فقبول قوله أولى، بل إن المتتبع لكلامه في الرواة في كتبه يجد له وزنَ عبارة الناقد العارف بهذا العلم المقدَّم فيه.

وإنما دخلت الشبهة عند بعض الناس أن ابن عبد البر يتساهل في التعديل، من جهة ما فهموه عنه من قوله في تفسير العدالة، وأنه يُجري المسلمين في الأصل عليها، وليس الأمر كذلك[1].

فالتحقيق العلمي يدلنا على أن ابن عبد البر جرَّح بالجهالة في مواضع كثيرة، وردَّ بها أحاديث رواها مجهولون لا طعن عليهم إلا بالجهالة، وذلك في كتبه: التمهيد، والاستذكار، والاستيعاب، فدل على أنه لم يَعْنِ إثبات العدالة لكل من روى تأصيلًا، وإنما جعل في التحقيق على العدالة مَنْ حمل العلم وعُرف أنه اعتَنى به، والمجهولون لم يُعْرَفوا بحمل العلم، إذ المعرفة والاعتناء بالعلم تُوجب الشهرة به، وهو ما يُنافي الجهالة، وهذا كلام لا إشكال فيه، ولم يقل ابن عبد لبر: (كُلُّ من روى الحديث فهو عدل) لِيَصِحَّ التعقب عليه. فقوله صحيح في الجملة في المعروفين من الرواة[2].

ودور ابن عبد البر في علم الحديث معروف، شهد به العالم والجاهل، وعرف العلماء له قدره في الحديث. قال الفتح بن خاقان في "مطمح الأنفس": الفقيه الإمام العالم الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر إمام الأندلس وعالمها، الذي الْتاحتْ به معالمها، صحح المتن والسند، وميَّز المرسل من المسند، وفرَّق بين الموصول والمنقطع، وكسا الملة منه نور ساطع، حصر الرواة، وأحصى الضعفاء منهم والثقات، جدَّ في تصحيح السقيم، وجدَّد منه ما كان كالكهف والرقيم، مع معاناة العلل، وإرهاف ذلك العلل، والتثقيف للمؤتلف، والتنبيه على المختلف، وشرح المقفل، واستدراك المغفل، وله فنون هي للشريعة رتاج، وفي مفرق الملة تاج... وكان ثقة، وكانت الأنفس على تفضيله متفقة، أما أدبه فلا تعبر لجته، ولا تدحض حجته...[3].

مما سبق يتبين لنا وجوب وضع كلام أئمة النقد في موضعه اللائق به، واتخاذ أحكامهم الناتجة عن اجتهاداتهم قاعدة ننطلق منها إلى الحكم على رواة الأحاديث؛ لأن أحكامهم هذه هي خلاصة علمهم العظيم في السنة والحديث. بالإضافة إلى إدراكنا بقصور علمنا، ونقص أهليتنا عن بلوغ درجة الاجتهاد المطلق

١. المرجع السابق، (١/ ٣٣٧، ٣٣٨).

٢. السابق، (١/ ٢٥١).

٣. مطمح الأنفس ومسرح التأنس في مِلَح أهل الأندلس، ابن خاقان الإشبيلي، تحقيق: محمد علي شوابكة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٣هـ، ص١٤٦، ١٤٧.

في علم الحديث[1].

الخلاصة:

- إن نُقَّاد الحديث هم الطائفة التي امتن الله على هذه الأمة بها؛ لتحفظ عليها سنن رسول الله ﷺ، ولتُميز ما هو منها، وتنفي عنها ما ليس منها؛ مما يدل على عظم مقام هذه الصناعة.

ولما كان الأمر كذلك، وجب علينا إزالة الشبهة عن أئمتهم، والكلام محصور في الأئمة: أحمد بن عبد الله العجلي، وأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وأبي حاتم محمد بن حبان البستي، وأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، وأبي عمر بن عبد البر.

- من المعلوم عند المعتني بعلم الحديث أن لهؤلاء الأئمة كلامًا كثيرًا في تعديل الرواة، لكن أشكل منهم إطلاق التعديل في طائفة من الرواة هم في نظر غيرهم من النقاد مجهولون أو مجروحون.

- لا ينبغي أن يكون ذلك مما يؤخذ على هؤلاء الأئمة؛ لأننا كثيرًا ما نجد من الأئمة النقاد من عدَّل مَنْ جرَّحه غيره، ولكن بما قام له من حجة على ثقته، بناءً على ما هو معلوم من تمكن ذلك الناقد في الصفة.

بالإضافة إلى ذلك فإن طريقة هؤلاء الأئمة في الجرح والتعديل تدلنا على أنهم لم يكونوا يوثقون لمجرد التوثيق، أو يجرحون لمجرد التجريح، وإنما كان لكلٍّ منهم منهج التزم به.

- إن من الواجب أن يُعتبر لكل ناقد نقده، فإن جاءت عبارته على الموافقة لعبارة سائر النقاد فذاك ظاهر القبول، وإن خالف أخضعنا قوله لقواعد الترجيح عند اختلاف الجرح والتعديل، وإن انفرد وجب قبول قوله والاحتجاج به كغيره، حتى يتبين بالحجة خطؤه.

الشبهة الثانية

دعوى تأثُّر المحدِّثين بأهوائهم في نقل الروايات(*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المشككين أن المحدِّثين المسلمين اعتمدوا في نقلهم أحاديث النبي ﷺ، والحكم على رواتها على آراء القدماء، وعلى هذه التخيُّلات التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم، دونما تمحيص لها. ثم إنهم لم يكتفوا بهذا، بل راحوا يحكمون على صحة الروايات تبعًا لأهوائهم، دون أن يتكئوا على قواعد تضبط صنيعهم. ويهدف هؤلاء من وراء ذلك إلى إنكار عدالة أئمة الحديث؛ خلوصًا إلى إنكار ما رَوَوْه من أحاديث نبوية صحيحة.

وجوه إبطال الشبهة:

1) إن حال سلفنا الصالح من تحمل المشاق الكثيرة، والسفر والترحال الطويل في طلب الحديث؛ من أجل التأكد من صحة نسبته إلى النبي ﷺ، والحكم عليه - وإن كان حديثًا واحدًا - ينفي ما ادَّعاه مثيرو هذه

---

1. إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية، ابن عارف العوني، مرجع سابق، ص٤٠٣، ٤٠٤.

(*) المستشرقون والقرآن، د. إسماعيل سالم عبد العال، مجلة دعوة الحق، تصدرها رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، السنة التاسعة، العدد (١٠٤)، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

الشبهة من اتكائهم على التخيلات فيما نقلوه لنا من أحاديث.

٢) إن ثمة شواهد لا حصر لها تؤكد بما لا يدع مجالًا للشك ما كان عليه أهل الحديث من إنصاف وإحقاق للحق، وإبطال للباطل، وتنفي نفيًا قاطعًا ما ادُّعِي من اعتمادهم على الأهواء والتخيلات، ومن هذه الشواهد: عدم ردِّهم خبر من خالفهم في العقيدة من الفرق الضالة إذا توافرت فيه شروط الصحة، وعدم محاباتهم أحدًا ـ ولو كان أبًا أو ابنًا ـ في الجرح والتعديل.

٣) لقد وضع علماء الحديث منهجًا متميزًا للتحقق من صحة الأحاديث، وصحة نسبتها إلى النبي ﷺ، وقد امتاز هذا المنهج بأقصى أنواع الدقة، من خلال فحص سند الحديث ومتنه والحكم عليه، فأين إذن الاعتماد على الأهواء؟!

٤) لقد تفردت الأمة الإسلامية عن سائر الأمم بإنشاء (علم الجرح والتعديل) وتقعيده والتفنن فيه، وقد دفعها إلى إبداعه الرغبة في الحفاظ على سنة النبي ﷺ، ولم تقف فائدة هذا العلم العظيم عند هذا الجانب ـ وما أعظمه! ـ فحسب، ولكنه مكَّن السلف والخلف من كشف العلل في كل منقولٍ، سواء أكان شعرًا أم نثرًا أم تاريخًا شخصيًّا أم تاريخًا سياسيًّا، فإذا كان هذا ديدنهم فيما سوى الكلام النبوي، فما بالنا بتنقيحهم وغربلتهم ما ينسب إلى النبي ﷺ من أقوال؟!

التفصيل:

أولا. معاناة أئمة الحديث في طلب الحديث الصحيح من الأمصار المختلفة:

لقد حرص السلف على صحة ما ينقلون عن النبي ﷺ، وتحملوا في سبيل ذلك المشاق الكثيرة، والسفر والترحال الطويل ولو في طلب حديث واحد، وكانوا يؤمنون بأنهم بذلك إنما يجاهدون في سبيل الله تعالى.

فلقد كانوا مؤمنين إيمانًا عميقًا ثابتًا بأن في عنقهم واجبًا دينيًّا هو أن يُخَلِّصوا سنة النبي ﷺ من كل زيف، ومن كل دخيل عليها مما ليس منها، ولقد كانوا يعدون بالآلاف، ويمتازون ـ كما يقول أبو الحسن الندوي ـ بعلو نشاطهم، وقوة احتمالهم وخبرهم، وقوة ذاكرتهم وحفظهم، وقد تدفق سيلهم من بلاد العجم، وقد ملكت قلوبهم وعقولهم الرغبة الشديدة في جمع الحديث، وشغفوا به شغفًا حال بينهم وبين الشهوات والأهواء، فطاروا في الآفاق، ونقَّبوا في البلاد بحثًا عن الروايات المختلفة السليمة والأسانيد الصحيحة.

وقد كان لهؤلاء الأئمة في ذلك هُيام وغرام لم يُعْرَفا عن أمة من الأمم في التاريخ كله، يدل على ذلك ما يُروى عن المحدِّثين من التجول في البلاد، والسفر في العالم الإسلامي من أقصاه إلى أقصاه؛ طلبًا للحديث الصحيح[1].

وهكذا فإن التاريخ لم يعرف أمة رحلت في طلب العلم مثل الأمة الإسلامية، وبخاصة علماء الحديث فيها، فقد ضربوا أروع الأمثال في قطع الفيافي الواسعة على ظهور الإبل، أو مشيًا على الأقدام، بغية استماع حديث ممن يحفظه أو من أعلى مصدر حيٍّ له، وقد تجلَّى ذلك لنا منذ عهد الصحابة ﷺ.

١. انظر: السنة في مكانتها وفي تاريخها، د. عبد الحليم محمود، دار غريب، القاهرة، د. ت، ص٧٢، ٧٣.

فهذا جابر بن عبد الله رحل إلى عبد الله بن أنيس في الشام، واستغرق سفره شهرًا ليستمع منه حديثًا واحدًا لم يكن قد سمعه من النبي ﷺ، ورحل أبو أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر بمصر، فلما لقيه قال: حدِّثْنا ما سمعته من رسول الله ﷺ في ستر المسلم، لم يبق أحد سمعه غيري وغيرك، فلما حدَّثه ركب أبو أيوب راحلته، وانصرف عائدًا إلى المدينة وما حلَّ رَحْلَه[1].

وهذا ابن مسعود ﷺ يقول: "لو أعلم أحدًا أعلم بكتاب الله منِّي تبلغه الإبل لأتيته"[2].

وهذه الوقائع وغيرها كثير تبين أن سبب رحلة هؤلاء الصحابة كانت لسماع حديث لم يسمعه الصحابي من رسول الله ﷺ، أو للتثبت من حديث يحفظه الصحابي وليس في بلده من يحفظه، فيشد الرحال إلى من يحفظه، ولو كان السفر إليه يستغرق شهرًا أو أكثر.

وهكذا كان حال الصحابة ﷺ مع السنة، وبعد الصحابة سار تلاميذهم من التابعين سيرتهم، ونهجوا نهجهم في الرحلة لطلب الحديث، وربما زادوا عليهم.

فهذا سعيد بن المسيب أحد كبار التابعين يقول: "إن كنت لأسير الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد"[3]، وعن بُسْر بن عبيد الله الحضرمي قال: "إن كنت لأركب إلى المصر من الأمصار في الحديث الواحد؛ لأسمعه"[4].

وعن أبي العالية الرياحي قال: "كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله ﷺ ونحن بالبصرة، فما نرضى حتى نركب إلى المدينة، فنسمعها من أفواههم"[5].

ولهذا فقد برز في جيل التابعين عامل جديد يحفز طلاب الحديث إلى الرحلة، وذلك هو طلب الإسناد العالي، فهو أخصر طرق الحديث المتصلة[6].

وعلى النحو السابق سار الصحابة ﷺ والتابعون من بعدهم، فداوموا على الرحلة في طلب الحديث الشريف، وإن كلفتهم هذه الرحلة المشاق والصعاب.

ولم تقف الرحلة في طلب الحديث عند التابعين، ولكنها تعدتهم إلى تابعيهم، ومن تبع هؤلاء بإحسان؛ فقد رُوي أن البخاري صاحب الصحيح قد بدأ رحلته العلمية وهو لا يزال في الرابعة عشرة من عمره، وقد زار البلدان الإسلامية ما بين بخاري ومصر، وسمع من شيوخها.

وروي عن أبي حاتم الرازي قوله: "أول ما رحلت أقمت سبع سنين، ومشيت على قدمي زيادة على ألف فرسخ، ثم تركت العدد، وخرجت من البحرين إلى مصر ماشيًا، ثم إلى الرملة ماشيًا، ثم إلى طرسوس، ولي عشرون سنة"[7].

ومن المحدثين أيضًا من سافر إلى إفريقيا وآسيا وأوروبا في طلب الحديث، وكان كثير من المحدثين

---

١. انظر: جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، مكتبة التوعية الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، (١/ ٣٨٩: ٣٩٢).

٢. الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي، تحقيق: أبي إسحاق إبراهيم الدمياطي، مكتبة ابن عباس، مصر، ٢٠٠٢م، (٢/ ٤٦٩).

٣. جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، مرجع سابق، (١/ ٣٩٥).

٤. المرجع السابق، (١/ ٣٩٩).

٥. الكفاية، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٢/ ٤٦٩).

٦. انظر: المدخل لدراسة السنة النبوية، د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٥، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص٨٠، ٨١.

٧. تذكرة الحفَّاظ، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٥٦٧).

يخرج من الأندلس أقصى الغرب المعروف يومئذ، ويبلغ أقصاه في الشرق إلى خراسان أو بالعكس[1].

وللخطيب كتاب جليل القدر، وهو "الرحلة في طلب الحديث" ذكر فيه رحلات هؤلاء الرواة في طلب الحديث، وهو ـ كما قال محقق الكتاب: "برهان عظيم وآية كبرى في إثبات ما بلغه علماؤنا العظام من علو الهمة وسمو القصد، وشرف الغاية والوسيلة"[2].

يتأكد ذلك عندما نعلم أن الخطيب قد خصص كتابه هذا في الرحلة في طلب الحديث الواحد فقط، لا لطلب الحديث جملة[3]، وهذا الكتاب خير دليل وأسطع برهان على حرص علماء الحديث ورواته على التحقق من صحة الحديث قبل الشروع في قبوله.

وعلى ذلك فإننا نجد بالبحث والمطالعة لتاريخ المحدثين والرواة وسِيَرِهم أنهم لشدة حرصهم على التأكد من صحة نسبة ما يروون إلى النبي ﷺ، كانوا يتحملون الصعاب والأهوال الكثيرة في سفرهم ورحلاتهم، وكان ذلك من وجهة نظرهم كالخروج والجهاد في سبيل الله، فهل أمثال هؤلاء يُتَّهمون بنقلهم الأحاديث دون تمحيصها®؟!

١. انظر: السنة في مكانتها وفي تاريخها، د. عبد الحليم محمود، مرجع سابق، ص٧٣، ٧٤.

٢. الرحلة في طلب الحديث، الخطيب البغدادي، تحقيق: د. نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، ص٩.

٣. المرجع السابق، ص١٠.

® في **"جهود الصحابة والعلماء في العناية بالحديث ونقده سندًا ومتنًا"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثانية عشرة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها)، والوجه الأول، من الشبهة الحادية والعشرين، من هذا الجزء، والوجه الثاني، من الشبهة الثانية، من الجزء السابع (الإسناد والمتن).

ثانيًا. إنصاف أهل الحديث:

إن ثمة شواهد كثيرة تؤكد إنصاف أئمة الحديث، وتنفي نفيًا قاطعًا ما ادُّعِي من اعتمادهم على التخيلات والأهواء، ومن هذه الشواهد:

١. عدم ردِّهم خبر من خالفهم في العقيدة من الفرق الضالة، إذا توافرت فيه شروط الصحة:

فمن شدة إنصافهم رحمهم الله أنهم كانوا لا يردون خبر من خالفهم في العقيدة من الفرق الضالة، كالشيعة والقدرية والخوارج وغيرهم، فقد كانوا يقبلون حديثهم إذا توافرت فيه شروط الصحة، ولا يجعلون هذه البدعة سببًا لرد حديثهم.

ففي ترجمة جعفر بن سليمان الضُّبعي يورد الإمام ابن حجر قول ابن حبان: "كان جعفر من الثقات في الروايات، غير أنه ينتحل الميل إلى أهل البيت، ولم يكن بداعية إلى مذهبه، وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف في أن الصدوق المتقن إذا كانت فيه بدعة، ولم يكن يدعو إليها، الاحتجاج بخبره جائز"[4].

وقد أورد الإمام الذهبي في ترجمته لعمران بن حِطَّان قول أبي داود رحمه الله: "ليس في أهل الأهواء أصح حديثًا من الخوارج"[5].

وفي ترجمة أبان بن تغلب الكوفي في "الميزان" قال الذهبي: "شيعي جَلْد، لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته"[6].

٤. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٢/ ٨٣).

٥. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٤/ ٢١٤).

٦. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، د. ت، (١/ ٥).

وعليه فقد خرَّج أصحاب الصحيح أحاديث قوم من المبتدعة؛ لثقتهم وحفظهم، وتركوا حديث قوم من أهل السنة نزلوا عن مرتبة أولئك المبتدعة في الحفظ والإتقان؛ فقد روى البخاري عن ثور بن يزيد وحسان بن عطية وقد رُميا بالقدر، وروى عن حريز بن عثمان وقد رُمي بالنصب؛ وذلك لثقتهم وحفظهم، وترك البخاري الرواية عن حماد بن سلمة مع إمامته في السنة؛ لتغيره في آخر عمره، وهذا يدل على إنصاف المحدثين مع مخالفيهم في العقيدة، وعدم اتباعهم الأهواء فيما يخص الحديث النبوي.

٢. عدم محاباة أهل الحديث أحدًا في الجرح والتعديل:

ومن الشواهد الدالة كذلك على شدة إنصاف أهل الحديث وتحريهم الدقة، وبعدهم عن الأهواء والتخيلات فيما ينقلون - أنهم كانوا لا يحابون أحدًا في الجرح والتعديل، حتى وإن كان من أقرب الناس إليهم، فمنهم من جرَّح أباه، ومنهم من جرَّح ابنه، ومنهم من جرَّح شيخه، وهذا كله من تمام إنصافهم رحمهم الله؛ فقد ذكر الإمام الذهبي في ترجمة عبد الله بن جعفر المديني، والد علي بن المديني تجريح ابنه له، فقال: "وقال ابن المديني: أبي ضعيف"[1].

وهذا الإمام أبو داود جرَّح ابنه، فذكر الذهبي في "السير" عنه أنه قال: "ابني عبد الله كذَّابٌ"[2].

وهذا الإمام الذهبي رحمه الله بلغ من تمام الإنصاف، وشدة التحري مبلغًا عظيمًا، حتى إنه تكلم في ابنه أبي هريرة، فقال: "إنه حفظ القرآن ثم تشاغل عنه، حتى نسيه"[3].

٣. رجوعهم إلى الحق إذا قالوا قولًا واتضح لهم أنه خلاف الحقِّ:

فمن الإنصاف - أيضًا: أنهم كانوا إذا قالوا قولًا واتضح لهم أن الحق خلافه، رجعوا إلى الحق وبيَّنوا ذلك، وهذا من إنصافهم وورعهم، ومن ذلك ما ذكره ابن أبي حاتم عن الوليد بن مزيد، قال: سمعت أبي وعقبة بن علقمة يذكران قالا: "ما رأينا أحدًا أسرع رجوعًا إلى الحق إذا سمعه من الأوزاعي"[4].

وهذا ابن حجر: ذهب إلى أقوال في كتبه، ثم لما تبين له الحق رجع عنها، منها قوله في الفتح: "ولا خلاف أن آية الحجاب نزلت حين دخوله ﷺ بها - أي بزينب بنت جحش رضي الله عنها فثبت أن الحجاب كان قبل قصة الإفك، وقد كنت أمليتُ في أوائل كتاب "الوضوء" أن قصة الإفك وقعت قبل نزول الحجاب، وهو سهو، والصواب بعد نزول الحجاب، فليُصَلَّح هناك"[5].

وقد جمع الشيخ مشهور حسن سلمان ما تراجع عنه الحافظ في "الفتح" في جزء لطيف سماه: "تراجعات ابن حجر العسقلاني في فتح الباري"[6].

---

١. المرجع السابق، (٢/ ٤٠١).

٢. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٣/ ٢٢٨).

٣. المرجع السابق، (١/ ١٣٤).

٤. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١/ ٢٠٣، ٢٠٤).

٥. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، (٨/ ٣١٨).

٦. خصائص أهل الحديث والسنة و بيان منهجهم وفضائلهم والدفاع عنهم، محمد محب الدين أبو زيد، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص١٦٢: ١٦٨ بتصرف.

ثالثًا. منهج العلماء في التحقق من صحة الحديث:

لقد وضع سلفنا الصالح منهجًا متميزًا للتحقق من صحة نسبة الحديث إلى النبي ﷺ، وقد امتاز هذا المنهج بأقصى أنواع الدقة والواقعية لتمييز الصحيح والحسن من الضعيف، وهذا المنهج يمرُّ عندهم بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: فحص سند الحديث، وهو بدوره يضم مرحلتين:

١. حصر رواة الحديث وفحص أحوالهم؛ (أي فحص سند الحديث من حيث رواته)، ويتم ذلك بجمع طرقه وحصر رواته، والتحقق من عدالتهم وضبطهم؛ وذلك لأن الخبر المنقول يحتمل الصدق والكذب، فإذا ما تحقق المنقول له من صدق الناقل، وأنه لا يتقول على المنقول عنه، فهذا يؤكد صحة المنقول أو يرجِّحه، وللتأكد من تلك الصحة، فقد اتبع المحدثون هذه الخطوات:

- حصر رواة الحديث.
- التعرف على أحوال كل راوٍ من رواة الحديث.
- وضع الشروط المناسبة التي تعدُّ مقياسًا دقيقًا لمن تقبل روايته من هؤلاء الرواة، أهمها أن يكون ثقة؛ أي عدلًا ضابطًا للحديث.
- تطبيق شروط قبول الرواية واتصال السند، ورفعه وسلامته، بما يعرف باسم الجرح والتعديل.

ولأجل ذلك فقد قسم العلماء الرواة إلى طبقات؛ لِيَسْهُلَ الحصول على سلسلة الرواة ومعرفة طبقاتهم، وسهولة التعرف على أحوالهم.

٢. فحص طريقة نقل الحديث واتصال السند ورفعه وسلامته من العيوب؛ فلم يكتفِ علماؤنا بفحص أحوال رواة الحديث، بل فحصوا سنده في ذاته؛ وذلك لكي يتحققوا من طريقة الرواية؛ أي: كيف عَلِمَ الراوي بالحديث، وهل كان ذلك عن طريق السماع أو القراءة أو الكتابة، أو غير ذلك، وأيضًا لكي يتأكدوا من اتصال السند، وكذلك ليتحققوا من أن الحديث ينتهي بقول التابعي أو الصحابي أو منتهٍ لرسول الله ﷺ، وخلوه كذلك من عيوب الانقطاع والتدليس والقلب والإدراج والاضطراب، وهكذا...

ولذلك كان فحص سند الحديث أساسًا من أسس منهج علماء الحديث في التحقق من صحة الرواية، وهذا يتطلب عدة خطوات:

- بيان كيفية رواية الحديث من سماع أو قراءة أو كتابة أو غيرها، وهذا ما يُسمى بـ(طرق التحمُّل).
- التحقق من اتصال رواة الحديث؛ أي اتصال سند الحديث، وبَحَثَ العلماء بصدده الحديث المتصل والمسند والمرسل والمنقطع.
- التحقق من رفع الحديث للنبي ﷺ، وبحث العلماء فيه الحديث المرفوع والموقوف والمقطوع.
- التحقق من خلو سند الحديث من العيوب؛ كالقلب والتدليس والاضطراب إلى غير ذلك.

المرحلة الثانية: فحص متن الحديث: فلم يتوقف اهتمام علماء الحديث على نقد السند والتعرف على طريق نقل الحديث - وإن كان السند هو نسب الحديث - ولكن المتن أيضًا قد خضع عندهم لمجموعة من القواعد النقدية التي تؤكد سلامته من أي عيب يُردُّ به الحديث؛ لكي يكون قبوله مما يطمئن إليه القلب، وهذه القواعد كلها غايتها الأساسية التثبت من صدور المتن

عن رسول الله ﷺ؛ ولذلك قاموا بالآتي:

- **فحص متن الحديث لفظًا ومعنًى، وذلك بما يلي:**
  - التحقق مما إذا كان المتن قد رُوي بلفظه أو رُوي بمعناه.
  - التحقق مما إذا كان المتن مختصرًا أو رُوي بتمامه.
- **عدم تعارض الحديث مع ما صحَّ من النصوص، وللتأكد من هذا قام العلماء بما يلي:**
  - التحقق من عدم وجود تعارض بين متن الحديث ونصوص القرآن ومتون الأحاديث الصحيحة الأخرى.
  - التحقق من ناسخ الحديث ومنسوخه.
  - بحث التعارض بين مختلف الحديث.
- **فحص سلامة النصوص من العيوب والوضع، وتم ذلك من خلال ما يلي:**
  - التحقق من خلو المتن من العيوب، كعيب القلب أو الاضطراب أو الإدراج أو غير ذلك.
  - بيان أسباب وضع الحديث وأماراته، وكشف الحديث الموضوع.

المرحلة الثالثة: الحكم للحديث أو عليه؛ وذلك لتمييز الحديث الصحيح والحسن من الضعيف، وفيه بحث العلماء الآتي:

- طرق الحكم للحديث أو عليه، وفيها يجمع علماء الحديث - بعد الخطوات السابقة - كل روايات الحديث للنظر فيها، والاعتبار بما ورد فيها، وبيان ما قد يكون فيها من علة أو شذوذ، وترجيح ما يستحق الترجيح على أسس وقواعد دقيقة.
- تقسيم الأحاديث إلى عدة أنواع، منها حديث صحيح وحسن وضعيف[1].

من هذا يتبين أن هذا المنهج الذي وُضع لدراسة علم الحديث وجمعه لم ترَ الدنيا جميعها مثله، ولم ينل كلامُ أيِّ بشر من الدقة والتمحيص ما ناله حديث نبينا محمد ﷺ، فهل في وجود مثل هذا المنهج يمكن للأهواء والتخيلات أن تجد لنفسها مدخلًا إليه®؟!

رابعًا. لماذا أنشأ أهل الحديث علم الجرح والتعديل، طالما أنهم يَصْدُرون في روايتهم للأحاديث وحكمهم على الرواة عن أهوائهم وتخيلاتهم؟!

في سبيل التأكد من صحة نسبة ما رُوي إلى رسول الله ﷺ، فإن سلفنا الصالح قد أسسوا ووضعوا ما يُعرف بعلم الجرح والتعديل.

وعلم الجرح والتعديل هو علم ميزان الرجال، فيُبْحَث فيه عن حال الراوي في نفسه، وفي مروياته، وشيوخه وتلاميذه، وعدالته وأمانته، وحفظه ونسيانه، وضبطه وتخليطه، وضعفه وقوته، وتحمُّله وأدائه، وشبابه وشيخوخته، وحضره وسفره، ومناقبه وحسناته، واستنانه وابتداعه، وجروحه ومغامزه، وهنَّاته وخوارم مروءته، وشنائع أخباره ومفترياته، وولادته ووفاته.

أهمية علم الجرح والتعديل وتفرُّد الأمة الإسلامية به:

وهذا العمل مما تفرَّدت به الأمة الإسلامية عن سائر

---

١. دفاع عن سنة الرسول ﷺ، علاء الدين رجب، دار الصابوني، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص٦٧: ٧٠ بتصرف.

® في **"منهج المسلمين في تمييز الحديث الصحيح من غيره، وعلامات عدم صحة الحديث"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الثانية عشرة، والوجه الثاني، من الشبهة الثالثة عشرة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها).

الأمم، وتميزت بتأسيسه وإنشائه وتقعيده والتفنن فيه، وقد أداها ودفعها إلى إبداعه الحفاظ على سنة المصطفى ﷺ، فكان من أكبر النتائج النافعة التي تولدت عن تلك الحملة الضارة على السنة المطهرة.

وبهذا العلم العظيم والمسار الدقيق الحكيم، تمكن السلف والخلف من كشف العلل في كل علم منقول، حديثًا نبويًا، أو كلامًا عاديًا، أو شعرًا أو نثرًا أدبيًا، أو تاريخًا شخصيًا أو سياسيًا... فكان هذا العلم مجهرًا صادقًا، ونظارة صافية، تعزل للناظر بها الصحيح من القريح، وتميز له الزين من الشين، والصدق من المين، وتزن له المحامد والمثالب بالقسطاس المستقيم.

ولأهمية هذا العلم وعظم موقعه في كشف الصحيح من الجريح قال الإمام علي بن المديني كلمته النفيسة الغالية: "الفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم"[1].

قال العلامة الكبير الشيخ شلبي النعماني مقالة نفيسة ومهمة في هذا الموضوع، كما في "الرسالة المحمدية" لسليمان الندوي: "لما أرادت الأمم الأخرى من غير المسلمين أن تجمع في أطوار نهضتها أقوال رجالها ورواياتهم، كان قد فات عليهم زمن طويل، وانقضى بينها وبينهم عهد بعيد، فحاولوا كتابة أمة قد خلت، ولم يميزوا بين غثِّ ذلك الماضي وسمينه، وصحيحه وسقيمه، بل لم يعلموا أحوال رواة تلك الأخبار، ولا أسماءهم، ولا تواريخ ولادتهم، فاكتفوا بأن اصطفوا من أخبار هؤلاء الرواة المجهولين ورواياتهم ما يوافق هواهم، ويلائم بيئتهم، وينطبق على مقاييسهم، ثم لم يمض غير زمن يسير حتى صارت تلك الخرافات معدودة كالحقائق التاريخية المدونة في الكتب، وعلى هذا المنهاج السقيم صنفت أكثر الكتب الأوروبية، مما يتعلق بالأمم الخوالي وشئونها، والأقوام القديمة وأخبارها، والأديان السالفة ومذاهبها ورجالها.

أما المسلمون فقد جعلوا لرواية الأخبار والسير قواعد محكمة يرجعون إليها، وأصولًا متقنة يتمسكون بها. فلا تُروى واقعة من الوقائع إلا عن الذي شهدها، وكلما بَعُدَ العهد على هذه الواقعة فمن الواجب تسمية من نقل خبرها عن الذي شهدها، ثم تسمية من نقل ذلك الخبر عن الذي نقله عمن شهدها، وهكذا بالتسلسل من وقت الاستشهاد بالواقعة والتحدث عنها إلى زمن وقوعها، والتثبت من أمانة هؤلاء الرواة وفقههم وعدالتهم، وحسن تحملهم للخبر الذي يروونه.

وإذا كانوا على خلاف ذلك وجب تبيينه - أيضًا، وهذه المهمة من أشق الأمور، ومع ذلك فإن مئاتٍ من المحدثين تفرغوا لها، ووقفوا أعمارهم على تحري ذلك واستقصائه وتدوينه، وطافوا لأجله البلاد، ورحلوا بين الأقطار باحثين دارسين لأحوال الرواة، وكانوا يلقون المعاصرين لهم من الرواة، ينقدون أحوالهم، وإذا اطمأنوا إلى سيرة فريق منهم يسألونهم عما يعرفونه من أحوال الطبقة التي كانت قبلهم"[2].

وهكذا نجد أن أمتنا وسلفنا الصالح قد تميزوا عن غيرهم بذلك العلم "علم الجرح والتعديل"، والذي لا

---

١. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١١/ ٤٨).

٢. السنة النبوية: حجية وتدوينًا، محمد صالح الغرسي، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م، ص١٣٦: ١٣٨.

يدع مجالًا للهوى أو التخيلات في نقل الروايات، مثلما يحدث في الأمم الأخرى، من تدخل سافر، وتحكم كامل للأهواء والتخيلات والموروثات في نقل رواياتهم وأخبارهم®.

الخلاصة:

- لقد تحمل سلفنا الصالح في سبيل نقل السنة الصحيحة والتأكد من صحة نسبتها إلى النبي ﷺ المشاق الكثيرة، والسفر والترحال الطويل والصعوبات البالغة، والتاريخ لم يعرف أمة من الأمم رحلت في طلب العلم وفي توثيقه مثلما فعلت الأمة الإسلامية في طلب السنة النبوية، وتحري الصحيح المنسوب إلى النبي ﷺ منها، وقد تجلى ذلك منذ عهد الصحابة ﷺ، ثم نهج التابعون نهج الصحابة، ثم تابعو التابعين، وهكذا.
- لقد كان أهل الحديث منصفين أشد ما يكون الإنصاف في نقل الروايات المنسوبة إلى النبي ﷺ، ومن شواهد إنصافهم أنهم كانوا لا يردون خبر من خالفهم في العقيدة كالشيعة وغيرهم، متى توافرت فيه شروط الصحة، وكانوا لا يُحابون أحدًا في الجرح والتعديل، حتى وإن كان من أقرب الناس إليهم، وكانوا إذا قالوا قولًا واتضح لهم أن الحق خلافه يرجعون إلى الحق.
- لقد وضع أهل الحديث وأئمته منهجًا متميزًا دقيقًا للتحقق من صحة نسبة الأحاديث إلى النبي ﷺ، ففحصوا سند الحديث ومتنه، وميزوا بين صحيحه وحسنه وضعيفه.
- إنه إذا صح ـ جدلًا ـ ما ذهب إليه مَنْ أثار هذه الشبهة، من أن أئمة الحديث وأهله اعتمدوا على أهوائهم ـ فلماذا أنشئوا علم الجرح والتعديل إذن؟! ولماذا عانوا معاناة شديدة في البحث فيه عن حال الراوي من كافة الجوانب؟! فلم يكن هناك داعٍ لذلك، طالما أن الأمر لا يعدو أن يكون احتكامًا إلى أهواء ومصالح شخصية؟!
- إذا تقرَّر أن أمتنا الإسلامية تفردت بهذا العلم إنشاءً وتقعيدًا من ناحية، وإذا تقرر من ناحية أخرى أن هذا العلم مكَّن السلف والخلف من كشف العلل في كل منقول، سواء أكان شعرًا أم نثرًا أم تاريخًا... إلخ - إذا تقرر هذا وذاك جاز لنا أن نتوجه إلى مثيري الشبهة بالتساؤل: إذا كان هذا ديدن علمائنا فيما سوى الكلام النبوي الشريف، فما بالكم بتنقيحهم وغربلتهم ما ينسب إليه ﷺ من أقوال وأفعال وتقريرات؟!

الشبهة الثالثة

الطعن في أئمة الحديث ورواته بدعوى بَشَرِيَّتِهِم(*)

مضمون الشبهة:

يطعن بعض المغرضين في أئمة الحديث ورواته بحجة أنهم بشر يخطئون ويصيبون، وأنهم غير معصومين كغيرهم من البشر؛ فكيف نسلم لهم بصحة كل ما رَوَوه عن النبي ﷺ. ويستدلون على ذلك بأن

® في "دقة علماء الجرح والتعديل في الحكم على الأحاديث ومهارتهم فيه"، وفي "أهمية علم الجرح والتعديل" طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثالثة، من الجزء السابع (الإسناد والمتن).

(*) الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية: عرض وتفنيد ونقض، د. عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

الواحد منهم إذا قال كلامًا في مجلس، ثم أراد حكايته في مجلس آخر، فإنه لا يستطيع أن يحكيه على صورته الأولى، بل لا بد من التغيير والتبديل في المعاني والألفاظ، وإنْ قَرُبَ العهد بين المجلسين. رامين من وراء ذلك إلى التشكيك في أئمة الحديث ورواته، بهدف التشكيك في السنة النبوية المطهرة، وإسقاط القول بحجيتها التشريعية.

وجها إبطال الشبهة:

١) إن بشرية الرواة لا تطعن فيهم، إذ قد وُضِع علم الجرح والتعديل لبيان معايير النقص والكمال عند رواة الحديث وأئمته، لذلك وجدناهم قد وضعوا شروطًا غاية في الدقة لاختيار من ينقلون عنهم، واتخذوا لذلك طرقًا عملية منها؛ تحديد سِنِّ الراوي عند التحمل والأداء، واستخدام صيغ معينة عند الأداء؛ كحدثنا وأخبرنا، وتحديد طرق معينة لنشر الحديث وتأديته.

٢) لقد اهتم الرواة بنقل الروايات نقلًا صحيحًا بعيدًا عن التغيير والتبديل، حتى إن أحدهم كان يرى أن يَخِرَّ من السماء أحب إليه من أن يزيد في الرواية حرفًا أو ينقص منها حرفًا؛ لذلك كانوا أحرص الناس على نقل الحديث الشريف وحفظه.

التفصيل:

أولا. معايير النقص والكمال عند رواة الحديث:

رواية الحديث عن طريق البشر ليست بدعًا من السلوك، ولا سُبَّةً تقدح في سلامة السنة من التحريف في ألفاظها ومعانيها.

وتوصُّلًا إلى هذه الغاية نشأ علم الجرح والتعديل، هذا الذي وقفه علماء الحديث على معرفة أحوال الرواة من التابعين وتابعيهم ومن جاء بعدهم، وصنَّفوا الرواة أصنافًا مختلفة، ووضعوا لقبول الرواية من كل راوٍ شروطًا محكمة.

والتعديل يعني: وصف الراوي بالعدالة إذا توافرت فيه شروطها، والتجريح يعني: معرفة الرواة غير العدول الذين لا تقبل رواية الحديث عنهم[1].

ولذلك اشترط العلماء أن يكون الراوي ثقةً ضابطًا لما يرويه. وهو المسلم العاقل البالغ الذي يكون سالمًا من أسباب وخوارم المروءة، وأن يكون متيقظًا غير مغفل، حافظًا إن حدَّث من حفظه، فاهمًا إن حدَّث على المعنى، فإن اختل شرط مما ذكرنا رُدَّت روايته.

وتثبت عدالة الراوي باشتهاره بالخير والثناء الجميل عليه، أو بتعديل الأئمة، أو اثنين منهم له، أو واحد على الصحيح، ولو بروايته عنه في قول[2].

فإذا كان الرواة بشرًا غير معصومين، يحتمل خبرهم الصدق وغيره، فقد وجبت العدالة شرطًا لقبول أخبارهم، والعدالة هي التي تجعل خبر الراوي يميل إلى جانب الصدق، وإذا كان الراوي عدلًا، فإنه يكون منزجرًا عن الكذب في أمور الدنيا، وذلك دليل على انزجاره عن الكذب في أمور الدين بالطريق الأولى[3].

١. الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية، د. عبد العظيم المطعني، مرجع سابق، ص٦٦ بتصرف.
٢. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ص٧٧.
٣. توثيق السنة في القرن الثاني الهجري: أسسه واتجاهاته، رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، مصر، ط١، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨١م، ص١٣١ بتصرف.

ولقد كان النقاد يدقِّقون في حكمهم على الرجال، يعرفون لكل محدِّث ما له وما عليه، قال الشعبي: "والله لو أصبت تسعًا وتسعين مرة، وأخطأت مرة، لعدُّوا عليَّ تلك الواحدة"[1]، وكانت المظاهر لا تغريهم، وكل ما يهمهم أن يُخْلِصُوا العمل لله، ويصلوا إلى ما ترتاح إليه ضمائرهم؛ لخدمة الشريعة ودفع ما يشوبها، وبيان الحق من الباطل، قال يحيى بن معين: "إنا لَنَطْعن على أقوام لعلهم حَطُّوا رحالهم في الجنة منذ أكثر من مائتي سنة"[2]، قال السخاوي: "أي أناس صالحون، ولكنهم ليسوا من أهل الحديث"[3].

وعن أبي بكر بن خلاد، قال: "قلت ليحيى بن سعيد القطان: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله تعالى؟ قال: لأن يكون هؤلاء خُصَمَائي أحب إليَّ من أن يكون خَصْمي رسول الله ﷺ يقول: لِمَ حدَّثْتَ عنّي حديثًا ترى أنه كذب؟"[4].

ورُوي أن عقبة بن نافع قال لبنيه: يا بنيَّ لا تقبلوا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا من ثقة، وروى ابن معين مثله عن صهيب لبنيه.

وقال ابن عون: لا تأخذوا العلم إلا ممن شُهد له بالطلب[5].

وقال الإمام الشافعي: "كان ابن سيرين، وإبراهيم النخعي، وطاوس، وغير واحد من التابعين - يذهبون إلى ألا يقبلوا الحديث إلا عن ثقة يعرف ما يروي ويحفظ، وما رأيت أحدًا من أهل الحديث يخالف هذا المذهب"[6].

هكذا بيَّن جهابذة هذا العلم - منذ صدر الإسلام إلى عهد التدوين والتصنيف - أحوال رواة السنة؛ المقبول منهم والمتروك. وتكامل علم الجرح والتعديل، وأُلِّفت مصنفات ضخمة في الرواة وأقوال النقاد فيهم، حتى إنه لم يعد يختلط الكذابون والضعفاء بالعدول الثقات، كما ألفت مصنفات ومعاجم خاصة بالضعفاء والمتروكين، وأصبح من السهل جدًّا على أصحاب الحديث أن يميزوا الخبيث من الطيب في كل عصر.

وقد بنى النقاد حكمهم في الرواة على قواعد دقيقة، فقدموا للحضارة الإنسانية أعظم إنتاج في هذا المضمار، يفخر به المسلمون أبد الدهر، وتعتز به الأمة الإسلامية التي شهد لها كبار العلماء بأياديها البيضاء في خدمة السنة النبوية المطهرة، قال المستشرق الألماني شبرنجر في تصدير كتاب الإصابة لابن حجر العسقلاني: "لم تكن فيما مضى أمة من الأمم السالفة، كما أنه لا توجد الآن أمة من الأمم المعاصرة، أتت في علم أسماء الرجال بمثل ما جاء به المسلمون في هذا العلم العظيم الخطر، الذي يتناول أحوال خمسمائة ألف

---

1. تذكرة الحفَّاظ، الذهبي، مرجع سابق، (١/ ٨٢).
2. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، (٢/ ٣٠٠).
3. الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، السخاوي، ص٥٢، نقلًا عن: السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص٢٣٤.
4. الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (١/ ١٧٤).
5. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، تحقيق: أبي إسحاق إبراهيم الدمياطي ومحمد البكري، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، ١٣٧٨هـ/ ١٩٦٧م، (١/ ٤٥).
6. المرجع السابق، (١/ ٣٩).

رجل وشئونهم..."[1].

وقال مرجليوث: "لِيَفخر المسلمون ما شاءوا بعلم حديثهم"[2].

وكما يقولون فإن الحق ما شهدت به الأعداء، فضلًا عمّا سقناه من جهود العلماء في هذا المضمار بما لا يجعل مجالًا لظهور هذه الشبهة أو شبيهاتها؛ إذ إن البشر يتفاوتون في مسألة الخطأ والصواب، وقد قام العلماء بدور كبير استطاعوا من خلاله أن يميزوا بين مَنْ يُقبل حديثه ومَنْ يُرد، ونصُّوا على ذلك في قواعد محكمة، دون مجاملة لأحد، ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم.

الطرق التي استخدمها العلماء لقبول الرواة:

لقد استخدم العلماء عدة طرق عملية لتنقية الحديث الصحيح وتمييزه عن غيره، وهذه الطرق ضمنت صحة الحديث الذي وصل إلينا عن طريق الرواة الذين أُخذ عنهم، ووضعوا شروطًا وضوابط للأخذ عن هؤلاء الرواة، منها:

- **السن التي كانوا يخرجون فيها لطلب الحديث:**

حدد أهل الحديث سنًّا إذا بلغها الشاب خرج لطلب الحديث وكتابته، أما إذا لم يبلغها فيُمنع من الخروج؛ وذلك من أجل أن يكون هذا الطالب على دراية وإدراك لما يكتب ولما خرج من أجله. فجعلوا لمن بلغ عشرين عامًا الحق في الخروج لطلب الحديث.

جاء في "المحدِّث الفاصل" للرامهرمزي: "أن طلاب الحديث عصر التابعين كانوا في حدود العشرين، وكذلك يذكر عن أهل الكوفة... قيل لموسى بن إسحاق: كيف لم تكتب عن أبي نعيم ؟ قال: كان أهل الكوفة لا يُخرجون أولادهم في طلب العلم صغارًا، حتى يستكملوا عشرين سنة"[3] وهو لم يبلغ سن العشرين؛ لذا لم يكتب عنه.

وليس المراد أن من طلب الحديث قبل هذه السن لا يصح؛ إذ كان أهل البصرة يرسلون أولادهم لطلب الحديث إذا بلغوا عشر سنين؛ وإنما المراد المبالغة في التأكد من إدراكه، فالصحيح أن من كان يقظًا ذكيًّا جاز له طلب الحديث والعناية به، ولو كان دون العشرين، فهذا سفيان بن عيينة طلب الحديث وعمره خمس عشرة سنة. أما أداء الحديث بعد تحمله فلا يقبل إلا ممن كان بالغًا[4].

- **الصيغة التي يستعملونها لأداء الحديث:**

بلغ حرص هؤلاء الأئمة الأعلام أنهم كانوا أهل دقة في اختيار الصيغة التي يستعملونها لأداء الحديث، ملاحظين الكيفية عند تحملهم للحديث.

قال الخطيب رحمه الله تعالى: "كان شيخنا أبو بكر البرقاني يقول فيما رواه لنا عن أبي القاسم عبد الله بن إبراهيم الجرجاني المعروف بالأبندوني: سمعت، ولا يقول: حدثنا، ولا أخبرنا، فسألته عن ذلك، قال: كان

---

١. أضواء على التاريخ الإسلامي، فتحي عثمان، ص١٣٦، نقلًا عن: السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص٢٣٨.

٢. الجرح والتعديل، الرازي، مرجع سابق، (١/ ب).

٣. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ص١٨٦.

٤. انظر: مجلة البحوث الإسلامية، مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والدعوة والإفتاء والإرشاد، (٦٧/ ٢٥٨، ٢٥٩).

الأبندوني عسرًا في الرواية جدًّا، مع ثقته وصلاحه وزهده، وكنت أمضي مع أبي منصور بن الكرجي إليه، فيدخل أبو منصور عليه، وأجلس أنا بحيث لا يراني الأبندوني ولا يعلم بحضوري، فيقرأ هو الحديث على أبي منصور وأنا أسمع، فلهذا أقول فيما أرويه عنه: "سمعت" ولا أقول: "حدثنا ولا أخبرنا"؛ فإن قصده كان الرواية لأبي منصور وحده".

فهذه الواقعة تدل على أمانة هذا الإمام ودقته في اختيار الصيغة التي تدل على الحالة التي تُحُمِّل بها الحديث...

وقال الإمام الحافظ معتمر بن سليمان: "(سمعت) أسهل عليَّ من (حدثنا) و(أخبرنا)، وحدثني وأخبرني؛ لأن الرجل قد يسمع ولا يحدث"[1].

فمن أجل ضبط تلقي السنة وضع علماء الحديث طرق أنواع التحمل، وجعلوها ثمانية طرق، مبينين أحكامها بالتفصيل.

كما أن من تحمل أحاديث عن طريق النظر في كتاب موثوق به، بينوا أمره، وقالوا بحقه: روى أحاديث وِجَادَة، أو رواها من صحيفة، ونحو ذلك من العبارات التي تدل على عدم سماع ما يحدث به.

قال سفيان بن عيينة: "حديث أبي سفيان عن جابر إنما هي صحيفة"[2].

وقال عبد الرحمن بن مهدي: "حدثت سفيان أحاديث إسرائيل عن عبد الأعلى عن ابن الحنفية، قال: كانت من كتاب"، قال الرازي: "يعني أنها ليست بسماع"[3].

فمن خلال هذين النصين وغيرهما يتبين لنا أن العلماء قد بينوا وميزوا السماع من غيره، وهذا دليل واضح على أمانتهم واهتمامهم. ومن شدة أمانتهم أن الراوي عندما يسأل عما يحدث به، يخبرهم بأن الذي حدث به أخذه من صحيفة.

قال الحسن بن عبيد الله: "ذكرتُ لإبراهيم شيئًا، فقال (أي إبراهيم): هذا وجدته في صحيفة"[4].

كما أنهم ميَّزوا بين السماع والعرض، علمًا بأن كليهما من الطرق التي يصح بها التحمل.

قال الإمام أبو عبد الله أحمد رحمه الله: "سمع حجاج الأعور التفسير من ابن جريج. قال حجاج: أحاديث طوال سمعتها منه (أي من ابن جريج) - سماعًا - والباقي عرضًا"[5].

نجد هذا الإمام الثبت قد ميَّز مروياته عن ابن جريج، علمًا بأنها كلها صحيحة، ولا يضيره شيء لو لم يميز.

كما أن الراوي إذا حدَّث بحديث ما، ولم يتحمله بواحد من الطرق المعروفة، فإن الراوي يقول: قال فلان أو عن فلان، ونحو ذلك من الألفاظ التي تدل على عدم السماع.

قال الإمام أحمد في ابن وهب: "كان بعض حديثه سماعاً، وبعضه عرضًا، وبعضه مناولة، وكان ما لم

---

١. الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٢/ ٢٢٢، ٢٢٣).

٢. الجرح والتعديل، الرازي، مرجع سابق، (١/ ٤٦).

٣. المرجع السابق، (١/ ٧١).

٤. المحدِّث الفاصل، الرامهرمزي، مرجع سابق، ص٢١٢.

٥. العلل ومعرفة الرجال، الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: وصيّ الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، (٢/ ٦٩).

يسمعه يقول: قال حيوة، قال فلان"[١].

وهكذا كان يفعل الإمام البخاري في معلقاته التي لم يأخذها بواحد من طرق التحمل، يقول: قال فلان، ويذكر عن فلان، ونحو ذلك؛ لأنه أخذها من كتاب.

وهذا أمر جائز لا يضير المحدِّث، ما دام أنه يستعمل صيغة لا تدل على السماع.

قال الإمام الذهبي ـ تعليقًا على كلام الإمام أحمد: كان ابن إسحاق يشتهي الحديث، فيأخذ كتب الناس فيضعها في كتبه ـ قال: "هذا الفعل سائغ، فهذا (الصحيح) للبخاري فيه تعليق كثير"[٢].

وكذلك بلاغات الإمام مالك في الموطأ؛ فإنه أخذها من كتاب.

قال الإمام أحمد: "كان مالك بن أنس يتلهف على بكير بن الأشج، وكان غاب عن المدينة، ويقولون: إن مرسلات مالك التي يقول: بلغني عن فلان، أخذها من كتب بكير، يقولون عن ابنه"[٣]. وإذا قال الراوي: قال فلان، فله ثلاث حالات:

١. أن يكون القائل غير مدلس، فهذا حكمه الاتصال، إلا إن كان هناك دليل على أن تلك الأحاديث أخذها من كتاب، كمعلقات البخاري وبلاغات مالك.

٢. أن يكون القائل معروفًا بالتدليس، فهذا حكمه الرد.

٣. أن يكون حاله مجهولًا، فهل يحمل على الاتصال أم لا[٤]؟

كما أن الراوي لا يقول: سمعت أو حدثنا، وهو لم يحدث أو يسمع؛ لأن من فعل ذلك، وهو لم يحدث ولم يسمع يكون كذابًا، وإنما يستعمل صيغة لا تدل على السماع، وإذا وجدنا راويًا قد قال: حدثنا وهو لم يحدث، فهذا ليس منه، وإنما جاء من الرواة بعده.

قال محمد بن جابر المحاربي: "قال رجل لأبي أسامة الكوفي المتوفى سنة إحدى ومائتين، قل: حدثنا، فقال: فقدتك؛ أي: أفقدك بالموت، والله إن الحق ليثقل عليَّ، فكيف أكذب لك"[٥]؟!

وقد كان جماعة من المحدثين لا يسمعون من المحدث، إلا إذا كان يقول: حدثنا أو سمعت.

قال سفيان بن عيينة: "كان عبد الكريم أول من جالسته قبل عمرو بن دينار، فكان كثيرًا من حديثه لا يقول فيه: "سمعت"، يقول: "قال فلان" ففررت منه، وذهبت إلى عمرو بن دينار، فكان يقول: سمعت وحدثنا"[٦].

وقال الإمام شعبة بن الحجاج: "كل حديث ليس فيه [سمعت]، فهو خل وبقل"[٧]. لكن قد وجد من بعض الرواة الضعفاء المتروكين أنه يستعير كتابًا، ثم يحدث به عن شيخه الذي استعار منه الكتاب، كما فعل مطرف بن مازن الصنعاني، قال هشام بن يوسف

---

١. الكفاية، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٢/ ٢٢٦).
٢. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٧/ ٤٦).
٣. العلل ومعرفة الرجال، الإمام أحمد بن حنبل، مرجع سابق، (٣/ ٥٠).
٤. شرح علل الترمذي، ابن رجب، تحقيق: د. نور الدين عتر، دار الرشد، الرياض، ط٤، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، (١/ ٢٢٠).
٥. الكفاية، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٢/ ٢٢٧).
٦. العلل ومعرفة الرجال، الإمام أحمد بن حنبل، مرجع سابق، (٢/ ٤٦٩).
٧. الكفاية، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٢/ ٢١٣).

الصنعاني عنه: "استعار كتبي على أن ينتسخها ويسمعها مني، فنسخها ورواها عن شيوخي؛ ابن جريج وغيره، انظروا في كتبه فإنها توافق كتبي"[1].

فنلاحظ أن العلماء قد بيَّنوا أمر مطرف، وهكذا يبيِّنون كل من سلك سبيله وفعل مثله[2].

- **نشرهم للحديث:**

كان أولئك الأئمة لا يحدثون بالحديث كل أحد، بل كانوا يحدثون من كان حافظًا لكتاب الله تعالى.

وممن كان يذهب هذا المذهب سليمان بن مهران المعروف بالأعمش، قال حفص بن غياث الكوفي: "أتيت الأعمش، فقلت: حدثني! قال: أتحفظ القرآن؟ قلت: لا! قال: اذهب فاحفظ القرآن، ثم هلم أحدثك، قال: فذهبت، فحفظت القرآن، ثم جئته، فاستقرأني، فقرأته، فحدثني".

وعن عبيد بن جناد، قال: "عرضت لابن المبارك، فقلت: أمْلِ عليَّ، فقال: أقرأت القرآن؟ قلت: نعم، قال: اقرأ، فقرأت عشرًا..."[3].

وقد عقد القاضي عياض بابًا خاصًا في الأمور التي ينبغي لطالب الحديث أن يتحلى بها قبل سماع الحديث.

قال عثمان بن سعيد الدارمي السمار: "كنَّا عند سعيد بن أبي مريم بمصر، فأتاه رجل فسأله كتابًا ينظر فيه، أو سأله أن يحدثه بأحاديث، فامتنع عليه، وسأله رجل آخر في ذلك فأجابه، فقال له الأول: سألتك فلم تجبني، وسألك هذا فأجبته، وليس هذا حق العلم! أو نحوه من الكلام، قال: فقال ابن أبي مريم: إن كنت تعرف الشَّيباني من السَّيباني، وأبا جمرة من أبي حمزة، وكلاهما عن ابن عباس، حدثناك وخصصناك كما خصصنا هذا"[4].

والأمثلة على هذا كثيرة، فهذا دليل واضح على أنهم كانوا في الغالب لا يحدثون إلا من كان فطنًا حافظًا لكتاب الله ملتزمًا شرعه تعالى.

ولا يخفى على أحد، أن العلم إذا أُعْطِيَ للزاهد فيه، فإنه سرعان ما ينساه، وحينئذٍ سيكون ضرره أكثر من نفعه.

قال أبو قلابة: لا تحدث بالحديث من لا يعرفه، يضرُّه، ولا ينفعه.

لذا نجد غير واحد من المحدثين يحذر من أن يعطى هذا الحديث لغير أهله.

قال الإمام ابن شهاب الزهري الفقيه الحافظ: إن للحديث آفةً ونكدًا وهجنةً، فآفته نسيانه، ونكده الكذب، وهجنته نشره عند غير أهله. والمراد بقوله: (هجنته)؛ أي: تقبيحه.

وقال الأعمش: آفة الحديث النسيان، وإضاعته أن تحدث به غير أهله، وقال - أيضًا: انظروا إلى هذه الدنانير، لا تلقوها على الكنايس يعني الحديث[5].

ومن شدة حرصهم وعنايتهم بالسنة النبوية أنهم كانوا يطلبون إعادة الحديث من المحدث لكي يحفظه.

---

1. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليل بن عبد الله القزويني، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ، (١/ ٢٨٠).
2. انظر: مجلة البحوث الإسلامية، مرجع سابق، (٦٧/ ٢٥٩: ٢٦٥).
3. المحدث الفاصل، الرامهرمزي، مرجع سابق، ص٢٠٣.
4. المرجع السابق، ص٢٧٤.
5. السابق، ص٥٧١، ٥٧٢.

قال الإمام مالك بن أنس رحمه الله: "لقيت ابن شهاب يومًا في موضع الجنائز، وهو على بغلة له، فسألته عن حديث فيه طول، فحدثني به، قال: فأخذت بلجام بغلته، فلم أحفظه، قلت: يا أبا بكر، أعده علي، فأبى، فقلت: أما كنت تحب أن يعاد عليك الحديث، فأعاده علي فحفظته"[١].

ومن هذا الأثر يتبين أن الإمام مالكًا رحمه الله يُصِرُّ على الإمام الحافظ الزهري؛ ليحدثه الحديث ثانية؛ لكي يتمكن من حفظه، مما يدل على حرص هؤلاء الأئمة على حفظ السنة وأدائها من غير زيادة أو نقصان، فمن المعروف أن الأحاديث الطوال لا يستطيع الراوي أن يحفظها من أول مرة؛ لذلك كان المحدث يجد صعوبة ومشقة في حفظها.

جاء في كتاب "العلل ومعرفة الرجال" للإمام أحمد: "قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي: قال رجل لسليمان بن المغيرة: كيف سمعت هذه الأحاديث الطوال من حُميد؟ قال: كنت أخوض فيها الرداغ[٢].

ثم قال الإمام أحمد: هذه الأحاديث الطوال إنما كان سليمان بن المغيرة يحفظها، ولم تكن عنده في كتاب"[٣].

وكان بعض المحدثين إذا كان الحديث طويلًا، ولم يمكنه أن يحفظه في مجلس واحد، قسمه إلى مجلسين، ليتمكن من حفظه[٤].

١. العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، مرجع سابق، (٢/ ٧٢).

٢. الرداغ: الوحل الكثير.

٣. المرجع السابق، (٣/ ٤٠٠، ٤٠١).

٤. انظر: مجلة البحوث الإسلامية، مرجع سابق، (٦٧/ ٢٦٥: ٢٦٩).

- **طريقتهم في التحديث:**

من الأساليب التي كانوا يتبعونها للحفاظ على السنة النبوية أنهم كانوا إذا حدثوا أحداً حدثوا بالعدد القليل؛ من أجل أن يكون التلميذ أقدر على حفظ الحديث بحروفه؛ لأن العدد القليل، كما هو معروف، يسهل على الإنسان حفظه، كما أن المحدث عندما يحدث بالقليل يكون التلميذ في شوق إلى المزيد.

قال أبو بكر بن عياش: "كان الأعمش إذا حدث بثلاثة أحاديث قال: قد جاءكم السيل. قال أبو بكر: وأنا اليوم مثل الأعمش".

وكان يسير على هذا المنهج الإمام الثقة أبو قلابة، والإمام الحجة أبو الوليد هشام بن عبد الملك الباهلي.

قال خالد الحذَّاء: "كنا نأتي أبا قلابة، فإذا حدَّثَنَا بثلاثة أحاديث قال: قد أكثرت".

وقال الحسن بن المثنى: "كان أبو الوليد يحدثنا بثلاثة أحاديث إذا صرنا إليه، لا يزيدنا على ثلاثة"[٥].

وقد وصلت الأمانة عندهم منزلة لا يصل إليها إلا من كان مثلهم في التقى والورع؛ إذ كان أحدهم إذا شك في حديث ما من مجموعة أحاديث مكتوبة في صحيفته، ولم يتبين له الحديث الذي شك فيه، فإنه في هذه الحالة يترك جميع ما رواه عن ذلك الشيخ في تلك الصحيفة.

وقد سلك هذا المنهج غير واحد من المحدثين، منهم:

الإمام عبد الرحمن بن مهدي أبو سعيدٍ البصري، كما نقل الخطيب عنه في الكفاية قال: "قال رحمه الله (أي:

٥. المحدث الفاصل، الرامهرمزي، مرجع سابق، ص٥٨٣.

عبد الرحمن بن مهدي): وجدت في كتبي بخط يدي عن شعبة ما لم أعرفه فطرحته.

وقال - أيضًا: "خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن: الحكم والحديث"؛ أي لا بد من الجزم فيهما.

وقال الإمام يحيى بن معين: "من لم يكن سمحًا في الحديث كان كذابًا، قيل له: وكيف يكون سمحًا؟ قال: إذا شك في حديث ما تركه".

وكان الإمام مالك ممن يتبع هذا المنهج؛ فقد قال الإمام الشافعي: "كان مالك إذا شك في شيء من الحديث تركه كله".

قال الإمام المتقن أمير المؤمنين في الحديث شعبة بن الحجاج الواسطي: "وجدت منذ ثلاثة أيام في كتاب عندي عن منصور عن مجاهد قال: لم يحتجم النبي ﷺ وهو محرم، قال: ما أدري كيف كتبته، ولا أذكر أني سمعته".

وهذا الإمام الحافظ علي بن الحسن الشقيقي المروزي، يترك أحاديث كتاب الصلاة كلها من أجل حديث واحد.

قال الحسين بن حريث المروزي: "سألت علي بن الحسن الشقيقي، هل سمعت كتاب الصلاة من أبي حمزة؟ قال: الكتاب كله، إلا أنه نهق الحمار يومًا، فخفي علي حديث أو بعض حديث، ثم نسيت أي حديث كان من الكتاب، فتركت الكتاب كله"[1].

بل وصل الأمر لدى بعضهم أنه كان إذا شك في كلمة من الحديث ترك الحديث كله، والبعض الآخر كان يقول: كذا أو كذا، إشارة إلى تردده.

١. الكفاية، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٢/ ٩٦: ٩٩).

فهذه الدقة وهذه الأمانة لا نجدها عند أحد إلا عند علماء هذه الأمة، وخاصة محدِّثيها.

فأي أمانة بلغها هؤلاء الأئمة الذين فاقوا ما يتصوره العقل البشري، فرحمة الله تعالى عليهم ورضي عنهم، وجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء[2].

- **كتابتهم للحديث وعنايتهم بالصحف:**

فهم إلى جانب الحفظ والعناية الفائقة بما تحملوه، كان أكثرهم يكتب الحديث في صحف؛ لكي تكون تلك الصحيفة المرجع الذي يرجع إليها المحدث، إن شك في حرف أو اختلف في لفظ مع الرواة الآخرين.

فهذا وكيع بن الجراح يخالف عبد الرحمن بن مهدي، وكلاهما إمام حافظ حجة، لكن العلماء قدموا ابن مهدي على وكيع إن اختلف معه؛ لأن ابن مهدي أقرب عهدًا بالكتاب.

قال وكيع عن موسى بن علي بن رباح عن أبيه قال: "سمعت مسلمة بن مخلد قال: ولدت مقدم النبي ﷺ المدينة، ومات وأنا ابن عشرة".

وقال ابن مهدي عن موسى بن علي عن أبيه عن مسلمة أنه قال: "قدم النبي ﷺ المدينة، وأنا ابن أربع سنين، ومات وأنا ابن أربع عشرة"[3].

فَقُدِّمت رواية ابن مهدي على رواية وكيع للسبب المتقدم. قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: "إذا اختلف وكيع وعبد الرحمن، فعبد الرحمن أثبت؛ لأنه أقرب

٢. انظر: مجلة البحوث الإسلامية، مرجع سابق، (٦٧/ ٢٦٩: ٢٧٣).

٣. المحدث الفاصل، الرامهرمزي، مرجع سابق، ص١٩٢

عهدًا بالكتاب"[1].

وهذا الإمام يحيى بن معين يبحث عن حديث من رواية إسحاق الأزرق في كتب إسحاق فلم يجده، فمن أجل ذلك أنكره. قال ابن أبي حاتم: "قلت لأبي: فما بال يحيى نظر في كتاب إسحاق فلم يجده، قال: كيف! نظر في كتابه كُلِّهِ؟ إنما نظر في بعض، وربما كان في موضعٍ آخر"[2].

فيلاحظ من هذه الحادثة وغيرها أن الكتاب كان حكمًا بين المحدثين في الحديث الذي اختلفوا فيه. قال الإمام عبد الله بن المبارك: "إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكم فيما بينهم"[3].

لذلك إذا كان الكتاب صحيحًا، فهم يوصون به، ويكونون حريصين على الكتابة منه. قال الإمام الأوزاعي: "عليكم بكتب الوليد بن مزيد فإنها صحيحة"[4]، وقال علي بن المديني: "سألت عبد الرحمن بن مهدي عن يونس الأيلي قال: كان ابن المبارك يقول: كتابه صحيح. قال عبد الرحمن (أي ابن مهدي): وأنا أقول: كتابه صحيح"[5].

وهناك نصوص كثيرة تبين أن الكتاب هو الحكم بين المحدثين إذا اختلفوا.

روى الخطيب بسنده عن ابن جريج قال: "أخبرني أبو جعفر محمد بن علي أن إبراهيم بن النبي ﷺ لما مات حُمِلَ إلى قبره على مِنْسج الفرس".

قال الإمام أحمد: "كان يحيى وعبد الرحمن أنكراه عليه (أي على حجاج) فأخرج إلينا كتابه الأصل، قرطاس. فقال: ها أخبرني محمد بن علي".

قال الخطيب معلِّقًا: وكان إخراج حجاج أصل كتابه حجةً له على يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي، وزالت العُهْدة عنه فيما أنكراه عليه، وكذلك يلزم كل من روى من حِفْظِهِ ما خولف فيه وأنكر عليه، أن يغفل إذا كان قادرًا على الأصل، أو يمسك عن الرواية إذا تعذر ذلك عليه[6].

فكتابتهم للحديث في صحف، وحفظهم لهذه السنة دليل واضح منهم على العناية بالسنة واهتمامهم بها، وأدائها كما سمعوها.

وقد كانوا على قسمين في كتابة الحديث، فمنهم من يحفظ أولًا ثم يكتب ما حفظه في صحيفة؛ لكي يرجع إليها عند الشك. ومنهم من كان يكتب أولًا ثم يحفظه، وبعد ما يحفظه، إما أن يمحو ما كتب، وإما أن يتركه لكي تكون وثيقة لمروياته، والشواهد على ذلك كثيرة، وسنكتفي ببعض الأمثلة.

قال طاوس: "كنت أنا وسعيد بن جبير عند ابن عباس يحدثنا، ويكتب سعيد بن جبير. وقال منصور بن المعتمر الكوفي: قلت لإبراهيم النخعي: سالم بن أبي الجعد أتمُّ حديثًا منك! قال: إن سالمًا كان يكتب"[7].

والمراد من قوله: "أتم" أي يروي الحديث كاملًا تامًّا

١. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، (١٠/ ٢٤٣).
٢. علل الحديث، ابن أبي حاتم الرازي، (١/ ١٣٧).
٣. الجرح والتعديل، الرازي، مرجع سابق، (١/ ٢٧١).
٤. المرجع السابق، (١/ ٢٠٥).
٥. السابق، (١/ ٢٧٢).
٦. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٢/ ٣١).
٧. المحدث الفاصل، الرامهرمزي، مرجع سابق، ص٣٧٤.

بخلاف إبراهيم، فقد يرويه أحيانًا ناقصًا؛ لأنه يروي من حفظه، فربما ينسى الحرف والكلمة.

وكانوا يصفون من يحدث من كتاب بأنه صاحب كتاب[1].

ومن الأدلة الواضحة على دقتهم أنهم كانوا لا يكتفون بالكتابة بل لا بد من المقابلة.

قال هشام بن عروة: "قال لي أبي: أكتبتَ؟ قلت: نعم! قال: قابلت؟ قلت: لا! قال: لم تكتب شيئًا"[2]. وهكذا كان غير واحد من المحدثين يتبع هذا المنهج.

ومن حدث بما كتب عن الشيخ ولم يعارضه ويقابله بالأصل، جاز له أن يروي، لكن بشرط أن يبين أنه لم يعارض، كما أفتى بذلك أبو بكر الإسماعيلي.

قال الحافظ الخطيب: "وهذا مذهب أبي بكر البرقاني، فإنه روى لنا أحاديث كثيرة، وقال فيها: أي أخبرنا فلان ولم أعارض بالأصل"[3].

فهذه الدقة المتناهية، وهذا التحري العجيب الذي لا نظير له، كل ذلك من أجل المحافظة على السنة النبوية. كما أنهم كانوا يهتمُّون بضبط الكلمة وتنقيطها؛ حتى لا يقع فيها تصحيف، وذكروا أن الراوي الذي يعتني بالتشكيل والتنقيط دليل على دقته وصحة كتابه؛ وقد حثَّ غير واحد من أهل الحديث على التنقيط والضبط.

روى الخطيب عن أبي زرعة ـ يعني الدمشقي ـ قال: "سمعت عفَّان يقول: سمعت حماد بن سلمة يقول لأصحاب الحديث: ويحكم! غيِّروا، يعني قيِّدوا واضبطوا، ورأيت عفَّان يحضُّ أصحاب الحديث على الضبط والتغيير؛ ليصححوا ما أخذوا عنه من الحديث"[4].

حتى إن العلماء جعلوا الكتاب الذي فيه تغيير وإلحاق وإصلاح علامة الصحة.

وقد كان أصحاب الحديث على قسمين:

الأول: من يُشكل جميع الكلام.

والثاني: من يُشكل الذي يحتاج إلى شكل.

قال الرامهرمزي: "قال أصحابنا: أما النقط فلا بد منه؛ لأنك لا تضبط الأسامي المشكلة إلا به... وقالوا: إنما يُشكَل ما يُشكِل، ولا حاجة إلى الشكل مع عدم الإشكال. وقال آخرون: الأولى أن يشكل الجميع... وكان عفان وحيان من أهل الشكل والتقييد"[5].

ومن أجل أهمية الضبط نرى المحدثين إذا شك أحدهم في كلمة، يسأل عنها أهل العربية. قال عبد الله بن المبارك: "إذا سمعتم مني الحديث، فاعرضوه على أصحاب العربية، ثم أحكِمُوه".

وسأل الإمامَ أحمد رجلٌ، فقال: "يا أبا عبد الله، الرجل يكتب الحرف من الحديث، لا يدري أي شيء هو، إلا أنه قد كتبه صحيحًا، يريه إنسانًا فيخبره؟... قال: لا بأس به".

لذلك قال غير واحد من المحدثين: إن المحدث إذا شك في حرف سأل أهل النحو، ومن ذلك قول الأصمعي: "كنت في مجلس شعبة، فقال ـ أي شعبة:

١. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٧/ ٤٠٧).
٢. المحدث الفاصل، الرامهرمزي، مرجع سابق، ص٥٤٤.
٣. الكفاية، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٢/ ١٠٨).
٤. المرجع السابق، (٢/ ١١٥).
٥. المحدث الفاصل، الرامهرمزي، مرجع سابق، ص٦٠٨.

فيسمعون جرش طير الجنة، فقلت: "جرس"، فنظر إليَّ فقال: خذوها عنه؛ فإنه أعلم بهذا منَّا[1].

فيلاحظ من هذه الحادثة أن شعبة أخطأ في حرفٍ، فصحح له الخطأ إمامُ أهل اللغة في زمانه، بأن الكلمة هي "جَرْس" بالسين المهملة، وليست بالشين المعجمة، وسرعان ما يرجع شعبة إلى قوله.

قال الحافظ الخطيب - بعد أن ذكر حديث جابر مرفوعًا: "إذا أرفت الحدود فلا شفعة"، قال: قال لي الطبري: سمعت أبا محمد البارقي يقول: ذكر لنا الداركي هذا الحديث في تدريسه في كتاب الشفعة، فقال: "إذا أزفت الحدود"، فسألت عثمان بن جني النحوي عن هذه الكلمة، فلم يعرفها، ولا وقف على صحتها، فسألت المعافى بن زكريا عن هذا الحديث، وذكرت له طرقه، فلم أستتمَّ المسألة حتى قال: "إذا أرفت الحدود" والأرف: المعالم، يريد: إذا بُينت الحدود وعُينت المعالم ومُيزت، فلا شفعة[2].

فهذه الواقعة تدل على مدى اهتمام المحدثين بدراية الحديث، وتحديد المطلوب، وتدل أيضًا على أمانة أهل اللغة؛ إذ لم يتكلم فيها إمام أهل اللغة في زمانه ابن جني رحمه الله تعالى.

قال أبو حاتم سهل بن محمد: "كان عفان بن مسلم يجيء إلى الأخفش وإلى أصحاب النحو، يعرض عليهم الحديث يعربه، فقال له الأخفش: عليك هذا - يعنيني - وكان بعد ذلك يجيء إليَّ، حتى عرض عليَّ حديثًا كبيرًا"[3][4] ®.

1. الكفاية، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٢/ ١٥٦، ١٥٧).
2. المرجع السابق، (٢/ ١٥٨).

ثانيًا. حرص الرواة على نقل الحديث بنصه ولفظه دون زيادة أو نقصان، واشترطوا لقبول الرواة شروطًا تميز بها الخبيث من الطيب:

لقد بلغ من حرص بعض المحدثين على لفظ الحديث أنهم لم يكونوا يحدثون طلابهم إلا إذا كتبوا عنهم؛ إذ كانوا يكرهون أن يحفظوا عنهم، خوفًا من الوهم عليهم، ومن هذا ما يرويه الخطيب البغدادي بسنده عن ابن عيينة قال: "قال محمد بن عمرو: لا والله لا أحدثكم حتى تكتبوه، إني أخاف أن تكذبوا عليَّ، وفي حديث الغزَّاء أخاف أن تخلطوا عليَّ"[5].

وفي هذا ما فيه من صيانة الحديث والحفاظ عليه من التغيير والتبديل في المعاني والألفاظ، فإن ما قيل في مجلس فإنه يُحكى في أي مجلس آخر دون تبديل أو تحريف. وقد بيَّن الخطيب البغدادي دقة الرواة وحرصهم الشديد على رواية الحديث كما قاله النبي ﷺ، فقام بدراسة قيِّمة جمع فيها أقوال الرواة وأئمة الحديث التي تبين موقفهم من رواية الحديث بلفظه؛ فذكر بابًا عما جاء في رواية الحديث على اللفظ، ومن رأى ذلك واجبًا، وبابًا لمن لم يجز إبدال كلمة بكلمة، وبابًا لمن لم يجز تقديم كلمة على كلمة، وبابًا لمن لم يجز زيادة حرف

3. الكفاية، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٢/ ١٥٥).
4. انظر: مجلة البحوث الإسلامية، مرجع سابق، (٧٦/ ٢٧٤: ٢٨٨).

® في **"قبول رواية المنفرد ما دام ثقة"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثلاثين، من الجزء التاسع (النبوات).

5. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (١/ ٦٧٦).

واحد ولا حذفه وإن كان لا يغير المعنى، وبابًا لمن لم يجز إبدال حرف بحرف وإن كانت صورتها واحدة، وبابًا لمن لم يجز تقديم حرف على حرف، وبابًا لمن لا يرى تخفيف حرف ولا تثقيل حرف وإن كان المعنى فيهما واحدًا، وبابًا لمن لا يرى رفع حرف منصوب ولا نصب حرف مرفوع أو مجرور وإن كان معناهما سواء، وبابًا لمن قال: يجب أداء حديث رسول الله ﷺ على لفظه، ويجوز رواية غيره على المعنى، وغير ذلك من الأبواب النفيسة.

ولو أردنا نقل الأمثلة التي ذكرها الخطيب البغدادي، والتي تدل على دقة أئمة الحديث ورواته في الحفاظ على الحديث كما قال النبي ﷺ لم يتسع لنا المقام هنا، ولكنا نكتفي ببعض الأمثلة التي رواها بسنده متصلًا، ومن ذلك ما يأتي:

١. ما رواه الإمام مسلم عن إبراهيم قال: "قلت للأسود: هل سألت أم المؤمنين عما يُكره أن يُنْتَبَذَ فيه؟ قال: نعم، قلت: يا أم المؤمنين أخبريني عما نهى عنه رسول الله ﷺ أن يُنْتَبَذ فيه، قالت: نهانا، أهل البيت، أن ننتبذ في الدُّباء والمُزَفَّت، قال: قلت له: أما ذَكَرَت الحَنْتَم والجَرَّ؟ قال: إنما أُحدِّثك بما سَمِعْتُ، أأحدثك ما لم أسمع؟!"[1].

وفي رواية الخطيب في الكفاية: "فقيل لسفيان: أن يُنْبَذ فيه؟ فقال: لا... هكذا قاله الزهري: يُنْتَبَذ فيه".

٢. ما رواه الخطيب عن الأعمش، أنه كان يقول: "كان هذا العلم عند أقوام كان أحدهم لأن يخرَّ من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واوًا أو ألفًا أو دالًا"[2].

٣. ما رواه أيضًا عن مالك، أنه كان يتحفظ من الباء والتاء والثاء في حديث رسول الله ﷺ[3].

٤. عن أبي مسعود أن رسول الله ﷺ قال: "لا تزجي صلاة لا يقيم الرجل فيها صلبه في الركوع والسجود". قال سفيان: هكذا قال الأعمش: لا تزجي، يريد: لا تجزي.

٥. عن حميد بن عبد الرحمن عن أمه كلثوم بنت عقبة قالت: قال رسول الله ﷺ: "ليس الكاذب من أصلح بين الناس فقال: خيرًا ونمى خيرًا" قال حماد: سمعت هذا الحديث من رجلين، فقال أحدهما: "نمى خيرًا" خفيفة، وقال الآخر: "نمَّى خيرًا" مثقلة"[4].

٦. روي عن مالك بن أنس أنه كان يقول: "كل حديث للنبي ﷺ يُؤدَّي على لفظه، وعلى ما رُوي، وما كان من غيره فلا بأس إذا أصاب المعنى"[5] أي: يجب أداء حديث رسول الله ﷺ على لفظه، ويجوز رواية غيره على المعنى.

إن في هذه الأمثلة دلالة كافية على حرص الرواة على رواية الحديث بلفظه دون تغيير أو تبديل، ودون تقديم أو تأخير، ودون زيادة أو نقصان.

ولا غرابة في ذلك، فقد نبَّه النبي ﷺ على التحري في رواية الحديث وسماعه؛ حيث قال: "نضَّر الله امرءًا

---

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الأشربة، باب: النهي عن الانتباذ في المزفت والدباء...، (٧/ ٣٠٨٩)، رقم (٥٠٧٥).

٢. الكفاية، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (١/ ٥٢٢).

٣. المرجع السابق، (١/ ٥٢٣).

٤. السابق، (١/ ٥٣٠).

٥. السابق، (١/ ٥٥٨).

سمع منا حديثًا فحفظه حتى يبلغه غيره..."[1]، وقال في الحديث الآخر: "من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار"[2].

ومن أجل الحفاظ على الأحاديث النبوية وأدائها أداءً سليمًا، كان الرواة من الصحابة وغيرهم يتذاكرونها فيما بينهم، ويحضُّون على ذلك، يقول أبو سعيد الخدري ﷺ: "تذاكروا الحديث؛ فإن الحديث يهيج الحديث"[3].

وقال عليٌّ كرم الله وجهه: "تزاوروا وأكثروا ذكر الحديث؛ فإنكم إن لم تفعلوا يُدْرَس علمكم"[4].

وعن علقمة قال: "تذاكروا الحديث، فإن إحياءَه ذكره"[5].

ومما يؤكد قوة حفظ الرواة، ودقتهم في الرواية عن رسول الله ﷺ ما رواه ابن حجر في "الإصابة" عن أبي الزعيزعة ـ كاتب مروان ـ قال: "أرسل مروان إلى أبي هريرة، فجعل يحدِّثه، وكان أجلسني خلف السرير أكتب ما يحدِّث به، حتى إذا كان في رأس الحَوْل أرسل إليه فسأله، وأمرني أن أنظر، فما غَيَّرَ حرفًا عن حرف"[6].

ولم ينته الأمر عند أبي هريرة، بل امتد إلى الرواة من التابعين، وقد أدرك ابن عون ثلاثة ممن يشددون في رواية الحديث على حروفه، وهم: القاسم بن محمد بالحجاز، ومحمد بن سيرين بالبصرة، ورجاء بن حيوة بالشام[7]، وكان إبراهيم بن ميسرة وطاوس يحدثان الحديث كما سمعا[8]، وكان طاوس يَعُدُّ الحديث حرفًا حرفًا[9]، وقد ظهر ذلك في الأمثلة التي ذكرناها منذ قليل.

فهل بعد كل هذه العناية وذاك التمحيص والاستقصاء الذي لاقته السنة من رواتها، يتهم هؤلاء الرواة بأنهم يغيرون أو يبدلون®؟!

الخلاصة:

- إنه لمن السفه أن تقوم شبهة تقدح في السنة بدعوى أن رواتها بشر؛ إذ إن السنة لم يروها إلا الصادقون، ووصولًا إلى ذلك نشأ علم الجرح والتعديل، الذي ميَّز به علماء المسلمين الخبيث من الطيب، فأخذوا عن الصادقين، وتركوا ما عداهم

١. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند الأنصار، مسند أبي ذر ﷺ، رقم (٢١٦٣٠). وصحح إسناده شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: إثم من كذب على النبي ﷺ، (١/ ٢٤٢)، رقم (١٠٧). صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، (١/ ١٦٩).

٣. جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، مرجع سابق، (١/ ٤٥١).

٤. المرجع السابق، (١/ ٤٢٢).

٥. السابق، (١/ ٤٢٤).

٦. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة، د. ت، (٧/ ٤٣٣).

٧. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (١/ ٦٧٤).

٨. الكفاية، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٢/ ١٧).

٩. المحدث الفاصل، الرامهرمزي، مرجع سابق، ص٥٣٩.

® في **"حرص الصحابة والرواة على نقل الأحاديث باللفظ"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الرابعة عشرة، والوجه الأول، من الشبهة الرابعة والعشرين، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها)، والوجه الثاني، من الشبهة الثامنة والعشرين، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة).

بعدما بينوا كذبهم؛ حتى لا يأخذ عنهم أحد، والتاريخ خير شاهد على ذلك.

- إن الوصف بالبشرية ليس نقصًا من حيث البشرية نفسها؛ وإنما معايير النقص والكمال رهينة بكسب الإنسان وعمله، وهذا هو المعيار الذي اعتمد عليه علماء الجرح والتعديل عندما بينوا من تقبل روايته ومن ترد روايته.

- وبالرجوع إلى أئمة الحديث والنظر في حالهم معه نجد أنهم كانوا أحرص الناس في روايته؛ إذ إنهم كانوا يتجنبون الزيادة فيه أو النقصان، وكانوا ذوي قلوب واعية، وحافظة قوية ساعدتهم على هذا الحفظ، فإذا ما حدَّث الواحد منهم بحديث مرةً، ثم حدَّث به أخرى، ولو بعد مدة، لم يُصِب الحديث أي تبديل من زيادة أو نقصان، فكيف نشكك في هؤلاء الرواة وهذا حالهم؟!

- لقد بيَّن الخطيب البغدادي دقة الرواة وحرصهم الشديد على نقل حديث رسول الله ﷺ بلفظه دون تغيير أو تبديل، وذلك من خلال جمعه أقوال الرواة في ذلك، وجعل بابًا لأقوالهم في عدم إجازتهم إبدال كلمة بكلمة، وبابًا لعدم إجازتهم تقديم كلمة على كلمة، وبابًا لعدم إجازتهم زيادة حرف واحد ولا حذفه وإن كان لا يغير المعنى، وغير ذلك من الأبواب التي يتبين من عنوانها دقتهم المتناهية في ذلك.

- لقد اتخذ الأئمة والنقاد مجموعة من الوسائل التي استطاعوا بها أن يوثقوا الراوي ومنها:

  - أن لا يحدث الراوي قبل أن يصل سنه إلى عشرين سنة؛ حتى يكون في أوج حفظه ونضجه العقلي.

  - أنهم دققوا في استخدام صيغ معينة للتحديث، تدل على كيفية وصول الحديث إليهم مثل: حدثنا أو أخبرنا أو سمعت. فلا يستخدم السامع من هذه الألفاظ إلا ما ينطبق مع الحالة التي وصله الحديث عن طريقها.

  - أنهم اشترطوا لمن أراد أن يسمع الحديث أن يكون حافظًا لكتاب الله أولًا، ثم يتجه بعد ذلك لدراسة الحديث وحفظه، وكذلك يطلب المستمع من شيخه أن يُعيد عليه الحديث مرة أخرى، إذا لم يتمكن من حفظه في المرة الأولى.

  - أن بعضهم كان يقتصر في تحديثه في المجلس الواحد على ثلاثة أحاديث؛ حتى يَسْهُلَ على السامع حفظه، وكذلك إذا شك أحدهم في حديث مكتوب في صحيفة فإنه كان يتركه، بل ويترك الصحيفة كلها.

  - أنهم كانوا يأمنون على الحديث عند الحفاظ الكتبة أكثر من الحفاظ غير الكتبة؛ خوفًا على الحديث من النسيان، فإذا اختلف الراويان في حديث ما، يرجَّح حديث الحافظ الكاتب؛ لأنه أوثق وأصح.

- ويكفي للرد على هؤلاء الطاعنين ما قاله المستشرق الألماني شبرنجر: "لم تكن فيما مضى أمة من الأمم السالفة، كما أنه لا توجد الآن أمة من الأمم المعاصرة، أتت في علم أسماء الرجال بمثل ما جاء به المسلمون في هذا العلم العظيم الخطر، الذي يتناول أحوال خمسمائة ألف رجل وشئونهم"، ولذلك قال مرجليوث: "ليفخر المسلمون ما شاءوا بعلم حديثهم".



الشبهة الرابعة

دعوى مخالفة بعض أئمة الحديث للعقيدة الصحيحة(*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المغرضين أن من أئمة الحديث من لم يكن على عقيدة أهل السنة والجماعة، ومن هؤلاء الأئمة: محمد بن إسحاق الذي رُمِيَ بالقدر، فقد قال عنه الذهبي: "ورُوي عن حميد بن حبيب أنه رآه مجلودًا في القدر، جلده إبراهيم بن هشام الأمير".

ومنهم من اتُّهم بالتشيُّع؛ كالدارقطني والسيوطي والطبري، مستدلين على ذلك بأن الأول كان يحفظ ديوان السيد الحميري المتشيع، والثاني صحَّح وقوَّى حديث "رد الشمس لعلي رضي الله عنه"، كما أنه ألَّف كتابًا استدل فيه على إمامة عليٍّ بن أبي طالب بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وسماه "ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى"، بالإضافة إلى تأليفه الكثير في مناقب آل البيت، وأما الثالث فقد جمع وصحح الأحاديث الواردة في "غَدِيْر خُم"، وأعقبها بأحاديث في فضائل علي رضي الله عنه، وله كتاب "بشارة المصطفى" في منازل الشيعة ودرجاتهم.

واتُّهم ابن حزم بالنَّصب لدعوته إلى الدولة الأموية في الأندلس.

ومنهم من كان زنديقًا فاسد العقيدة مثل ابن حبان؛ لأنه قال: "إن النبوة هي العلم والعمل"، فحكم الخليفة بزندقته، وأمر بقتله.

ومنهم من اتُّهم بالقول بخلق القرآن عندما امتُحن في ذلك مثل الإمام يحيى بن معين، مما جعل الإمام أحمد بن حنبل يرد روايته. وعلي بن المديني الذي جنح إلى الجهمية وقال بخلق القرآن، والإمام المروزي الذي صرَّح في كتاب "الإيمان" بأن الإيمان مخلوق، وأن الإقرار والشهادة وقراءة القرآن بلفظٍ مخلوق.

ومنهم من اتُّهم بالقول بالتجسيم كابن خزيمة وعبد الله بن أحمد بن حنبل؛ إذ إنهما قد أكثرا من التأليف في مسائل الاعتقاد، كما أن ابن خزيمة قد أورد حديث "الصورة" في كتابه "التوحيد"، وأوّله بما يثبت مذهبه.

ويتساءلون: كيف نقبل رواية الحديث عمن فسدت عقيدته؟ رامين من وراء ذلك إلى الطعن في أئمة الحديث، والتشكيك في عدالتهم وضبطهم، وعدم قبول ما رَوَوْه لنا من أحاديث، ورفض آرائهم الصائبة في علم الحديث وغيره.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن من قواعد مصطلح الحديث أن رواية المبتدع مقبولة ما لم يكن داعية إلى بدعته، طالما أنه ثقة عدل ضابط عند علماء الجرح والتعديل، فمن استفاضت عدالته واشتهرت إمامته لا يُقْبَلُ الجرح في حقِّه، فإن كان داعية إلى بدعته، ناصرًا لها فهذا يُوجب ردَّ روايته وعدم الأخذ بها.

٢) إن الأدلة على اتهام محمد بن إسحاق بالقدر أدلة ضعيفة لا تصح؛ إذ وردت بصيغة التمريض، بل نصَّت الروايات نفسها على أنه أبعد الناس منه، ولم يؤثِّر ذلك في روايته، فهو حسن الحديث، صالح الحال، صدوق عند علماء الجرح والتعديل، استشهد بحديثه البخاري ومسلم في صحيحيهما.

(*) خصائص أهل الحديث والسنة، محمد محب الدين أبو زيد، مرجع سابق. اتهامات لا تثبت، سليمان بن صالح الخراشي، مكتبة الرشد، السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٣) لقد كان الدارقطني شديد الإنكار على الشيعة محرجًا لهم، قائلًا بأفضلية أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، أما حفظه لديوان السيد الحميري الشيعي فقد كان من باب صقل ملكته اللغوية لفصاحة هذا الديوان، لا اعتقادًا لما فيه، ولهذا لُقِّب بأمير المؤمنين في الحديث في زمانه.

٤) إن تصحيح السيوطي لحديث "رد الشمس لعليٍّ" لا يدل على تشيعه؛ إذ قد صححه عدد من الأئمة قبله وبعده، فتصحيحه لحديث ضعيف لا يدل على اعتناقه مذهبًا معينًا، واختلاف العلماء في تضعيف حديث أو تصحيحه لا يطعن في عدالة أحد منهم، وأما كتاب "ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى" فإنه لمحب الدين الطبري المتوفى (٦٩٤هـ) وليس للسيوطي.

٥) إن ما فعله ابن جرير الطبري في حديث "غدير خُم" هو مجرد جمع الطرق المختلفة لحديث صحيح ورد عن النبي ﷺ في فضل عليٍّ، وليس فيه إشارة إلى الإمامة أو الخلافة، ولم يصنع شيئًا من عند نفسه، وأما كتاب "بشارة المصطفى" الذي يدعو إلى التشيع، فهو لأبي جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري الشيعي (ت: ٣١٠)، وليس للإمام الطبري المفسر (ت: ٣١٠)، ويؤيد عدم تشيع الطبري المفسر إنكاره الشديد على الشيعة، وتجويزه قتل من رفض إمامة أبي بكر وعمر.

٦) إن اتهام ابن حزم بالنصب - وهو بُغض عليٍّ بن أبي طالب ؓ - اتهام باطل لا دليل عليه، يرده ما صح عنه من أقوال عديدة في فضل عليٍّ وشرفه العظيم وذمه للأمويين، ودفاعه هو عن نفسه، ولا يطعن مثل هذا الاتهام في اعتباره محدثًا؛ إذ كانت له مكانة عالية في الحديث، شهد بها علماء الحديث جميعًا، وأخذوا برأيه في علم الجرح والتعديل.

٧) إن قول ابن حبان: النبوة هي العلم والعمل لا يعني أنها ملكة ينتجها العلم والعمل، وإنما يعني أنهما عماد النبوة، ولا سبيل إلى تحصيل العلم والعمل بكمالهما، إلا بالوحي الإلهي الذي اختص الله به أنبياءه فقط دون غيرهم، وهذا الرأي لا علاقة له بحديثه؛ إذ شهد له العلماء بأنه أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره.

٨) إن يحيى بن معين، وعلي بن المديني لم يقولا بخلق القرآن إلا تَقِيَّةً؛ بل إن علي بن المديني كان يُكفِّر من يقول بخلق القرآن، وأما إنكار أحمد بن حنبل على يحيى فكان ردعًا لغيره من العامة مع علمه بمكانته وفضله، وإذا عُدَّت هذه من الأخطاء، فإنه ليس من شرط الثقة العصمة من الذنوب.

٩) إن تصريح الإمام المروزي كان القصد منه الرد على من يقول: أفعال العباد وأصواتهم غير مخلوقة، وليس القول بخلق القرآن، فإنه في تصريحه قد نصَّ على القول باللفظية فقط وليس المقروء، وهذا لا يقدح في عقيدته ولا في عدالته، فإن علماء الجرح والتعديل قد أثنوا عليه ثناءً جمًّا، وشهدوا بمنزلته الرفيعة في شتى علوم الإسلام.

١٠) إن كثرة تأليف ابن خزيمة وعبد الله بن أحمد بن حنبل في مسائل الاعتقاد لا يدل على اعتقادهما بالتجسيم؛ لأن مؤلساتها في ذلك كلها على مذهب السلف، ولم يكونا بدعًا في هذا؛ إذ كثرت المؤلفات في مثل هذه المسائل على عهدهما، وحديث "الصورة" الذي أورده ابن خزيمة ينفي القول بالتجسيم.

التفصيل:

أولا. قبول رواية المبتدع المشهور بالعدالة والضبط، ما لم يكن داعية إلى بدعته:

لقد فحص العلماء رواية المبتدع، ووضعوا شروطًا لقبول هذه الرواية؛ ذلك لأن النقص مستولٍ على جملة البشر، كما يقول الراغب الأصفهاني: والمرء لا يسلم من الزلل، فكل بني آدم خطَّاء، فأي الرجال المهذَّب؟!

ومن ثَمَّ قال عبد الله بن المبارك: "إذا غلبت محاسن الرجل لم تذكر المساوئ، وإذا غلبت المساوئ لم تذكر المحاسن"[1].

فأهل الحديث والسنة الذين عُرِفَ منهم التقى والورع، وتحرِّي الحق، واتباع السنة، والنصح للمسلمين، إذا وقع أحد منهم في خطأ، لا نبدِّعه، ولا نضلِّله، ولا نحرم أنفسنا من علمه وخيره، بل ننبِّه على خطئه، ونستغفر له، ونشيد مع ذلك بمحاسنه ومناقبه.

قال الإمام الذهبي عند دفاعه عن الإمام قتادة بن دعامة السدوسي: "وكان يرى القدر، نسأل الله العفو، ومع هذا فما توقَّف أحد في صدقه وعدالته وحفظه، ولعل الله يعذر أمثاله ممن تلبَّس ببدعة يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه، وبذل وسعه، والله حكيم لطيف بعباده، ولا يُسأل عما يفعل.

ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كَثُرَ صوابه، وعُلِم تحرِّيه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعُرف صلاحه وورعه واتباعه، يُغفر له زَلَله، ولا نضلله ونطرحه، وننسى محاسنه، نعم ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك"[2].

ومن قواعد علم الجرح والتعديل ـ وإن شئت فقل: من حقائقه ـ أنه لا يُقبل الجرح في حق من استفاضت عدالته واشتهرت إمامته؛ ولذلك لا يُلتفت ـ مثلًا ـ إلى كلام ابن أبي ذئب في الإمام مالك، ولا إلى كلام النسائي في أحمد بن صالح المصري؛ لأن هؤلاء أئمة مشهورون صار الجارح لهم كمن أتى بخبر غريب، لو صح لتوافرت الدواعي على نقله، وكان القاطع قائمًا على كذبه[3].

بل ويُعاب من وقع في هذه الهنة وتلك الزَّلة، ولذا حينما تكلم الإمام يحيى بن معين في الإمام الشافعي، صحَّح له ذلك الإمام الذهبي، وعابه على ذلك، فقال: "قد آذى ابن معين نفسه بذلك، ولم يلتفت الناس إلى كلامه في الشافعي، ولا إلى كلامه في جماعة من الأثبات، كما لم يلتفتوا إلى توثيقه لبعض الناس، فإنا نقبل قوله دائمًا في الجرح والتعديل ونقدمه على كثير من الحفاظ، ما لم يخالف الجمهور في اجتهاده، فإذا انفرد بتوثيق من ليَّنَهُ الجمهور، أو بتضعيف من وثقه الجمهور وقبلوه، فالحكم لعموم أقوال الأئمة، لا لمن شذ..."[4].

فإن الراوي إذا كان صاحب بدعة؛ كأن يكون متشيعًا أو جهميًّا أو قدريًّا أو مجسمًا، أو غير ذلك من البدع الأخرى ـ فإن ذلك لا يرد روايته، إلا إذا وجدت ضميمة أخرى، كأن يكون الراوي غير عدل أو غير ضابط، وأكبر ضميمة توجب رد رواية المبتدع أن يكون

---

١. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٨/ ٣٩٨).
٢. المرجع السابق، (٥/ ٢٧١).

٣. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٣٨٣هـ، (٢/ ١٢).
٤. الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردَّهم، الذهبي، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، ص٢٩، ٣٠.

داعيًا لبدعته منتصرًا لها، فهذا يوجب رد روايته وعدم الأخذ عنه.

فإن لم يكن داعيًا لبدعته ولا ناصرًا لها، وكان ضابطًا عدلًا، ووثقه غير واحد من أهل العلم المعتبرين، قُبلت روايته ولم ترد، وهو الراجح عند العلماء جميعًا.

يقول ابن حجر: "أما البدعة فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفَّر بها أو يُفسق، فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقًا عليه من قواعد جميع الأئمة، كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في عليٍّ أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك، والمفسق بها كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من طوائف المخالفين لأصول السنة خلافًا ظاهرًا، لكن مستند إلى تأويل ظاهره سائغ، فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفًا بالتحرز من الكذب، مشهورًا بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفًا بالديانة والعبادة، فقيل: يُقبل مطلقًا، وقيل: يُردُّ مطلقًا، والثالث: التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية، فيقبل غير الداعية، ويرد حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل، وصارت إليه طوائف من غير الأئمة، وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه؛ لكن في دعواه نظر، ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل، فبعضهم أطلق ذلك، وبعضهم زاده تفصيلًا، فقال: إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينه، ويحسنه ظاهرًا فلا تقبل، وإن لم تشتمل فتُقبل، وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية، فقال: إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قُبل، وإلا فلا، وعلى هذا اشتملت رواية المبتدع سواء أكان داعية أم لم يكن على ما لا تعلق له ببدعته..."[1].

ويقول النووي في التقريب: "من كُفِّر ببدعته لم يحتج به بالاتفاق، ومن لم يُكفَّر قيل: لا يحتج به مطلقًا، وقيل: يحتج به إن لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه، وحُكِي عن الشافعي. وقيل: يحتج به إن لم يكن داعية إلى بدعته، ولا يحتج به إن كان داعية، وهذا هو الأظهر الأعدل، وقول الكثير أو الأكثر، وضُعِّفَ الأول باحتجاج صاحبي الصحيحين وغيرهما بكثير من المبتدعة غير الدعاة"[2].

فكل من لم يكن داعية لبدعته، ولا مروِّجًا لها تقبل روايته، طالما أنه لا يستحل الكذب.

وقال السيوطي: "والمعتمد أن الذي ترد بدعتُه روايتَهُ من أنكر أمرًا متواترًا من الشرع معلومًا من الدين بالضرورة، أو اعتقد عكسه، وأما من لم يكن كذلك، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله... وقيل: يُحتج به إن لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه، سواء كان داعية أم لا، ولا يُقبل إن استحل ذلك، وحُكِي هذا القول عن الشافعي، حكاه عنه الخطيب في الكفاية؛ لأنه قال: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية؛ لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم، قال: وحُكي هذا أيضًا عن ابن أبي ليلى والثوري والقاضي أبي يوسف، وقيل: يحتج به إن لم يكن داعية إلى بدعته ولا يحتج به إن كان داعية إليها؛ لأن تزيين بدعته، قد

---

١. هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، مرجع سابق، ص٤٠٤ بتصرف.

٢. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، مرجع سابق، (١/ ٣٢٤، ٣٢٥).

تحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه"[1].

ونذكر فائدة عظيمة للإمام جلال الدين السيوطي، تبين صحة ما نرمي إليه، من قبول رواية الراوي الذي رُمِيَ ببدعته، طالما أنه لا يستحل الكذب فيقول: "أردت أن أسرد هنا من رُمي ببدعته ممن أخرج لهم البخاري ومسلم أو أحدهما، وهم: إبراهيم بن طهمان، وأيوب بن عائذ الطائي، وذرُّ بن عبد الله المرهبي، وشبابة بن سوار... هؤلاء رُمُوا بالإرجاء؛ وهو تأخير القول في الحكم على مرتكب الكبائر بالنار. إسحاق بن سويد، وبَهز بن أسد، وجرير بن عثمان، وحصين بن نمير الواسطي... هؤلاء رُمُوا بالنصب، وهو بُغْض عليٍّ ﷺ وتقديم غيره عليه. وإسماعيل بن أبان، وإسماعيل بن زكريا، وجرير بن عبد الحميد، وأبان بن تغلب الكوفي، وخالد بن مخلد القطواني... هؤلاء رُمُوا بالتشيع، وهو تقديم عليٍّ على الصحابة. وثور بن زيد المدني، وثور بن يزيد الحمصي، وحسان بن عطية المحاربي، والحسن بن ذكوان، وداود بن الحصين... هؤلاء رُمُوا بالقدر، وهو زعم أن الشر من خلق العبد. وبشر بن السري، رُمِيَ برأي أبي جهم، وهو نفي صفات الله تعالى، والقول بخلق القرآن. وعكرمة مولى ابن عباس، والوليد بن كثير، هؤلاء الحرورية، وهم الخوارج الذين أنكروا على عَلِيٍّ التحكيم، وتبرءوا منه ومن عثمان وذويه، وقاتلوهم. وعلي بن هشام رُمِي بالوقف، وهو أن لا يقول: القرآن مخلوق أو غير مخلوق. وعمران بن حطان من القعدية، الذين يرون الخروج على الأئمة ولا يباشرون ذلك، فهؤلاء المبتدعة ممن أخرج لهم الشيخان أو أحدهما"[2].

ولا شك أن البخاري ومسلمًا لم يخرجا في صحيحيهما عن أي من الرواة المطعون في روايتهم، وكل من أخرجا لهم لا غبار على صدق روايتهم وصحة حديثهم، مع أن بعضهم قد رُمي ببدعة كالتشيع وغيرها، ومن ثم فإن كون أحد الرواة أو الأئمة يخالف العقيدة الصحيحة لا يشترط منه الطعن في روايته.

ونخلص من ذلك إلى أنه إذا كان بعض رواة الحديث وأئمته قد رُمُوا - باطلًا - بمخالفة العقيدة فإن ذلك لا يستلزم القدح فيما رَوَوْه لنا من أحاديث، طالما أنهم ثقات ضابطون عدول عند علماء الجرح والتعديل، الذين يؤخذ برأيهم في هذا الشأن، أما إذا كان هناك سبب آخر يقدح في صدق روايتهم غير الرمي بمخالفة العقيدة الصحيحة، فإن ذلك من شأنه أن يطعن فيهم، وهذا ما لم يحدث مع الأئمة الذين معنا®.

ثانيًا. محمد بن إسحاق ثقة صدوق صالح الحال، حسن الحديث، ولا دليل على اتهامه بالقَدَر[3]:

إن الذين اتهموا محمد بن إسحاق بالقدر قد

---

١. المرجع السابق، (١/ ٣٢٤، ٣٢٥).

٢. السابق، (١/ ٣٢٨، ٣٢٩). وقد ذكر السيوطي أسماء كل من أخرج لهم الشيخان من المبتدعة، واقتصرنا على ذكر أمثلة من كل فرقة خشية الإطالة.

® في **"شروط قبول الرواية عن أهل الأهواء"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الخامسة، من الجزء السادس (دواوين السنة).

٣. القدرية: من نفوا القدر عن الله، وأثبتوه للعبد فسموا لذلك قدرية؛ إذ جعلوا كل شيء لإرادة الإنسان وقدرته، فكأنما أعطوا الإنسان سلطانًا على القدر، أو كل فعل للإنسان هو إرادته المستقلة عن إرادة الله ﷻ. (انظر: تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦م، ص١١٠، ١١١).

اعتمدوا على عدة روايات ضعيفة واهية، لا يعتمد عليها في إصدار مثل هذا الحكم على أحد الأئمة الكبار، وإليك هذه الروايات وبيان ضعفها ووهنها.

الرواية الأولى: ذكرها الذهبي في "ميزان الاعتدال"، وقد ذكرها بصيغة التمريض، التي توحي بتشككه هو في الأمر؛ إذ يقول فيها: "ورُوي عن حميد بن حبيب أنه رأى محمد بن إسحاق مجلودًا في القدر، جلده إبراهيم بن هشام الأمير"[1].

وهذه الرواية كما قلنا توحي بعدم اقتناعه بهذا الاتهام.

والرواية الثانية: أوردها الذهبي في "السير" عن محمد بن عبد الله بن نمير قال: "كان ابن إسحاق يُرْمَى بالقدر"، وعند الرجوع إليها في مصدرها نجد أن المشكك قد تخلَّى عن أمانته في هذا النقل، فجاء بنصف الرواية التي تخدم هدفه وترك النصف الآخر، وهاهي الرواية تقول: قال أبو العباس بن عقدة: "كان ابن إسحاق يُرْمَى بالقدر، وكان أبعد الناس منه"[2].

إن ابن نمير ذكر اتهامه بالقدر لا ليثبته عليه، وإنما لينفيه عنه؛ لذلك كان حريصًا على قوله: إنه كان أبعد الناس عن القدر.

وقد ذكر هذه الرواية الذهبي، والفرق ظاهر في ذكر السند عن الأولى، وأكد فيها ليبين عدم صحة الأولى، وقد ذكر هذه الرواية المزي في "تهذيب الكمال" أثناء ترجمته لمحمد بن إسحاق، وكذلك فعل الخطيب في"تاريخ بغداد".

وأما الرواية الأخيرة: التي تحاول إثبات اتهامه بالقدر، فقد وردت في "تهذيب الكمال" يقول فيها: "وقال سعيد بن داود الزنبري عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي: كنا في مجلس محمد بن إسحاق نتعلم، فأغفى إغفاءة، فقال: إني رأيت في المنام الساعة كأن إنسانًا دخل المسجد ومعه حبل، فوضعه في عنق حمار فأخرجه، فما لبثنا أن دخل المسجد رجل معه حبل، حتى وضعه في عنق ابن إسحاق فأخرجه، فذهب به إلى السلطان، فجُلِدَ، قال الزنبري: من أجل القدر"[3].

وهذه الرواية فيها سعيد بن داود، وهو ضعيف كما في الأنساب وغيره[4]. والذي يهمنا الآن هو رأي علماء الجرح والتعديل في حديثه، هل يُقبل أو لا؟ وهل لاتهامه بالقدر أثر في حديثه؟

نبدأ بذكر رأي الإمام الذهبي فيه باعتباره إمامًا في الحديث، وأيضًا لاعتماد من رماه بالقدر على قوله، فقد قال في نهاية ترجمته في ميزان الاعتدال: "فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة، فإن في حفظه شيئًا، وقد احتج به أئمة"[5].

وكذلك فإن رأي علماء الجرح والتعديل يُظهر حسن حديثه، قال أحمد بن حنبل: هو حسن الحديث، وقال ابن معين: ثقة وليس بحجة، وقال علي بن المديني: حديثه عندي صحيح، ... وقال يحيى بن كثير وغيره: سمعنا شعبة يقول: ابن إسحاق أمير المؤمنين في

---

1. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، مرجع سابق، (٣/ ٤٧٢).
2. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٧/ ٤٣).
3. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، (٢٤/ ٤٨١).
4. المرجع السابق، هامش (٢٤/ ٤١٨).
5. ميزان الاعتدال، الذهبي، مرجع سابق، (٣/ ٤٧٥).

الحديث، وقال شعبة أيضًا: صدوق، وقال ابن المديني: لم أجد له سوى حديثين منكرين[1].

قال يزيد بن هارون: سمعت شعبة يقول: لو كان لي سلطان لأمَّرتُ ابن إسحاق على المحدثين[2]، وقال أحمد بن عبد الله العجلي: ابن إسحاق ثقة[3].

وإن من أهم الأدلة على صلاحية حديثه وضبطه أن البخاري قد استشهد به في الصحيح، وروى له في كتاب "القراءة خلف الإمام" وغيره، وروى له مسلم في المتابعات، واحتج به الباقون[4].

ويقول الخطيب البغدادي في تاريخه: "قال أبو زرعة: ومحمد بن إسحاق رجل قد أجمع الكبراء من أهل العلم على الأخذ منه؛ منهم: سفيان، وشعبة، وابن عيينة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وابن المبارك، وإبراهيم بن سعد، وروى عنه من الأكابر: يزيد بن أبي حبيب، وقد اختبره أهل الحديث فرأوا صدقًا وخيرًا، مع مدحة ابن شهاب له. ثم قال الخطيب: فأما الصدق فليس بمدفوع عنه"[5].

وقال محمد بن أحمد بن يعقوب: "نبأنا جدي، قال: سألت علي بن المديني عن ابن إسحاق، قلت: كيف حديث محمد بن إسحاق عندك صحيح؟ فقال: نعم، حديثه عندي صحيح، قلت له: فكلام مالك فيه؟ قال عليٌّ: مالك لم يجالسه ولم يعرفه. ثم قال عليٌّ: ابن إسحاق أي شيء حدث بالمدينة؟ قلت له: فهشام بن عروة قد تكلم فيه، فقال علي: الذي قال هشام ليس بحجة، لعلَّه دخل على امرأته وهو غلام فسمع منها، وسمعت عليًّا يقول: إن حديث محمد بن إسحاق ليتبين فيه الصدق، يروى مرة حدثني أبو الزناد، ومرة ذكر أبو الزناد"[6].

ونخلص من هذا كله إلى أن محمد بن إسحاق لم يكن قدريًّا، وإنما كان هذا الاتهام بناءً على أدلة واهية لا يُعتمد عليها، وأما هو فإمام من أئمة الحديث؛ قد أجمع العلماء على صحة حديثه، فهو حسن الحديث ثقة صدوق، روى له البخاري ومسلم وغيرهما، ومن ثَمَّ فلا يطعن هذا الاتهام في حديثه شيئًا.

ثالثًا. الدارقطني كان أمير المؤمنين في الحديث ولم يكن شيعيًّا، بل كان شديد الإنكار على الشيعة:

إن حفظ الإمام الدارقطني لديوان السيد الحميري الشيعي لا يعني تشيعه، وإيمانه بما فيه من العقائد الشيعية؛ وإنما كان حفظه له لحسن نظمه وجزالة لفظه، فقد قال الذهبي عن الحميري: "ونظمه في الذروة؛ ولذلك حفظ ديوانه أبو الحسن الدارقطني"[7].

وذكر الخطيب البغدادي: أن حمزة بن طاهر الدقاق كان يقول: كان أبو الحسن الدارقطني يحفظ ديوان السيد الحميري في جملة ما يحفظ من الشعر، فنُسب إلى التشيع لذلك[8].

ولا ندري كيف يُتهم من يحفظ قولًا من الأقوال أو

---

1. المرجع السابق، (٣/ ٤٦٩).
2. السابق، (٣/ ٤٧٣).
3. السابق، (٣/ ٤٧٥).
4. تهذيب الكمال، المزي، مرجع سابق، (٢٤/ ٤٢٩).
5. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (١/ ٢٢٤) بتصرف.
6. المرجع السابق، (١/ ٢٢٨، ٢٢٩).
7. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٨/ ٤٦).
8. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (١٢/ ٣٥).

شعرًا من الأشعار باعتقاد ما يحفظه؟ ولا شك أن كثيرًا من العلماء فضلًا عن عامة الناس يحفظون قصائد لشعراء نصارى وجاهليين، وغيرها من القصائد التي تخالف العقيدة الإسلامية، أتراهم يعتقدون فيما يحفظون؟ أم أنهم بحفظهم لمثل هذه القصائد قد خرجوا من الملة السمحاء؟!

وقد أنكر كثير من العلماء اتهام الدارقطني بهذه التهمة، ونفوها نفيًا أكيدًا عنه، قال الأستاذ محمد بن خليفة الرباح: "وما أعلم سببًا غير هذا السبب في اتهامه بالتشيع، وهو دليل واهٍ لا ينبغي الاعتماد عليه عند الطعن في عقيدة إمام كالدارقطني، عُرِفَ بصفاء العقيدة ونقائها، ومن ذلك عقيدته تجاه الصحابة الكرام، فما عُرف عنه غمز أو طعن في أحد منهم، بل هو على ما عليه أهل السنة والجماعة من حبهم، والترضِّي عنهم، وذكرهم بالجميل، ومن تفضيل أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم"[1].

وذكر الذهبي أن الدارقطني قال: "اختلف قوم من أهل بغداد، فقال قوم: عثمان أفضل، وقال قوم: عليٌّ أفضل، فتحاكموا إليَّ، فأمسكت، وقلت: الإمساك خير، ثم لم أر لديني السكوت، وقلت للذي استفتاني: ارجع إليهم، وقل لهم: أبو الحسن يقول: عثمان أفضل من علي باتفاق جماعة أصحاب رسول الله ﷺ، هذا قول أهل السنة، وهو أول عقد يحل في الرفض"[2].

فهل يُعقل أن يقول هذا الكلام شيعيٌّ؟ فإنه اعتبر تقديم عليٍّ على عثمان، فضلًا عن عمر، فضلًا عن أبي بكر من الرفض، وهذا قد يُعدُّ تشددًا من الدارقطني؛ ولهذا عقب الذهبي بعد روايته السابقة فقال: "قلت: ليس تفضيل عليٍّ رضي الله عنه برفض ولا هو ببدعة، بل قد ذهب إليه خلق من الصحابة والتابعين"[3].

ولتعلم بُعد الإمام الدارقطني عن التشيع، فانظر ما قاله عن السيد الحميري في "المؤتلف والمختلف"، فقد قال عنه: "السيد الحميري كان غالبًا يسب السلف في شعره، ويمدح أمير المؤمنين علي بن أبي طالب"[4].

إن الدارقطني جرَّح الحميري هنا بسبِّه الصحابة وتشيعه لعلي، فهل يعقل أن يجرِّح من يتشيع ويكون هو شيعيٌّ؟!

لقد قال الذهبي عنه: "ما أبعده من التشيع"[5]، وقال الخطيب البغدادي: "وما أبعده منه"[6]؛ أي: التشيع. وهل كتابه "فضائل الصحابة" إلا دليل على حبه لصحابة رسول الله ﷺ، وحرصه على نشر مناقبهم، وبعده مما نُسب إليه من تشيع؟

والناظر في أقواله في الجرح والتعديل يعلم من خلال كثير من التراجم أنه يُجرِّح ببدعة التشيع، ويذكر ذلك على وجه الذم، مما يدل دلالة قاطعة على أن الرجل بريء براءة تامة مما نُسب إليه[7].

---

١. اتهامات لا تثبت، سليمان بن صالح الخراشي، مرجع سابق، ص٣٨٨.

٢. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٦/ ٤٥٧).

٣. المرجع السابق، (١٦/ ٤٥٧).

٤. المؤتلف والمختلف، الدارقطني، تحقيق: موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، (٣/ ١٣٠٨، ١٣٠٩).

٥. تذكرة الحفاظ، الذهبي، مرجع سابق، (٣/ ٩٩٢).

٦. طبقات الحفاظ، السيوطي، ص٧٦.

٧. انظر: فضائل الصحابة ومناقبهم، الدارقطني، ص١١: ١٤، نقلًا عن: اتهامات لا تثبت، سليمان بن صالح الخراشي، مرجع سابق، ص٣٩٠.

لذلك قال عنه الخطيب البغدادي: "انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلل الحديث، وأسماء الرجال، وأحوال الرواة، مع الصدق والأمانة والفقه والعدالة، وقبول الشهادة، وصحة الاعتقاد، وسلامة المذهب والاطلاع بعلوم سوى علم الحديث"[١].

وتأمل قول الخطيب: "صحة الاعتقاد وسلامة المذهب"، فإن هذه شهادة أكبر رجال التاريخ ومعرفة الرجال في عصره.

إن ما سقناه هنا فيه كفاية لبيان أن اتهام الدارقطني بالتشيع هو اتهام باطل لا يثبت، وقد نفاه عنه العلماء جميعًا قديمًا وحديثًا؛ مما يؤكد بُعده عن التشيُّع وبراءته منه.

قال عنه الطبري: كان الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث، وقال أبو بكر البرقاني: كان الدارقطني يملي عليَّ العلل من حفظه[٢].

وقال عنه الذهبي: "كان من بحور العلم، ومن أئمة الدنيا، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله، مع التقدم في القراءات وطرقها، وقوة المشاركة في الفقه، والاختلاف، والمغازي، وأيام الناس وغير ذلك"[٣].

وخلاصة القول: أن الدارقطني لم يكن متشيعًا وإنما هو من أهل السنة والجماعة، لأنه لا دليل على تشيعه، وقد نفى العلماء الأثبات هذه التهمة عنه نفيًا أكيدًا، ويدل على ذلك أيضًا تشنيعه كثيرًا على المتشيعين، وتجريحه لمن اعتنق هذا المذهب، وحفظه لديوان السيد الحميري هو من قبيل صقل ملكته اللغوية، وإنماء ذوقه العربي؛ لما تميز به هذا الديوان من فصاحة وذوق رفيع، ولم يكن من قبيل اعتناقه مذهبه؛ لذلك لُقِّب بأمير المؤمنين في الحديث.

رابعًا. تصحيح السيوطي لحديث "رد الشمس لعلي" لا يدل على تشيعه؛ لتصحيح غيره له، وكتاب "ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى" للمحب الطبري وليس للسيوطي:

إن حديث أسماء بنت عميس عن ردِّ الشمس لعلي حديث ضعيف، لكن تصحيح السيوطي لهذا الحديث لا يدل على تشيعه أبدًا؛ فقد صححه عدد من العلماء غيره، ولم يشك أحد قط في عقيدتهم.

فقد أخرجه الطبراني عن أسماء بنت عميس قالت: "كان رسول الله ﷺ يوحى إليه ورأسه في حجر عليٍّ ، فلم يُصلِّ العصر حتى غربت الشمس، فقال رسول الله ﷺ: اللهم إن عليًّا كان في طاعتك وطاعة رسولك، فاردد عليه الشمس، قالت أسماء: فرأيتها غربت، ورأيتها طلعت بعدما غربت"[٤].

وصححه الطحاوي، وقال معلقًا على هذا الحديث وغيره: "وكل هذه الأحاديث من علامات النبوة، وإن أحمد بن صالح قال: لا ينبغي لمن كان سبيله العلم التخلف عن حفظ حديث أسماء الذي رواه لنا عنه؛

١. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (١٢/ ٣٤).
٢. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٦/ ٤٥٤، ٤٥٥).
٣. المرجع السابق، (١٦/ ٤٥٠).

٤. ضعيف: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، مسند النساء، مسند أسماء بنت عميس، (٢٤/ ١٤٧)، رقم (٣٩٠). وضعف إسناده شعيب الأرنؤوط في تعليقه على أحاديث مشكل الآثار برقم (١٠٦٧).

لأنه من أجلِّ علامات النبوة"[1].

وكذلك ممن قال بصحة هذا الحديث القاضي عياض في كتابه "الشفا بتعريف حقوق المصطفى" فقال عنه: "رواته ثقات"[2].

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "الفتح" عن هذا الحديث: وروى الطبراني في "الكبير"، والحاكم، والبيهقي في "الدلائل" عن أسماء بنت عميس أنه ﷺ دعا لما نام على ركبة عليٍّ ﷺ ففاتته صلاة العصر، فرُدَّت الشمس حتى صلى عليٌّ ثم غربت، وهذا أبلغ في المعجزة، وقد أخطأ ابن الجوزي بإيراده له في "الموضوعات"، وكذا ابن تيمية في كتاب "الرد على الروافض" في زعم وضعه[3].

وما قصده ابن حجر في الإنكار على ابن الجوزي وابن تيمية أنه أنكر عليهما وصفه بأنه موضوع لا أنه ضعيف، فهو لم ينف عنه الضعف، لكن نفى عنه الوضع.

وقال العلامة الملا علي القاري في "شرح الشفا": وأما ما قال الدلجي تبعًا لابن الجوزي، من أنه موضوع: لو قيل بصحة هذا الحديث، لم يُفِدْ ردها - وإن كان منقبة لعلي - وقوع صلاته أداءً، لفواتها بالغروب: فمدفوعٌ لقيام القرينة على الخصوصية، مع احتمال التأويل في القضية، بأن يقال: المراد بقولها: غربت أي من نظرها، أو كادت تغرب بجميع جرمها أو باعتبار بعض أجزائها، أو أن المراد بردها: حبسها وبقاؤها على حالها، وتطويل زمان سيرها ببطء تحركها، على عكس طي الأزمنة وبسطها، فهو سبحانه قادر على كل شيء شاءه"[4].

هؤلاء كلهم قالوا بصحة هذا الحديث، ولم ينفرد السيوطي بذلك، وهذا شيء لا إشكال فيه، ولا طعن فيمن قال بالصحة أو بالضعف طالما أن الحديث مختلف فيه، مع أن الثابت الصحيح هو عدم صحة هذا الحديث.

هذا عن الدليل الأول على تشيع السيوطي، أما الدليل الثاني الذي زعموا اعتمادًا عليه تشيع السيوطي، فهو تأليفه كتاب "ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى"، وهذا خطأ فادح وقع فيه هؤلاء المشككون؛ إذ إن هذا الكتاب هو لـ "محب الدين الطبري" وليس للسيوطي، وهذا ما أثبته محقق الكتاب في مقدمته لهذا الكتاب، وقال الطبري في بداية كتابه: "ووسمته بذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى من كتب ذوات أعداد على وجه الاختصار وحذف الأسانيد"[5].

أما الإمام السيوطي فقد ألف كتاب "إحياء الميت بفضائل آل البيت"، وأورد فيه ستين حديثًا في فضائل آل البيت.

وتأليف السيوطي في فضائل آل البيت لا يعد تشيعًا، وإلا فكل من ألف في ذلك يصبح متشيعًا،

1. شرح مشكل الآثار، الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1415هـ/ 1994م، (3/ 97، 98).
2. الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض، دار الكتب العلمية، بيروت، (1/ 284).
3. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (6/ 256) بتصرف.
4. شرح الشفا، الملا علي القاري، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، (1/ 590).
5. ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى، أحمد بن عبد الله الطبري، مكتبة القدسي، القاهرة، 1356هـ، (1/ 5).

ولعل الذي دفع السيوطي إلى التأليف في مناقب آل البيت هو قول الله ﷻ: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ (الشورى: ٢٣).

وعن طاوس قال: سئل عنها ابن عباس فقال: هي قربى آل محمد. فإذا ثبت هذا وجب أن يكونوا مخصوصين بمزيد التعظيم، ويدل عليه وجوه:

الأول: قول الله سبحانه: ﴿إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ (الشورى: ٢٣).

الثاني: لا شك أن النبي ﷺ كان يحب فاطمة عليها السلام، قال ﷺ: "إنما فاطمة بضعة مني، يُؤذيني ما آذاها"[1]، وثبت بالنقل المتواتر عن النبي ﷺ أنه كان يحب عليًّا والحسن والحسين، وإذا ثبت ذلك وجب على كل الأمة امتثالًا لقول المولى ﷻ: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ١٥٨﴾ (الأعراف)، وقوله ﷻ: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾(آل عمران: ٣١)، وقوله: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ﴾ (الأحزاب: ٢١).

الثالث: أن الدعاء للآل منصب عظيم، ولذلك جعل هذا الدعاء خاتمة التشهد في الصلاة، وهو: اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد، وهذا التعظيم لن يوجد في غير الآل[2].

ومن هنا فإن السيوطي لم يكن شيعيًّا كما يزعمون، وتصحيحه لحديث ردِّ الشمس لعلي لا يثبت ذلك؛ لأن غيره من الأئمة الذين سبقوه قد صححوا الحديث ولم يكن بدعًا في ذلك، وأما الكتاب الذي استدلوا به على تشيعه فلا علاقة له به، وإنما هو لمحب الدين الطبري، فضلًا عن أن المدح لآل بيت النبي ﷺ لا يدل على التشيع؛ لأن حبهم واجب على المسلمين أجمعين.

خامسًا. إيراد الطبري أحاديث فضائل علي رضي الله عنه ليس دليلا على تشيعه، وقد دافع الطبري عن نفسه وأنكر تلك التهمة:

من المعروف أن الصحابة أجمعين قد فضلهم الله ﷻ على العالمين بعد الأنبياء والرسل، ولكل واحد منهم فضائل لا ينكرها إلا جاحد.

والصحابي الجليل علي بن أبي طالب رضي الله عنه له الكثير من الفضائل، بيَّنها النبي ﷺ في غير ما موضع.

كما بيَّن النبي ﷺ فضائل غيره من الصحابة كأبي بكر، وعمر، وعثمان، وطلحة والزبير، وعبيدة بن الجراح، وحذيفة بن اليمان وغيرهم كثير.

وليس من المعقول أن من ألف في سيرة أحد من هؤلاء يُرْمَى بالتشيع له، فهذا مما لا يُقبل عقلًا ولا شرعًا.

إن ما فعله ابن جرير الطبري في جمعه لطرق حديث "غدير خُم" لا يعدو أن يكون بيانًا لصحة حديثٍ صحيحٍ ورد عن النبي ﷺ، وقد صححه غيره، وهذا ليس إلا إقرارًا منه بفضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه التي وردت عن النبي ﷺ.

وجدير بالذكر أن حديث "غدير خُم" هو أصل الخلاف بين الشيعة والسنة؛ إذ يرى الشيعة أن النبي ﷺ

---

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل فاطمة بنت النبي ﷺ، (٨/ ٣٥٨٥)، رقم (٦١٩١).

٢. مفاتيح الغيب، الرازي، (١٣/ ٤٣٢).

أثناء عودته من حجة الوداع وهو في طريقه إلى المدينة، وصل إلى أرضٍ تسمى (خُم) وهي المنطقة التي تتشعب منها الطرق إلى المدينة والعراق ومصر واليمن، فنزل عليه جبريل عليه السلام بأن الله عز وجل يأمره أن يقيم عليَّ بن أبي طالب إمامًا على الناس، وخليفةً من بعده، ووصيًّا له، وحَصرَ الأئمة في اثني عشر إمامًا، كلهم معصومون، ولا يجوز عليهم الخطأ، وكل منهم ينص ويعلن على الإمام الذي يليه.

ولكن الحديث الصحيح الثابت عن النبي ﷺ قد ورد في فضل عليٍّ بن أبي طالب، ولم ترد فيه إشارة إلى التنصيص على الإمامة من قريب أو بعيد، وهذا الذي أثبت صحته ابن جريرٍ الطبري رحمه الله، وقد أورد الإمام مسلم هذا الحديث في صحيحه، وجاء فيه: "... ثم قال: وأهل بيتي، أذكِّركم الله في أهل بيتي، أذكِّركم الله في أهل بيتي، أذكِّركم الله في أهل بيتي..."[1].

وكذلك أورده الإمام أحمد في مسنده عن زيد بن أرقم، قال: "... اللهم من كنت مولاه فعليٌّ مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه"[2].

وعليه، فتصحيح الإمام ابن جرير الطبري لحديث "غدير خُم" لا يصمه بالتشيع من قريب أو بعيد؛ إذ الحديث الصحيح لا ينص على الإمامة التي يدعونها.

ومما يشهد ببطلان ادعائهم بتشيع الطبري أنه قد ذكر عقيدته صريحة في كتابه "صريح السنة"؛ فقال رحمه الله: "أفضل أصحابه ﷺ الصديق أبو بكر، ثم الفاروق عمر، ثم ذو النورين عثمان بن عفان، ثم أمير المؤمنين وإمام المتقين علي بن أبي طالب رضي الله عنه"[3].

قال محمد بن علي بن سهل بن الإمام - صاحب محمد بن جرير: "سمعت محمد بن جرير وهو يكلم ابن صالح الأعلم، وجرى ذكر عليٍّ رضي الله عنه، ثم قال محمد بن جرير: من قال: إن أبا بكر وعمر ليسا بإمامي هُدى، إيش هو؟ قال: مبتدع، فقال ابن جرير إنكارًا عليه: مبتدع مبتدع! هذا يقتل"[4].

فهل بعد كلامه هذا يمكن أن يُتَّهم بالتشيع؟ إن هذا ما لا يقبله عاقل!

وأما قول الحافظ أحمد بن علي السليماني بأن ابن جرير الطبري كان يضع للروافض، فقد ردَّ عليه الإمام الذهبي رحمه الله قائلًا: "وهذا رجم بالظن الكاذب؛ بل ابن جرير من كبار أئمة الإسلام المعتمدين، وما ندعي عصمته من الخطأ، ولا يحل لنا أن نؤذيه بالباطل والهوى، فإن كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغي أن يُتَأنَّى فيه، ولا سيما في مثل إمام كبير".

ويعقب الذهبي بعد ذلك قائلًا: "فلعل السليماني أراد الآتي"، وقصد الذهبي "بالآتي" هنا: من ترجم له بعد محمد بن جرير الطبري، وهو محمد بن جرير بن رستم أبو جعفر الطبري، وهو رافضي له تواليف منها كتاب "الرواة عن أهل البيت"[5].

---

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، (٨/ ٣٥٤١)، رقم (٦١٠٨).

٢. صحيح لغيره: أخرجه أحمد في مسنده، باقي مسند الأنصار، أحاديث رجال من أصحاب النبي ﷺ، رقم (٢٣١٩٢). وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند: صحيح لغيره.

٣. صريح السنة، ابن جرير الطبري، تحقيق: بدر يوسف المعتوق، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ، ص٢٤.

٤. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٤/ ٢٧٥).

٥. انظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، مرجع سابق، (٣/ ٤٩٩).

ومن العجيب حقًّا أن هذا الرافضي يتشابه مع ابن جرير الطبري، الإمام المجتهد، في الاسم واسم الأب، والكنية والنسبة، بل وسنة الوفاة، فكلاهما مات سنة (٣١٠هـ).

يقول الحافظ ابن حجر: "ولو حلفت أن السليماني ما أراد إلا ذلك لَبَرَرْتُ، والسليماني حافظ متقن، كان يدري ما يخرج من رأسه، فلا أعتقد أنه يطعن في مثل هذا الإمام بهذا الباطل، إنما نُبِزَ بالتشيع؛ لأنه صحَّح حديث "غديرخم"... ونبَّهت عليه لئلا يُغترَّ به، فقد ترجم له أئمة النقل في عصره وبعده فلم يصفوه بذلك؛ وإنما ضرَّه الاشتراك في اسمه واسم أبيه، ونسبه وكنيته، ومعاصرته، وكثرة تصانيفه"[١].

أما كتاب "بشارة المصطفى" فهو لمحمد بن علي بن محمد بن علي الطبري الشيعي الإمامي، ولقد وَهِمَ مَنْ نسبه إلى محمد بن جرير الطبري المفسر، فهذا الكتاب ليس من مؤلفات ابن جرير الطبري المفسر، ولم يذكره أحد من علماء البحث الببليوجرافي في مؤلفات ابن جرير أو ينسبه إليه.

يؤكد ذلك ما ذكره عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين؛ إذ قال: "محمد بن أبي القاسم بن محمد بن علي الأعلى العجمي الطبري الشيعي الإمامي، من آثاره: (بشارة المصطفى)"[٢].

على أن ابن جرير الطبري كان يملك من العلم والورع ما ينأى به عن مثل هذه الاتهامات، ويثبت

١. لسان الميزان، ابن حجر، مرجع سابق، (٦/ ١٧٣).
٢. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت، (١١/ ١٤٦).

عُلو قدمه في الحديث، واعتماده إمامًا عظيمًا من أئمة السنة.

قال عنه الذهبي في السير: "كان ثقة، صادقًا، حافظًا، رأسًا في التفسير، إمامًا في الفقه والإجماع والاختلاف، علامة في التاريخ وأيام الناس، عارفًا بالقراءات وباللغة، وغير ذلك"[٣].

وعن تصنيفه في الحديث النبوي يقول الذهبي: "وابتدأ بتصنيف كتاب: "تهذيب الآثار" وهو من عجائب كتبه، ابتداءً بما أسنده الصديق مما صح عنده سنده، وتكلم على كل حديث منه بعلله وطرقه ثم فقهه، واختلاف العلماء وحججهم، وما فيه من المعاني والغريب، والرد على الملحدين، فتمَّ منه مسند العشرة وأهل البيت والموالي، وبعض مسند ابن عباس، فمات قبل تمامه". وقلت (والقول للذهبي): "هذا لو تمَّ لكان يجيءُ في مائة مجلد"[٤].

وقال عنه الخطيب: "كان أحد أئمة العلماء، يُحكم بقوله، ويُرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، وكان حافظًا لكتاب الله، عارفًا بالقراءات، بصيرًا بالمعاني، فقيهًا في أحكام القرآن، عالمًا بالسنن وطرقها، وصحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، عارفًا بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين في الأحكام، ومسائل الحلال والحرام، عارفًا بأيام الناس وأخبارهم، وله الكتاب المشهور في تاريخ الأمم والملوك، وكتاب في التفسير لم يصنف أحد مثله، وكتاب

٣. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٤/ ٢٧٠).
٤. المرجع السابق، (١٤/ ٢٧٣).

سماه "تهذيب الآثار" لم أر سواه في معناه إلا أنه لم يتمه، وله في أصول الفقة وفروعه كتب كثيرة، واختيار من أقاويل الفقهاء، وتفرد بمسائل حُفِظت عنه"[1].

وبذلك فإن الإمام الطبري لم يكن شيعيًّا، وكل ما ذكره من أحاديث في فضائل آل البيت ليست سوى أقوال صحيحة للنبي ﷺ، وليست من وضعه هو، وقد شدد النكير على من تشيع وقال برفض إمامة أبي بكر وعمر، بل وجوَّز قتله. وله قدم راسخة في علم الحديث إلى جانب العلوم الأخرى®.

سادسًا. أقوال ابن حزم في فضل عليٍّ وذم الأمويين تنفي عنه أيَّ اتهامٍ بالنَّصْب[2]:

لقد استند الطاعنون في اتهامهم لابن حزم بالنَّصْب بما ذكره صاحب "الذخيرة" عن ابن حيان قال: "وكان مما يزيد في شنآنه تشيعه لأمراء بني أمية، ماضيهم وباقيهم بالمشرق والأندلس، واعتقاده لصحة إمامتهم، وانحرافه عمَّن سواهم من قريش، حتى نُسِبَ إلى النَّصْب لغيرهم"[3].

ولا دليل في ذلك على اتهام ابن حزم بالنصب؛ إذ إن غاية الأمر أنه ذكر أنه نُسب النصب إلى ابن حزم، دون أن يذكر من نسبه إليه، أو حجة هذا الناسب في ذلك.

كما أن ابن حيان لم يورد نصًّا من كلام ابن حزم يشهد عليه بهذه التهمة الخطيرة، وإنما استنبط المتهمون ذلك من دعوة ابن حزم للدولة الأموية بالأندلس، فظن أن هذا دليل نصب من ابن حزم، وهم في هذا واهمون؛ لأن معنى النصب عندهم هو: عدم الميل إلى علي ﷺ، وهذا تعريف باطل، لأن الميل إلى علي إذا أطلق فإنه يعني التشيع، فكأنهم يقولون: إنا ننتقد ابن حزم لأنه ليس شيعيًّا! وهو ما لا يصح الاتهام به، أو أن الاتهام به منقبة وليس مذمة، أما النصب فهو: كل انحراف عن عليٍّ وأهل بيته، سواء بلعنه وتفسيقه، أو التقليل من فضائله، أو تضعيف الأحاديث الصحيحة الواردة في فضله، أو عدم تصويبه في حروبه، أو التشكيك في شرعية خلافته وبيعته، أو المبالغة في مدح خصومه[4]، فهل ثبت عن ابن حزم أنه فعل شيئًا من هذا، أو أيَّد من قال به أو دعا إليه؟!

إن نظرة يسيرة في بعض كتب ابن حزم تُجلِّي موقفه من الصحابة عامة ومن عليٍّ ﷺ خاصة.

يقول ابن حزم: ولا تجوز الخلافة إلا في الرجال العاقلين البالغين من قريش من ولد فهر بن مالك خاصة، ولا تحلُّ الخلافة لامرأة، ولا لمن لم يبلغ الحلم، ولا لمجنون منهم. قال رسول الله ﷺ: "لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان"[5][6].

فقد قرر ابن حزم فضل الصحابة جميعًا، وبيَّن أن

---

١. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٢/ ١٦٣).

® في **"القول الفصل في حديث "غدير خم"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثالثة عشرة، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة).

٢. النَّصْب: هو بُغض علي ﷺ.

٣. الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، أبو الحسن علي بن بسام الشنتريني، تحقيق: إحسان عباس، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ط١، ١٩٨١م، (١/ ١٦٩).

٤. اتهامات لا تثبت، الخراشي، مرجع سابق، ص١٤.

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأحكام، باب: الأمراء من قريش، (١٣/ ١٢٢)، رقم (٧١٤٠). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإمارة، باب: الناس تبع لقريش والخلافة في قريش، (٧/ ٢٨٦٦)، رقم (٤٦٢٣).

٦. الدرة فيما يجب اعتقاده، ابن حزم، ص٣٦٤: ٣٧١، نقلًا عن: اتهامات لا تثبت، الخراشي، مرجع سابق، ص٣١.

محبتهم جميعًا، وصفاء القلوب لجميعهم فرض على كل مسلم، وكل ما شجر بين الصحابة ﷺ، فكل واحد منهم مجتهد مأجور، قال رسول الله ﷺ: "إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر"[1].

وهذا كلام ابن حزم رحمه الله وهو قاطع لشبهة كل من طعن فيه بالانحراف عن عليٍّ ﷺ؛ حيث قرر بوضوح فضل الصحابة جميعهم، وأن حبهم - ومن بينهم الإمام علي ﷺ - فرض على كل مسلم، وأن من أخطأ منهم فهو مأجور.

وقبلها نصر ما عليه أهل السنة والجماعة من أفضلية أبي بكر عليهم جميعًا، ثم عمر، ثم توقف رحمه الله في عثمان وعلي أيهما أفضل؟ والذي عليه أهل السنة - كما سبق - أن عثمان أفضل من علي رضي الله عنهما.

والطريف اللافت للنظر أن ابن حزم وهو المتهم بالنَّصْب لم يفضل عثمان على علي رضي الله عنهما وإنما توقف في ذلك!

ولو كان ناصبيًّا كما يقول خصومه لبادر بتفضيل عثمان على عليٍّ دون تردد، بل بالغ في مدحه وذكر ما خُصَّ به دون علي، ولكنه رحمه الله لم يفعل ذلك؛ لأنه لا يصدر في آرائه عن هوى، وإنما عن دليل واقتناع قد يصيب فيه أو يخطئ.

- **مدح ابن حزم لعلي ﷺ:**

ومما يشهد ببطلان هذه التهمة أيضًا أن ابن حزم في مواضع كثيرة من كتبه يثني على عليٍّ ﷺ، ويذكر فضائله، بل ويصوبه في خلافه مع معاوية، ولو كان ناصبيًّا لَمَا فعل هذا كله، كما هو معلوم[2].

ولنفتح كتاب "الفصل في الملل والأهواء والنحل" لابن حزم لنقرأ رأيه في الإمام عليٍّ، ونثبت ما أورده أثناء رده على الروافض الذين يعتقدون أن الرسول ﷺ نصَّ على خلافة عليٍّ من بعده، فقال في ذلك: "ولا يجوز أن يُظَن بعلي ﷺ أنه أمسك عن ذكر النص عليه خوف الموت، وهو الأسد شجاعة، قد عرَّض نفسه للموت بين يدي رسول الله ﷺ مرات، ثم يوم الجمل وصفين، فما الذي جبنه بين هاتين الحالتين"[3]؟

وقال أيضًا: "فهو الإمام بحقه، وما ظهر منه قط إلى أن مات ﷺ شيء يوجب نقض بيعته، وما ظهر منه قط إلا العدل والجد والبر والتقوى والخير... فعلي مصيب في الدعاء إلى نفسه وإلى الدخول تحت إمامته، وهذا برهان لا محيد عنه"[4].

وقال أيضًا: "إن من الجهل الفاضح أن يظن ظان أن عليًّا ﷺ بلغ من التناقض في أحكامه، واتباع الهوى في دينه، والجهل أن يترك سعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمر، وأسامة بن زيد، وزيد بن ثابت، وحسان بن ثابت، ورافع بن خديج، ومحمد بن مسلمة، وكعب بن مالك، وسائر الصحابة الذين لم يبايعوه، فلا يجبرهم عليها، وهم معه في المدينة وغيرها"[5].

---

1. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الاعتصام، باب: أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، (١٣/ ٣٣٠)، رقم (٧٣٥٢).
2. اتهامات لا تثبت، الخراشي، مرجع سابق، ص٣٢.
3. الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، تحقيق: محمد إبراهيم نصر و عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، (٤/ ١٦٢).
4. المرجع السابق، (٤/ ٢٣٨)
5. السابق، (٤/ ٢٤٠).

ولما تحدث عن قتال عليٍّ ومعاوية دافع عن عليٍّ فقال: "لكن علي قاتله لامتناعه من إنفاذ أوامره في جميع أرض الشام، وهو الإمام الواجبة طاعته؛ فعليٌّ المصيب في هذا"[1].

وقال في بيان فضل علي وعثمان: "ولعلي أيضًا حظ قوي في القراءة، ولعثمان أيضًا حظ قوي في الفتيا والرواية، ولعليٍّ مقامات عظيمة في الجهاد بنفسه، ولعثمان مثل ذلك بماله"[2].

وقال نافيًا عنه كل طعن: "ما حكَّم عليٌّ ﷺ قط رجلًا في دين الله، وحاشاه من ذلك، وإنما حكَّم كلام الله ﷻ كما افترض الله تعالى عليه"[3].

هذا هو رأي ابن حزم في عليٍّ بن أبي طالب ﷺ، وفيه دلالة كافية على محبته له، وتأييده لكل ما فعله، وليس فيه كراهيته له من قريب أو بعيد - كما ادَّعَوا.

- **ذم ابن حزم لبعض بني أمية:**

ومن الأدلة التي تشهد بعدم ناصبية ابن حزم رحمه الله أنه كان يذم بعض بني أمية، وبعض ولاتهم ممن تلبس بظلم أو جور، دون خوف أو وجل أو مجاملة لبني أمية بالأندلس، والمعيار عنده الشرع: مَنْ التزمه مدحه، ومَنْ خالفه ذمه، ومِنْ ذلك قوله: "قد كان في عصر التابعين من هو أفسق الفاسقين كمسلم بن عقبة المري، وحبيش بن دكخة القيني، والحجاج بن يوسف الثقفي، وقتلة عثمان، وقتلة الزبير، وقتلة الحسين ﷺ، ولعن قتلتهم ومن بعثهم"[4].

- **دفاع ابن حزم عن نفسه:**

وقد دافع ابن حزم عن نفسه قبل أن ندافع نحن عنه منذ زمن بعيد، فقال: "فإنا غير متهمين بحط أحد من الصحابة ﷺ عن مرتبته، أو رفعه فوقها؛ لأننا لو انحرفنا عن علي ﷺ - ونعوذ بالله من ذلك - لذهبنا فيه مذهب الخوارج، وقد نزَّهنا الله ﷻ عن هذا الضلال في التعصب، ولو غلونا فيه لذهبنا فيه مذهب الشيعة، وقد أعاذنا الله تعالى من هذا الإفك في التعصب، فصار غيرنا من المنحرفين عنه أو الغالين فيه هم المتهمون فيه، إما له وإما عليه"[5].

وهذا القول من ابن حزم رحمه الله قاطع لكل شبهة يتعلق بها خصومه، حيث أبان اعتقاده في هذه المسألة بخصوصها؛ دفعًا لما قد يلحقه من اتهامات كما قد صار، ولا حول ولا قوة إلا بالله[6].

فهل بعد ذلك القول القاطع والاعتراف الصريح من ابن حزم نفسه يأتي من يتهمه بأنه كان ناصبيًّا معاديًا لعلي ﷺ؟! وكيف ذلك؟! وقد وجدناه رحمه الله قد أكثر من مدح علي ﷺ في كتبه، وذكر محاسنه، وابن حزم - كما لا يخفى - ليس ممَّن يبطنون ما لا يظهرون، فهل يعقل بعد ذلك ما يقولون؟!

إن هذا الطعن الذي وُجِّه إلى ابن حزم - والذي فندناه بما يُقنِع كل ذي لُبٍّ - لم يقلل مطلقًا من قيمة ابن حزم في الحديث، فقد عُدَّ من الأئمة الكبار فيه؛ إذ كان حافظًا له، عالمًا به وبفنونه، وهو أول ما اشتغل به من العلوم على ما ذكره العارفون به من أهل بلده كالضبي

1. السابق، (٤/ ٢٤٠).
2. السابق، (٤/ ٢٢٤).
3. السابق، (٤/ ٢٣٦).
4. السابق، (٤/ ٢٢٦).
5. السابق، (٤/ ٢١٤).
6. اتهامات لا تثبت، الخراشي، مرجع سابق، ص٤٣.

في "بغية الملتمس"، وابن بشكوال في "الصلة".

وأكد المترجمون لابن حزم أن اهتمامه بالحديث قديم، والظاهر أنه لما تمكن منه انطلق إلى الفقه، فجمع بذلك بين عِلْمَين جليلين، يكمل كل منهما الآخر، وهذا لم يتيسر إلا للفحول، فلم يكن همُّ الرجل محصورًا في الرواية وفنونها فحسب، كما هو شأن كثير من أهل الحديث، ولا في استنباط الأحكام الشرعية من غير دراية بصحة الدليل، ... فتيسر له بذلك خدمة الحديث والفقه معًا على نحو أشمل وأفضل، فكان كالإمام أحمد والبخاري وغيرهما من كبار المحدثين.

ولقد ساعد ابن حزم على ذلك أمور كثيرة، شخصية، وبيئية، فكان للأحوال العلمية السائدة في عصره، كتوافر العلماء، والمكتبات العلمية أثر كبير، في وقتٍ كان للحديث فيه آنذاك في الأندلس شأن كبير على أثر الاتصال العلمي الوثيق بين المشرق الإسلامي ومغربه، كما هو واضح في كثرة الترحال لعلماء الحديث آنذاك، وظهور النوابغ منهم، وخاصة في القرنين الثالث والرابع... ثم إن قناعة ابن حزم بأهمية الحديث كدليل شرعي، وحبِّه الشديد له، واعتماده عليه في استنباطه الأحكام، كل ذلك دفعه إلى الاعتناء به عناية بالغة... مما يدل على مدى تضلعه فيه، وسعة درايته، حيث كتب في فقه الحديث، والآثار التي ظاهرها التعارض، وهو من أشد الناس إنكارًا لهذه الظاهرة، وكان من أقدر الناس على دفع التناقض بينها، ويقال: إن قدر كتابه الذي صنفه في هذا الباب يقرب من عشرة آلاف ورقة، وصنف في صحيح الحديث، وهو دليل تمكن في ميدان توثيق الحديث، في ظل منهجٍ علميٍّ رصين، وكتب في شروح الحديث، وعلل الحديث، وهو فن عويص، وله فيه مجلد، ورسائل أخرى في المسند والمرسل، وعلم الرجال، وغير ذلك.

ولقد أطلق النقاد الكبار عليه لقب الحافظ، كالذهبي في "تذكرة الحفاظ" والسيوطي في "طبقات الحفاظ"، وهذا لا يُطلق في العادة إلا على كبار المحدثين، وعدُّوه من نقاد الحديث، وفيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل، وما أكثر ما رأينا الحافظ ابن حجر يعتمد قوله في بعض الرواة، فيذكره من غير ذكر لقول آخرين، وهو دليل اعتماد في الظاهر، ولذلك كان ابن حزم رحمه الله تعالى عَلَمًا بارزًا من أعلام الحديث ورُوَّاده، وأحد الذين قدموا الكثير في سبيل خدمة الحديث وصيانته، وممن أسهم بشكل واضح في صيانة التراث الحديثي في الأندلس[1].

وأخيرًا نختم بما ذكره الذهبي عن أبي عبد الله الحُميدي قال: "كان ابن حزم حافظًا للحديث وفقهه، مستنبطًا للأحكام من الكتاب والسنة، متفننًا في علوم جَمَّة، عاملًا بعلمه، ما رأينا مثله فيما اجتمع له من الذكاء، وسرعة الحفظ، وكرم النفس والتدين..."[2].

فهل يمكن بعد هذه الجهود التي بذلها ذلك العالم الجليل، وبعد تلك المكانة العلمية التي وصل إليها في علم الحديث ـ ينكرون جهوده في ذلك العلم وحمايته بدعوى أنه كان ناصبيًّا! وهي دعوى باطلة مردودة

---

١. دراسات في منهج النقد عند المحدثين، د. محمد علي قاسم العمري، دار النفائس، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ص١١٨: ١٢١ بتصرف.

٢. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٨/ ١٨٧، ١٨٨).

بأقواله العديدة في فضل عليٍّ ﷺ التي ذكرناها آنفًا؟!

سابعًا. أراد ابن حبان بقوله: "النبوة هي العلم والعمل" أنهما عماد النبوة، ولا سبيل إلى تحصيلهما إلا بالوحي الإلهي:

إن القول بزندقة ابن حبان؛ لقوله: "النبوة هي العلم والعمل" قول عارٍ من الصحة، بعيدٌ عن مقصد ابن حبان منه؛ يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: "لِقوله هذا محمل سائغ إن كان قد عناه؛ أي عماد النبوة: العلم والعمل؛ لأن الله لم يؤت النبوة والوحي إلا من اتصف بهذين النعتين؛ وذلك لأن النبي يصير بالوحي عالمًا، ويلزم من وجود العلم الإلهي العمل الصالح، فصدق بهذا الاعتبار قوله: النبوة العلم اللدني والعمل المقرب إلى الله، فالنبوة إذن تفسَّر بوجود هذين الوصفين الكاملين، ولا سبيل إلى تحصيل هذين الوصفين بكمالهما إلا بالوحي الإلهي؛ إذ الوحي الإلهي علم يقينيٌّ ما فيه ظن، وعلم غير الأنبياء منه يقينيٌّ وأكثره ظني. ثم النبوة ملازمة للعصمة ولا عصمة لغيرهم، ولو بلغ في العلم والعمل ما بلغ، والخبر عن الشيء يصدق ببعض أركانه وأهم مقاصده، غير أنا لا نُسَوِّغ لأحد إطلاق هذا إلا بقرينة؛ كقوله ﷺ: "الحج عرفة"[1]، وإن كان عَنِيَ الحصر؛ أي ليس هي إلا العلم والعمل، فهذه زندقة وفلسفة"[2] حاشاه الله من ذلك".

فابن حجر يبين أن ابن حبان يقصد أن النبوة عمادها العلم والعمل، وأن الله لم يؤت النبوة إلا من اتصف بهاتين الصفتين، ولم يقصد أن النبوة ليس هي إلا العلم والعمل.

وذكر الذهبي هذا الاتهام في "السِيَر" ثم علق عليه فقال: "قلت: هذه حكاية غريبة، وابن حبان من كبار الأئمة، ولسنا ندَّعي فيه العصمة من الخطأ؛ لكن هذه الكلمة التي أطلقها، قد يطلقها المسلم، ويطلقها الزنديق الفيلسوف، فإطلاق المسلم لها لا ينبغي، لكن يعتذر عنه، فنقول: لم يرد حصر المبتدأ في الخبر، ونظير ذلك قوله ﷺ: "الحج عرفة"، ومعلوم أن الحاج لا يصير بمجرد الوقوف بعرفة حاجًّا، بل بقي عليه فروض وواجبات، وإنما ذكر مهمَّ الحج، وكذا هذا ذكر مهمَّ النبوة؛ إذ من أكمل صفات النبي كمال العلم والعمل، فلا يكون أحد نبيًّا إلا بوجودهما، وليس كل من برز فيهما نبيًّا؛ لأن النبوة موهبة من الحق تعالى لا حيلة للعبد في اكتسابها، بل بها يتولد العلم اللدُنِّي والعمل الصالح.

وأما الفيلسوف فيقول: النبوة مكتسبة يُنتجها العلم والعمل، فهذا كفر لا يريده أبو حاتم، وحاشاه"[3].

إن الذهبي هنا ـ منذ أكثر من ستة قرون ـ أبطل هذه الدعوى الخبيثة التي يعمل على إحيائها كثير من المغرضين، وبيَّن أن ابن حبان لم يقصد من قوله هذا أن النبوة مكتسبة ينتجها العلم والعمل، وإنما قصد أنه لا يكون أحد نبيًّا إلا بوجودهما، وليس كل من امتلكهما يصبح نبيًّا.

ولا تؤثر مثل هذه الدعوى الباطلة في مكانة إمام

---

١. صحيح: أخرجه النسائي في سننه، كتاب: مناسك الحج، باب: فرض الوقوف بعرفة، (٢/ ٤٨٩)، رقم (٣٠٢٩). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن النسائي برقم (٣٠٤٤).

٢. لسان الميزان، ابن حجر، مرجع سابق، (٦/ ١٨٥).

٣. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٦/ ٩٦، ٩٧).

كبير في الحديث مثل ابن حبان؛ إذ إن مكانته في الحديث لا ينكرها إلا جاحد، فقد جمع الذهبي في سيره أقوال العلماء فيه على النحو الآتي:

قال أبو سعد الإدريسي عنه: "كان على قضاء سَمَرْقَنْد زمانًا، وكان من فقهاء الدين، وحُفَّاظ الآثار، عالمًا بالطب، وبالنجوم، وفنون العلم، صنف المسند الصحيح، يعني به: كتاب "الأنواع والتقاسيم"، وكتاب "التاريخ"، وكتاب "الضعفاء"، وفقَّه الناس بسمرقند".

وقال الحاكم: "كان ابن حبان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ، ومن عقلاء الرجال".

وقال أبو بكر الخطيب: "كان ابن حبان ثقة نبيلًا فهمًا". قلت (أي الذهبي): "كذا فلتكن الهمم، هذا ما كان عليه من الفقه والعربية والفضائل الباهرة، وكثرة التصانيف"[1].

ومصنفات ابن حبان تتعدى ثلاثين كتابًا، جمعها محمود إبراهيم أبو زيد في مقدمة كتاب "المجروحين" لابن حبان أثناء تحقيقه له، ثم ساق قول أبي بكر الخطيب عن هذه الكتب، قال: "سألت مسعود بن ناصر السجزي: أَكُلُّ هذه الكتب موجودة عندكم، ومقدور عليها ببلادكم؟ فقال: إنما يوجد منها الشيء اليسير، والنزر الحقير، قال: وقد كان أبو حاتم ابن حبان قد وقف كتبه، وجمعها في دار رسمها لها، فكان السبب في ذهابها مع تطاول الزمان، ضعف السلطان واستيلاء ذوي العبث والفساد على أهل تلك البلاد".

وقال الخطيب أيضًا: "ومثل هذه الكتب الجليلة كان يجب أن يكثر بها النسخ، فيتنافس فيها أهل العلم ويكتبوها ويجلدوها إحرازًا لها، ولا أحسب المانع من ذلك كان إلا قلة معرفة أهل تلك البلاد بمحل العلم وفضله، وزهدهم فيه، ورغبتهم عنه، وعدم بصيرتهم به، والله أعلم"[2].

وخلاصة القول أن ابن حبان من أئمة الحديث، أثنى عليه كثير من الأئمة وافتخروا بكتبه في السنة، وعلموا أنه أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره، فهل يُتهم بالزندقة مثل هذا لقولٍ فهموه فهمًا خاطئًا؟!

ثامنًا. قول يحيى بن معين بخلق القرآن كان تقيةً لا اعتقادًا:

لما كانت محنة خلق القرآن، وقفت الدولة العباسية موقفًا عسيرًا ضد العلماء، فأجبرتهم على القول بخلق القرآن، ومن خالفها كان جزاؤه العذاب الشديد الذي لا يطيقه أحد، فمن آنس في نفسه القدرة على احتمال العذاب رفض إجابتهم بذلك، وعلى رأسهم الإمام أحمد بن حنبل، ومن أشفق على نفسه شدة العذاب أجابهم تقيةً لا اعتقادًا، فلا ضير على من أجاب مثل هذا الأمر مُكْرَهًا عليه، يقول الإمام الذهبي في تعليقه على رفض الإمام أحمد بن حنبل الكتابة عن يحيى بن معين؛ لقوله بخلق القرآن: "هذا أمر ضيِّق ولا حرج على من أجاب في المحنة، بل ولا على من أُكره على صريح الكفر عملًا بالآية، وهذا هو الحق، وكان يحيى رحمه الله من أئمة السنة فخاف من سطوة الدولة، وأجاب تقية"[3].

1. انظر: المرجع السابق، (١٦/ ٩٤).

2. انظر: مقدمة كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان، مرجع سابق، ص (ح).

3. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١١/ ٨٧).

"وهذه مسألة تشدد فيها الإمام أحمد لَمَّا صبر في المحنة وقاسى من الشدائد، والآخرون لم يكونوا بمثل قدرته على التحمل فأجابوا تقية، أو رهبة من السلطان، ثم عادوا، وهو شيء سمح به الدين، فكان ماذا؟ فلو تركنا حديث هؤلاء لذهبت سنن كثيرة"[1].

وذكر ابن الجوزي أن القوم إنما أجابوا في خلق القرآن مُكرهين، وهم في ذلك قد استعملوا الجائز في الدين، ولكن الإمام أحمد هجرهم على وجه التأديب، ليُعْلَم تعظيم القول الذي أجابوا عليه، فيكون ذلك حفظًا لهم من الزيغ، وكذلك ليكون رادعًا لغيرهم من عوام الناس، وحفظًا لهم من الزيغ[2].

ومن المعلوم لدى الناس أجمعين أن الإكراه يرفع عن المسلمين الحرج؛ لقول الرسول ﷺ: "إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه"[3]، فلا يؤاخذ يحيى بن معين بقوله بخلق القرآن، طالما أنه قال ذلك تقية دون اعتقاد منه في ذلك؛ إذ كان اعتقاده الثابت أن القرآن كلام الله غير مخلوق.

ومما يثبت ذلك أن عباس بن محمد الدوري قال: "سمعت يحيى بن معين يقول: القرآن كلام الله وليس بمخلوق، سمعت منه مرارًا"[4].

وعن عباسٍ قال: "سمعت يحيى مرارًا يقول: القرآن كلام الله وليس بمخلوق، والإيمان قول وعمل يزيد وينقص"[5].

ومما يثبت صحة عقيدته أنه كان من أئمة الحديث عند العلماء جميعًا، فكان علي بن المديني يقول: "انتهى العلم إلى رجلين: إلى ابن المبارك، وبعده إلى يحيى بن معين"[6].

ولم يتعده أحد في علم الرجال، فقد سُئل أبو علي صالح بن محمد: "مَنْ أعلم بالحديث، يحيى بن معين أم أحمد بن حنبل؟ فقال: أما أحمد فأعلم بالفقه والاختلاف، وأما يحيى فأعلم بالرجال والكنى"[7].

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم عن عباس بن محمد الدوري: "رأيت أحمد بن حنبل يسأل يحيى بن معين عند رَوْح بن عبادة مَنْ فلان؟ ما اسم فلان"؟

وقال أبو العباس الأصم عن عباس الدوري: "رأيت أحمد بن حنبل في مجلس رَوْح بن عبادة سنة خمس ومائتين يسأل يحيى بن معين عن أشياء يقول له: يا أبا زكريا كيف حديث كذا؟ وكيف حديث كذا؟ يريد أحمد أن يستثبته في أحاديث قد سمعوها، كل ما قال يحيى كتبه أحمد، وقلَّما سمعت أحمد بن حنبل يسمي يحيى بن معين باسمه، إنما كان يقول: قال أبو زكريا، قال أبو زكريا"[8].

كما أن الإمام أحمد رحمه الله قد روى عن يحيى في مسنده نحوًا من ثلاثة وعشرين حديثًا. ولا شك أن

---

١. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، مرجع سابق، هامش (٣١/ ٥٦٤).
٢. مناقب الإمام أحمد، ابن الجوزي، ص١٨٠، نقلًا عن: خصائص أهل الحديث والسنة، محمد محب الدين أبو زيد، مرجع سابق، ص٣٦٢ بتصرف.
٣. صحيح: أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: الطلاق، باب: طلاق المكره والناسي، (١/ ٦٥٩)، رقم (٢٠٤٥). وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه برقم (١٦٦٤).
٤. تهذيب الكمال، المزي، مرجع سابق، (٣١/ ٥٤٩).
٥. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١١/ ٨٥).
٦. تهذيب الكمال، المزي، مرجع سابق، (٣١/ ٥٥٠).
٧. المرجع السابق، (٣١/ ٥٥٢).
٨. السابق، (٣١/ ٥٥٦).

رجلًا يأخذ عنه أحمد بن حنبل الحديث والعلم هو ثقة ثبت. إذن لا وجه للقول بأن الإمام أحمد ردَّ أحاديث يحيى.

وأما علي بن المديني فلم يقل بخلق القرآن إلا تقية أيضًا، وقد كان يُكَفِّرُ من يقول بذلك، وهذا لا يقدح في توثيقه:

لقد حسب المغرضون أن علي بن المديني يُضعَّف لقوله في المحنة بخلق القرآن، وقد أخطأ من ظن ذلك؛ لأن هذا لا يقدح في توثيقه؛ إذ قد عُرف عن علي بن المديني كثرة صوابه، وغزارة علمه، وتحرِّيه للحق، وورعه وتقواه، فما بالنا إذا أضفنا إلى ذلك أنه ما تلبس بهذا الخطأ إلا تقية حتى لا يُقْتَل.

ومما يؤكد أن ابن المديني لم يقل بخلق القرآن في أثناء محنة الإمام أحمد بن حنبل إلا تقية - ما حكاه عنه محمد بن عبد الله بن عمار، قال: "قال لي ابن المديني: ما يمنعك أن تكفرهم، يعني الجهمية؟ قال: وكنت أنا أولًا أمتنع عن تكفيرهم حتى قال ابن المديني ما قال، فلما أجاب إلى المحنة كتبت إليه كتابًا أذكِّره الله ﷻ، وأذكِّره ما قال لي في تكفيرهم. قال: فقال ابن المديني، أو قال أخبرني رجل عنه أنه بكى حين قرأ كتابي. قال: ثم رأيته بعد، فقلت له، فقال: ما في قلبي مما قلتُ وأجبتُ إليه شيء، ولكني خِفْتُ أن أُقْتَل. قال: وتعلم ضعفي أني لو ضربت سوطًا واحدًا لَمُتُّ، أو قال شيئًا نحو ذلك".

وقال مسدَّد بن أبي يوسف القُلُوسي: "سمعت أبي يقول: قلت لعلي بن المديني: مثلك في علمك تجيب إلى ما أجبت إليه؟ فقال لي: يا أبا يوسف ما أهون عليك السيف".

وعن إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، قال: "سمعت يحيى بن معين، وذُكر عنده علي بن المديني فحملوا عليه، فقلت ليحيى: يا أبا زكريا ما عليٌّ عند الناس إلا مرتد، فقال: ما هو بمرتد، هو على إسلامه، رجل خاف فقال، ما عليه"؟

وقال ابن عمار: "ودفع عني ابن أبي دُؤاد امتحانه إياي من قبل ابن المديني، شفع إلى ابن أبي دُؤاد، ودفع عن غير واحد من أهل الموصل من أهلي، فما أجاب ديانة إلا خوفًا"[1].

فعلي بن المديني لم يعتقد - ألبتة - أن القرآن مخلوق، بل قال بذلك تقية وإكراهًا. بل لقد ثبت عن ابن المديني أنه كان يكفِّر من قال: إن القرآن مخلوق، قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: "سمعت عليًّا (عني ابن المديني) على المنبر يقول: من زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر، ومن زعم أن الله لا يُرَى فهو كافر، ومن زعم أن الله لم يكلِّم موسى على الحقيقة فهو كافر".

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة أيضًا: "سمعت علي بن المديني يقول قبل أن يموت بشهرين: القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال: مخلوق، فهو كافر".

وقال عثمان بن سعيد الدَّارميُّ: "سمعت علي بن المديني يقول: هو كفر، يعني من قال: القرآن مخلوق"[2].

وعلى فرض أنها هفوة منه فقد تاب منها، كما أنها لا تقدح في توثيقه؛ ولذا قال الذهبي في أول ردِّه على

١. انظر: تهذيب الكمال، المزي، مرجع سابق، (٢١/ ٣٠، ٣١).
٢. المرجع السابق، (٢١/ ٣١).

العقيلي: "وقد بدت منه هفوة ثم تاب منها، وهذا أبو عبد الله البخاري - وناهيك به[1]- قد شحن صحيحه بحديث علي بن المديني، ولو تركت حديث علي، وصاحبه محمد، وشيخه عبد الرزاق، وعثمان بن أبي شيبة... لغلقنا الباب، وانقطع الخطاب، ولماتت الآثار، واستولت الزنادقة، ولخرج الدجال... ثم ما كل أحد فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصومًا من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذِكْرِنا كثيرًا من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة، أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم أن يُعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم... وأما علي بن المديني فإليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي مع كمال المعرفة بنقد الرجال وسعة الحفظ والتبحر في هذا الشأن، بل لعله فَرْدُ زمانه في معناه"[2].

وقد يسوغ لأحد أن يطعن فيمن اختُلف فيه أو تنازع الأئمة فيه جرحًا وتعديلًا، إلا أنه لا يسوغ لأحد أن يطعن في عَلَم من الأعلام، اتُّفق على توثيقه وعدالته وفضله ومكانته السامقة وإمامته في علم الحديث.

وهذه بعض أقوال الأئمة في هذا الإمام الفذ: قال أبو حاتم الرازي: "كان عليٌّ عَلَمًا في الناس في معرفة الحديث والعلل، وكان أحمد لا يسميه، إنما يكنيه تبجيلًا له، وما سمعت أحمد سمَّاه قط".

قال عنه أستاذه وشيخه سفيان بن عيينة: "والله لقد كنت أتعلم منه - أي من تلميذه علي بن المديني - أكثر مما يتعلم مني"، وكان سفيان بن عيينة يسمِّيه حيَّة الوادي.

وكان سفيان يقول لبعض تلامذته: "إني لأرغب بنفسي عن مجالستكم منذ ستين سنة، ولولا علي بن المديني ما جلست".

وقال عبد الرحمن بن مهدي - من كبار علماء الجرح والتعديل: "علي بن المديني أعلم الناس بحديث رسول الله ﷺ، وخاصة بحديث ابن عيينة".

وذكر شيخه ومعلمه يحيى بن سعيد القطان أنه كان يتعلم منه.

وكان أبو عبد الرحمن النسائي يقول: "كأن الله ﷻ خلق علي بن المديني لهذا الشأن"، أي علم الحديث.

قال عباس العنبري: "كان علي بن المديني بلغ ما لو قُضِيَ له أن يتم على ذلك لعله كان يُقَدَّم على الحسن البصري، كان الناس يكتبون قيامه وقعوده ولباسه وكلَّ شيء يقول ويفعل، أو نحو هذا".

قال محمد بن إسحاق السَّرَّاج: "سمعت أبا يحيى يقول: كان علي بن المديني إذا قدم بغداد تصدَّر الحَلْقة، وجاء يحيى وأحمد بن حنبل والمُعَيطي، والناس يتناظرون فإذا اختلفوا في شيء تكلَّم فيه علي".

قال الأعين: "رأيت عليَّ بن المديني مستلقيًا، وأحمد بن حنبل عن يمينه، ويحيى بن معين عن يساره، وهو يملي عليهما".

قال إبراهيم بن مَعْقِل: "سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني".

وقيل لأبي داود: "عليٌّ أعلم أم أحمد؟ قال: عليٌّ أعلم باختلاف الحديث من أحمد".

وسُئل الفَرْهياني عن يحيى، وعلي، وأحمد، وأبي

1. يقصد دقة الإمام البخاري في الرواية عن الرجال، وشدة توخيه لمن ينقل عنهم.
2. سير أعلام النبلاء، الذهبي، هامش (١١/ ٤١، ٤٢).

خيثمة، فقال: "أما عليٌّ فأعلمهم بالحديث والعلل، ويحيى أعلمهم بالرجال، وأحمد أعلمهم بالفقه، وأبو خيثمة من النبلاء".

وقال صالح بن محمد: "أعلم من أدركت بالحديث وعلله علي بن المديني".

وقال أبو عبيد الله القاسم بن سلام: "انتهى العلم إلى أربعةٍ: أبو بكر بن أبي شيبة أسردهم له، وأحمد بن حنبل أفقههم فيه، وعليُّ بن المديني أعلمهم به، ويحيى بن معين أكتبهم له".

وكان شديد الحرص على تقصِّي طرق الحديث وتتبعه، حتى قال له شيخه يحيى بن سعيد القطان: "ويحك يا علي، إني أراك تتبع الحديث تتبعًا لا أحسبك تموت حتى تُبْتَلَى"[1].

إنه الإمام المبرِّز في علم الحديث، والذي أجمع على عدالته وتوثيقه والإشادة بفضله والتنويه بغزارة علمه جمهور أئمة الجرح والتعديل؛ ولذا لا يعتدُّ بمن شَذَّ عن هذا الإجماع، ولا يلتفت إلى كلام من خالفهم، ونعود إلى ما قررناه سابقًا من أنه لا يقبل الجرح في حق من استفاضت عدالته واشتهرت إمامته، ولذا لا يُلتفت إلى أيّ قولٍ في تضعيف علي بن المديني؛ إذ قد استفاضت شهرته وإمامته وعدالته وتوثيقه بين أهل التخصص فضلًا عن غيرهم.

وبناء على ما سبق فإن الإمام علي بن المديني لا يجوز تضعيفه، وإن كان قد قال بخلق القرآن تقية وخوفًا من القتل؛ ولأنه قد تاب من هذا بعدُ، وكان يكفِّر من يقول بخلق القرآن، وكان يكفر الجهمية.

وإن عَدَدنا هذه هفوة منه - ولكل عالم هفوة - فهي لا تقدح في توثيقه أو توهين حديثه بعد أن اتُّفق على توثيقه وعدالته.

تاسعًا. الإمام المروزي وموقفه من قضية خلق القرآن:

ذكر الذهبي أن الحافظ أبا عبد الله بن مَنْدَه قال: "صرح محمد بن نصر المروزي بأن الإيمان مخلوق، فقال الذهبي: قلت: الخوض في ذلك لا يجوز، وكذلك لا يجوز أن يقال: الإيمان، والإقرار والقراءة، والتلفظ بالقرآن غير مخلوق، فإن الله قد خلق العباد وأعمالهم. والإيمان قول وعمل، والقراءة والتلفظ: من كسب القارئ، والمقروء والملفوظ: هو كلام الله ووحيه وتنزيله، وهو غير مخلوق، وكذلك كلمة "الإيمان"، وهي قول: "لا إله إلا الله، محمد رسول الله" داخلة في القرآن، وما كان في القرآن فليس بمخلوقٍ، والتكلم بها من فعلنا، وأفعالنا مخلوقة، ولو أنَّا كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأً مغفورًا له، قمنا عليه، وبدَّعْناه، وهجرناه، لما سلم معنا لا ابنُ نَصْر، ولا ابن منده، ولا من هو أكبر منهما"[2].

ولذلك، فلا يحق لمدَّعٍ أن يوجه كلام الإمام المروزي توجيهًا آخر يؤدي به إلى القول بخلق القرآن؛ وذلك لأن الإمام المروزي قد نص في تصريحه على القول باللفظية، وهي مسألة خلافية، اختلف فيها كلٌّ من البخاري والكرابيسي وأحمد بن حنبل ومحمد بن يحيى الذُّهْلي، فأنكر ذلك الإمام أحمد والذهلي؛ لأن اللفظ يُراد به أمران: أحدهما الملفوظ نفسه، وهو غير مقدور

---

1. انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المِزِّي، مرجع سابق، (٢١/ ٩:٢٠).
2. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٤/ ٣٩، ٤٠).

للعبد، ولا فعل له فيه، والثاني التلفظ به والأداء له، وهو فعل العبد، فإطلاق الخَلْق على اللفظ قد يُوهم المعنى الأول وهو خطأ، وإطلاق نفي الخلق عليه قد يوهم المعنى الثاني وهو خطأ، فمنعا الإطلاقين لذلك، أمَّا الإمام البخاري والكرابيسي فيقولان: التلاوة هي قراءتنا وتلفظنا بالقرآن، والمتلوُّ هو القرآن الكريم المسموع بالأداء من فم الرسول ﷺ، وهو حروف وكلمات وسور وآيات تلاها جبريل عليه السلام على سمع النبي ﷺ كما سمعها من ربه عز وجل، فهما يميزان بين ما قام بالعبد، وما قام بالرب، فالقرآن عندهما جميعه كلام الله حروفه ومعانيه، وأصوات العباد وحركاتهم وأداؤهم وتلفظهم كل ذلك مخلوق بائن عن الله تعالى؛ ولذلك سوَّغُوا أن يُقال: القرآن غير مخلوق، ولفظي بالقرآن مخلوق[1].

وعليه، فإذا سلمنا ـ جدلًا ـ بأن ما صرَّح به الإمام المروزي من أن الإيمان مخلوق، وأن الإقرار والشهادة وقراءة القرآن بلفظ مخلوق، هو مما لا يجوز الخوض فيه، فإن ذلك لا يَعْني القدح في عقيدة الإمام المروزي، ولا في عدالته؛ وذلك لأن علماء الأمة قد أثنوا عليه ثناءً جمًّا، وشهدوا بعلمه.

يقول ابن حبان رحمه الله: "محمد بن نصر الفقيه المروزي... كان أحد الأئمة في الدنيا ممن جمع وصنف، وكان أعلم أهل زمانه بالاختلاف، وأكثرهم صيانة في العلم"[2].

ويقول الخطيب البغدادي: "كان أبو عبد الله المروزي الفقيه من أعلم الناس باختلاف الصحابة ومن بعدهم في الأحكام، وهو صاحب التصانيف الكثيرة، والكتب الجمَّة".

ونقل الخطيب البغدادي بعض نقول العلماء في الثناء عليه، ومنها: قول محمد بن إسحاق الدبوسي: "دخلت سمرقند، ورأيت بها محمد بن نصر المروزي، وكان بحرًا في الحديث".

وقول أبي بكر الصيرفي: "لو لم يُصنِّف المروزي كتابًا إلا كتاب "القسامة" لكان من أفقه الناس، فكيف وقد صنَّف كتبًا أخر سواه"؟!

وقول إسماعيل بن قتيبة: سمعت محمد بن يحيى غير مرة إذا سُئِل عن مسألة يقول: سلوا أبا عبد الله المروزي[3].

ذكره الحاكم فقال: إمام عصره بلا مدافعة في الحديث. وقال عنه الذهبي: "كتب الكثير، وبرع في علوم الإسلام، وكان إمامًا مجتهدًا علَّامة، من أعلم أهل زمانه باختلاف الصحابة والتابعين، قَلَّ أن ترى العيونُ مثله"[4].

قال ابن حزم في بعض تواليفه: "أعلم الناس، من كان أجمعهم للسنن، وأضبطهم لها، وأذكرهم لمعانيها، وأدراهم بصحتها، وبما أجمع الناس عليه مما اختلفوا فيه".

قال: "وما نعلم هذه الصفة ـ بعد الصحابة ـ أتم منها في محمد بن نصر المروزي، فلو قال قائل: ليس

---

١. المرجع السابق، هامش (١٢/ ٤٥٨، ٤٥٩).
٢. الثقات، ابن حبان، مرجع سابق، (٩/ ١٥٣، ١٥٤).
٣. انظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٣/ ٣١٥، ٣١٦).
٤. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع السابق، (١٤/ ٣٣، ٣٤).

لرسول الله ﷺ حديث، ولا لأصحابه إلا ما هو عند محمد بن نصر، لما أبعد عن الصدق".

وقال الذهبي معلِّقًا: "هذه السعة والإحاطة ما ادَّعاها ابن حزم لابن نصر إلا بعد إمعان النظر في جماعة تصانيفٍ لابن نصر"[1].

فهل بعد ذلك يمكن القدح في عقيدة الإمام المروزي، أو في عدالته؟!

إن رجلًا بهذه المكانة العلمية الرفيعة المجمع عليها في علم الحديث، وشتى علوم الإسلام مُحال أن يكون فاسد العقيدة، أو غير مقبول الرواية.

وعليه، فإذا سلمنا ـ جدلًا ـ بأن ما صرح به الإمام المروزي هو مما لا يجوز الخوض فيه، فإن ذلك لا يعني فساد عقيدته بحال، وذلك لكونه إمامًا مجتهدًا، والمجتهد إذا أصاب في اجتهاده فله أجران، وإن أخطأ فله أجر[2].

لو كان الإمام المروزي متروك الحديث، أولا تُقبل روايته، لبيَّن ذلك علماء الجرح والتعديل، فلمَّا امتنع حدوث ذلك دلَّ على أنه ثقة، وأنه يُحتج بحديثه؛ إذ إنه إمام أهل الحديث في عصره.

وبهذا يتضح أن تصريح محمد بن نصر المروزي بأن الإيمان مخلوق، وأن الإقرار والشهادة وقراءة القرآن بلفظٍ مخلوق، كان القصد منه الرد على من يقول: أفعال العباد وأصواتهم غير مخلوقة، وليس المقصود به أن يقول بخلق القرآن.

عاشرًا. كثرة تأليف ابن خزيمة وعبد الله بن أحمد بن حنبل في مسائل الاعتقاد لا يدل أبدًا على قولهما بالتجسيم، وحديث "الصورة" ينفي التجسيم:

إن كتابي "التوحيد" لابن خزيمة، و"السنة" لعبد الله بن أحمد من أهم المصنفات التي صُنفت في مسائل الاعتقاد على مذهب السلف في القرن الثاني والثالث وما بعدهما، وليسا بدعًا في ذلك، فهناك العديد من المصنفات التي هي على هذا المنوال، منها: كتاب "الإيمان" لأبي عبيد القاسم بن سلام البغدادي، و"الرد على الجهمية" لعبد الله بن محمد بن عبد الله الجعفي شيخ البخاري، و"الإيمان" للحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي، و "خلق أفعال العباد والرد على الجهمية" للإمام البخاري، و "السنة" لأبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم تلميذ الإمام أحمد، و"السنة" لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، و"الرد على الجهمية والرد على بشر المريسي" لعثمان بن سعيد الدارمي تلميذ يحيى بن معين، و "السنة" لابن أبي عاصم، و "السنة" أيضًا لأبي بكر المروزي، و"الإبانة" للإمام أبي الحسن الأشعري، و "الشريعة" للإمام الآجري، و "السنة" للطبراني، و "الإيمان" و"التوحيد" كلاهما للحافظ أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده، و "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" للالكائي، و "الأصول" لأبي عمرو الطلمنكي... وغير ذلك.

أيقال في هؤلاء جميعًا: أنهم حطبوا في هذا الحبل[3]؟!

---

١. المرجع السابق (١٤/ ٣٣:٤٠).

٢. الاجتهاد في الإسلام: تحرير وتنوير، د. طه حبيشي، مكتبة رشوان، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص٦٩: ٧٢.

٣. انظر: مقدمة شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ت، (١/ ٦، ٧).

هذا، وللإمام ابن تيمية - شيخ الإسلام - رد على هذا الكلام، جاء في رده على من رمى الحنابلة بالتجسيم، يقول: "هذا الكلام ليس فيه من الحجة والدليل ما يستحق أن يخاطب به أهل العلم؛ فإن الرد بمجرد الشتم والتهويل لا يعجز عنه أحد، والإنسان لو أنه يناظر المشركين وأهل الكتاب لكان عليه أن يذكر من الحجة ما يبين به الحق الذي معه والباطل الذي معهم، فقد قال الله عز وجل لنبيه ﷺ: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ (النحل: ١٢٥)، فلو كان خَصْمُ من يتكلم بهذا الكلام من أشهر الطوائف بالبدع كالرافضة، لكان ينبغي أن يذكر الحجة ويعدل عما لا فائدة فيه... وإنما اعْتَمَدَ تقليد طائفة من أهل الكلام - قد خالفها أكثر منها من أهل الكلام - فقلَّدهم فيما زعموا أنه حجة عقلية كما فعل هذا المعترض..."[1].

وهكذا فإن ذلك لا يقوم دليلًا على كونهما من المجسمة في شيء.

أما إتيان ابن خزيمة بـ "حديث الصورة" في كتابه "التوحيد" فلا يقوم دليلًا على كونه من المجسمة، فقد ذكره رحمه الله وتأول واجتهد فيه.

وهذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما من طريق معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "خلق الله آدم على صورته، طوله ستون ذراعًا، فلما خلقه قال: اذهب، فسلِّم على أولئك - نفر من الملائكة جلوس - فاستمع ما يُحَيُّونك، فإنها تحيَّتك وتحية ذريتك، فقال: السلام عليكم، فقالوا: السلام عليك ورحمة الله. فزادوه: (ورحمة الله) فكلُّ من يدخل الجنة على صورة آدم، فلم يزل الخلق ينقص بعدُ حتى الآن"[2].

فقد أورد ابن خزيمة هذا الحديث، وكذا حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا قاتل أحدكم أخاه فليجتنب الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته"[3].

وأورد من طريق ابن عجلان عن سعيد، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "إذا ضرب أحدكم فليجتنب الوجه، ولا يقل: قبَّح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك، فإن الله عز وجل خلق آدم عليه السلام على صورته"[4].

وقد تأول ذلك ابن خزيمة، فقال بعد أن أورد هذه الأحاديث وغيرها: توهم بعض من لم يتحرَّ العلم أن قوله: "على صورته" يريد صورة الرحمن عز وجل عن أن يكون هذا معنى الخبر - بل معنى قوله: خلق آدم على صورته: الهاء في هذا الموضع كناية عن اسم المضروب والمشتوم. أراد ﷺ أن الله خلق آدم على صورة هذا المضروب الذي أُمر الضارب باجتناب وجهه

١. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، مصر، ط٣، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، (٤/ ١٨٦، ١٨٧).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الاستئذان، باب: بدء السلام، (١١/ ٥)، رقم (٦٢٢٧). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: صفة الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير، (٩/ ٣٩٥٢)، رقم (٧٠٣٠).

٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: البر والصلة والأدب، باب: النهي عن ضرب الوجه، (٩/ ٣٧٣٥)، رقم (٦٥٣٢).

٤. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، (١٨/ ١٧٤)، رقم (٩٦٠٢). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

بالضرب، والذي قبَّح وجهه، فزجر ﷺ أن يقول: ووجه من أشبه وجهك؛ لأن وجه آدم شبيه وجه بنيه، فإذا قال الشاتم لبعض بني آدم: قبَّح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك، كان مقبِّحًا وجه آدم عليه السلام الذي وجوه بنيه شبيهة بوجهه.

ثم أورد حديث ابن عمر من طريق الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر مرفوعًا بلفظ: "لا تُقَبِّحوا الوجه؛ فإن ابن آدم خُلق على صورة الرحمن تعالى"[1].

ورواه أيضًا من طريق سفيان الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء مرسلًا، وقال: في هذا الخبر علل ثلاث، أولاهن: أن الثوري قد خالف الأعمش في إسناده، فأرسل الثوري ولم يقل: عن ابن عمر، والثانية: أن الأعمش مدلِّس، لم يذكر أنه سمعه من حبيب بن أبي ثابت، والثالثة: أن حبيب بن أبي ثابت أيضًا مدلِّس، لم يعلم أنه سمعه من عطاء[2].

وهكذا؛ فإن ابن خزيمة رحمه الله قد اجتهد وتأوَّل، وكان تأويله ينفي التجسيم ولا يثبته، وإن كان قد أخطأ في تأويله، فعلينا أن نُقِرَّ له بأنه بشر، والخطأ أو الإصابة من طبائع البشر جميعًا، ولو أن كل من اجتهد وأخطأ في اجتهاده - مع صحة إيمانه وصدق يقينه واعتقاده وتوخيه لاتباع الحق - أهدرناه وبدَّعناه، لَقَلَّ ونَدر من يسلم من الأئمة معنا رحمهم الله جميعًا، وعليه فالاجتهاد جائز ووارد، وكذلك الإصابة أو الخطأ في الاجتهاد أمر وارد

وقد نبه الحافظ ابن حجر على ذلك قائلًا: "واختُلف إلى ماذا يعود الضمير؟ فقيل: إلى آدم، أي: خلقه على صورته التي استمر عليها إلى أن أُهبط وإلى أن مات، دفعًا لتوهم من يظن أنه لما كان في الجنة كان على صفة أخرى، أو ابتدأ خلقه كما وجد لم ينتقل في النشأة كما ينتقل ولده من حالة إلى حالة... وقيل: الضمير لله عز وجل، وتمسك قائل ذلك بما ورد في بعض طرقه "على صورة الرحمن"، والمراد بالصورة الصفة، والمعنى أن الله خلقه على صفته من العلم والحياة والسمع والبصر وغير ذلك، وإن كانت صفات الله تعالى لا يشبهها شيء"[3].

قال ابن تيمية رحمه الله: "لم يكن بين السلف من القرون الثلاثة نزاع في أن الضمير في الحديث عائد إلى الله عز وجل، فإنه مستفيض من طرق متعددة، عن عدد من الصحابة، وسياق الأحاديث كلها يدل على ذلك... ولكن لما انتشرت الجهمية في المائة الثالثة جعل طائفة الضمير فيه عائدًا إلى غير الله عز وجل، حتى نُقِلَ ذلك عن طائفة من العلماء المعروفين بالعلم والسنة في عامة أمورهم، كأبي ثور وابن خزيمة وأبي الشيخ الأصفهاني وغيرهم، ولذلك أنكر عليهم أئمة الدين وغيرهم من علماء السنة"[4].

---

١. ضعيف: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، كتاب: العين، باب: عبد الله بن عمر بن الخطاب، (١٢/ ٤٣٠)، رقم (١٣٥٨٠). وضعَّفه الألباني في السلسلة الضعيفة برقم (١١٧٦).

٢. كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، ابن خزيمة، تحقيق: د. عبد العزيز بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط٥، ١٩٩٤م، (١/ ٨١: ٩٦).

٣. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (١١/ ٥).

٤. نقض التأسيس في الرد على أساس التقديس، ابن تيمية، (٣/ ٢٠٢)، نقلًا عن موقع: فتاوى الإسلام "سؤال وجواب"، إشراف: الشيخ محمد صالح المنجد، (١/ ١٧٥٥).

وقال ابن قتيبة رحمه الله: "الصورة ليست بأعجب من اليدين والأصابع والعين، وإنما وقع الإلف لتلك لمجيئها في القرآن، ووقعت الوحشة من هذه؛ لأنها لم تأت في القرآن، ونحن نؤمن بالجميع، ولا نقول في شيء منه بكيفية ولا حد"[1].

فالصورة يعبر بها ويراد الصفة، فهذه صورة هذا الأمر؛ أي صفته، فيكون المعنى خلق الله آدم على صفته من الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والإرادة.

وبهذا يتبين أن الصورة كالصفات الأخرى، فأي صفة ثبتت لله تعالى بالوحي وجب إثباتها والإيمان بها. وأن الصورة هنا بمعنى الصفة؛ لأن الصورة في اللغة تطلق على الصفة.

وهكذا وجدنا أن تفسير ابن خزيمة يشبه تفسير ابن حجر أو قريبًا منه، وهذا هو الراجح من أقوال أهل العلم، وإن كان ابن خزيمة قال بإعادة الضمير إلى آدم عليه السلام، وليس إلى الله عز وجل، فإنما كان ذلك بُغية التنزيه، ولم يقصد بذلك تعطيل صفات المولى عز وجل، كما لم يقصد التجسيم رحمه الله تعالى.

قال الإمام ابن حبان فيه: "وكان رحمه الله أحد أئمة الدنيا علمًا وفقهًا وحفظًا واستنباطًا، حتى تكلم في السنن بإسناد لا نعلم سبق إليها غيره من أئمتنا، مع الإتقان الوافر والدين الشديد إلى أن تُوفي رحمه الله"[2].

ومن ذلك أيضًا ما ذكره السبكي عن أبي بكر بن بالويه أنه قال: "سمعت ابن خزيمة يقول: كنت عند الأمير إسماعيل بن أحمد، فحدَّث عن أبيه بحديثٍ وَهِمَ في إسناده، فرددته عليه، فلما خرجت من عنده قال أبو ذر القاضي: قد كنَّا نعرف أن هذا الحديث خطأ منذ عشرين سنة، فلم يقدر واحد منَّا أن يرده عليه، فقلت له: لا يحل لي أن أسمع حديثًا لرسول الله ﷺ فيه خطأ أو تحريف، فلا أرد"[3].

وقد حدَّث عنه عمالقة منهم: البخاري، ومسلم، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وأحمد بن المبارك المستملي، وإبراهيم بن أبي طالب، وأبو علي الحسين بن محمد النيسابوري، وأبو حاتم البستي، وأبو أحمد بن عدي وغيرهم[4].

وأما الثاني وهو عبد الله بن أحمد بن حنبل فهو إمام حافظ ناقد، محدِّث روى عن أبيه شيئًا كثيرًا من جملته "المسند" كله، وحدَّث عنه عمالقة مثل: النسائي، والبغوي، وابن صاعد، وأبو بكر بن زياد، ومحمد بن مخلد، والمحاملي وغيرهم كثير.

وقد شهد له كثير من العظماء بالعلم والمكانة العالية في الحديث، وكفى بقول أبيه أحمد بن حنبل فيه، وهو ما قاله إبراهيم بن محمد بن بشير: "سمعت عباسًا الدوري يقول: كنت يومًا عند أحمد بن حنبل، فدخل ابنه عبد الله، فقال لي أحمد: يا عباس، إن أبا عبد الرحمن قد وعي علمًا كثيرًا...".

وقال أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء: "وجدت على ظهر كتاب رواه أبو الحسين بن

1. تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405هـ/ 1985م، ص206.
2. الثقات، ابن حبان، مرجع سابق، (9/ 156).
3. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، مرجع سابق، (3/ 111).
4. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (14/ 365، 366).

السوسنجردي عن إسماعيل بن علي الخطبي قال: بلغني عن أبي زرعة أنه قال: قال لي أحمد بن حنبل: ابني عبد الله محظوظ من علم الحديث أو من حفظ الحديث - إسماعيل الخطبي يشك - لا يكاد يذاكرني إلا بما لا أحفظ"[1].

قال أبو أحمد بن عدي: "نَبُل عبد الله بن أحمد بأبيه، وله في نفسه محل في العلم، أحيا علم أبيه من مسنده الذي قرأه عليه أبوه خصوصًا قبل أن يقرأه على غيره، ومما سأل أباه عن رواة الحديث فأخبره به ما لم يسأله غيره، ولم يكتب عن أحد، إلا من أمره أبوه أن يكتب عنه".

وقال بدر بن أبي بدر البغدادي: "عبد الله بن أحمد جِهْبِذ ابن جِهْبِذ".

وقال الذهبي: "وكان صَيِّنًا دَيِّنًا صادقًا، صاحب حديث واتباع وبصر بالرجال، لم يدخل في غير الحديث، وله زيادات كثيرة في مسند والده واضحة عن عوالي شيوخه"[2].

ونخلص من هذا إلى أنه لا دليل على قول ابن خزيمة وعبد الله بن أحمد بن حنبل بالتجسيم، بل أكد ابن خزيمة على نفي التجسيم. وهما إمامان عظيمان في الحديث، شهد لهما كثير من العلماء بالعلم والفضل، فلا تطعن هذه الدعوى في مثل هذين العلمين.

الخلاصة:

- إن من قواعد علم الجرح والتعديل، أنه لا يُقْبَل الجرح في حق من استفاضت عدالته واشتهرت إمامته، فلا يُلتفت إلى الطعن فيمن وثقه الجمهور وقبلوه؛ إذ الحكم لعموم قول الجمهور لا لمن شذَّ عنهم بلا دليل أو بينة.
- إن راوي الحديث إذا كَثُر صوابه، وعُلم تحرِّيه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعُرِف صلاحه وورعه واتباعه، يُغفر له زلله، ولا نُضلله ونطرحه وننسى فضله ومحاسنه، ولا نقتدي به في بدعته وخطئه.
- إن الراوي إذا كان صاحب بدعة، لا تُردُّ روايتُه ببدعته، إلا إذا وجدت ضميمة أخرى؛ كأن يكون الراوي غير عدل أو غير ضابط، وأكبر ضميمة توجب رد رواية المبتدع أن يكون داعيًا لبدعته منتصرًا لها، فإن لم يكن داعيًا لبدعته ولا ناصرًا لها، ووثقه العلماء المعتبرون قُبِلَت روايته ولم تُرد.
- من اتهم محمد بن إسحاق بالقدر قد اعتمد على أدلة ضعيفة لا تصح، ذكر بعضها الذهبي بصيغة التمريض، وهي روايات ضعيفة، بل إن الرواية الأخرى نصَّت على بُعْده عن ذلك فقالت: "كان يُرمَى بالقدر، وكان أبعد الناس عنه"، وحديثه قد احتج به الأئمة، وهو صالح الحال، صدوق، حسن الحديث، روى له البخاري ومسلم وجميع الأئمة.
- إن حفظ الإمام الدارقطني لديوان السيد الحميري الشيعي لا يعني تشيعه وإيمانه بما فيه من العقائد الشيعية، وإنما كان حفظه له لحسن نظمه وجزالة لفظه كما قال الذهبي، ويؤكد نفي التشيع عنه ما ثبت عنه أنه قال بتفضيل أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنه، وقد أخذ على الحميري سبَّه الصحابة، وجرحه

---

١. انظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٩/ ٣٧٦).

٢. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٣/ ٥٢٣، ٥٢٤) بتصرف.

لذلك، لهذا فقد عُدَّ أميرًا للحديث في عصره.

- إن حديث "رد الشمس لعليٍّ" حديث ضعيف، لكن تصحيح السيوطي له لا يدل على تشيعه، فقد صححه عدد من العلماء قبله؛ منهم الطحاوي في "مشكل الآثار"، والقاضي عياض، وأنكر ابن حجر القول بوضعه ووصفه بأنه ضعيف لا موضوع، وأما تصنيفه في آل البيت لا يُعدُّ تشيعًا؛ إذ إن حبَّ آل البيت واجب على المسلمين أجمعين، وكتاب "ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى" ليس للسيوطي، وإنما هو لمحب الدين الطبري الشيعي، فلا علاقة له به.

- إن ما فعله ابن جرير الطبري المفسر في جمعه لطرق حديث "غدير خُم" ليس إلا لبيان درجة الحديث وتوضيح صحته أو ضعفه، وليس تشيعًا منه لذلك، وهذا لا يدل على تشيعه، لا سيما وقد كان تشدده ظاهرًا في الإنكار على من نفى إمامة أبي بكر وعمر، بل قال بقتل من يقول ذلك.

وأما كتاب "بشارة المصطفى" فليس لابن جرير المفسر، بل هو من تأليف محمد بن جرير بن رستم أبو جعفر الطبري الشيعي الرافضي، وليس من تأليف ابن جرير الإمام المفسر، وكان ابن جرير المفسر ثقة في الحديث، صادقًا، حافظًا، رأسًا في العلوم جميعها.

- إن دعوة ابن حزم للدولة الأموية لا يدل على نصبه؛ لأن النصب هو بُغض عليٍّ ﷺ، ولا علاقة بينهما، ولم يخرج منه ما يدل على بغضه لعليٍّ، بل ثبت عنه مدحه لعليٍّ في مواضع كثيرة فقال عنه: "وهو الأسد شجاعة قد عرَّض نفسه للموت بين يدي رسول الله مرات"، وقال: "فهو الإمام بحق، وما ظهر منه قط إلى أن مات رسول الله ﷺ شيء يوجب نقض بيعته"، وقال عن قتال علي ومعاوية: "فعلي المصيب في هذا".

وورد عن ابن حزم ذمُّه للدولة الأموية، وبيان خطأ بعض ولاتها، كالحجاج بن يوسف الثقفي، وقد دافع هو عن نفسه ضد أي شبهة، حين أوجب حبَّ عليٍّ دون مغالاة في ذلك.

- إن مقصد ابن حبان من قوله "النبوة: العلم والعمل" أنهما عماد النبوة؛ لأن الله لم يؤت النبوة والوحي إلا لمن اتصف بهذين النعتين، ولا سبيل إلى تحصيل هذين الوصفين بكمالهما إلا بالوحي الإلهي، ولم يرد أن النبوة مكتسبة ينتجها العلم والعمل؛ لأن هذا كفر لا يريده ابن حبان وحاشاه من ذلك، وكيف يقول ذلك ويوثقه العلماء ويجعلونه إمامًا في الحديث؟!

- إن قول يحيى بن معين بخلق القرآن كان تَقيَّة؛ إذ وقفت الدولة العباسية موقفًا عسيرًا ضد من لم يُجِبْهم إلى القول بخلق القرآن، فاضطر العلماء إلى القول بذلك تقية دون اعتقاد منهم بذلك، ولا ضير على من قال بمثل ذلك مُكرهًا، بل لا ضير على من صرَّح بالكفر مكرهًا.

أما عن إنكار الإمام أحمد عليه فهذا لأنه تحمل في هذه المحنة كثيرًا، وأراد بذلك التأديب؛ ليُعْلَم تعظيم القول الذي أجابوا عليه، فيكون ذلك حفظًا لهم من الزيغ.

ويؤكد صحة اعتقاده ما رواه الدوري قال: سمعت يحيى بن معين يقول: "إن القرآن كلام الله وليس بمخلوق، سمعت منه مرارًا". ولم يتعداه أحد في علم الرجال، بل كان الإمام أحمد يسأله كثيرًا في ذلك ويأخذ عنه.

- لم يقل ابن المديني بخلق القرآن إلا تقية حتى لا يُقتل، ولم يعتقد ذلك ألبتة، بل كان يقول على المنبر: من زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر، وعلى فرض أنها هفوة منه فإنها لا تقدح في توثيقه، فقد شحن البخاري صحيحه بحديثه، وكان إليه المنتهى في علل الحديث، مع كمال المعرفة بنقد الرجال، وسعة الحفظ، والتبحُّر في هذا الشأن، ولا يسوغ لأحد أن يطعن فيمن استفاضت عدالته.

- إن تصريح محمد بن نصر المروزي بأن الإيمان مخلوق، وأن الإقرار والشهادة وقراءة القرآن بلفظٍ مخلوق، كان القصد منه الرد على من يقول: أفعال العباد وأصواتهم غير مخلوقة، فإن الله قد خلق العباد وأعمالهم، والإيمان قول وعمل، والقراءة والتلفظ من كسب القارئ، والمقروء والملفوظ هو كلام الله ووحيه وتنزيله، وهو غير مخلوق. وهذا لا يقدح في عقيدته ولا في عدالته، فإن علماء الجرح والتعديل قد أثنوا عليه ثناءً جمًّا، وشهدوا بمنزلته الرفيعة في شتى علوم الإسلام.

- إن كثرة تأليف ابن خزيمة وعبد الله بن أحمد بن حنبل في مسائل الاعتقاد لا يدل على قولهما بالتجسيم؛ لأن مؤلفاتهما في ذلك كلها على مذهب السلف، لا تؤيد مذهب التجسيم، وهما ليسا بدعًا في هذا؛ إذ كثرت المؤلفات في مثل هذه المسائل على عهدهما، فنجد البخاري والأثرم وابن أبي شيبة وابن الأشعث والدارمي قد ألفوا في ذلك، ولا يمكن أن يقال عليهم أنهم حطبوا في هذا الحبل!

- إن حديث "الصورة" الذي أورده ابن خزيمة في صحيحه حديث صحيح رواه البخاري ومسلم وغيرهما، وقد تأوَّله ابن خزيمة بما ينفي التجسيم ولا يثبته؛ إذ قال بأن الضمير في "خلق الله آدم على صورته" يعود على آدم عليه السلام وليس على المولى عز وجل، ومن قال بأن الضمير يعود على الله عز وجل لا يثبت التجسيم أيضًا؛ لأن المراد بالصورة الصفة، أي أن الله خلقه على صفته من العلم والحياة والسمع والبصر وغير ذلك مع انتفاء مماثلة صفات الله تبارك وتعالى لصفات البشر لقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ (الشورى: ١١).

وفي النهاية فإن هؤلاء الأئمة صفحتهم بيضاء لا يستطيع أحد أن يغبرها، وعقيدتهم صحيحة على مذهب أهل السنة والجماعة، وما هذه الدعاوى الخبيثة في تأثيرها عليهم إلا كمن يُلقي في البحر مخيطًا لينقصه فلينظر بما يرجع، وهذا لا يقلل من مكانتهم ولا يؤثر في عدالتهم أبدًا؛ إذ لا يقبل الجرح في حق من استفاضت عدالته واشتهرت إمامته، ولهذا فلا تقبل مثل هذه الهنات في بحور علمهم.

الشبهة الخامسة

الزعم أن بعض الأئمة أباحوا إتيان النساء في أدبارهن (*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المغرضين أن من أئمة الإسلام ورواة

(*) شبكة الملحدين العرب.

الحديث من أباح إتيان النساء في أدبارهن. زاعمين أن مالك أفتى بجوازه، وكذلك الإمام الشافعي حيث قال: "ما صحَّ عن النبي ﷺ في تحليله ولا تحريمه شيء، وأن القياس أنه حلال"، والنسائي فيما نُسِب إليه أنه قال: "لا يصح في الدبر شيء"، ورُوي عن ابن عباس أنه قال: "اسق حرثك حيث شئت"، فلا ينبغي أن يُتَجَاوَز قوله.

رامين من وراء ذلك إلى الطعن في أئمة الإسلام وزعزعة ثقة المسلمين بهم.

وجها إبطال الشبهة:

١) لقد أجمعت الأمة سلفًا وخلفًا بالأدلة النقلية والعقلية على حرمة إتيان النساء في أدبارهن، ولم يخالف في ذلك أحد.

٢) لقد خلط أصحاب هذه الشبهة في القديم والحديث، وحاولوا إلصاق إباحة هذه التهمة بعلماء المسلمين، ولقد دفع العلماء عن أنفسهم هذه الشبهة، مكذِّبين من ألصق بهم الإباحة في هذه المسألة، موضحين حُرمة هذا الفعل.

التفصيل:

أولا. إجماع الأمة على حرمة إتيان النساء في أدبارهن:

لقد حرم الإسلام إتيان المرأة في دبرها، لِماَ رُوي أن رجلًا سأل النبي ﷺ عن إتيان النساء في أدبارهن، أو إتيان الرجل امرأته في دبرها، فقال النبي ﷺ: "حلال"، فلما ولّى الرجل دعاه، أو أمر به فدُعي، فقال: كيف قلت؟ في أي الخربتين أو في أي الخرزتين، أو في أي الخصفتين، أمن دبرها في قُبلها؟ فنعم. أم من دبرها في دبرها؟ فلا، إن الله لا يستحيي من الحق، لا تأتوا النساء في أدبارهن"[1]. والخربة: الثقبة.

ففي هذا تحريم واضح من النبي ﷺ لهذا الفعل، ولما نزلت آية ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾ (البقرة: ٢٢٣) وضّح النبي ﷺ المقصود قائلًا " أَقبِلْ وأَدْبِرْ واتَّقِ الدبر والحيضة"[2]، وكان هذا أيضًا ردًّا على عمر ﷺ؛ إذ جاء إلى النبي ﷺ يقول: يا رسول الله، هلكت! قال: وما أهلكك؟ قال: حوَّلْتُ رحلي الليلة، قال: فلم يرد عليه رسول الله ﷺ شيئًا، قال: فأُوحِيَ إلى رسول الله ﷺ هذه الآية، وذكر الحديث.

وكذا ما حدث من أن أحد المهاجرين تزوج بأنصارية، وكان أهل قريش يشرحون[3] النساء شرحًا منكرًا، ويتلذذون منهن مُقبِلات ومدبرات ومستلقيات، فذهب يصنع بها ذلك فأنكرته عليه، وقالت: إنما كنا نؤتَى على حرف، فاصنع ذلك وإلا فاجتنبني، حتى شري[4] أمرهما، فبلغ ذلك النبي ﷺ؛ فأنزل الله ﷻ: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾؛ أي: مقبلات ومدبرات ومستلقيات؛ يعني بذلك موضع الولد[5].

ومما يؤكد ذلك ما ورد في قوله ﷻ: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ

---

١. صحيح: أخرجه الشافعي في مسنده، كتاب: أحكام القرآن، (١/ ٢٧٥)، رقم (١٣٢٢). وصححه الألباني في إرواء الغليل عند تعليقه على الحديث رقم (٢٠٠٥).

٢. حسن: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: التفسير، باب: تفسير سورة البقرة، (٨/ ٢٥٩)، رقم (٣١٦٤). وحسنه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٢٩٨٠).

٣. شرح الرجل جاريته: إذا وطئها نائمة على قفاها.

٤. شري: أي عظم وتفاقم.

٥. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، (٣/ ٩٢).

﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾(البقرة: ٢٢٢) مع قوله: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ﴾؛ بما يدل على أن في المأتيِّ اختصاصًا، وأنه مقصور على موضع الولد[١].

ففي الآية والأحاديث السابقة نصٌّ في إباحة الحال والهيئات كلها إذا كان الوطء في موضع الحرث؛ أي كيف شئتم، من خلف ومن قدام وباركة ومستلقية ومضطجعة، فأما الإتيان في غير المأتيِّ فمحرّم، و"حرث" تشبيه؛ لأنهن مزدرع الذرية، فلفظ "الحرث" يعطي أن الإباحة لم تقع إلا في الفرج خاصة؛ إذ هو المزدرع[٢]، ولقد سمى رسول الله ﷺ إتيان المرأة في دبرها اللوطية الصغرى، وأخبر ﷺ أنه: "من أتى حائضًا أو امرأة في دبرها أو كاهنًا، فقد كفر بما أُنزِل على محمد ﷺ"[٣].

ومن ثم فإن القول بأن الأئمة والرواة أباحوا إتيان النساء في أدبارهن قول مردود؛ إذ إنهم أعلم الأمة بالكتاب والسنة، لذا فإنهم قد أفتوا في ضوء هذه النصوص وغيرها بحرمة إتيان المرأة في دبرها، وذكر ابن القيم في كتابه "بدائع الفوائد" أنه من الكبائر، ويعزر فاعله، وقيل: يُكَفِّر كفارة إتيان الحائض، وللمرأة حق الفسخ به[٤].

وعن ابن عباس من طريق أخرى موقوفة رواها عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه، قال: "سُئل ابن عباس عن الذي يأتي امرأته في دبرها، فقال: هذا يسألني عن الكفر"[٥].

ولقد ذكر العلماء أحاديث صحيحة حسان شهيرة رواها عن رسول الله ﷺ اثنا عشر صحابيًّا بمتون مختلفة؛ كلها تؤيد تحريم إتيان النساء في الأدبار، ذكرها أحمد بن حنبل في مسنده، وأبو داود والنسائي والترمذي وغيرهم.

ورُوِي عن طاوس أنه قال: "كان بدء عمل قوم لوط إتيان النساء في أدبارهن"، وقال ابن المنذر: "وإذا ثبت الشيء عن رسول الله ﷺ استغنى به عمّا سواه"[٦].

وقد أخرج البيهقي في سننه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: "قالت اليهود: إنما يكون الحَوَل إذا أتى الرجل امرأته من خلفها، فأنزل الله ﷻ: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ من بين يديها، ومن خلفها، غير ألا يأتيها إلا في المأتيّ"[٧].

ورُوِي عن جابر رضي الله عنه قال: "إن يهود كانت تقول: إذا أُتِيَتْ المرأة من دُبرها في قُبُلها، ثم حَمَلَتْ كان ولدها

١. المرجع السابق، (٣/ ٩٤).
٢. السابق، (٣/ ٩٣).
٣. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: الطهارة، باب: كراهية إتيان الحائض، (١/ ٣٥٥)، رقم (١٣٥). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (١٣٥).
٤. بدائع الفوائد، ابن القيم، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا وآخرين، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، (٤/ ٩٠٨) بتصرف.
٥. صحيح: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب: الجامع للإمام معمر بن راشد، باب: إتيان المرأة في دبرها، (١١/ ٤٤٢)، رقم (٢٠٩٥٣). وصححه الألباني في كتابه: آداب الزفاف، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٩هـ، ص٣٣.
٦. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مرجع سابق، (٣/ ٩٦).
٧. صحيح: أخرجه البيهقي في سننه، كتاب: النكاح، باب: إتيان النساء في أدبارهن، (٧/ ١٩٥)، رقم (١٣٨٨١). وصححه الألباني في إرواء الغليل برقم (٢٠٠١).

أحول. قال: فأنزلت: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾"[1]، وزاد في حديث النعمان عن الزهري: "إن شاء مجبّية، وإن شاء غير مُجبّية، غير أن ذلك في صمام واحد"[2].

قال النووي في شرحه لأحاديث الباب: "قال العلماء: وقوله تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ أي: موضع الزرع من المرأة، وهو قُبلها الذي يُزرع فيه المني لابتغاء الولد. ففيه إباحة وطئها في قبلها إن شاء من بين يديها، وإن شاء من ورائها، وإن شاء مكبوبة، وأما "الدُّبر" فليس بحرث ولا موضع زرع.

ومعنى قوله: ﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ أي: كيف شئتم، واتفق العلماء الذين يُعتدُّ بهم على تحريم وطء المرأة في دبرها، حائضًا كانت أو طاهرًا؛ لأحاديث كثيرة مشهورة، كحديث "ملعون من أتى امرأة في دبُرُها"[3].

قال أصحابنا: "لا يحل الوطء في الدبر في شيء من الآدميين، ولا غيرهم من الحيوان في حال من الأحوال"[4].

1. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب النكاح، باب: جواز جماع امرأته في قبلها من قدامها ومن ورائها... (٥/ ٢٢٣١)، رقم (٣٤٧٣).
2. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب النكاح، باب: جواز جماع امرأته في قبلها من قدامها ومن ورائها... (٥/ ٢٢٣١)، رقم (٣٤٧٤).
3. حسن: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: النكاح، باب: الرجل إذا جامع امرأته، (٦/ ١٤٠)، رقم (٢١٦٢). وحسنه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٢١٦٢).
4. شرح صحيح مسلم، النووي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، (٥/ ٢٢٣٢).

فبهذا تتبين حرمة إتيان النساء في أدبارهن نقلًا، وبالعقل أيضًا تثبت الحرمة، فقد ذكر أبو عمر بن عبد البر أن العلماء لم يختلفوا في الرتقاء التي لا يوصل إلى وطئها أنه عيب تُرَدُّ به، والفقهاء كلهم على ذلك؛ لأن المسيس هو المبتغى بالنكاح، وفي إجماعهم على هذا دليل على أن الدبر ليس بموضع وطء، ولو كان موضعًا للوطء ما رُدَّتْ مَنْ لا يوصَل إلى وطئها في الفرج.

و قال أصحاب أبي حنيفة: إنه عندنا ـ أي إتيان المرأة في دبرها ـ ولائط الذكر سواء في الحكم؛ ولأن القذر والأذى في موضع النجو[5] أكثر من دم الحيض، فكان أشنع، وأما صمام البول فغير صِمَام الرحم. وقال ابن العربي: قال لنا الشيخ الإمام فخر الإسلام أبو بكر محمد بن أحمد بن الحسين فقيه الوقت وإمامه: الفرج أشبه شيء بخمسة وثلاثين، وأخرج يده عاقدًا بها.

وقال: مسلك البول ما تحت الثلاثين، ومسلك الذكر والفرج ما اشتملت عليه الخمسة، وقد حرم الله تعالى الفرج حال الحيض لأجل النجاسة العارضة، فأولى أن يحرم الدبر لأجل النجاسة اللازمة[6]®.

ثانيًا. ما نُسِبَ إلى الأئمة والرواة من جواز إتيان النساء في أدبارهن كان مكذوبًا عليهم:

لقد بات واضحًا أن إتيان النساء في أدبارهن محرم شرعًا، ومستهجن عقلًا، ولا يظن عاقل أنه بعد كل

5. النجو: ما يخرج من البطن من ريح وغائط.
6. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مرجع سابق، (٣/ ٩٤) بتصرف.

® في **"الحكمة التشريعية من تحريم وطء المرأة في دبرها وأضرار ذلك"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة التاسعة، من الجزء الثاني عشر (المعاملات).

هذه الأدلة النقلية والعقلية المؤكدة على تحريمه، أن يكون من علماء المسلمين - بل من الأئمة والرواة - من يخالف إجماع المسلمين في ذلك ليقول بإباحته.

ومن العجيب أن المتوهمين ذكروا علماء يقولون بحرمة هذه الفعلة، واشتهر عنهم ذلك، واتهموهم بإباحتهم إياها، وكأنهم يحاولون إلصاق القول بالإباحة بهؤلاء العلماء رغمًا عنهم، حتى إن العلماء راحوا يكذبون هؤلاء القوم.

أما الإمام مالك رحمه الله فقد كان يُحرِّم هذه الفعلة؛ حيث يروي معن بن عيسى عن مالك أن ذلك حرام. وقال أبو بكر بن زياد النيسابوري: حدثني إسماعيل بن حصن، حدثني إسرائيل بن روح: "سألت مالك بن أنس: ما تقول في إتيان النساء في أدبارهن؟ قال: ما أنتم إلا قوم عرب، هل يكون الحرث إلا موضع الزرع؟! لا تعدو الفرج، قلت: يا أبا عبد الله، إنهم يقولون: إنك تقول ذلك؟! قال: يكذبون عليَّ يكذبون عليَّ"، فهذا هو الثابت عنه ﷺ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وأصحابهم قاطبة، وهو قول سعيد بن المسيب، وأبي سلمة، وعكرمة وطاوس، وعطاء، وسعيد بن جبير، وعروة بن الزبير، ومجاهد بن جبر، والحسن وغيرهم من السلف، أنهم أنكروا ذلك أشد الإنكار، ومنهم من يطلق على فاعله الكفر، وهو مذهب جمهور العلماء[1].

ثم إننا لا نستطيع أن نسلم بصدق الروايات التي نسبت إلى الإمام مالك في القول بإباحة هذه الفعلة؛ إذ إن في أسانيدها ضعفًا شديدًا.

ويذكر القرطبي في تفسيره أنه حُكِي عن مالك القول بالإباحة في كتاب له يُسمى "كتاب السر"، وحُذَّاق أصحاب مالك ومشايخهم ينكرون ذلك الكتاب - وهم بلا شك أعلم - ومالك أجل من أن يكون له " كتاب سرٍّ"، ووقع هذا القول في العتبية. وذكر ابن العربي أن ابن شعبان أسند جواز هذا القول إلى زمرة كبيرة من الصحابة والتابعين، وإلى مالك من روايات كثيرة في كتاب "جماع النسوان وأحكام القرآن"... والصحيح في المسألة ما بيناه، وما نُسب إلى مالك وأصحابه من هذا الاستحلال باطل وهم مبرءون من ذلك؛ لأن إباحة الإتيان مختصة بموضع الحرث - كما أشرنا، لقوله ﷻ: ﴿ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ ﴾، ولأن الحكمة في خلق الأزواج بث النسل، فغير موضع النسل لا يناله مِلْك النكاح[2]. ولذا فإن القول بأن مالكًا قد أباح ذلك يُعد ضربًا من التعنت والجهل الفاضح بحقيقة الأمور.

وكذلك كان حال الشافعي رحمه الله فقد قال: "أخبرنا عَمِّي محمد بن علي بن شافع قال: أخبرني عبد الله بن علي بن السائب، عن عمرو بن أحيحة بن الجلاح، عن خزيمة بن ثابت، أن رجلًا سأل النبي ﷺ عن إتيان النساء في أدبارهن، أو إتيان الرجل امرأته في دبرها، فقال النبي ﷺ: حلال. فلما ولى الرجل دعاه، أو أمر به فدعي، فقال: كيف قلت، في أي الخُربتين أو في أي الخَرْزَتين، أو في أي الخَصْفَتين. أمن دبرها في قُبلها؟

---

١. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، (١/ ٢٦٥).

٢. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مرجع سابق، (٣/ ٩٣، ٩٤) بتصرف.

فنعم. أم من دبرها في دبرها؟ فلا. فإن الله لا يستحيي من الحق، لا تأتوا النساء في أدبارهن"[1]. فقيل للشافعي: فما تقول؟ فقال: عمي ثقة، وعبد الله بن علي ثقة، وقد أخبرني محمد بن الأنصاري المحدث بها أنه أثنى عليه خيرًا، وخزيمة ممن لا يشك عالم في ثقته، فلست أرخص فيه، بل أنهى عنه.

قال ابن القيم معقبًا على هذا الحديث: "ومن هنا نشأ الغلط عمَّن نقل عنه الإباحة من السلف والأئمة، فإنهم أباحوا أن يكون الدبر طريقًا إلى الوطء في الفرج، فيطأ من الدبر لا في الدبر، فاشتبه على السامع "مِنْ" بـ "في" ولم يظن بينهما فرقًا، فهذا الذي أباحه السلف والأئمة، فغلط عليهم الغالط أقبح الغلط وأفحشه"[2].

قال ابن الملقن في خلاصته للبدر عن هذا الحديث "رواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح، وصححه الشافعي"[3]، فيا للعجب كيف يصحح الشافعي حديثًا ينص على التحريم ثم يذهب هو ليخالف هذا النص من كلام النبي ﷺ ويقول بالإباحة وهو من هو في العلم والحكمة والورع؟!

وقال الطحاوي: "حكى لنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: أنه سمع الشافعي يقول: ما صح عن النبي ﷺ في تحليله ولا تحريمه شيء، والقياس أنه حلال، وقد روى ذلك أبو بكر الخطيب عن أبي سعيد الصيرفي عن أبي العباس الأصم: سمعت محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، سمعت الشافعي يقول: فذكره، قال أبو نصر الصباغ: كان الربيع يحلف بالله الذي لا إله إلا هو: لقد كذب (يعني ابن عبد الحكم) على الشافعي في ذلك؛ لأن الشافعي نص على تحريمه في ستة كتب من كتبه"[4].

وإن قيل: فكيف الحال في المناظرة التي وقعت بين الشافعي ومحمد بن الحسن في ذلك؟! وأن ابن الحسن احتج عليه بأن الحرث إنما يكون في الفرج، فقال له: فيكون ما سوى الفرج محرمًا، فالتزمه. فقال (أي الشافعي): أرأيت لو وطئها بين ساقيها أو في أعكانها أفي ذلك حرث؟ قال: لا. قال: أفيحرم؟ قال: لا. قال: فكيف تحتج بما لا تقول به؟! قال الحاكم: لعل الشافعي كان يقول ذلك في القديم، وأما في الجديد فصرح بالتحريم. ويحتمل أن يكون ألزم محمدًا بطريق المناظرة وإن كان لا يقول بذلك، وإنما انتصر لأصحابه المدنيين، والحجة عنده في التحريم غير المسلك الذي سلكه كلامه كما يشير إليه كلامه في "الأم"[5].

فإن العالم في المناظرة يتقلد القول وهو لا يختاره، فيذكر أدلته إلى أن ينقطع خصمه، وذلك غير مستنكر في المناظرة.

وبه أيضًا يتأكد لدينا أن مذهب الشافعي في الأمر

---

١. صحيح: أخرجه الشافعي في مسنده، كتاب: أحكام القرآن، (١/ ٢٧٥)، رقم (١٣٢٢). وصححه الألباني في إرواء الغليل عند تعليقه على الحديث رقم (٢٠٠٥).

٢. زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، (٤/ ٢٦١).

٣. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: أبي عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، مصر، ط٢، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م، هامش (٣/ ٣٧٤).

٤. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، مرجع سابق، (١/ ٢٦٥).

٥. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٨/ ٣٩) بتصرف.

هو التحريم لا الإباحة كما يَدَّعي المدعون.

وكذلك كان الحال مع الإمام النسائي رحمة الله؛ فإنه يقول بحرمة إتيان النساء في أدبارهن، ولا خلاف في ذلك، وكيف يبيحه الإمام النسائي، وقد روى في سننه حديث النبي ﷺ: "ملعون من أتى امرأته في دبرها"[1].

وما استدل به النسائي على عدم تجاوز موضع الحرث فيما رواه عن ابن عباس رضي الله عنهما إشارة منه أنه يذهب إلى ما ذهب إليه ابن عباس من التحريم؛ إذ يقول: "اسق حرثك من حيث نباته"[2]. وفي هذا دليل - كما أشرنا من قبل - على عدم تجاوز موضع الحرث، وهو القبُل[3].

كما يروي النسائي قائلًا: حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن أبي هريرة ﷺ قال: "إتيان النساء والرجال في أدبارهن كفر"[4]، ثم رواه ابن بندار عن عبد الرحمن به قال: "من أتى امرأة في دبرها ملك كفره" هكذا، ورواه النسائي من طريق الثوري عن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة موقوفًا[5].

فهل تصح بعد ذلك دعوى أن الإمام النسائي رحمه الله أباح إتيان النساء في أدبارهن؟! كيف وهو يروي الروايات التي تحرمه، بل وتصف من فعل هذه الفعلة بالكفر؟!

ولقد روى النسائي قول ابن عباس ﷺ في حرمة تلك الفعلة، وفيه أن رجلًا سأل ابن عباس عن إتيان المرأة في دبرها، فقال: "تسألني عن الكفر!"[6].

وبهذا كله تتضح براءة الإمام مالك والشافعي والنسائي رحمهم الله من هذا الاتهام الخطير؛ لذلك فإجماع الأمة على تحريم إتيان النساء في أدبارهن دون جدال®.

الخلاصة:

- لقد نصت الأدلة على حرمة إتيان النساء في أدبارهن؛ لقول الله ﷻ: ﴿ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾ (البقرة: ٢٢٣) فوضَّح النبي ﷺ المقصود قائلًا: "أَقْبِل وأَدْبِر واتق الدبر والحيضة"، ولقد سمَّى النبي ﷺ إتيان المرأة في دبرها "اللوطية الصغرى".

١. حسن: أخرجه النسائي في السنن الكبري، كتاب: عشرة النساء، باب: ذكر اختلاف الناقلين لخبر أبي هريرة في ذلك، (٥/ ٣٢٣)، رقم (٩٠١٥). وحسنه الألباني في صحيح الجامع برقم (٥٨٨٩).

٢. أخرجه النسائي في السنن الكبري، كتاب: عشرة النساء، باب: ذكر حديث ابن عباس فيه واختلاف ألفاظ الناقلين عليه، (٥/ ٣٢١)، رقم (٩٠٠٣).

٣. جناية الشيخ محمد الغزالي على الحديث وأهله، أشرف عبد المقصود بن عبد الرحيم، مكتبة الإمام البخاري، مصر، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م، هامش ص٣٦١.

٤. أخرجه النسائي في السنن الكبري، كتاب: عشرة النساء، باب: ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أبي هريرة في ذلك، (٥/ ٣٢٣)، رقم (٩٠١٨).

٥. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، مرجع سابق، (١/ ٣٦١).

٦. صحيح: أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب: عشرة النساء، باب: ذكر حديث ابن عباس فيه واختلاف الناقلين عنه، (٦/ ٣٢١)، رقم (٩٠٠). وصححه الألباني في كتابه: آداب الزفاف، مرجع سابق، ص٣٣.

® في **"الفهم الصحيح لرواية نافع عن ابن عمر بشأن إتيان النساء في أدبارهن"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الثامنة، من هذا الجزء. وفي **"نهي القرآن والسنة عن وطء المرأة في دبرها"** طالع: الشبهة التاسعة، من الجزء الثاني عشر (المعاملات).

- لا شك أن هذا هو مذهب علماء الأمة؛ حيث أخذوا من هذه النصوص حرمة إتيان المرأة في دبرها، وللعلماء جميعًا أقوال جامعة في حرمة هذه الفعلة، بيد أنه إذا ثبت الشيء عن رسول الله ﷺ استغنى به عما سواه، وقد ثبت قوله بالتحريم ـ كما أشرنا ـ ثم جاءت أقوال العلماء التوضيحية تنفي عنهم ما اتهموا به.

- إن حرمة هذا الفعل واضحة عقلًا؛ إذ إن من يأتي المرأة في دبرها ولائط الذكر سواء في الحكم؛ لأن القذر والأذى في موضع النجو أكثر من دم الحيض، فكان أشنع، وقد حرم الله تعالى الفرج حال الحيض لأجل النجاسة العارضة، فأولى أن يحرم الدبر لأجل النجاسة اللازمة.

- لقد حاول المغرضون في القديم والحديث إلصاق تهمة إباحة هذه الفعلة بعلماء المسلمين، وهم من ذلك براء، فها هو الإمام مالك رحمه الله يروي عنه معن بن عيسى حرمة هذه الفعلة، وحينما قيل له: "إنهم يقولون: إنك تقول ذلك ـ أي تقول بإباحة إتيان النساء في أدبارهن ـ قال: يكذبون عليَّ، قالها مرتين".

- لقد قال الشافعي رحمه الله أيضًا بحرمة هذه الفعلة، وروى أحاديث وصححها في هذا الصدد؛ ومن ذلك ما رواه عن النبي ﷺ: "لا تأتوا النساء في أدبارهن". قال ابن الملقن في خلاصته للبدر: رواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح وصححه الشافعي، ولقد نص الشافعي على تحريمه في ستة كتب من كتبه".

- لقد أخطأ بعض الناس في فهمهم كلام الفقهاء والأئمة، كما أخطأ الصحابي في فهم كلام النبي ﷺ عندما سأله فقال له: "حلال"، ثم لما علم أنه أخطأ الفهم عنه ناداه وأبان له تحريم الإتيان في الدبر، وجواز الإتيان من الدبر في مكان الحرث بقوله: "من الدبر في القُبل، وأما من الدبر في الدبر، فلا"؛ لذا قال ابن القيم: إن هذا الغلط قد أوقع بعض الناس في عدم فهم مقصود الأئمة من أقوالهم.

- لقد روى النسائي رحمه الله قول الرسول ﷺ: "ملعون من أتى امرأته في دبرها". فكيف يقال بعد ذلك: إنه يبيح إتيان النساء في أدبارهن؟! وقد روى أحاديث وآثارًا تُقْرِن هذه الفعلة بالكفر، كقول ابن عباس: "تسألني عن الكفر!" لرجل سأله عن إتيان المرأة في دبرها.

الشبهة السادسة

اتهام كعب الأحبار بدس إسرائيليات في السنة(*)

مضمون الشبهة:

يزعم بعض منكري السنة أن كعب الأحبار رحمه الله قد دسَّ الإسرائيليات في السنة النبوية؛ وكان يرويها على أنها من أقوال النبي ﷺ. ويستدلون على ذلك بقول معاوية عنه: "إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين عن

(*) فجر الإسلام، أحمد أمين، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط٣، ١٣٥٤هـ. الحديث والمحدثون، محمد محمد أبو زهو، مطبعة مصر، القاهرة، ط١، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م. السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعياء، حمدي عبد العظيم الصعيدي، مكتبة أولاد الشيخ، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م. الإسرائيليات في التفسير والحديث، د. محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٥، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م. دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، د. محمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

أهل الكتاب، وإن كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب".

وأن عمر بن الخطاب كان ينهاه عن التحديث ويقول: "لتتركنَّ الحديث عن الأُوَل، أو لألحقنَّك بأرض القردة".

كما أن بعض الثقات كابن قتيبة والنووي وغيرهما كانوا لا يروون عنه أبدًا، فضلًا عن أن ما رُوي عنه كان قليلا، ومن هذا القليل الذي رُوي عنه رواية رواها ابن جرير الطبري، تدل على وقوف كعب على مكيدة قتل عمر بن الخطاب ﷺ، وفيها أن كعبًا جاء إلى عمر بن الخطاب قبل مقتله بثلاثة أيام، وقال له: "اعهد فإنك ميت في ثلاثة أيام، قال: وما يدريك؟ قال: أجده في كتاب الله ﷻ - أي: في التوراة - قال عمر: إنك لتجد عمر بن الخطاب في التوراة؟ قال: اللهم لا، ولكن أجد صفتك وحليتك، وأنه قد فني أجلك". فهم يرون أن هذه القصة تدل على وقوف كعب على مكيدة قتل عمر، بل على اشتراكه فيها، ثم وضعها هو في هذه الصيغة الإسرائيلية؛ ليدفع عن نفسه التهمة؛ لينال ثقة المسلمين فيما يخبرهم به عن التوراة وغيرها.

رامين من وراء ذلك إلى الطعن في كل روايات كعب الأحبار، ومن ثَمَّ الطعن في السنة نفسها.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن النظرة العادلة المنصفة لحياة كعب الأحبار، والرجوع إلى أقوال بعض أعلام الصحابة فيه ليشهد له بقوة إيمانه وصدق يقينه، وينفي عنه كل ما وُجِّه إليه من اتهامات الكذب والتزييف.

٢) إن رواية كعب الأحبار لبعض الإسرائيليات ليست دليلًا على أنه وضَّاع مختلق؛ لأنه هو وأضرابه قد رَوَوْا هذه الإسرائيليات على أنها مما في كتبهم، وليس على أنها من قول النبي ﷺ، والمقصود من كلمة معاوية هو أن كعبًا كان يخطئ أحيانًا فيما يخبر به، ولم يُرِدْ أنه كان كذَّابًا، وأما نهي عمر له عن التحديث فكان مخافة التشويش على عقائدهم وأفكارهم؛ لعدم تمييزهم بين الحق والباطل، وهذا منهجه مع كبار الصحابة أيضًا.

٣) إن كون بعض الثقات كابن قتيبة والنووي وغيرهما لم يرووا - إن ثبتت عدم الرواية - عن كعب الأحبار، لا يدل على وَهَنٍ فيه؛ لأنه قد روى عنه من هو خير منهم، والرواية التي استدلوا بها على وقوف كعب على مكيدة قتل عمر بن الخطاب ﷺ رواية باطلة لا تصح.

التفصيل:

أولا. حياة كعب الأحبار المباركة، وثناء العلماء عليه:

إن هناك شواهد كثيرة تشهد لكعب الأحبار بصدق إسلامه وقوة إيمانه، ومن أبرز هذه الشواهد شهادة كثيرٍ من الصحابة له بذلك.

فإذا تتبعنا حياة كعب في الإسلام، ورجعنا إلى مقالات بعض أعلام الصحابة فيه، وأحصينا من تحمل منهم عنه وروى له، ومن أخرج له من شيوخ الحديث في مصنفاتهم... لو فعلنا ذلك لوجدنا ما يدحض ويبطل هذه الفرية، ويشهد له بقوة دينه وصدق يقينه، وأنه قد طوى قلبه على الإسلام المحض والدين الخالص، فقد أسلم على المشهور في خلافة عمر وسكن المدينة، وصحب عمر ﷺ، وروى عنه، وشارك في غزو الروم في خلافته، وعمر قد كان عبقريًّا مُلهمًا، فلا يصدق عاقل أن يساكن كعبًا في المدينة، ويصاحبه

ويكتبه في جيش المسلمين لغزو الروم، وهو مخدوع في إسلامه، مخدوع في صدقه وصحة روايته.

ولقد كان ـ كذلك ـ على مبلغ عظيم من العلم، وكان له بالثقافة اليهودية والثقافة الإسلامية معرفة واسعة.

ولغزارة علمه وكثرة معارفه لهج بعض أعلام الصحابة بالثناء عليه، فقال عنه أبو الدرداء ﷺ: "إن عند ابن الحِمْيَرِيَّة لعلمًا كثيرًا"[1]، وهذا معاوية ﷺ يُثني على نفر من أصحاب الرسول ﷺ منهم كعب الأحبار، فيقول: "ألا إن أبا الدرداء أحد الحكماء، ألا إن كعب الأحبار أحد العلماء، إن كان عنده لعلم كالبحار، وإن كنَّا فيه لمفرِّطين"[2].

وكذلك فإن جمهور العلماء على توثيق كعب؛ ولذا فإننا لا نجد له ذكرًا في كتب الضعفاء والمتروكين، وما يحق لمنصف أن يخدش عدالته، أو يشك في كونه ثقة بعدما ثبت من رواية أعلام الصحابة الكرام عنه كأبي هريرة، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، ولم يكن هؤلاء ولا غيرهم ممن رَوَوْا عنه سُذَّجًا ولا مخدوعين فيه، وإنما أيقنوا أنه صدوق فيما يروي، فرَوَوْا عنه؛ لذلك قال عنه ابن حجر في التقريب: " ثقة مخضرم"[3]، وأورده ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الشام[4].

١. الطبقات الكبير، ابن سعد، تحقيق: علي محمد عمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م، (٩/ ٤٤٩).

٢. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٥/ ٦٥٠).

٣. تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص٨١٢.

٤. الطبقات الكبير، ابن سعد، مرجع سابق، (٩/ ٤٤٩).

وكذلك إذا كان مسلم بن الحجاج قد أخرج له في صحيحه، وكذلك أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم، فهذا دليل على أن كعبًا كان ثقة غير متهم عند هؤلاء جميعًا[5].

وهكذا تُثبت لنا الوقائع، وتؤكد على إيمان كعب الأحبار، وحسن إسلامه، وبراءته من المكيدة للسنة والإسلام®.

ثانيًا. تبرئة كعب الأحبار رحمه الله مما نسب إليه من الكذب والاختلاق:

إن الباحث المتثبت والناقد البصير لا ينكر أن كثيرًا من الإسرائيليات دخلت في الإسلام عن طريق أهل الكتاب الذين أسلموا، وأنهم نقلوها بحسن نية.

وكذلك لا ينكر أحد أثرها السيء في كتب العلوم وأفكار العوام من المسلمين، وما جرَّته على الإسلام من طعون أعدائه ظنًّا منهم أنها مِنْه، والإسلام منها براء.

ولكن الذي لا يُسلِّم به الباحث أن يكون كعب الأحبار وأضرابه ممن أسلموا وحسن إسلامهم، كان غرضهم الدَّس والاختلاق والإفساد في الدين.

وإن الذي نعلمه ونؤمن به ونطمئن إليه أن ما كان يرويه كعب وغيره من مسلمي أهل الكتاب من الإسرائيليات لم يسندوه إلى رسول الله ﷺ، ولم يكذبوا فيه على أحد من المسلمين، وإنما كانوا يروونه على أنه

٥. انظر: الإسرائيليات في التفسير والحديث، د. محمد حسين الذهبي، مرجع سابق، ص٧٤: ٧٦.

® في **"مكانة كعب الأحبار في رواية الحديث"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة السادسة عشرة، من الجزء الثالث (أبو هريرة).

من الإسرائيليات الموجودة في كتبهم، ولسنا مكلَّفين بتصديق شيء من ذلك، ولا مطالبين بالإيمان به بعدما قال رسول الله ﷺ: "لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم..."[(١)(٢)].

وعليه فإن كانت قد وقعت في بعض مرويات كعب إسرائيليات مكذوبة أو خرافات، فذلك إنما يرجع إلى من نَقَلَ عنهم من أهل الكتاب السابقين الذين بدَّلوا وحرَّفوا، وإلى بعض الكتب القديمة التي مُلِئت بالخرافات والإسرائيليات[(٣)].

وأما عن ذكر معاوية لكعب وقوله عنه: "إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يُحدِّثون عن أهل الكتاب، وإن كنا ـ مع ذلك ـ لنبلو عليه الكذب"[(٤)]، فظاهر هذا الكلام من معاوية رضي الله عنه يخدش كعبًا في بعض مروياته، ولكنه لا يدل على ما ذهب إليه هؤلاء المشككون من أنه كان وضّاعًا كذابًا.

ونحن لو رجعنا إلى شُرَّاح قول معاوية رضي الله عنه لوجدناهم جميعًا يشرحونه بما يبعد هذه الوصمة الشنيعة عن كعب الأحبار، وإليك بعض ما قيل في ذلك:

قال ابن حجر في "الفتح": "وقوله (عليه الكذب) أي: يقع بعض ما يخبرنا عنه بخلاف ما يخبرنا به، قال ابن التين: وهذا نحو قول ابن عباس في حق كعب المذكور: (بَدَّل مَنْ قَبْلَه فوقع في الكذب)، قال: والمراد بالمحدثين في قوله: (إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب) أنداد كعب ممن كان من أهل الكتاب وأسلم، فكان يُحدِّث عنهم، وكذا من نظر في كتبهم فحدث عمَّا فيها، قال: ولعلهم كانوا مثل كعب، إلا أن كعبًا كان أشد منهم بصيرة، وأعرف بما يتوقاه.

وقال ابن حبان رحمه الله في كتاب الثقات: أراد معاوية أنه يخطئ أحيانًا فيما يخبر به، ولم يرد أنه كان كذابًا، وقال غيره: الضمير في قوله: "لنبلو عليه" للكتاب لا لكعب، وإنما يقع في كتابهم الكذب لكونهم بدَّلوه وحرَّفوه.

وقال عياض: يصح عوده على الكتاب، ويصح عوده على كعب وعلى حديثه، وإن لم يقصد الكذب ويتعمده؛ إذ لا يشترط في مسمَّى الكذب التعمد، بل هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه، وليس فيه تجريح لكعب بالكذب.

وقال ابن الجوزي رحمه الله: المعنى: أن بعض الذي يخبر به كعب عن أهل الكتاب يكون كذبًا لا أنه يتعمد الكذب، وإلا فقد كان كعب من أخيار الأحبار"[(٥)].

ونضيف إلى ما سبق أن معاوية الذي قال هذا القول، هو نفسه الذي قال: "ألا إن كعب الأحبار أحد العلماء، إن كان عنده علم كالبحار، وإن كنا

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الشهادات، باب: لايسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها، (٥/ ٣٤٤)، معلقًا.

٢. الإسرائيليات في التفسير والحديث، د. محمد حسين الذهبي، مرجع سابق، ص٧٨.

٣. دفاع عن السنة، د. محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٨٠.

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء، (١٣/ ٣٤٥)، رقم (٧٣٦١).

٥. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١٣/ ٣٤٦).

فيه لمفرِّطين".

فمعاوية رحمه الله قد شهد له بالعلم وغزارته، وحكم على نفسه بأنه فَرَّط في علم كعب، فهل يُعقل أن معاوية يشهد هذه الشهادة لرجل كذَّاب؟!

وهل يُعقل أن يتحسَّر ويندم على ما فاته من علم رجل يُدلِّس في كتب الله، ويُحَرِّف في وحي السماء؟[1].

أما عن قول عمر ﷺ له: "لتتركن الحديث عن الأُوَل، أو لألحقنك بأرض القردة"[2]. فلقد اجتمعت الأخبار على أن عمر ﷺ كان يتشدد في الرواية، وأنه كان ينهى المحدثين عامة عن كثرة التحديث، وقد كان لذلك عدة أسباب:

١. الخوف على السُّنة ـ التي كانت تنتقل مشافهة ـ من أن يتسرب إليها خطأ أو تحريف غير مقصود عن طريق النسيان، أو خطأ السماع أو الفهم، أو عدم الدقة في النقل.

٢. الخوف من أن يتسرب الكذب والتدليس المتعمدان إلى السنة، إذا أبيح الإكثار من روايتها بين الناس دون قيود، وعمر لم يتَّهم جمهور الصحابة، ولكن مَنْ قال: إنَّ أي مجتمع قد خلا من المنافق والفاجر، الذي يسعى إلى أغراض فردية، ولو عن طريق الكذب على رسول الله ﷺ؟ أَوَلَم يحذر الرسول ﷺ نفسه من تعمد الكذب عليه، وتهدد الكذَّابين بالنار؟!

لذا كان الحرص على السنة من دخول الخطأ أو الكذب عليها من الأسباب القوية التي دعت عمر إلى توجيه المسلمين للإقلال من روايتها، والتشدُّد في ذلك.

٣. الحرص على ألا يستكثر الناس من رواية الأحاديث، فينتشر ذلك في مجالسهم، فيشتغلون به عن العكوف على آيات القرآن الكريم. وهذا السبب نفسه هو الذي دعا عمرَ ـ ومِنْ قبله الرسولَ وأبا بكر ـ إلى عدم تدوين السنة[3].

لهذه الأسباب مجتمعة كان عمر بن الخطاب ينهى المحدثين عامة عن كثرة التحديث، وكان ذلك حرصًا منه وحفاظًا على الدين، وليس تهمة لأحد.

لذا فإن ما رُوِيَ من أن عمر بن الخطاب نهى كعب الأحبار عن التحديث، وقال له: "لتتركنَّ الحديث عن الأُوَل أو لأُلحقنك بأرض القردة" لم يكن موقفًا خاصًّا من عمر مع كعب لاتهامه، وإنما كان مخافة التشويش على عقائد العامة وأفكارهم؛ لعدم تمييزهم بين الحق والباطل، مما يُحَدِّث به من أخبار الأُوَل، وهذا ما أكده عنه ابن كثير بقوله: "وهذا محمول من عمر على أنه خشي من الأحاديث التي قد تضعها الناس على غير مواضعها، وأنهم يتكلمون على ما فيها من أحاديث الرُّخَص، وأن الرجل إذا أكثر من الحديث ربما وقع في أحاديثه بعض الغلط أو الخطأ، فيحملها الناس عنه أو نحو ذلك"[4].

ويشير الدكتور محمد حسين الذهبي إلى تفسير آخر فيقول: "ولعل سرَّ نهيه (يقصد عمر) لكعب عن

١. الإسرائيليات في التفسير والحديث، د. محمد حسين الذهبي، مرجع سابق، ص٨٢.

٢. تاريخ دمشق، ابن عساكر، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، (٥٠/ ١٧٢).

٣. انظر: منهج عمر بن الخطاب في التشريع، د. محمد بلتاجي، دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ص٩٥: ٩٨.

٤. البداية والنهاية، ابن كثير، دار التقوى، القاهرة، ٢٠٠٤م، (٤/ ٥٩١).

الحديث عن الأُوَل، ونهيه لأبي هريرة عن الحديث عن رسول الله ﷺ - أن أبا هريرة كان يُحدِّث عن رسول الله ﷺ بما سمعه منه، وعن كعب بما يحدثه به، فخاف أن يخلط الناس بين حديث الرسول ﷺ وحديث كعب؛ فقد روى بكير بن الأشج قال: قال لنا بشر بن سعيد أنه قال: "اتقوا الله وتحفظوا من الحديث، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيحدث عن رسول الله ﷺ، ويحدثنا عن كعب الأحبار ثم يقوم، فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله ﷺ عن كعب، وحديث كعب عن رسول الله ﷺ"[1][2].

ولذلك فإن قول معاوية وعمر في كعب الأحبار لا يطعن فيه؛ إذ إن مراد معاوية أن كعب الأحبار يخطئ أحيانًا فيما يخبر به لكنه لا يكذب، وأما نهي عمر كعبًا عن التحديث فكان مخافة التشويش على عقائد العامة وأفكارهم.

ثالثًا. رواية الثقات عن كعب الأحبار، وبطلان قصة معرفته قتل عمر:

بداية لا بد أن ننبه على أمرين:

الأول: أنه لا معنى للقول: إن الإمام النووي رحمه الله لم يرو عن كعب؛ وذلك لأن الإمام النووي من المتأخرين، ولم يكن في عصر الرواية؛ إذ كان من علماء القرن السابع الهجري (ت: ٦٧٦ هـ)، وإنما يمكن القول بأنه لم يَنْقل عنه، وهذا لا يسلم أيضًا لهم؛ إذ نقل النووي عن كعب، وترجم له في شرحه على مسلم عند شرح حديث "لكل نبي دعوة يدعوها..."[3]، وقال: "هو من فضلاء التابعين، وقد روى عنه جماعة من الصحابة ﷺ"[4].

كما نقل عنه النووي أيضًا في "المجموع" في موضعين[5].

لكن المختار الذي يمكن الاطمئنان إليه هو أن النقل عنه قليل، ولا يقدح ذلك في كعب.

الثاني: أن الإمام ابن قتيبة رحمه الله روى عن كعب الأحبار في "غريب الحديث"[6]، تحت عنوان "أحاديث التابعين ومن بعدهم"؛ إذ بدأ هذا الفصل بأحاديث كعب الأحبار، كما ننبه على أن ابن قتيبة لم يصنِّف كتابًا يجمع فيه أحاديث النبي ﷺ، حتى نحكم على مروياته عن كعب بالقلة أو الكثرة، لكن ما وقع تحت أيدينا فيه شيء رواه عن كعب، مما يجعلنا نجزم أن ابن قتيبة لو أفرد كتابًا لحديث رسول الله ﷺ لروى عن كعب رحمه الله تعالى.

فإذا كان ابن قتيبة والنووي لم يرويا عن كعب الأحبار، فإن ذلك لا يطعن في مروياته؛ وذلك لأننا قد علمنا أن هناك من هو خير من ابن قتيبة والنووي قد روى عن كعب الأحبار، ومن هؤلاء الذين رَوَوْا عنه أبو هريرة، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن

---

١. المرجع السابق، (٤/ ٥٩٤).

٢. الإسرائيليات في التفسير والحديث، محمد حسين الذهبي، مرجع سابق، ص٧٦.

٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأمته، (٢/ ٦٩٦)، رقم (٤٧٩).

٤. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٢/ ٦٩٨).

٥. انظر: المجموع شرح المهذب، النووي، دار الفكر، بيروت، د. ت، (٤/ ٥٤٩) و(٧/ ٣٣١، ٣٣٢).

٦. غريب الحديث، ابن قتيبة، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٧هـ، (٢/ ٤٩٩).

العاص، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عباس، وأنس بن مالك، بل إن المزي جمع الذين رووا عنه فتعدّى عددهم ثلاثين راويًا[1]، فضلًا عن أن الإمام مسلم بن الحجاج قد أخرج له في صحيحه وكذلك أبو داود، والترمذي، والنسائي.

فهل يشك أحد في أن هؤلاء جميعًا أفضل من ابن قتيبة والنووي؟

وعلى فرض أن ابن قتيبة والنووي لم ينقلا عن كعب، فإن ذلك ليس معناه أنه متهم، وإلا فإننا بذلك نطعن في كل من لم يخرِّج له ابن قتيبة والنووي! بالإضافة إلى أنهما قد نقلا عنه كما ذكرنا.

أما الادعاء بأن كعب الأحبار كان له يد في مقتل عمر رضي الله عنه، وأن دليلهم ما رواه ابن جرير من أن كعبًا جاء إلى عمر بن الخطاب قبل مقتله بثلاثة أيام، وقال له: "اعهد فإنك ميت في ثلاثة أيام، قال: وما يدريك؟ قال: أجده في كتاب الله عز وجل التوراة، قال عمر: آلله إنك لتجد عمر بن الخطاب في التوراة؟ قال: اللهم لا، ولكن أجد صفتك وحليتك، وأنه قد فَنِي أجلك"[2].

فذاك ادعاء باطل، وهذا دليل فاسد؛ يقول الدكتور محمد السيد الوكيل: "إن أول ما يواجه الباحث هنا هو موقف عبيد الله بن عمر، الذي لم يكد يسمع بما حدث لأبيه حتى يحمل سيفه، ويهيج كالسَّبع، ويقتل الهرمزان وجفينة وابنة صغيرة لأبي لؤلؤة، أَفَتُرى عبيد الله هذا يترك كعب الأحبار والشبهة تحوم حوله، ويقتل ابنة أبي لؤلؤة الصغيرة؟!

إن أحدًا يبحث الموضوع بحثًا علميًّا لا يمكن أن يقبل ذلك، ويضاف إلى ذلك أن جمهور المؤرخين لم يذكروا القصة، بل لم يشيروا إليها، فابن سعد في الطبقات وقد فصَّل الحادث تفصيلًا دقيقًا لم يشر قط إلى تلك الحادثة، بل كل ما ذكر عن كعب الأحبار أنه كان واقفًا بباب عمر يبكي ويقول: "والله لو أن أمير المؤمنين يقسم على الله أن يؤخره لأخَّره، وأنه دخل على عمر بعد أن أخبره الطبيب بدنو أجله فقال: ألم أقل لك: إنك لا تموت إلا شهيدًا، وأنت تقول: من أين وأنا في جزيرة العرب"، ويأتي بعد ابن سعد ابن عبد البر في الاستيعاب فلا يذكر شيئًا قط عن قصة كعب الأحبار، وأما ابن كثير فيقول: إن وعيد أبي لؤلؤة كان عَشِيَّة يوم الثلاثاء، وأنه طعنه صبيحة يوم الأربعاء لأربع بقين من ذي الحجة، لم يكن إذن بين التهديد والتنفيذ سوى ساعات معدودات، فكيف ذهب كعب الأحبار إلى عمر؟ وقال له ما قال: اعهد فإنك ميت في ثلاثة أيام، ثم يقول: مضى يوم وبقي يومان، ثم مضى يومان وبقي يوم وليلة، من أين لكعب هذه الثلاثة إذا كان التهديد في الليل والتنفيذ صبيحة اليوم التالي؟!

ويتوالى المؤرخون فيأتي السيوطي في "تاريخ الخلفاء"، والعصامي في "سمط النجوم العوالي"، والشيخ محمد بن عبد الوهاب وابنه عبد الله في كتابيهما "مختصر سيرة الرسول"، وحسن إبراهيم حسن في "تاريخ الإسلام السياسي" وغيرهم، فلا نجد واحدًا منهم يذكر القصة من قريب أو بعيد، أليس هذا دليلًا على أن القصة لم تثبت بصورة تجعل المحقق يطمئن إلى ذكرها، هذا إذا لم تكن منتحلة مصنوعة، كاد بها بعض

---

١. انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، مرجع سابق، (٢٤/ ١٨٩، ١٩٠).

٢. تاريخ الأمم والملوك، الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ (٢/ ٥٥٨، ٥٥٩).

الناس لكعبٍ؛ لينفِّروا منه المسلمين، وهذا ما تطمئن إليه النفس، ويميل إليه القلب، وبخاصة بعدما عرفوا أن كعبًا كان حسن الإسلام، وكان محل ثقة كثير من الصحابة، حتى رووا عنه حديث رسول الله ﷺ"[1].

والادعاء كذلك بأنه وضعها في هذه الصيغة الإسرائيلية ليدفع عن نفسه التهمة، ولينال ثقة المسلمين فيما يخبرهم به عن التوراة وغيرها، كل ذلك مردود عليه بأن ابن جرير وغيره من المؤرخين لم يلتزموا الصحة فيما ينقلون ويحكون؛ ولذا تجد في كتبهم الضعيف والموضوع، والباحث المنصف إذا نقل خبرًا من هذه الكتب ينبغي أن يمحِّصه سندًا ومتنًا، ولا يأخذه قضية مسلَّمة.

ونحن إذا نظرنا في هذه القصة لا نشك في أنها تشهد على نفسها بالكذب والاختلاق؛ وذلك لما يأتي:

١. أنها لو كانت في التوراة لما اخْتُصَّ بعلمها كعب وحده، ولكن كان يشاركه العلم بها أمثال عبد الله بن سلام ممن لهم علم بالتوراة.

٢. أنها لو صحَّت لكان المنتظر من عمر حينئذٍ - كما هو المعهود عنه - ألا يكتفي بقول كعب، ولكن يجمع طائفة ممن أسلم من أهل الكتاب، ولهم إحاطة بالتوراة، ويسألهم عن هذه القصة، وهو لو فعل لافتضح أمر كعب، وظهر للناس كذبه، ولتبيَّن لعمر أنه شريك في مؤامرة دُبِّرت لقتله، أو أنه على علم بها، وحينئذٍ يعمل عمر على الكشف عنها بشتى الوسائل، وينكِّل بمدبِّريها ومنهم كعب.

هذا هو المنتظر من أي حاكم عاديٍّ يقال له مثل ذلك، فضلًا عن عمر، المعروف بكامل الفطنة، وحدة الذهن، وتمحيص الأخبار. لكن شيئًا من ذلك لم يحدث، فكان ذلك دليلًا على اختلاقها.

٣. لو أن هذه القصة صحت لكان معناها أن كعبًا له يد في المؤامرة، وأنه يكشف عن نفسه بنفسه، وذلك باطل لمخالفته طباع الناس؛ إذ المعروف أن من اشترك في مؤامرة يبالغ في كتمانها بعد وقوعها تفاديًا من تحمل تبعتها، ويشتد حرصه، وتزداد مبالغته في الكتمان قبل وقوعها، حرصًا على نجاحها، فالكشف عن المؤامرة قبل وقوعها لا يكون إلا من مغفل أبله، وهذا خلاف ما كان عليه كعب، من حدة الذهن ووفرة الذكاء.

٤. ثم ما للتوراة وتحديد أعمار الناس، وتاريخ وفياتهم؟ إن الله تعالى إنما أنزل الكتب نورًا وهدى للناس، لا لمثل هذه الأخبار التي لا تعدو أصحابها[2].

ومن ذلك كله يتبين لنا أن هذه القصة مفتراة دون أدنى اشتباه، وأن رمي كعب بالكيد للإسلام في شخص عمر، والكذب في النقل عن التوراة، اتهام باطل لا يستند إلى دليل أو برهان.

الخلاصة:

- إننا إذا تتبعنا حياة كعب الأحبار في الإسلام، ورجعنا إلى مقالات بعض أعلام الصحابة فيه، وأحصينا من تحمل منهم عنه وروى له، ومن أخرج له من شيوخ الحديث في مصنفاتهم، لو فعلنا ذلك لوجدنا

---

١. جولة تاريخية في عصر الخلفاء الراشدين، محمد السيد الوكيل، ص٢٩٦، نقلًا عن: فصل الخطاب في سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، د. علي محمد محمد الصَّلابي، دار الإيمان، الإسكندرية، ٢٠٠٢م، ص٧٤٣: ٧٤٥.

٢. الحديث والمحدثون، محمد محمد أبو زهو، مرجع سابق، ص١٨٢، ١٨٣.

ما يشهد لكعب الأحبار رحمه الله بقوة دينه وصدق يقينه، وأنه قد طوى قلبه على الإسلام المحض والدين الخالص.

- إن الذي لا بد أن نعلمه جميعًا أن ما كان يرويه كعب وغيره من مسلمة أهل الكتاب لم يسندوه إلى رسول الله ﷺ، ولم يكذبوا فيه على أحد من المسلمين، وإنما كانوا يروونه على أنه من الإسرائيليات الموجودة في كتبهم، ولسنا مأمورين بتصديق شيء من ذلك، ولا مطالبين بالإيمان به بعد أن قال رسول الله ﷺ: "لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم".

وعليه، فإنه إن كانت قد وقعت في بعض مرويات كعب إسرائيليات مكذوبة أو خرافات، فذلك إنما يرجع إلى من نُقِل عنهم من أهل الكتاب السابقين، الذين بدَّلوا وحرَّفوا، وإلى بعض الكتب القديمة التي مُلِئت بالخرافات والإسرائيليات.

- أما عن ذكر معاوية لكعب الأحبار وقوله عنه:"إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب، وإن كنا ـ مع ذلك ـ لنبلو عليه الكذب"، فظاهر هذا الكلام من معاوية يخدش كعبًا في بعض مروياته، ولكنه لا يدل على ما ذهب إليه المشككون من أنه كان وضَّاعًا كذَّابًا.

- إذا رجعنا إلى أقوال العلماء الذين شرحوا قول معاوية ﷺ لوجدناهم جميعًا يشرحونه بما يبعد هذه الوصمة الشنيعة عن كعب الأحبار.

فعلى سبيل المثال نجد ابن الجوزي يقول:"المعنى: أن بعض الذي يخبر به كعب عن أهل الكتاب يكون كذبًا، لا أنه يتعمد الكذب، وإلا فقد كان كعب من أَخْيَرَ الأحبار".

وإن الذي يدلنا على أن معاوية لم يكن يتهم كعبًا هو أننا وجدنا معاوية نفسه يقول: "ألا إن كعب الأحبار أحد العلماء، إن كان عنده علم كالبحار، وإن كنا فيه لمفرِّطين"، فمعاوية ﷺ قد شهد لكعب بغزارة علمه، وحكم على نفسه بأنه فرَّط في علم كعب، فهل يعقل أن معاوية يشهد هذه الشهادة لرجل كذاب؟ وهل يعقل أن يتحسر ويندم على ما فاته من علم رجل يدلس في كتب الله ويحرِّف فيها؟

- إن ما رُوي من أن عمر بن الخطاب نهى كعب الأحبار عن التحديث، وقال له: "لتتركنَّ الحديث عن الأُوَل، أو لألحقنَّك بأرض القردة"، فإن ذلك لم يكن موقفًا خاصًّا بكعب لاتهام عمر له، ليس لذلك؛ وإنما كان مخافة التشويش على عقائد العامة وأفكارهم؛ لعدم تمييزهم بين الحق والباطل مما يحدث به من أخبار الأُوَل.

- إنه من المعهود عن عمر ﷺ أنه كان يتشدد في الرواية، وأنه كان ينهى المحدثين عامة عن كثرة التحديث، وقد كان لعمر ﷺ أسبابه التي دعته إلى ذلك وقد كان محقًّا فيها.

- إذا كان ابن قتيبة والنووي لم ينقلا عن كعب الأحبار، فإن ذلك لا يطعن في مروياته؛ وذلك لأننا قد علمنا أن هناك من هو خير من ابن قتيبة والنووي قد روى عن كعب الأحبار، مثل أبي هريرة، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عباس وغيرهم من الصحابة، فضلًا عن أن الإمام مسلمًا قد أخرج له في صحيحه، وكذلك أبو داود، والترمذي، والنسائي، فهل يشك أحد في أن هؤلاء جميعًا أفضل من ابن قتيبة والنووي؟

فليس معنى أن ابن قتيبة والنووي لم يخرجا لكعب الأحبار أنه مُتَّهم، وإلا فإننا بذلك نطعن في هؤلاء جميعًا، ومع كل ذلك فقد ثبت أن النووي وابن قتيبة قد نقلا عنه؛ فقد نقل عنه النووي في موضعين في "المجموع"، ونقل ابن قتيبة عنه في "غريب الحديث".

- إن الرواية التي استدل بها المشككون على أن كعبًا كان له يدٌ في مقتل عمر، هي رواية باطلة لا تصح من عدة وجوه؛ أقواها أن ابن جرير الطبري وغيره من المؤرخين لم يلتزموا الصحة فيما ينقلون من الأخبار، ولذا تجد في كتبهم الضعيف والموضوع، والباحث المنصف إذا نقل خبرًا من هذه الكتب ينبغي أن يمحصه سندًا ومتنًا، وقد بيَّن بطلان هذه القصة وحكم بوضعها عدد من العلماء المعاصرين، منهم الدكتور: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الزغيبي، والإمام محمد أبو زهو، والدكتور محمد حسين الذهبي، والدكتور محمد السيد الوكيل، والدكتور علي محمد الصلَّابي.

الشبهة السابعة

ادعاء أن عكرمة مولى ابن عباس كان كذَّابًا خارجيًّا(*)

مضمون الشبهة:

يطعن بعض المتوهمين في عدالة عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنه، زاعمين أنه متروك لا يحتج بحديثه.

(*) العواصم والقواصم في الذبِّ عن سنة أبي القاسم، محمد بن إبراهيم الوزير اليماني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

ويستدلون على ذلك بأنه كان خارجيًّا يكذب على ابن عباس؛ لِمَا رُوي أن علي بن عبد الله بن عباس قيَّد عكرمة على باب الحُش لكذبه على أبيه، وكذا ما رُوي عن ابن عمر أنه قال لنافع: "لا تكذب عليَّ كما كذب عِكْرِمة على ابن عباس"، وأقوال أخرى، كما أنه كان إباضيًّا يرى رأى الخوراج؛ لذا ترك الإمام مالك وغيره حديثه. ويتخذون من قبوله جوائز السلطان والأمراء طعنًا في أمانته وثقته. رامين من وراء ذلك إلى الطعن في عِكْرِمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما وعدم الاحتجاج بمروياته مطلقًا.

وجوه إبطال الشبهة:

١) لقد أجمع عامة أهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة مولى ابن عباس وأخذوا عنه، وتُلُقِّيَ حديثه بالقبول قرنًا بعد قرن، إلى زمن الأئمة الذين أخرجوا الصحيح، فلم يُمسك أحد عن الرواية عنه، أو ترك حديثه.

٢) إن قول ابن عمر، وغيره من الأقوال التي استدلوا بها على كذب عكرمة على ابن عباس لم تثبت؛ فقد نفى عنه ابن عباس هذه الفرية، وأمر الناس أن يصدقوه فيما يرويه عنه، وإن ثبتت هذه الأقوال، فلا تقدح في روايته، وذلك لاحتمالها أوجهًا كثيرة؛ ولأن إطلاق الكذب عند الحجازيين يأتي بمعنى الخطأ.

٣) لم يثبت أن عكرمة مولى ابن عباس كان إباضيًّا يرى رأي الخوارج، ولا أن مالكًا قد ترك حديثه، فقد ذكره في الموطأ، وصرح باسمه، ونص على روايته عن ابن عباس، وعلى فرض صحة هذا الزعم الباطل، فإن هناك شبه إجماع على قبول رواية المبتدع إذا خالفت

روايته ما يعتقد.

٤) ليس ثمة شيء ألبتة في قبول عكرمة مولى ابن عباس جوائز السلطان والأمراء؛ فقد جوَّزها جمهور أهل العلم، وقبلها جماعة من خيار الصحابة والتابعين، فلم يُنكر عليهم أحد، فلماذا الإنكار على عكرمة ؟!

التفصيل:

أولا. إجماع العلماء على توثيق عكرمة والاحتجاج بحديثه:

لقد كان عكرمة ﷺ من أئمة المفسرين والمحدثين؛ لذلك لم يهتم العلماء بما اتُهم به؛ لأنهم يعلمون أن هذه دعاوى لا دليل عليها.

فقد وجدنا علماء الجرح والتعديل قد وثقوه وعدلوه، ولم يقبلوا فيه تجريحًا، بل إنهم دافعوا عنه.

ولا يخفى على أحد من أهل العلم ما أثنى به علماء الأمة على علم عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما؛ إذ أثنوا عليه ثناءً جمًّا، وأجمعوا على الاحتجاج بحديثه.

قال عمرو بن دينار: "دفع إليَّ جابر بن زيد مسائل أسأل عنها عكرمة، وجعل يقول: هذا عكرمة، وهذا مولى ابن عباس، هذا البحر فسلوه".

وقال سلام بن مسكين: "كان عكرمة من أعلم الناس بالتفسير"[1].

وقال عمرو بن دينار: "سمعت أبا الشعثاء يقول: هذا عكرمة مولى ابن عباس، هذا أعلم الناس".

وقال الشعبي: "ما بقي أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة".

١. انظر: الطبقات الكبير، ابن سعد، مرجع سابق، (٧/ ٢٨٣، ٢٨٤).

وقال قتادة: "كان أعلم التابعين أربعة: كان عطاء بن أبي رباح أعلمهم بالمناسك، وكان سعيد بن جبير أعلمهم بالتفسير، وكان عكرمة أعلمهم بسيرة النبي ﷺ، وكان الحسن أعلمهم بالحلال والحرام".

وقال يحيى بن أيوب: "قال لي ابن جريج: قدم عليكم عكرمة؟ قلت: بلى، قال: فكتبتم عنه؟ قلت: لا، قال: فاتكم ثلثا العلم"[2].

وقال علي بن المديني: "كان عكرمة من أهل العلم، ولم يكن في موالي ابن عباس أغزر علمًا منه"[3].

ولأجل هذا وذاك احتج العلماء بحديثه.

جاء في "تهذيب التهذيب": قال محمد بن نصر المروزي: "أجمع عامة أهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة، واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث من أهل عصرنا، منهم أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو ثور، ويحيى بن معين، ولقد سألت إسحاق عن الاحتجاج بحديثه، فقال: عكرمة عندنا إمام أهل الدنيا، وتعجَّب من سؤالي إياه".

وقال كذلك: "حدثنا غير واحد أنهم شهدوا يحيى بن معين، وسأله بعض الناس عن الاحتجاج بعكرمة، فأظهر التعجب"[4].

وقال البخاري: "ليس أحد من أصحابنا إلا احتج بعكرمة"[5].

٢. انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزي، مرجع سابق، (٢٠/ ٢٧١: ٢٩٢).

٣. هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص٤٥٠.

٤. تهذيب التهذيب، ابن حجر، مرجع سابق، (٧/ ٢٤١).

٥. التاريخ الكبير، البخاري، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، د.ت، (٧/ ٤٩).

وقال جعفر الطيالسي عن ابن معين: "إذا رأيت إنسانًا يقع في عكرمة، فاتهمه على الإسلام".

وقال عثمان الدارمي: "قلت لابن معين: أيهما أحب إليك عكرمة عن ابن عباس أو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عنه؟ قال: كلاهما، ولم يختر، فقلت: فعكرمة أو سعيد بن جبير، قال: ثقة وثقة، ولم يختر"[1].

وقد وثقه كذلك النسائي، وابن حبان، والعجلي، وغيرهم.

ويقول ابن عدي في "الكامل" ـ ومن عادته فيه أن يخرج الأحاديث التي أنكرت على الثقة، أو على غير الثقة، فقال فيه بعد أن ذكر كلامهم في عكرمة: "ولم أُخرِّج هنا من حديثه شيئًا؛ لأن الثقات إذا رَوَوْا عنه، فهو مستقيم، ولم يمتنع الأئمة وأصحاب الصحاح من تخريج حديثه، وهو أشهر من أن أحتاج إلى أن أُخرِّج له شيئًا من حديثه"[2].

ويعقب ابن منده على ما سبق، فيقول: "أما حال عكرمة في نفسه، فقد عدَّله أمة من التابعين، منهم زيادة على سبعين رجلًا من خيار التابعين ورفعائهم، وهذه منزلة لا تكاد تُوجد منهم لكبير أحد من التابعين، على أن مَنْ جرحه من الأئمة لم يُمسك عن الرواية عنه، ولم يستغن عن حديثه، وكان حديثه مُتلقًّى بالقبول قرنًا بعد قرن، إلى زمن الأئمة الذين أخرجوا الصحيح"[3].

فهل بعد هذا يحق لمدَّعٍ أن يقول: إن عكرمة مولى ابن عباس متروك الحديث، لا يُحتج بحديثه؟!

ولم يقف الأمر عند الشهادة له بالخير والعلم، وأنه كان ثقة فقط، بل حدَّث عنه جمٌّ كبير من أئمة العلم، فقد حدَّث عنه إبراهيم النخعي، والشعبي، وماتا قبله، وعمرو بن دينار وأبو الشعثاء جابر بن زيد، وحبيب بن أبي ثابت، وحصين بن عبد الرحمن، والحكم بن عتيبة، وعبد الله بن كثير الداري، وعبد الكريم الجزري، وعبد الكريم أبو أمية البصري، وعلي بن الأقمر، وقتادة، ومطر الوراق، وموسى بن عقبة، وأبو إسحاق الهمداني، وأبو إسحاق الشيباني، وأبو صالح مولى أم هانئ مع تقدمه، وأبو الزبير المكي، وخلق كثير من جلَّة التابعين، وأيوب السختياني، وأشعث بن سوار، وثور بن زيد الدِّيلي، وغيرهم كثير مما يدل على ثقته عندهم، ويؤكد هذا المعنى عندنا.

روى حرمي بن عمارة، عن عبد الرحمن بن حسان: "سمعت عكرمة يقول: طلبت العلم أربعين سنة، وكنت أُفتي بالباب، وابن عباس في الدار"[4].

وقال ابن حبان: "أما عكرمة فحمل أهل العلم عنه الحديث والفقه في الأقاليم كلها، وما أعلم أحدًا ذمه بشيء، إلا بدعابة كانت فيه".

وقال أيضًا: "وكان عكرمة من علماء الناس في زمانه بالقرآن والفقه، وكان جابر بن زيد يقول: عكرمة من أعلم الناس، ومن زعم أنا كنا نتقي حديث عكرمة، فلم ينصف"[5].

وقال أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي: "وعكرمة

١. تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٤١/ ١٠٣).
٢. الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، (٥/ ٢٧١، ٢٧٢).
٣. هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص٤٥٠، ٤٥١.
٤. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٥/ ١٤، ١٥).
٥. الثقات، ابن حبان، مرجع سابق، (٥/ ٢٣٠).

قد ثبتت عدالته بصحبة ابن عباس وملازمته إياه، وبأن غير واحد من العلماء قد روَوْا عنه وعدَّلوه. قال: وكل رجل ثبتت عدالته لم يُقبل فيه تجريح أحد، حتى يبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه"[1].

وروى ابن أبي حاتم عن يزيد النحوي عن عكرمة قال: "قال ابن عباس: انطلق فَأَفْتِ الناس وأنا لك عون، قال: قلت: لو كان مع الناس مثلهم أفتيتهم، قال: انطلق فأفت الناس، فمن سألك عما يعنيه فأفته، ومن سألك عما لا يعنيه فلا تفته؛ فإنك تطرح عنك ثلثي مؤنة الناس"[2].

فهل بعد شهادة ابن عباس له بالعلم وإجازته له أن يفتي الناس - وهذا لا يكون إلا عن معرفة تامة بدقته وحفظه ووعيه لما يقول - فهل بعد هذا يأتي من يشكك في عدالته وثقته؟!

ثانيًا. الأقوال التي استدلوا بها على كذب عكرمة على ابن عباس لا تثبت، وإن ثبتت فلا تقدح في روايته:

لم يثبت عن عكرمة مولى ابن عباس - من طريق صحيح - أنه كذب على عبد الله بن عباس، فنسب إليه أحاديث لم يروها عن النبي ﷺ، ومما يؤكد ذلك ما قاله ابن حبان في "الثقات": "كان جابر بن زيد يقول: عكرمة من أعلم الناس، ومن زعم أنا كنا نتقي حديث عكرمة، فلم ينصف...، ولا يجب على من شم رائحة العلم أن يعرج على قول يزيد بن أبي زياد حيث يقول: دخلت على علي بن عبد الله بن عباس وعكرمة مقيد على باب الحش، قلت: من هذا؟ قال: إن هذا يكذب على أبي، ومن أمحل المحال أن يُجرَّح العدل بكلام المجروح؛ لأن يزيد بن أبي زياد ليس ممن يحتج بنقل حديثه، ولا بشيء"[3].

إن الأقوال التي جعلوها برهانًا ودليلًا على كذب عكرمة مولى ابن عباس، ردَّها علماء الجرح والتعديل - كما رأيت - وتكلموا فيها، ومما قالوه أيضًا: إن قول ابن عمر لم يثبت عنه؛ لأنه من رواية أبي خلف الجزَّار عن يحيى البكاء عن ابن عمر، ويحيى البكاء متروك الحديث.

قال ابن أبي حاتم: "قال عبيد الله القواريري: لم يكن يحيى بن سعيد القطان يرضى يحيى البكاء. قال: وسألت يحيى بن معين عنه فقال: يحيى البكاء ليس بذاك، وحدثنا عبد الرحمن قال: سألت أبي قلت له: يحيى البكاء أحب إليك أو أبو جناب؟ قال: لا هذا ولا هذا، قلت: إذا لم يكن في الباب غيرهما، أيهما أكتب؟ قال: لا تكتب منه شيئًا"[4].

وقال أبو زُرعة: "ليس بقوي". وقال النسائي: "متروك الحديث بصري"[5].

وقال أبو عبيد الآجري: "قلت لأبي داود: قال لي حنبل: سمعت عمي يقول: يحيى البكاء ليس بثقة؟ فقال: هو غير ثقة"[6].

---

1. تهذيب التهذيب، ابن حجر، مرجع سابق، (7/ 241).
2. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، مرجع سابق، (7/ 8).
3. الثقات، ابن حبان، مرجع سابق، (5/ 230).
4. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، مرجع سابق، (9/ 186).
5. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (5/ 350، 351).
6. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزي، مرجع سابق، (31/ 535).

يقول ابن جرير: "إنْ ثبت هذا عن ابن عمر، فهو محتمل لأوجه كثيرة، لا يتعين منه القدح في جميع روايته، فقد يمكن أن يكون أنكر عليه مسألة من المسائل كذَّبه فيها".

قال ابن حجر معقبًا: "وهو احتمال صحيح؛ لأنه رُوِيَ عن ابن عمر أنه أنكر عليه الرواية عن ابن عباس في الصرف"، ثم استدل ابن جرير على أن ذلك لا يوجب قدحًا فيه بما رواه الثقات، عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه لما قيل له: إن نافعًا مولى ابن عمر حدث عن ابن عمر في مسألة الإتيان في المحل المكروه: كذب العبد على أبي. قال ابن جرير: "ولم يروا ذلك من قول سالم في نافع جرحًا، فينبغي ألا يروا ذلك من ابن عمر في عكرمة جرحًا".

ويوجه ابن حبان قول ابن عمر توجيهًا آخر، فيقول: أهل الحجاز يُطلقون "كذب" في موضع "أخطأ"، وقد ذكر هذا في ترجمة بُرد.

ويؤيد ذلك إطلاق عبادة بن الصامت قوله: "كذب أبو محمد"، لما أخبر أنه يقول: الوتر واجبٌ، فإن أبا محمد لم يقله روايةً، وإنما قاله اجتهادًا، والمجتهد لا يُقال: إنه كَذَبَ، إنما يُقال: إنه أخطأ. وقد ذكر ابن عبد البر لذلك أمثلة كثيرة.

وأما عن قول سعيد بن المسيب في عكرمة، فيقول ابن جرير: "ليس ببعيد أن يكون الذي حُكي عنه نظير الذي حُكي عن ابن عمر".

وقد أكد ابن حجر على قول ابن جرير، فقال: وهو كما قال، فقد تبين من حكاية عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب، في تزويج النبي ﷺ بميمونة، ولقد ظُلم عكرمة في ذلك، فإن هذا مرويٌّ عن ابن عباس من طرق كثيرة، أنه كان يقول: إن النبي ﷺ تزوجها وهو محرم[1].

ومما يؤكد فضل عكرمة وعلمه، أن يحيى بن معين قال: "مات ابن عباس وعكرمة عبدٌ لم يعتقه، فباعه علي بن عبد الله بن عباس، فقيل له: تبيع علم أبيك؟! فاستردّه"[2].

ونضيف إلى ما سبق أن الذين رموا عكرمة مولى ابن عباس بالكذب، قد رموه به من خلفه، ولم يكن أمامه أو بحضوره، وفي هذا ما يدل على ضعف حجتهم، وعجزهم عن المواجهة.

وقد دل على ذلك، ما رُوِيَ عنه، أنه قال: "أرأيت هؤلاء الذين يكذِّبوني من خلفي، أفلا يكذبوني في وجهي، فإذا كذبوني في وجهي فقد والله كذبوني"[3].

وهذا يعني أنهم إذا واجهوه بذلك أمكنه الجواب عنه، والمخرج منه، يدل على ذلك قول سليمان بن حرب: "وجه هذا أنهم إذا رمَوْه بالكذب لم يجدوا عليه حجة"[4].

ومما يدل على صدق عكرمة ما أخبر به عبيد الله موسى قال: أخبرنا شيبان عن أبي إسحاق قال: "سمعت سعيد بن جبير يقول: إنكم لتحدثون عن

---

١. هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، مرجع سابق، ص٤٤٨ بتصرف.

٢. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، مرجع سابق، (٢٠/ ٢٧٠، ٢٧١).

٣. الطبقات الكبير، ابن سعد، مرجع سابق، (٧/ ٢٨٤).

٤. انظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، مرجع سابق، ص٤٤٨، ٤٤٩.

عكرمة بأحاديث لو كنت عنده ما حدث بها. قال: فجاء عكرمة فحدّثه بتلك الأحاديث كلها، قال: والقوم سكوت، فما تكلم سعيد، قال: ثم قام عكرمة فقالوا: يا أبا عبد الله ما شأنك؟ قال: فَعَقَّد ثلاثين وقال: أصاب الحديث".

وقال حبيب بن أبي ثابت: "مرَّ عكرمة بعطاء وسعيد بن جبير، قال: فحدَّثهما، فلما قام، قلت لهما: تُنكران مما حدَّث شيئًا؟ قالا: لا"[1].

وقد رد ابن جرير الطبري على فرية كذب عكرمة إجمالًا، فقال: "ولم يكن أحد يدفع عكرمة عن التقدم في العلم بالفقه والقرآن وتأويله وكثرة الرواية للآثار، وأنه كان عالمًا بمولاه، وفي تقريظ جُلَّة أصحاب ابن عباس إياه، ووصفهم له بالتقدم في العلم، وأمرهم الناس بالأخذ عنه ما بشهادة بعضهم تثبت عدالة الإنسان، ويستحق جواز الشهادة، ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح، وما تسقط العدالة بالظن، وبقول فلان لمولاه لا تكذب عليَّ، وما أشبهه من القول الذي له وجوه وتصاريف ومعان غير الذي وجهه إليه أهل الغباوة، ومن لا علم له بتصاريف كلام العرب"[2].

وعليه، فكيف يَكْذِب عكرمة ﷺ على ابن عباس، وقد نفى عنه ابن عباس ذلك، بل وأمر الناس أن يصدِّقوه فيما يرويه عنه، بل وأمره أن يفتي الناس وهو له عون! فقد روى محمد بن فضيل عن عثمان بن حكيم قال: "كنتُ جالسًا مع أمامة بن سهل بن حُنيف، إذ جاء عكرمة، فقال: يا أبا أمامة، أذكرك الله، هل سمعت ابن عباس يقول: ما حدَّثكم به عني عكرمة فصدقوه، فإنه لم يكذب عليَّ؟، فقال أبو أمامة: نعم"[3].

ونخلص مما سبق إلى أن الأقوال التي استدلوا بها على كذب عكرمة على ابن عباس رضي الله عنهما لا تثبت، وإن ثبتت، فلا تقدح في رواية عكرمة عن ابن عباس؛ لأن الكذب يوضع موضع الخطأ في لغة الحجازيين.

ثالثًا. لم يثبت أن عكرمة مولى ابن عباس كان إباضيًا يرى رأي الخوارج، ولا أن مالكًا قد ترك حديثه:

إن القول بأن عكرمة مولى ابن عباس كان إباضيًّا يرى رأي الخوارج اتهام لم يثبت عنه من وجه قاطع، وإنما دفعهم إلى القول به أن عكرمة كان يوافق الخوارج في بعض المسائل، فنسبوه إليهم، وقد برَّأه الإمام أحمد من ذلك، وكذا برَّأه الإمام العِجْلي، فقال في كتابه "الثقات": "عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما مكي، تابعي، ثقة، بريء مما يرميه الناس به من الحرورية".

وقال ابن جرير: "لو كان كل من ادُّعي عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادُّعي به، وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك، للزم ترك أكثر محدِّثي الأمصار؛ لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه"[4].

ومن ثم، فإن ما استدلوا به ـ على زعمهم ـ من أن مالكًا قد أسقط ذكر عكرمة مولى ابن عباس من الموطأ،

---

١. الطبقات الكبير، ابن سعد، مرجع سابق، (٧/ ٢٨٤).

٢. هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، مرجع سابق، ص٤٥١.

٣. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، مرجع سابق، (٢٠/ ٢٧١).

٤. هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، مرجع سابق، ص٤٤٩.

ولا أدري ما صحته لأنه قد ذكره في الحج وصرَّح باسمه، ومال إلى روايته عن ابن عباس، وترك عطاء في تلك المسألة، مع كون عطاء أجل التابعين في علم المناسك[1].

فقد جاء في "الموطأ" عن مالك بن أنس: "عن ثور بن زيد الدِّيلي عن عكرمة مولى ابن عباس، قال: لا أظنه إلا عن عبد الله بن عباس، أنه قال: الذي يُصِيبُ أهله قبل أن يُفيض يعتمر ويُهدِي"[2].

وعن مالكٍ أنه سمع ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقول في ذلك مثل قول عكرمة عن ابن عباس، فقال: وذلك أحب ما سمعتُ إليَّ في ذلك"[3].

ومما يرد على هذه الشبهة أيضًا فساد استدلالهم. قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن عكرمة فقال: ثقة، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: نعم إذا روى عنه الثقات، والذي أنكر عليه مالك إنما هو بسبب رأيه، على أنه لم يثبت عنه من وجه قاطع أنه كان يرى ذلك"[4].

وقد روى له الإمام البخاري رحمه الله وهو أعلم أهل الحديث بالرجال، وروى له الأئمة جميعًا؛ لأنه حتى لو كان رُمي بذلك، فإن الجمهور على قبول رواية من اتُّهم بذلك إذا كان غير داعٍ لبدعته، يقول ابن حجر: يُقبل خبر غير الداعية ويُرد حديث الداعية.

1. المرجع السابق، ص٤٥١ بتصرف.
2. أخرجه مالك في موطئه، كتاب: الحج، باب: من أصاب أهله قبل أن يُفيض، ص١٣٩، رقم (٨٦٧).
3. أخرجه مالك في موطئه، كتاب: الحج، باب: من أصاب أهله قبل أن يُفيض، ص١٣٩، ١٤٠، رقم (٨٦٨).
4. هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، مرجع سابق، ص٤٤٩.

وهذا المذهب هو الأعدل، وصارت إليه طوائف من الأئمة، وادَّعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه، لكن في دعوى ذلك نظر.

ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل، فبعضهم أطلق ذلك، وبعضهم زاده تفصيلًا، فقال: إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينه ويحسنه ظاهرًا فلا تُقبل، وإن لم تشتمل فتقبل، وقال بعضهم: وإن كان داعية فينطبق عليه ما سبق أيضًا[5].

وعليه، فإن القول بأن عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما كان إباضيًّا يرى رأي الخوارج، لم يثبت عليه، وإن ثبت عليه، فلا يضر حديثه؛ لاحتماله أوجهًا كثيرة كما ذكرنا.

رابعًا. قبول عكرمة مولى ابن عباس جوائز السلطان والأمراء لا يقدح في قبول روايته:

كان عكرمة مولى ابن عباس يقبل جوائز الأمراء والسلطان، وهذا لا يقدح في قبول روايته للحديث[6]؛ فقد أجازه جمهور أهل العلم.

يقول نافع مولى عبد الله بن عمر: كان عبد الله بن عمر يقبل الجوائز من الأمراء، وقَبِل جوائز الأمراء جماعة؛ منهم الشعبي، والحسن البصري، وإبراهيم النخعي، وابن شهاب الزهري، ويحيى بن سعيد، ومالك بن أنس، والأوزاعي.

وكان يحيى بن سعيد في ديوان الوليد، وجماعة من العلماء كانوا في ديوان بني أمية، وبني العباس في العطاء.

5. انظر: المرجع السابق، ص٤٠٤.
6. السابق، ص٤٤٩ بتصرف.

وقد ذكر الحسن الحلواني أن عمر بن عبد العزيز أمر بمالٍ للحسن ومحمد، فلم يقبل محمد وقبل الحسن.

وقال سفيان الثوري: "جوائز السلطان أحب إليَّ من صلة الإخوان؛ لأنهم لا يمنُّون، والإخوان يمنُّون".

ويقول حبيب بن أبي ثابت: "رأيت هدايا المختار تأتي ابن عباس وابن عمر، فيقبلانها".

وقال الحسن بن علي: "لا يردُّ عطاياهم إلا أحمق أو مراء".

وعليه، فإن جمهور العلماء يستندون في تجويز قبول جوائز السلطان إلى حديث سمرة بن جندب أن رسول الله ﷺ قال: "المسائل كُدُوْحٌ يكدح بها الرجل وجهه، فمن شاء أبقى على وجهه، ومن شاء ترك، إلا أن يسأل الرجل ذا سلطانٍ، أو في أمر لا يجد منه بدًّا"[1].

يقول ابن عبد البر: "وهذا الحديث من أثبت ما يُروى في هذا الباب، وهو أصل عندهم في سؤال السلطان، وقبول جوائزه".

وعمومه يقتضي كل سلطان لم يخص من السلاطين صفة دون صفة، فما لم يعلم الحرام عندهم بصفته، جاز قبوله.

ذكر الوليد بن هشام لعمر بن عبد العزيز القاسم بن مخيمرة، قال: فأرْسِل إليه، فلما دخل عليه قال له عمر: سل حاجتك، قال يا أمير المؤمنين: قد علمت ما جاء في المسألة، قال: ليس أنا ذلك، إنما أنا قاسم، فسل حاجتك، قال: يا أمير المؤمنين، أخدمني، قال: قد أمرنا لك بخادم، فخذها من عند الوليد بن هشام.

وعن سفيان عن منصور، قال: "خرج إبراهيم النخعي وتميم بن سلمة إلى عامل حلوان فأعطاهما، قال: ففضل تميمًا على إبراهيم، فوجد إبراهيم من ذلك في نفسه".

وقال محمد بن عبد العزيز ـ وكان فاضلًا: "سمعت ابن عيينة يقول: من زعم أن سفيان لم يأخذ من السلطان؟! أنا أخذت له منهم".

وقال مالك: "فكل من عمل للسلطان عملًا، فله رزقه من بيت المال، قال: فلا بأس بالجائزة يجاز بها الرجل يراه الإمام بجائزته أهلًا لعلم أو دين عليه، أو نحو ذلك"[2].

ويؤكد ذلك الصنعاني بقوله: وأما سؤاله من السلطان فإنه لا مذمة فيه؛ لأنه إنما يسأل مما هو حق له في بيت المال، ولا مِنَّة للسلطان على السائل؛ لأنه وكيل، فهو كسؤال الإنسان وكيله أن يعطيه من حقه الذي لديه، وظاهره أنه وإن سأل السلطان تكثُّرًا، فإنه لا بأس فيه ولا إثم، لأنه جعله قيمًا للأمر الذي لا بد منه[3].

ويؤكد ذلك الإمام السبكي قائلًا: "أما عطية السلطان بلا سؤال فيجوز قبولها إن غلب على ماله الحِلُّ، وإلا فلا"[4].

١. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الزكاة، باب: ما تجوز فيه المسألة، (٥/ ٣٣، ٣٤)، رقم (١٦٣٦). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (١٦٣٩).

٢. انظر: التمهيد، ابن عبد البر، مرجع سابق، (٤/ ١١٤: ١١٩).

٣. سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام، الصنعاني، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، (٤/ ٨٤).

٤. المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود، محمود خطاب السبكي، تحقيق: محمد محمد داود، دار المنار، القاهرة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، (٩/ ٢٦٩).

ونخلص مما سبق إلى أن قبول عكرمة مولى ابن عباس لجوائز الأمراء والسلطان لا يقدح في قبول روايته للحديث؛ وذلك لأنه قد ثبت عن جماعة من خيار الصحابة والتابعين قبولهم جوائز السلطان والأمراء، ومع ذلك فلم يطعن أحد في عدالتهم، ولا في روايتهم للحديث؛ إذ اتفق أكثر أهل العلم على جوازه.

الخلاصة:

- لقد أجمع العلماء على الاحتجاج بحديث عكرمة ، كما أثنوا على علمه، وأخذوا عنه، فقد حدَّث عنه إبراهيم النخعي، والشعبي، وعمرو بن دينار، وقتادة، وأبو إسحاق الهمداني، وأبو إسحاق الشيباني، وخلق كثير من جلَّة التابعين، مما يؤكد ثقته وزيف ما اتُّهم به.
- إن علماء الأمة المشهود لهم قد أجمعوا على عكس ما اتُّهم به عكرمة في هذه الشبهة، بل تعجبوا من السؤال عن حاله، ودافعوا عنه وبرَّءوه مما اتُّهم به، قال محمد بن نصر المروزي: "أجمع عامة أهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة، واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث من أهل عصرنا، منهم أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو ثور، ويحيى بن معين، ولقد سألتُ إسحاق عن الاحتجاج بحديثه، فقال: عكرمة عندنا إمام أهل الدنيا، وتعجب من سؤالي إياه". وقال البخاري: "ليس أحد من أصحابنا إلا احتج بعكرمة".
- لم يثبت عن عكرمة مولى ابن عباس أنه كذب على عبد الله بن عباس، فنسب إليه أحاديث كذبًا، وهذه في الحقيقة اتهامات واهية لا تثبت أمام الحقيقة التي قررها ابن عباس نفسه، فيما رواه محمد بن فضيل عن عثمان بن حكيم: "كنت جالسًا مع أبي أمامة بن سهل بن حنيف، إذ جاء عكرمة، فقال: يا أبا أمامة أذكرك الله، هل سمعت ابن عباس يقول: ما حدثكم به عني عكرمة فصدقوه، فإنه لم يكذب علي؟ فقال أبو أمامة: نعم". وهذا إسناد صحيح، وكذلك أمر ابن عباس له بأن يفتي في الناس وهو له مُعين.
- إن الروايات التي جاءت عن ابن عمر باتهام عكرمة، ردَّها علماء الجرح والتعديل، وتكلموا فيها، فقالوا: إن قول ابن عمر لم يثبت عنه، لأنه من رواية أبي خلف الجزَّار عن يحيى البكاء عن ابن عمر، ويحيى البكاء متروك الحديث، وصدق ابن حبان؛ إذ قال: ومن المحال أن يجرِّح العدلُ بكلام المجروح، ثم إنهم كانوا يستعملون كلمة "كذب" بمعنى "أخطأ".
- إن القول بأن عكرمة كان إباضيًّا إنما هو اتهام لم يثبت، وإن ثبت فلا يقدح في رواية عكرمة، قال ابن جرير: لو كان كل من ادُّعي عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادُّعي به، وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك، للزم ترك أكثر محدثي الأمصار؛ لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه، ورغم ذلك فإن هناك شبه إجماع على قبول رواية المبتدع إذا لم يكن داعية لبدعته، إذا خالفت روايته ما نُسب إليه من بدعته.
- إن مالكًا رحمه الله لم يترك الرواية عن عكرمة كما ادَّعوا ذلك؛ فقد ذكره في "الموطأ" في الحج، وصرح باسمه، ومال إلى روايته عن ابن عباس، وترك عطاء في

تلك المسألة، مع كون عطاء أجل التابعين في علم المناسك، قال أبو عمر بن عبد البر: "كان عكرمة من جلة العلماء، ولا يقدح فيه كلام من تكلم فيه، لأنه لا حجة مع أحد تكلم فيه".

- ليس ثمة شيء في قبول عكرمة مولى ابن عباس جوائز السلطان والأمراء، ولا يقدح هذا في روايته؛ إذ قبلها الكثير من أهل العلم من الصحابة والتابعين دون قدحٍ فيهم؛ مثل عبد الله بن عمر، والشعبي، والحسن البصري، وإبراهيم النخعي، وابن شهاب الزهري، ويحيى بن سعيد، ومالك بن أنس، والأوزاعي، وكان يحيى بن سعيد في ديوان الوليد، وجماعة من العلماء كانوا في ديوان بني أمية، وبني العباس في العطاء، بل قال سفيان الثوري: جوائز السلطان أحب إليَّ من صلة الإخوان؛ لأنهم لا يمنُّون، والإخوان يمنُّون. فهل نقدح في عدالة كل هؤلاء الثقات؟!

الشبهة الثامنة

رَدُّ الاحتجاج بروايات نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما(*)

مضمون الشبهة:

يَرُدُّ بعض الواهمين روايات الإمام نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما بدعوى أنه روى روايات تخالف المنقول والمعقول، ويستدلون على ذلك، بما رواه عن ابن عمر: "أن النبي ﷺ أغار على بني المصطلق وهم غارُّون(1)، وأنعامهم تسقى على الماء، فقتل مقاتِلَتهم، وسبى سَبْيَهم"، وهذا في زعمهم يتنافى مع مبدأ الدعوة إلى الإسلام قبل إعلان الحرب؛ حيث قال الله ﷻ: ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ (108) فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ آذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ ۖ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ (109) ﴾ (الأنبياء).

ويستدلون أيضًا بما رواه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في سبب نزول قوله تعالى: ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾ (البقرة: ٢٢٣) وأنها نزلت في إباحة إتيان النساء في أدبارهن؛ مما جعل سالم بن عبد الله يقول حينما سمع أن نافعًا يحدث عن أبيه بذلك: "كَذَبَ العبد أو أخطأ، إنما قال عبد الله: يؤتَوْن في فروجهن من أدبارهن".

ويتساءلون: أليس إتيان النساء في أدبارهن محرم في الإسلام؟ فكيف يفتي فيه بالحِلِّ، ويروي ذلك عن ابن عمر؟!

وعليه، فإن سبب نزول الآية الذي قال به نافع مولى ابن عمر يتنافى مع تعاليم الشريعة الإسلامية، فكيف نقبل بعد ذلك روايات نافع في الحديث، وحاله هذه؟!

رامين من وراء ذلك إلى الطعن في الإمام الجليل نافع مولى ابن عمر.

وجوه إبطال الشبهة:

1) لقد اشتهر الإمام نافع رحمه الله بالعدالة عند علماء الجرح والتعديل وأئمة الحديث، ليس هذا

(*) السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، محمد الغزالي، دار الشروق، القاهرة، ط١٤، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

1. غارُّون: أي غافلون بدون إنذار.

فحسب، بل أطلقوا على روايته عن ابن عمر "السلسلة الذهبية".

٢) لم يخالف الإمام نافع مبدأ الدعوة إلى الإسلام قبل إعلان الحرب، عندما روى حديث إغارة النبي ﷺ على بني المصطلق؛ لأن مباغتة هؤلاء لا تعني أنه لم تبلغهم دعوة الإسلام، بل لقد تأكد وصول الدعوة الإسلامية إليهم قبل ذلك، ورفضهم لها، بدليل تألبهم على المسلمين مع المشركين يوم أحد (٣ هـ)، وهذا ما دعا إلى حربهم.

٣) ليس في رواية الإمام نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما بشأن إتيان النساء في أدبارهن ما يشير إلى إباحة هذا الفعل المشين، ولكن المغالطين نسبوا إليه ذلك نتيجة فهمهم الخاطئ للمراد من الحديث، وهذا يدل على سوء نيتهم وقصدهم.

٤) لم يقصد سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بقوله: "كذب العبد أو أخطأ" الكذب المنهي عنه في الإسلام، وإنما المقصود هنا الخطأ أو الوهم، وهذا استعمال شائع عند العرب.

التفصيل:

أولا. ثبوت عدالة الإمام نافع مولى ابن عمر رحمه الله وتوثيقه:

إن الإمام نافعًا رحمه الله من الرواة الثقات المعتبرين عند جمهور العلماء عامة، فضلًا عن جمهور علماء الجرح والتعديل خاصة.

ولا نعلم أحدًا من العلماء جرَّح هذا الإمام العلم، وإنما وجدناهم وثَّقوه بأفضل التوثيقات، فعرفوا له قدره ومقامه.

وإليك ما جاء بشأنه على لسان الأئمة الكبار والجهابذة النقاد؛ لتعلم خطورة الطعن في هذا الإمام الجليل.

قال عبيد الله بن عمر: "لقد منَّ الله علينا بنافع"[١]. وقال: "بعثه عمر بن عبد العزيز إلى مصر؛ ليعلِّمهم السنن"[٢]. وقال مالك: "كنت إذا سمعت حديث نافع عن ابن عمر، لا أبالي ألَّا أسمعَ من غيره"[٣]، وقال: "إذا قال نافع شيئًا فاختم عليه"[٤]. وقال سفيان: "فأي حديث أوثق من حديث نافع"[٥]. وقال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث"[٦]. وقال أحمد بن حنبل: "إذا اختلف نافع وسالم ما أقدم عليهما"[٧]. وقال البخاري وغيره: "أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر"[٨]. وقال العجلي: "مدني تابعي ثقة"[٩]. وقال ابن خراس: "ثقة نبيل"[١٠]. وقال النسائي: "ثقة"[١١]، ويقول أيضًا: "اختلف سالم ونافع في ثلاثة أحاديث، وسالم أجلُّ منه، لكن أحاديث نافع الثلاثة أولى

---

١. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، مرجع سابق، (٨/ ٤٥٢).
٢. الطبقات الكبير، ابن سعد، مرجع سابق، (٧/ ٤٢٣).
٣. التاريخ الكبير، البخاري، مرجع سابق، (٨/ ٨٥).
٤. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٥/ ٩٨).
٥. الطبقات الكبير، ابن سعد، مرجع سابق، (٧/ ٤٢٣).
٦. المرجع السابق، (٧/ ٤٢٤).
٧. تذكرة الحفاظ، الذهبي، مرجع سابق، (١/ ١٠٠).
٨. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٥/ ٩٧).
٩. معرفة الثقات، العجلي، مرجع سابق، (٢/ ٣١٠).
١٠. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٥/ ٩٨).
١١. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، مرجع سابق، (٢٩/ ٣٠٤).

بالصواب"[1]. وقال أحمد بن صالح المصري: "كان نافع حافظًا، ثبتًا له شأن... أكبر من عكرمة عند أهل المدينة"[2]. وقال الخليلي: "نافع من أئمة التابعين بالمدينة، إمام في العلم، متفق عليه، صحيح الرواية، منهم من يقدمه على سالم، ومنهم من يقارنه به، ولا يعرف له خطأ في جميع ما رواه"[3]. وقال عنه الحافظ الذهبي: "الإمام المفتي الثبت، عالم المدينة"[4]. وقال الحافظ ابن حجر: "ثقة ثبت فقيه مشهور، من الثالثة مات سنة سبع عشرة ومائة، أو بعد ذلك"[5]. أي روى له أصحاب الكتب الستة. وقال ابن العماد الحنبلي: "فقيه المدينة أبو عبد الله نافع الدَّيْلمي مولى عبد الله بن عمر، كان من جِلّة التابعين"[6]. وقال ابن خلكان: "أبو عبد الله نافع مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وهو من كبار الصالحين التابعين... ومن المشهورين بالحديث، ومن الثقات الذين يُؤخذ عنهم، ويُجمع حديثهم ويُعمل به، ومعظم حديث ابن عمر عليه دار... وأهل الحديث يقولون: رواية الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر، سلسلة الذهب؛ لجلالة كل واحد من هؤلاء الرواة"[7].

ويقول ابن سعد في "الطبقات الكبير": "أخبرنا محمد بن عمر، قال: حدثني نافع بن أبي نُعيم وإسماعيل بن إبراهيم بن عُقبة وأبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز بن أبي فروة، قالوا: كان كتاب نافع الذي سمع من عبد الله بن عمر في صحيفة، فكنا نقرؤها عليه فنقول: يا أبا عبد الله إنا قد قرأنا عليك، فنقول: حدثنا نافع؟ فقال: نعم"[8].

فهل بعد هذا الثناء على نافع، وتوثيق العلماء والأئمة له، يأتي من يحط من قدره ومكانته، ويدَّعي أن مروياته لا يصلح الاحتجاج بها؟!

ثانيًا. حديث نافع عن ابن عمر في الإغارة على بني المصطلق لا يتنافى مع مبدأ الدعوة الإسلامية:

إن حديث إغارة النبي ﷺ على بني المصطلق وهم غافلون دون إنذار، لا إشكال فيه ولا يخالف كتاب الله، ولا سياسة الدعوة الإسلامية.

فهذا الحديث ورد في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر، ولفظه عند البخاري: حدثنا علي بن الحسن، أخبرنا عبد الله، أخبرنا ابن عون قال: "كتبتُ إلى نافع فكتب إلي: إن النبي ﷺ أغار على بني المصطلق وهم غارُّون، وأنعامهم تُسقى على الماء، فقتل مقاتلتهم، وسبى ذراريَّهم، وأصاب يومئذ جويرية، حدثني به عبد الله بن عمر، وكان في ذلك الجيش"[9]. ولفظ مسلم: عن ابن عون قال: "كتبتُ إلى نافع أسأله عن الدعاء قبل القتال، قال فكتب إليَّ: إنما كان ذلك في أول الإسلام، قد أغار رسول الله ﷺ على بني المصطلق وهم

---

١. المرجع السابق، (٢٩/ ٣٠٥).
٢. تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين، الدار السلفية، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، (١/ ٢٤٠).
٣. تهذيب التهذيب، ابن حجر، مرجع سابق، (١٠/ ٣٧٠).
٤. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٥/ ٩٥).
٥. تقريب التهذيب، ابن حجر، مرجع سابق، ص٩٩٦.
٦. شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب، ابن العماد الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، (٢/ ٨١، ٨٢).
٧. وفَيَات الأعيان وأنباء أبناء هذا الزمان، ابن خلِّكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط٧، ١٩٩٤م، (٥/ ٣٦٧).
8. الطبقات الكبير، ابن سعد، مرجع سابق، (٧/ ٤٢٣).
٩. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العتق، باب: من ملك من العرب رقيقًا، (٥/ ٢٠٢)، رقم (٢٥٤١).

غارُّون، وأنعامهم تُسقى على الماء، فقتل مقاتلتهم وسبى سبيهم..."[1].

وقبل الشروع في بيان فقه الحديث ونقض ما طعن به المشككون نوضح أمرين مهمين:

الأول: حكم إنذار العدو قبل بدء القتال.

الثاني: هل كان هناك إنذار لبني المصطلق بالحرب على وجه الخصوص؟!

حكم إنذار العدو قبل بدء القتال:

ذكر الإمام النووي في تعليقه على هذا الحديث حكم إنذار العدو قبل بدء القتال، فقال: "وفي هذا الحديث جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم الدعوة من غير إنذار بالإغارة، وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب حكاها المازري والقاضي عياض:

أحدها: يجب الإنذار مطلقًا، قاله مالك وغيره. وهذا ضعيف.

الثاني: عدم وجوب الإنذار مطلقًا، حكاه المازري والقاضي عياض.

والثالث: يجب إن لم تبلغهم الدعوة، ولا يجب إن بلغتهم، لكن يُستحب، وهذا هو الصحيح، وبه قال نافع مولى ابن عمر، والحسن البصري، والثوري، والليث، والشافعي، وأبو ثور، وابن المنذر، والجمهور، قال ابن المنذر: وهو قول أكثر أهل العلم، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة على معناه، فمنها هذا الحديث، وحديث قتل كعب بن الأشرف الطائس، وحديث قتل ابن أبي الحقيق"[2].

ويؤكد ذلك ما ذكره صاحب كتاب "عون المعبود" في تعليقه على الحديث قائلًا: "الحديث دليل على جواز المقاتلة قبل الدعاء إلى الإسلام في حق الكفار الذين بلغتهم الدعوة من غير إنذار، وهذا أصح الأقوال الثلاثة في المسألة"[3]؛ لذلك فإن الدعوة إلى الإسلام واجبة قبل القيام بالهجوم الحربي في حق من لم تبلغه الدعوة الإسلامية، ولا عِلْم له بها، فإن الإسلام دين هداية وبيان وإرشاد، وليس له غرض في الحروب المدمرة، كما هو واضح من هدي هذا الدين الحنيف، أما من بلغته الدعوة الإسلامية وعَلِم بها، فلا يجب في حقه تجديد الدعوة؛ لأن العلم بها حاصل لديه، وخاصة إذا عُلم منه تبييت الشر للمسلمين كما حصل من بني المصطلق[4].

واختلف العلماءُ في موقف النبي ﷺ من بني المصطلق إلى رأيين:

الأول: ما ذهب إليه ابن عبد البر، والطحاوي، وابن حزم، وابن القيم، وابن كثير، وابن حجر وغيرهم، وهو أن رسول الله ﷺ أغار عليهم وهم غارون، واستدلوا بحديث ابن عمر - السابق، وبحديث أنس: "أن رسول الله ﷺ خرج إلى خيبر

---

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الجهاد، باب: جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام، (٦/ ٢٦٩٦)، رقم (٤٤٣٩).

٢. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٦/ ٢٦٩٩، ٢٧٠٠).

٣. عون المعبود شرح سنن أبي داود، شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (٧/ ٢٣١).

٤. انظر: مرويات غزوة بني المصطلق، إبراهيم قريبي، عمادة البحث العلمي، المدينة المنورة، د. ت، ص٧٥: ١٠٤.

فجاءها ليلًا، وكان إذا جاء قومًا بليل لا يغِيرُ عليهم حتى يصبح... "[1].

ووجه الدلالة من حديث ابن عمر ونافع قوله "أغار" أي أخذهم على غِرَّة، ويدل على هذا صراحة لفظ وهم "غارُّون" أي غافلون.

ومن تقريره ﷺ، كما في حديث الصعب بن جثامة الليثي قال: "مرَّ بي النبي ﷺ بالأبواء ـ أو بودَّان ـ فسُئل عن أهل الدار يُبَيَّتُون من المشركين فيصاب من نسائهم وذراريهم، قال: هُم منهم..."[2].

فدل ما سبق على إباحة البيات والإيقاع بهم وهم غارُّون.

الثاني: ما ذهب إليه ابن إسحاق والواقدي من أن رسول الله ﷺ دعاهم قبل القتال، ولكنهم امتنعوا عن قبول الإسلام، وثبتوا للقتال ودارت المعركة بين الفريقين، وكان النصر حليف المسلمين، ورويا في ذلك حديثًا مرسلًا.

قال الألباني: "رواه بنحوه ابن جرير في تاريخه من طريق ابن إسحاق بسنده مرسلًا، وكذا رواه ابن هشام في السيرة، وهذا الإسناد مع ضعفه ليس فيه أمر لعمر بعرض الإسلام، وقد أشار الزرقاني في شرح المواهب إلى ضعف هذه الزيادة، وحق له ذلك، فقد صح عنه ﷺ ما يقتضي ضعفها؛ فقال ابن القيم في "الزاد" بعد ذكر نحو ما هنا من القتال: "هكذا قال عبد الرحمن بن خلف في سيرته، وغيره، وهو وهْمٌ؛ فإنه لم يكن بينهم قتال، وإنما أغار عليهم على الماء فسبى ذراريهم وأموالهم كما في الصحيح: أغار رسول الله ﷺ على بني المصطلق وهم غارون... وذكر الحديث"[3].

وبهذا نعلم أن الصواب مع القائلين بأن رسول الله ﷺ أغار عليهم وهم غارُّون[4].

واستنادًا إلى ما سبق نبين الفقه السليم لحديث نافع عن ابن عمر: "أن النبي ﷺ أغار على بني المصطلق وهم غارُّون" ينبغي أن يُعْلم أولًا أن هناك فرقًا بين الدعوة العامة إلى الإسلام، وبين الدعوة الخاصة إليه قبل القتال، أو ما يُسمى بالإنذار.

والذي عليه المشككون من أن الرواية تخالف مبدأ الدعوة إلى الإسلام قبل إعلان الحرب، فيه اتهام لرواية الصحيحين دون دليل، وسيظهر لك بوضوح أن هذا افتراء على الصحيحين، وأن بني المصطلق بَلَغَتْهُم الدعوة العامة إلى الإسلام، ولا يُشترط أن يرسل إليهم النبي ﷺ وفدًا خاصًّا يدعوهم فيه على وجه الخصوص للإسلام، وذلك لمعنىً رآه أو أخذ به وهو القائل ﷺ: "الحرب خُدْعة"[5].

فمباغتة هؤلاء وهم غافلون على حين غِرَّة لا يعني أنهم لم تبلغهم دعوة الإسلام، وتأمل معي رواية

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجهاد والسير، باب: دعاء النبي ﷺ الناس إلى الإسلام والنبوة، (٦/ ١٣٠)، رقم (٢٩٤٥).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجهاد والسير، باب: أهل الدار يُبَيَّتُون فيصاب الولدان والذراري، (٦/ ١٧٠)، رقم (٣٠١٢).

٣. زاد المعاد، ابن قيم الجوزية، مرجع سابق، (٣/ ٢٥٧، ٢٥٨).

٤. انظر: جناية الشيخ محمد الغزالي على الحديث وأهله، أشرف عبد المقصود، مرجع سابق، ص٢١٥:٢١٩.

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجهاد والسير، باب: الحرب خدعة، (٦/ ١٨٣)، رقم (٣٠٣٠).

الصحيحين لتعرف ما وراءه:

- **قوله: "قال عبد الله بن عون: كتبت إلى نافع أسأله عن الدعاء قبل القتال"؟**

تأمل هذا السؤال جيدًا تفهم مقصود الإمام نافع حين أجاب، فهو يسأله عن شيء واضح وهو حكم دعاء العدو قبل القتال!! ولا يفهم حينئذٍ من إجابته الإمام نافع أن دعوة الإسلام العامة لم تبلغهم، وأن النبي ﷺ أغار عليهم دون أن تصل إليهم رسالة التوحيد.

- **قوله: "فكتب إليَّ إنما كان ذلك في أول الإسلام".**

يعني أن إنذار المقاتلين ودعوتهم إلى الإسلام قبل القتال كان في أول الإسلام؛ لأن هناك قومًا لم تبلغهم الدعوة العامة، ولم يكونوا يعلمون على ما يُقاتلون عليه، فأمر بالإنذار والدعاء ليكون ذلك تبليغًا لهم، وإعلامًا لهم ما يقاتلون عليه.

وأن هذا المسلك هو مسلك النبي ﷺ حينذاك، كما دل عليه غير ما حديث، منها:

حديث بريدة بن الحصين: "كان رسول الله ﷺ، إذا أَمَّرَ أميرًا على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرًا، ثم قال:... وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خِصال (أو خِلال)، فأيتهنَّ ما أجابوك فاقبل منهم، وكُفَّ عنهم، ثم ادعهم إلى الإسلام..." الحديث[1].

فمقصد الإمام نافع هنا: أن الدعوة قبل القتال كانت أول الأمر؛ لأن الناس حينذاك لم تبلغهم الدعوة ولا علموا بها، فمجيء الدعوة والحال هذه أمر مطلوب وواجب محتوم؛ لأمر النبي ﷺ بذلك.

- **قوله: "وقد أغار النبي ﷺ على بني المصطلق وهم غارُّون...".**

أي على حين غِرَّة دون إنذار، ومقصد الإمام نافع، رحمه الله، فيما رواه عن ابن عمر هنا: أن الحال اختلف بعد ذلك، فأمر النبيﷺ بالإغارة على بني المصطلق؛ لأن الدعوة العامة حينئذٍ بلغتهم، وعرفوا حينئذٍ على أي شيء يقاتلون، ومما يدل على ذلك أن الدعوة الإسلامية قربت من دارهم، ويؤكد هذا تأكيدًا قاطعًا للشك ما يلي:

١. أن بني المصطلق كانوا ضمن المتألبين مع قريش في معركة أُحد ضد المسلمين، فكيف يقال: لم تبلغهم الدعوة أو أن الإنذار يجب في حقهم؟!

٢. ثم إنهم لم يكتفوا بهذا، بل بعد عودتهم إلى بلادهم أخذوا يعدون ويجمعون الجموع لضرب المسلمين في قلعتهم حينئذٍ "المدينة المنورة"، وذلك مما يدل على أنهم على علم وبصيرة بالدعوة الإسلامية، ومثل هؤلاء لا تجب الدعوة في حقهم قبل القتال.

فحينئذٍ ليس من الحكمة ولا الفطنة ولا من الخدعة في الحرب التي أُمِرْنَا بها، أن يجدد النبي ﷺ الدعوة لهؤلاء قبل القتال، وهذا المعنى هو ما ذهب إليه الإمام الفقيه الطحاوي رحمه الله فقال:

"ثم أمر بالإغارة على آخرين، فلم يكن ذلك إلا لمعنًى لم يحتاجوا معه إلى الدعاء؛ لأنهم قد علموا ما يدعون إليه لو دعوا، وما لو أجابوا إليه لم يقاتلوا، فلا

---

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الجهاد والسير، باب: تأمير الإمام الأمراء على البعوث، (٦/ ٢٧٠١)، رقم (٤٤٤١).

معنى للدعاء".

وهكذا كان أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد رحمة الله عليهم أجمعين يقولون: "كل قوم قد بلغتهم الدعوة، فأراد الإمام قتالهم، فله أن يغير عليهم، وليس عليه أن يدعوهم، وكل قوم لم تبلغهم الدعوة، فلا ينبغي قتالهم، حتى يتبين لهم المعنى الذي عليه يقاتلون، والمعنى الذي إليه يدعون"[1].

وعليه فلا تعارض بين الآية التي استشهد بها المشككون وبين حديث نافعٍ عن ابن عمر، حيث إن الدعوة - كما قلنا - بلغت بني المصطلق، فضلًا عن محاولتهم الغدر بالمسلمين.

وهنا نتساءل! هل المعنى الذي أشار إليه المشككون في كلامهم على رواية نافع هو ما فهمه الإمام نافع؟!

وهل رواية نافع هذه تُشْعِر بأن رسول الله ﷺ بغت القوم دون أن تبلغهم دعوة الإسلام؟!

إن قصور الفهم في الفقه هو الذي أوقع هؤلاء المشككين في هذا التخبط، وتجنيهم على الإمام نافع مولى ابن عمر، بل وجنايتهم على الصحيحين برد الحديث[2].

ثالثًا. لم يُبح نافع في روايته عن ابن عمر إتيان النساء في أدبارهن:

لقد أجمعت الأمة على تحريم إتيان النساء في أدبارهن، وهذا الإجماع مأخوذ من الفهم الصحيح للآية القرآنية الكريمة: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٣)، وقوله تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾ (البقرة: ٢٢٢)، وجملة الأحاديث التي نهت عن إتيان النساء في أدبارهن، والتي منها حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "لا ينظر الله عز وجل إلى رجلٍ جامع امرأته في دبرها"[3].

وحديثه رضي الله عنه أيضًا عن النبي ﷺ قال: "من أتى حائضًا أو امرأةً في دبرها، أو كاهنًا فصدَّقه بما يقول، فقد كفر بما أُنزل على محمد"[4].

والأحاديث في ذلك كثيرة، قد أوردناها آنفًا.

فهل بعد ذلك يخالف الإمام نافع ما أجمعت عليه الأمة، أم أن بعض الناس فهم ما رواه خطأً؟!

وحديث نافعٍ عن ابن عمر رضي الله عنهما رواه الطبري في تفسيره عن نافعٍ قال: "كان ابن عمر إذا قُرئ القرآن لم يتكلم، قال: فقرأت ذات يومٍ هذه الآية ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾، فقال ابن عمر: أتدري فيما نزلت؟ قلت: لا! قال: نزلت في إتيان النساء في أدبارهن"[5].

---

١. شرح معاني الآثار، الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، (٣/ ٢١٠).

٢. انظر: جناية الشيخ محمد الغزالي على الحديث وأهله، أشرف عبد المقصود، مرجع سابق، ص٢١٩:٢٢٢.

٣. صحيح: أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: النكاح، باب: النهي عن إتيان النساء في أدبارهن، (١/ ٦١٩)، رقم (١٩٢٣). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه برقم (١٩٢٣).

٤. صحيح: أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: الطهارة وسننها، باب: النهي عن إتيان الحائض، (١/ ٢٠٩)، رقم (٦٣٩). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه برقم (٦٣٩).

٥. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، (٤/ ٤٠٤).

ومما يؤكد أن بعض الناس قد وهموا في فهم هذا الحديث، أن بعض الروايات عن بعض الصحابة تشير إلى سبب النزول نفسه الوارد عن الإمام نافع رحمه الله فيما رواه عن ابن عمر في سبب نزول قوله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ فَأۡتُواْ حَرۡثَكُمۡ أَنَّىٰ شِئۡتُمۡ﴾، وأنها نزلت في "إتيان النساء في أدبارهن"، وهي صحيحة مشهورة كما قال ابن عبد البر.

بل إن سبب النزول هذا الوارد عن نافع عن ابن عمر قد تابع نافعًا عليه غير واحد، منهم:

١. زيد بن أسلم عن ابن عمر: قال الحافظ ابن حجر: روايته عند النسائي بإسناد صحيح.

٢. عبد الله بن عبد الله عن أبيه: قال الحافظ: أخرجه النسائي أيضًا.

٣. سعيد بن يسار.

٤. سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه مثل ما قال نافع: قال الحافظ: وروايتهما عند النسائي وابن جرير، ثم قال: وأخرجه الدارقطني من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك، وقال: هذا محفوظ عن مالك صحيح[1].

فعُلم بهذا أن نافعًا قد شاركه في الرواية عن ابن عمر في سبب النزول هذا غير واحد، بل منهم سالم بن عبد الله بن عمر الذي خطَّأ نافعًا بقوله: "كذب العبد أو أخطأ".

وقد ورد سبب نزول آخر مفسرًا عن جابر في صحيح البخاري قال: "كانت اليهود تقول: إذا جامعها من ورائها جاء الولد أحول، فنزلت: ﴿نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ فَأۡتُواْ حَرۡثَكُمۡ أَنَّىٰ شِئۡتُمۡ﴾"[2].

وهذا السبب الوارد عن جابر ﷺ، يدل على أن الله أكذب اليهود في زعمهم، وأباح للرجال أن يتمتعوا بنسائهم كيف شاءوا، على أي صفة شاءوا، ما دام الوطء في القُبُل محل الجماع والحرث.

وبهذا يظهر لك أن الآية جاء في سبب نزولها قولان:

أحدهما: مجمل وهو حديث نافع عن ابن عمر.

والآخر: مفسر وهو حديث جابر.

قال الحافظ: إذا تعارض المجمل والمفسر قُدِّم المفسر وحديث جابر مفسر، فهو أولى أن يُعمل به من حديث ابن عمر، والله أعلم[3].

وخلاصة القول في سبب النزول:

١. أنه صحيح مشهور عن ابن عمر.

٢. أن نافعًا في روايته لهذا السبب عن ابن عمر قد شاركه غير واحد منهم: زيد بن أسلم، وعبد الله بن عبد الله بن عمر، وسالم بن عبد الله بن عمر.

٣. أن سبب النزول هذا مجمل غير مفسر، وجاء المفسر من حديث جابر ﷺ.

الفهم الصحيح لرواية الإمام نافع مولى ابن عمر ينفي عنه ما اتهم به:

إن معنى ما ذكره نافع رحمه الله عن ابن عمر في هذا السبب: أن يكون طريقًا للوطء في القُبُل؛ لأنه لا

---

١. انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٨/ ٣٨) بتصرف.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التفسير، باب: ﴿نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ فَأۡتُواْ حَرۡثَكُمۡ أَنَّىٰ شِئۡتُمۡ﴾، (٨/ ٣٧)، رقم (٤٥٢٨).

٣. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (٨/ ٤٠).

محترث في الدبر، بل القُبُل هو المحترث ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾، فليس من العقل أن نتهم كُلًّا من نافع وابن عمر أنهما لا يعلمان مكان الحرث المعروف، وهو القُبُل.

إن اتهام نافع مولى ابن عمر بأنه يفتي عن ابن عمر بإباحة إتيان النساء في أدبارهن، بما رواه عن ابن عمر في سبب نزول الآية، يعتبر وهمًا من قائله.

قال الإمام ابن القيم: "قد صح عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه فسر الآية بالإتيان في الفرج من ناحية الدبر، وهو الذي رواه عنه نافع، وأخطأ من أخطأ على نافع، فتوهم أن الدبر محل الوطء، لا طريق إلى وطء الفرج، فكذبهم نافع"[1].

ثم إن ما نقله نافع عن ابن عمر في سبب نزول الآية بقوله: "نزلت في إتيان النساء في أدبارهن" مجمل غير صريح، لا يستلزم إباحة ولا تحليلًا.

قال الشوكاني: "ومن زعم منهم أن سبب نزول الآية أن رجلًا أتى امرأته في دبرها، فليس في هذا ما يدل على أن الآية أحلت ذلك، ومن زعم ذلك فقد أخطأ، بل الذي تدل عليه الآية أن ذلك حرام، فكون ذلك هو السبب، لا يستلزم أن تكون الآية نازلة في تحليله، فإن الآيات النازلة على أسباب تأتي تارة بتحليل هذا، وتارة بتحريمه"[2].

يؤكد ما ذكرناه من مقصد نافع أنه جاءت عنه رواية بتحريم ذلك الفعل المشين.

١. عون المعبود شرح سنن أبي داود مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية، شمس الحق العظيم آبادي، مرجع سابق، (٦/ ١٤٢).
٢. فتح القدير الجامع بين فنَّي الرواية والدراية من علم التفسير، الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، مصر، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، (١/ ٣٤٥).

قال الحافظ الذهبي: "وقد جاءت رواية أخرى عنه بتحريم أدبار النساء، وما جاء عنه بالرخصة فلو صح، لما كان صريحًا، بل يحتمل أنه أراد بدبرها من ورائها في القُبُل، وقد أوضحنا المسألة في مصنف مفيد، لا يطالعه عالم إلا ويقطع بتحريم ذلك"[3].

ومما يؤكد براءة هذا الإمام المظلوم أنه كذَّب من ادعى عليه ذلك، فيما رواه النسائي وابن حزم في المحلى بإسناد صحيح، وقد ذكره ابن القيم في عون المعبود: أن أبا النضر قال لنافع: قد أكثر عليك القول أنك تقول عن ابن عمر: إنه أفتى بأن يُؤتى النساء في أدبارهن؟! قال نافع: لقد كذبوا عليَّ! ولكن سأحدثك كيف كان الأمر؛ إن ابن عمر عرض المصحف يومًا وأنا عنده، حتى بلغ: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ فقال: يا نافع، هل تعلم ما أمر هذه الآية ؟ إنا كنا معشر قريش نُجبي النساء[4]، فلما دخلنا المدينة ونكحنا نساء الأنصار، أردنا منهن مثل ما كنا نريد من نسائنا، فإذا هُن قد كرهن ذلك وأعظمنه، وكانت نساء الأنصار إنما يُؤتَيْن على جنوبهن، فأنزل الله ﷻ: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾[5].

وهذا يدل دلالة قاطعة على أن مقصد نافع أن يأتيها في قُبلها من دبرها، وبراءته مما نُسب إليه.

إن مثل هذا الموضع مما يُشكل على الناس، وقد وقع ذلك مع النبي ﷺ، فسارع بتوضيحه لئلا يفهم أحد أنه يبيح هذا ويحلله.

٣. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٥/ ١٠٠).
٤. التجبية: أن يأتيها وهي باركة على هيئة السجود.
٥. عون المعبود شرح سنن أبي داود مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية، شمس الحق العظيم آبادي، مرجع سابق، (٦/ ١٤١).

يدل على ذلك ما جاء في حديث خزيمة بن ثابت: "أن رجلًا سأل النبي ﷺ عن إتيان النساء في أدبارهن؟ فقال: "حلال"، فلما ولّى، دعاه، أو أمر به فدُعي، فقال: كيف قلت، في أي الخربتين، أو في أي الخرزتين، أو في أي الخصفتين، أمن دُبرها في قُبلها؟ فنعم، أم من دبرها في دبرها؟ فلا، إن الله لا يستحيي من الحق، لا تأتوا النساء في أدبارهن"[(١)].

فالنبي ﷺ أجاب الرجل أولًا على أساس أن الإتيان في موضع الحرث ـ وهو القُبُل ـ هو المتبادر للذهن سواء كان عن طريق القبل مباشرة أو عن طريق الدبر إلى القُبل، فخشي أن يلتبس ذلك على السامع، فناداه ووضح له الفرق بين المحرَّم والمباح من ذلك توضيحًا كافيًا شافيًا نافيًا للالتباس.

وهذا الذي حدث مع النبي ﷺ والرجل في حديث خزيمة بن ثابت يشبه إلى حد قريب ما حدث مع الإمام نافع، فيما اشتبه على الناس من روايته عن ابن عمر في سبب نزول قوله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾.

فنافع عندما قال: "نزلت في إتيان النساء في أدبارهن" ظنوا أنه يُفتي بجواز ذلك عن ابن عمر! وما كان هذا مقصدهما، فإن مرادهما كما قدمنا مرارًا أن يأتي في موضع الحرث من طريق الدبر.

ولما حدث ما حدث من الاشتباه على بعض الناس في ذلك بلغ ذلك سالم بن عبد الله بن عمر على أن نافعًا أفتى عن والده بإباحة إتيان النساء في أدبارهن، فسارع إلى تكذيب ذلك ونفيه عن والده.

ولما بلغ ذلك نافعًا رحمه الله سارع إلى تكذيب ما قيل عنه في ذلك، ووضح القصد مفسرًا في رواية النسائي التي مرت.

ومما يؤكد أن مثل هذا الموضع يُشكل على بعض الناس ما جاء عن عطاء قال: تذاكرنا هذا عند ابن عباس، فقال ابن عباس: ائتوهن من حيث شئتم، مقبلةً ومدبرةً، فقال: كأن هذا حلال! فأنكر عطاء أن يكون هذا هكذا، وأنكره، كأنه إنما يريد الفرج، مقبلةً ومدبرةً في الفرج"[(٢)].

وهكذا نقول عن نافع: إنه أنكر أن يكون ابن عمر أحلَّ ذلك، وَكَذب من ادعى عليه أنه يفتي عنه بإباحة إتيان النساء في أدبارهن.

أليست هذه فرية على هذا الإمام النبيل، وبهتان أُلصق به وهو منه براء[(٣)] ®؟!

رابعًا. استعمال العرب لفظ "الكذب" بمعنى الخطأ أو الوهم ينطبق على قول سالم الذي معنا:

إن سالمًا أجاب بحسب ما نُقل له عن نافع؛ فإنه نقل له عنه أنه ينقل عن والده ابن عمر أنه لم يكن يرى بأسًا

١. صحيح: أخرجه الشافعي في مسنده، كتاب: أحكام القرآن، (١/ ٢٧٥)، رقم (١٣٢٢). وصححه الألباني في إرواء الغليل عند تعليقه على الحديث رقم (٢٠٠٥).

٢. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، مرجع سابق، (٤/ ٤٠٢).

٣. انظر: جناية الشيخ محمد الغزالي على الحديث وأهله، أشرف عبد المقصود، مرجع سابق، ص٣٦٩.

® في **"عدم صحة إباحة الأئمة إتيان النساء في أدبارهن"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الخامسة، من هذا الجزء. وفي **"نهي القرآن والسنة عن وطء المرأة في دبرها"** طالع: الشبهة التاسعة، من الجزء الثاني عشر (المعاملات).

بإتيان النساء في أدبارهن، فسار إلى نفي مثل هذا عن والده.

ولو نُقل له ما رواه نافع عن ابن عمر مجملًا "نزلت في إتيان النساء في أدبارهن" ما قال هذا؟ لأنه روى مثل هذا عن أبيه أيضًا، وشاركهما على ذلك سعيد بن يسار وعبد الله بن عبد الله بن عمر وزيد بن أسلم، وما رَوَوْه كما قلنا لا يستلزم إحلالًا ولا إباحة[1].

أما قول سالم عن نافع: "كذب العبد أو أخطأ" إنما يقصد به الخطأ، فإن الكذب كانوا يطلقونه بإزاء الخطأ، ومما يدل على ذلك أن الصحابة كانوا يوردون ألفاظ التكذيب على ألسنة بعضهم يريدون بها تخطئة بعضهم لبعض، وبيان ما وقع فيه بعضهم من وهم الكلام، والكذب بهذا المعنى لا يُعْصم منه أحد، لا من الصحابة ولا من غيرهم، وقد جاءت كلمة الكذب على لسان بعض الصحابة بمعنى الخطأ، ومن ذلك:

قول ابن عمر ﷺ لما أتاه رجل فقال: إن أبا هريرة يقول: إن الوتر ليس بحتم فخذوا منه ودعوا. فقال ابن عمر: كذب أبو هريرة؛ جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فسأله عن صلاة الليل فقال: "يصلي أحدكم مثنى مثنى حتى إذا خشي أن يصبح سجد سجدة توتر له ما قد صلى"[2].

ومنه قول عبادة بن الصامت ﷺ: "كذب أبو محمد" إذ قال: الوتر واجب، فهذا كله من الكذب الخطأ، ومعناه "أخطأ قائل ذلك؛ وسُمِّي كذبًا لأنه يشبهه، لأنه ضد الصواب، كما أن الكذب ضد الصدق، وإن افترقا من حيث النية والقصد"[3].

وهكذا كان العرب يطلقون "الكذب" أحيانًا على "الخطأ"، وليس الكذب المقصود المنهي عنه من النبي ﷺ، وهذا ما حدث مع سالم بن عبد الله بن عمر حيث قال: "كذب العبد"، ثم أردفها بقوله: "أو أخطأ"، وقد قال هذا القول بحسب ما نُقل من أن نافعًا يَنقل عن والده إباحة إتيان النساء في أدبارهن، ولم يُنقل له ما قاله نافع بالضبط.

ومما يدعم هذه الرؤية ما كان عليه الصحابة الكرام ﷺ من ثقة بعضهم في بعضٍ، والتزام بالصدق في كل الأقوال والأحوال، وصدقت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها إذ قالت: "ما كان خُلُقٌ أبغض إلى أصحاب رسول الله ﷺ من الكذب"[4].

وبناء عليه فلا إشكال في الحديث؛ إذ إنه صحيح كما رأينا، واتهام الإمام نافع باطل لا دليل عليه، إلا الفهم الخاطئ لما قاله هذا الإمام الجليل®.

---

١. المرجع السابق، ص٣٦٦، ٣٦٧ بتصرف.

٢. جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، مرجع سابق، (٢/ ١١٠٠)، والحديث صحيح: أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: الوتر، (٦/ ١٨٣)، رقم (٢٤٢٦). وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم.

٣. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الحافظ ابن حجر، مرجع سابق، (١/ ٢٤٢). عدالة الصحابة، د. عماد السيد الشربيني، مكتبة الإيمان، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص٤٩، ٥٠.

٤. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، باقي مسند الأنصار، مسند عائشة رضي الله عنها، رقم (٢٥٢٢٤). وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند: إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين.

® في **"براءة الصحابة من الكذب على رسول الله"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثانية عشرة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها). وفي **"قصد الصحابة بـ: كذب فلان: أي أخطأ"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الخامسة، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة).

الخلاصة:

- لقد كان الإمام نافع رحمه الله من الرواة الثقات، وهذا ما أجمع عليه أئمة الجرح والتعديل وعلماء الأمة، ولا نعلم أحدًا من العلماء جرَّح هذا الإمام العلم، ولقد حفظ له العلماء قدره ومكانته العلمية، وعدوا سلسلة رواته من سلاسل الذهب، وهي مالك عن نافع عن ابن عمر.

فكيف يتهمونه بالكذب وقلة العلم وهو من هذا براء؟!

- لقد كانت الدعوة إلى الإسلام قبل القتال أول الأمر؛ لأن الناس حينذاك لم تبلغهم الدعوة ولا علموا بها، أما حينما اختلف الحال بعد ذلك وعَمَّت أصداء الدعوة الجزيرة العربية كلها، فلا حجة لأحد أن الدعوة لم تصله، وبذلك يجوز الإغارة عليه؛ لأن "الحرب خدعة" كما أخبر ﷺ.

- الذي رواه نافع أن النبي ﷺ أغار على بني المصطلق وهم غافلون لا إشكال فيه؛ لأن الدعوة وصلتهم كغيرهم من سكان الجزيرة العربية، يدل على هذا أنهم كانوا من المتألبين مع قريش في غزوة أحد ضد المسلمين، وأنهم أعدوا العدة بعد غزوة أحد؛ لضرب المسلمين في عقر دارهم، فكيف يقال بعد ذلك: إن الدعوة لم تبلغهم، أو إن الإنذار يجب في حقهم؟!

- إن من المعلوم أن الإسلام حرم إتيان النساء في أدبارهن، وذلك يظهر واضحًا جليًّا في الفهم الصحيح؛ لقوله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ فَأۡتُواْ حَرۡثَكُمۡ أَنَّىٰ شِئۡتُمۡ﴾ (البقرة: ٢٢٣)، ومن المعلوم أن الحرث "موضع الولد" يكون في الرحم، والرحم يكون من طريق الفرج لا عن طريق الدبر، ومما يؤكد ذلك أن النبي ﷺ نهى عن إتيان النساء في أدبارهن في أكثر من حديث، يقول ﷺ: "ملعون من أتى امرأة في دبرها"، فكيف يخالف هذا الإمام الجليل ما ثبت عن النبي ﷺ؟!

- بالرجوع إلى ما رواه الإمام نافع نجد أنه لم يبح إتيان النساء في أدبارهن، ولكن بعض الناس لم يفهموا ما رواه على الوجه الصحيح، فظنوا أنه يبيح هذا الأمر، وهو من ذلك براء، ولما سمع هذا الأمر سارع إلى تكذيب ذلك، وبين أن المقصود إتيان المرأة من دبرها في فرجها، وأن ذلك يخالف قول اليهود الذين زعموا أن الرجل إذا جامع زوجته في قبلها من دبرها جاء الولد أحول.

فهل بعد هذا يدَّعون أنه أباح هذا الأمر المحرم؟!

- ومما يؤكد أن نافعًا أراد بروايته سبب نزول الآية أنه لم ينفرد بذكره لسبب النزول، ولكن بعض الصحابة والتابعين قد رَوَوْا روايته في سبب النزول مثل: زيد بن أسلم، وعبد الله بن عبد الله بن عمر، وسعيد بن يسار، وابن عباس.

- لقد اشتهر على لسان العرب أن يطلقلوا لفظ "الكذب" على الخطأ أو الوهم، وهذا مشهور عندهم، وقد جاءت بعض الأحاديث والآثار تؤكد ذلك، فقال ابن عمر: "كذب أبو هريرة" أي أخطأ. وكقول عائشة رضي الله عنها: كذب من يقول ذلك، وكقول عبادة بن الصامت رضي الله عنه: "كذب أبو محمد حيث قال: "الوتر واجب"، وقول سالم بن عبد الله بن عمر من هذا القبيل، أي أخطأ نافع، ثم بيَّن الصواب في ذلك.



الشبهة التاسعة

اتهام الزهري بالكذب وعدم الأمانة في الحديث(*)

مضمون الشبهة:

يتهم بعض المغرضين الإمام الزهري بعدم الأمانة، والكذب في الحديث، ويزعمون أن علاقته بالأمويين كانت سببًا في ذلك، ومن مظاهر هذه العلاقة: تحركه في حاشية السلطان، وحَجّه مع الحَجَّاج المعروف بالظلم والطغيان، وتربيته لأولاد هشام بن عبد الملك. مستدلين بذلك على مداهنته للخلفاء والأمراء. هادفين من وراء ذلك إلى الطعن في عدالة الإمام الزهري.

وجها إبطال الشبهة:

١) لقد أجمع العلماء والمحدثون على عدالة الزهري، وتوثيقه، وورعه، فضلًا عن كونه عالم الأمة ومُحدِّثها في زمانه، والذي جُمعت السنة على يديه.

٢) إن صلة الزهري بالأمويين صلة الناصح الأمين للحكام، وعليه فلا غضاضة من وجوده في حاشيتهم، أو تربيته لأولادهم؛ لأنهم الخلفاء، فكيف يُتَّهم بموالاتهم، وقد أنكر عليهم في بعض المواقف؟!

التفصيل:

أولا. عدالة الزهري وورعه وعلمه ينفي هذه الشبهة:

إن المتأمل في كتب علماء الجرح والتعديل، وما كتبه أصحاب التراجم وكتب الرجال، يتبين له دون أدنى

(*) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، دار السلام، القاهرة، ط٣، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م. الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، الوزير اليماني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

ريبة أن العلماء جميعًا قد اتفقوا على توثيق الإمام الزهري، وإتقانه وعدالته وصدقه، ويمكننا تفصيل هذه الحقيقة بذكر بعض ما أورده هؤلاء العلماء في ذلك:

قال ابن سعد: "كان الزهري ثقةً، كثير العلم والحديث والرواية، فقيهًا جامعًا"[١].

وقال النسائي: "أحسن أسانيدٍ تُروى عن رسول الله ﷺ أربعة: الزهري عن علي بن الحسن عن أبيه عن جده، والزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن عمر ﷺ، وذكر الطريقين الآخرين"[٢].

وقال الإمام أحمد: "الزهري أحسن الناس حديثًا، وأجود الناس إسنادًا "[٣].

وقال ابن أبي حاتم: "سُئِل أبو زرعة: أي الإسناد أصح؟ فقال: أربعة: أوّلها الزهري عن سالم عن أبيه"[٤].

قال عنه ابن حبان في كتاب "الثقات": "كان من أحفظ أهل زمانه، وأحسنهم سياقًا لمتون الأخبار، وكان فقيهًا فاضلًا، روى عنه الناس"[٥].

وترجم له الإمام الذهبي في "تذكرة الحفاظ" تحت عنوان: "الزهري أعلم الحفاظ"[٦]، كما قال عنه في بداية ترجمته له في "سير أعلام النبلاء" بعد أن ذكر نسبه: "الإمام العَلَم، حافظ زمانه أبو بكر القرشي

١. الطبقات الكبير، ابن سعد، مرجع سابق، (٧/ ٤٣٩).
٢. تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٥٥/ ٣٣٩).
٣. المرجع السابق، (٥٥/ ٣٣٨).
٤. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، مرجع سابق، (٢/ ٢٦).
٥. الثقات، ابن حبان، مرجع سابق، (٥/ ٣٤٩).
٦. تذكرة الحفاظ، الذهبي، مرجع سابق، (١/ ١٠٨).

الزهري نزيل الشام"[١].

كما ترجم له الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه "تهذيب التهذيب" تحت عنوان: "الفقيه أبو بكر الحافظ المدني أحد الأئمة الأعلام، وعالم الحجاز والشام"[٢].

- **طلبه العلم وحرصه على التعلم ينفي عنه التهمة بمداهنة أحد من الحكام:**

قال أحمد بن عبد الله العِجْلي: "أدرك (الزهري) من أصحاب النبي ﷺ أنس بن مالك، وسهل بن سعد، وعبد الرحمن بن أزهر، ومحمود بن الربيع الأنصاري، وروى عن عبد الله بن عمر نحوًا من ثلاثة أحاديث، وروى عن السائب بن يزيد"[٣].

وقال أبو بكر بن مَنْجَويه: "رأى عشرة من أصحاب النبي ﷺ، وكان من أحفظ أهل زمانه، وأحسنهم سياقًا لمتون الأخبار، وكان فقيهًا فاضلًا"[٤].

وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: "جالست سعيد بن المسيب ثمان سنين تَمَسُّ رُكبتي ركبته"[٥]، وقال إبراهيم بن سعد عن أبيه: "ما سبقنا ابن شهاب بشيء من العلم، إلا أنه كان يَشُدُّ ثوبه عند صدره، ويسأل عما يريد، وكنا تمنعنا الحداثة"[٦]، وقال عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه: "كنت أطوف أنا وابن شهاب، ومع ابن شهاب الألواح والصحف، قال: وكنا نضحك به"، وفي رواية قال: "كنا نكتب الحلال والحرام، وكان ابن شهاب يكتب كل ما سمع، فلما احتيج إليه علمت أنه أعلم الناس"[٧].

وقال إبراهيم بن سعد عن محمد بن عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام: "كان ابن شهاب يختلف إلى الأعرج، وكان الأعرج يكتب المصاحف، فيسأله عن الحديث، ثم يأخذ قطعة ورق فيكتب فيها، ثم يتحفظه، فإذا حَفِظ الحديث مزق الرقعة"[٨].

وقال معمر عن صالح بن كيسان: "كنت أطلب العلم أنا والزهري، فكنا نكتب السنن. قال: فكتبنا ما جاء عن النبي ﷺ، ثم قال: تعال نكتب ما جاء عن الصحابة. قال: فكتب ولم أكتب، فأنجحَ وضيعتُ"[٩].

وقال أحمد بن سنان القطان عن عبد الرحمن بن مهدي: سمعت مالك بن أنس يقول: حدَّث الزهري يومًا بحديث، فلما قام قمت فأخذت بعنان دابته فاستفهمته. قال: تستفهمني؟ ما استفهمت عالمًا قط، ولا رددت شيئًا على عالم قط.

وقال عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري: ما استعدت حديثًا قط، ولا شككت في حديثٍ، إلا حديثًا واحدًا، فسألت صاحبي، فإذا هو كما حفظت.

وقال عبد الملك بن الماجشون عن إبراهيم بن سعد: قلت لأبي: ما فاقكم الزهري؟ قال: كان يأتي المجالس من صدورها، ولا يأتيها من خلفها، ولا يُبْقِي في

١. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٥/ ٣٢٦).
٢. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٩/ ٣٩٥).
٣. الثقات، العجلي، مرجع سابق، (٢/ ٢٥٣).
٤. الثقات، ابن حبان، مرجع سابق، (٥/ ٣٤٩).
٥. تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٥٥/ ٣١٥).
٦. المرجع السابق، (٥٥/ ٣١٧).
٧. السابق، (٥٥/ ٣١٨).
٨. السابق، (٥٥/ ٣٢٠).
٩. السابق، (٥٥/ ٣٢٠).

المجلس شابًّا إلا ساءله، ولا كهلًا إلا ساءله، ولا فتًى إلا ساءله، ثم يأتي الدار من دور الأنصار فلا يُبْقي فيها شابًّا إلا ساءله، ولا كهلًا إلا ساءله، ولا عجوزًا إلا ساءلها، ولا كهلة إلا ساءلها، حتى يحاول ربَّات الحجال[1].

- **مكانته العلمية:**

إن الحديث عن مكانة الإمام الزهري في العلم، وثناء العلماء على علمه يحتاج إلى مصنف كامل أو يزيد، ولكننا نكتفي بأبرز ما قاله الأئمة والعلماء عن مكانته العلمية، وأمانته ودقته في رواية الحديث؛ حتى يتبين كذب قولهم وتهافت دعواهم، يقول ابن سعد:

أُخبرتُ عن سفيان بن عيينة، قال: قال عمرو بن دينار: "ما رأيت أحدًا أبصر بحديث من الزهري". وقال عبد الرحمن بن مهدي عن وهيب قال: "سمعت أيوب يقول: ما رأيت أحدًا أعلم من الزهري، فقال صخر بن جويرية: ولا الحسن؟ قال: ما رأيت أحدًا أعلم من الزهري"[2].

ويروي ابن عساكر عن أحمد بن أبي الحواري قال: "حدثنا الوليد بن مسلم، قال: خرج الزهري من الخضراء، فجلس ذلك العمود من عند عبد الملك، فقال: يا أيها الناس إنا كنا قد منعناكم شيئًا قد بذلناه لهؤلاء، فتعالوا حتى أحدثكم، قال: فسمعهم يقولون: قال رسول الله ﷺ، فقال: يا أهل الشام ما لي أرى أحاديثكم ليست لها أزمَّة ولا خطم؟! قال الوليد: فتمسك أصحابنا بالأسانيد من يومئذ"[3].

وعن عبد الرزاق أنه سمع معمرًا يقول: "كنا نرى أنا قد أكثرنا عن الزهري، حتى قتل الوليد، فإذا الدفاتر قد حُملت على الدواب من خزائنه، يقول: من علم الزهري"[4].

وروى محمد بن الحسن بن زبالة، عن الدراوردي، قال: "أول من دوَّن العلم وكتبه ابن شهاب، وقال أبو سلمة المِنْقري: حدثنا ابن عيينة عن عمرو قال: جالست ابن عباس، وابن عمر، وجابرًا، وابن الزبير، فلم أرَ واحدًا أنسق للحديث من الزهري، وقال ابن عيينة: كانوا يَرَوْن يوم مات الزهري أنه ليس أحد أعلم بالسنة منه، وعن بقيَّة، عن شعيب بن أبي حمزة: قيل لمكحول: مَنْ أعلم من لقيت؟ قال: ابن شهاب، قيل: ثم مَنْ؟ قال: ابن شهاب، قيل: ثم مَنْ؟ قال: ابن شهاب... وقال معمر: كان الزهري في أصحابه كالحكم بن عُتيبة في أصحابه، وقال موسى بن إسماعيل: شهدت وهيبًا وبشر بن المفضل وغيرهما ذكروا الزهري، فلم يجدوا أحدًا يقيسونه به، إلا الشعبي، وقال علي بن المديني: أفتى أربعة: الحكم، وحماد، وقتادة، والزهري، والزهري عندي أفقههم[5]. وعن الليث عن جعفر بن ربيعة: قلت لعِراك بن مالك: من أفقه أهل المدينة؟ قال: أما أعلمهم بقضايا رسول الله ﷺ، وقضايا أبي بكر وعمر وعثمان، وأفقههم فقهًا، وأعلمهم بما مضى من أمر الناس،

١. تهذيب الكمال، الحافظ المزي، مرجع سابق، (٢٦/ ٤٣٤، ٤٣٨).

٢. الطبقات الكبير، ابن سعد، مرجع سابق، (٧/ ٤٣٦).

٣. تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٥٥/ ٣٣٣).

٤. الطبقات الكبير، ابن سعد، مرجع سابق، (٧/ ٤٣٥).

٥. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٥/ ٣٣٤: ٣٣٦).

فسعيد بن المسيب، وأما أغزرهم حديثًا فعروة، ولا تشاء أن تفجَّر من عبيد الله بحرًا إلا فجرته، وأعلمهم عندي جميعًا ابن شهاب؛ فإنه جمع علمهم جميعًا على علمه"[1].

قال الإمام الذهبي في كتابه "تذكرة الحفاظ": روى أبو صالح عن الليث بن سعد قال: ما رأيت عالمًا قطُّ أجمع من الزهري، يحدث في الترغيب فتقول: لا يحسن إلا هذا، وإن حدث عن العرب والأنساب قلت: لا يحسن إلا هذا، وإن حدث عن القرآن والسنة فكذلك. وقال الليث أيضًا: قال الزهري: ما صبر أحد على العلم صبري، ولا نشره أحد نشري.

وقال عمر بن عبد العزيز: "لم يبق أحد أعلم بسنة ماضية من الزهري، وقال أيوب السختياني: ما رأيت أعلم منه"[2].

وعن عبد الرزاق: "سمعت عبيد الله بن عمر، يقول: أردتُ أطلُبُ العلم، فجعلت آتي مشايخ آل عمر، فأقول: ما سمعتَ من سالم؟ فكلما أتيتُ رجلًا منهم، قال: عليك بابن شهاب، فإنه كان يلزمه، قال: وابن شهاب يومئذ كان بالشام، وعن عنبسة، عن يونس، عن ابن شهاب، قال: قال لي سعيد بن المسيب: ما مات من ترك مثلك"[3].

وعن سلام بن أبي مطيع، عن أيوب السختياني، قال: "لو كنت كاتبًا عن أحد لكتبت عن ابن شهاب، قلت: قد أخذ عنه أيوب قليلًا".

يقول الذهبي: "وكان الزهري يوصف بالعبادة؛ فروى معن بن عيسى، حدثني المنكدر بن محمد، قال: رأيت بين عيني الزهري أثر السجود".

وعن الليث عن معاوية بن صالح: "أن أبا جبلة حدثه، قال: كنت مع ابن شهاب في سفر، فصام يوم عاشوراء، فقيل له: لم تصوم وأنت تفطر في رمضان في السفر؟ قال: إن رمضان له عدة من أيام أخر، وإن عاشوراء يفوت"[4].

وعن أبي يونس، سمعت مالكًا يقول: "إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذونه، لقد أدركت في المسجد سبعين ممن يقول: قال فلان، قال رسول الله ﷺ، وإن أحدهم لو ائتُمن على بيت مال، لكان به أمينًا، فما أخذت منهم شيئًا، لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، ويقدم علينا الزهري، وهو شاب فنزدحم على بابه"[5].

وعن أيوب بن سويد عن يونس عن الزهري: "قال لي القاسم: أراك تحرص على الطلب، أفلا أدلك على وعائه؟ قلت: بلى، قال: عليك بِعَمْرة بنت عبد الرحمن؛ فإنها كانت في حِجْر عائشة، فأتيتها فوجدتها بحرًا لا يَنْزِف"[6].

فهل يُتَّهم مَن يُقال فيه مثل هذه الأقوال بالكذب وعدم الأمانة في الحديث؟!

ثانيًا. صلة الزهري بالأمويين:

إن مخالطة الزهري للسلاطين لا تقدح فيه، فكما كانت منه كانت من غير واحد ممن أجمع أهل العلم على

١. تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٥٥/ ٣٦١).
٢. تذكرة الحفاظ، الذهبي، مرجع سابق، (١/ ١٠٩).
٣. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٥/ ٣٣٧).
٤. المرجع السابق، (٥/ ٣٤١، ٣٤٢).
٥. تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٥٥/ ٣٥٢).
٦. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٥/ ٣٤٧).

عدالتهم وفضلهم ونبلهم، مثل الإمام علي بن موسى الرضا، والقاضي أبي يوسف رحمهما الله، ومن لا يأتي عليه العَدُّ.

وأما الإعانة على المظالم فهي دعوى على الزهري غير صحيحة، وقد ذكر العلماء ﷺ ما يجوز من مخالطة الظلمة، وفرقوا بين المداراة والمداهنة، قال القاضي عياض في شرح مسلم: المداهنة بما كان من أمر الدين، مثل أن يفتيه بغير حق، والمداراة ما كان من أمر الدنيا.

ومن وجوه الحجج الدالة على جواز المخالطة، إذا لم يكن معها معصية ظاهرة، ما يلي:

الأول: الحديث الصحيح والنص الصريح، وهو قوله ﷺ في أئمة الجور: "... فمن غَشِي أبوابهم، فصدَّقهم في كذبهم، وأعانهم على ظلمهم، فليس مني ولستُ منه، ولا يرد على الحوض، ومَنْ غَشِي أبوابهم أو لم يَغْشَ ولم يُصدِّقهم في كذبهم، ولم يُعِنْهم على ظلمهم، فهو منِّي وأنا منه، وسيرد عليَّ الحوض"[1].

ومن ذلك ما روى أبو داود عن النبي ﷺ قال: "المسائل كُدُوح يَكْدح بها الرجل وجهه، فمن شاء أبقى على وجهه، ومن شاء ترك. إلا أن يسأل الرجل ذا سلطان، أو في أمرٍ لا يجد منه بدًّا"[2]، والمسألة لا تمكن إلا بضرب من المخالطة.

الثاني: قوله ﷻ: ﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ ﴾ (الممتحنة).

وعموم هذه الآية وسبب نزولها يستلزم جواز المخالطة ونحوها.

الثالث: قصة يوسف ﷺ ومخالطته لعزيز مصر، وقوله: ﴿ ٱجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ ﴾ (يوسف:٥٥)[3].

لقد كان الإمام الزهري وَرِعًا تقيًّا - كما بيَّنَّا، ولم تكن علاقته بالأمويين علاقة مبنية على تسييس الدين وتوظيفه في خدمة السلاطين والخلفاء كما يزعمون؛ ولكنها كانت علاقة قائمة على النصح والإرشاد إلى ما فيه خير الأمة ومصلحتها.

لقد كان مع الخلفاء، يستفيد منه المسلمون جميعًا على كل حال، فهو يغدو عليهم ويروح من حلقات العلم إلى مجالس العلماء، يروي حديثًا، أو يبث فكرة، أو يبيِّن حكمًا، أو يؤدِّب لهم ولدًا، أو يُذَكِّرهم بما للأمة عليهم من حقوق، وما لله عليهم من واجبات.

وإليك بعض هذه المواقف التي تدل على تقواه، وشدته في الحق، وأنه كان لا يخشى في الله لومة لائم: فعن يعقوب السدوسي، قال: حدثني الحلواني، حدثنا الشافعي، حدثنا عمي، قال: "دخل سليمان بن يسار على هشام بن عبد الملك، فقال: يا سليمان، من الذي تولى كبره منهم (أي الإفك)؟ قال: عبد الله بن أُبي بن سلول، قال: كذبت، هو علي، فدخل ابن شهاب، فسأله هشام، فقال: عبد الله بن أُبي، قال: كذبت، هو علي، فقال: أنا أكذب لا أبا لك، فوالله لو نادى منادٍ من

---

1. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: العيدين، باب: ما ذُكر في فضل الصلاة، (٣/ ١٩١)، رقم (٦٠٩). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٦٠٩).

2. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الزكاة، باب: ما تجوز فيه المسألة، (٥/ ٣٣)، رقم (١٦٣٦). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (١٦٣٩).

3. الروض الباسم، الوزير اليماني، مرجع سابق، (٢/ ٤٨).

السماء: إن الله أحلَّ الكذب ما كذبت، حدثني سعيد وعروة وعُبيد وعلقمة بن وقاص، عن عائشة: أن الذي تولى كبره عبد الله بن أُبي، قال: فلم يزل القوم يُغرون به، فقال له هشام: ارحل فوالله ما كان ينبغي لنا أن نحمل على مثلك"[1].

وجاء في العقد الفريد: "دخل الزهري على الوليد بن عبد الملك، فقال له: ما حديث يحدثنا به أهل الشام، قال: وما هو يا أمير المؤمنين؟ قال: يحدثوننا أن الله إذا استرعى عبدًا رعيته كتب له الحسنات، ولم يكتب له السيئات. قال: باطل يا أمير المؤمنين! أنبيٌّ خليفة أكرم على الله أم خليفة غير نبي؟ قال: بل نبيٌّ خليفة، قال: فإن الله ﷻ يقول لنبيه داود: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٦﴾﴾ (ص)، فهذا وعيد يا أمير المؤمنين لنبيٍّ خليفة، فما ظنك بخليفة غير نبي؟ قال الوليد: إن الناس ليغووننا عن ديننا"[2].

فانظر إلى ما جرى بين الوليد والزهري، ثم انظر، هل ترى موقف الزهري موقفَ عالم يخضع لتأثير البيت المالك ولا يخرج عن هواهم، ويستجيب لرغباتهم، أو هو موقف العالم الناصح؟! إنه يدفع عن خليفة المسلمين وقوعه تحت تأثير الرواة الكذابين، فلا يستمر في ظلم ولا يتمادى في باطل[3]. وانظر إليه يقول لخليفة المسلمين: "لا أبا لك!"، وهي كلمة لا يقولها رجل من العامة لآخر مثله في هيبته، وهذا دليل على أن صلته بالخليفة ليست صلة ضعيف بقوي، ولا مخدوع بخادع، بل صلة واثق بدينه، معتز بعلمه، يغضب إن كُذِّب، ويثور إذا حُرِّفت حقيقة من حقائق التاريخ المتصل بصحابة رسول الله ﷺ. فهل هذا الإمام يحابي أحدًا على حساب دينه وتقواه، وهذا حاله؟!

- **ذهاب الزهري للقصر وتحركه في حاشية السلطان:**

إن تردد العلماء على مجالس الخلفاء لا يطعن في أمانتهم ودينهم، و لا يجعلهم صرعى أهواء الخلفاء ونفوذهم، وقد سبق أن قدمنا أدلة على سمو الصلة التي كانت بين الزهري وخلفاء بني أمية، وأنها صلة العالم المعتز بعلمه ودينه ومكانته، العالم الذي لا يتردد عن مجابهة الخليفة في أي لحظة بالحق، حين يجد من واجب الحق أن يقف هذا الموقف، وقديمًا تردد الصحابة على معاوية، وتردد التابعون على الأمويين، وتردد أبو حنيفة على المنصور، وكان أبو يوسف من أشد الناس ملازمة لهارون الرشيد، ومع ذلك لم يطعن فيهم أحد، ولم يُنْزِلْهم أحدٌ عن مرتبة العدالة لمخالطتهم السلاطين أو مجالستهم.

- **حجه مع الحَجَّاج:**

لقد زعم المغرضون ليزيدوا التنفير من الزهري، والتدليل على قلة دينه ـ أنه حجَّ مع الحجاج بن يوسف الثقفي، وهذا زعم باطل؛ فالزهري لم يكن مع الحَجَّاج في حاشيته حين حج، وإنما كان مع عبد الله بن عمر حين اجتمع مع الحجاج، وإليك النص على حقيقته كما

---

١. تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٥/ ٣٧١).

٢. العقد الفريد، ابن عبد ربه، تحقيق: أحمد أمين وآخرين، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤م، (١/ ٧٠، ٧١).

٣. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٢٠١ بتصرف.

ورد في "تهذيب التهذيب" لابن حجر: "أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن الزهري قال: كتب عبد الملك إلى الحَجَّاج: أن اقتد بابن عمر في المناسك، فأرسل إليه الحَجَّاج يوم عرفة: إذا أردت أن تروح فآذِنَّا، فراح هو وسالم وأنا معهما، قال ابن شهاب: وكنت صائمًا فلقيت من الحر شدة"(١)، فالزهري إنما كان مع عبد الله بن عمر حين اجتمعا بالحَجَّاج في الحج، لا في معيَّة الحجَّاج.

- **تربيته لأولاد هشام:**

وقد زعم هؤلاء أن مما يُطْعن به في ابن شهاب الزهري أن هشامًا جعله مربيًا لوليِّ عهده، وهذا الزعم ينطوي على خطأ تاريخي واضح، فإن وَلِي عهد هشام كان هو ابن أخيه الوليد بن يزيد تنفيذًا لوصية يزيد بن عبد الملك، وقد كان الوليد هذا ماجنًا مستهترًا، بينه وبين الزهري من العداوة والجفاء ما بين الأخيار والأشرار، وإنما كان الزهري مربيًا لأولاد هشام، حين حج معه سنة ست ومائة، وعَدَا هذا الخطأ التاريخي، فإننا لا ندري أي ريب يلحق بالزهري إذا ربَّى أولاد هشام؟ أليس ذلك خيرًا من أن يتولى تهذيبهم الخلعاء والماجنون وأعداء الله وأعداء رسوله ﷺ، على أن التاريخ يحدثنا أن أولاد هشام كانت لهم غزوات موفقة في بلاد الروم، ولهم أيادٍ بيضاء في نشر الإسلام في أصقاع كثيرة، أليس من الإنصاف أن نُرجع شيئًا من الفضل في ذلك إلى شيخهم الزهري، ولا سيما أن المؤرخين يذكرون عنه أنه كان جنديًّا جليلًا، وأنه قَدِم الشام مرة يريد الغزو، وأنه كان يلبس زي الجنود(٢) ®.

الخلاصة:

- إن عدالة الإمام الزهري متفق عليها بين العلماء؛ لذلك وجدناهم يفتتحون ترجمتهم له بقولهم: الإمام الثبت، الحافظ، الفقيه، وقولهم: أعلم الحفاظ، وهذا إن دل فإنما يدل على مدى حفظه وعلمه بالحديث وأهله.
- لقد كان الإمام الزهري أعلم أهل زمانه؛ وذلك لأنه أولى العلم عناية كبيرة منذ صغره، فاستحق أن يُلقب بأنه أعلم أهل المدينة، وأنه أول من دوَّن العلم وكتبه، لذلك وجدنا سعيد بن المسيب يقول: "ما مات من ترك مثلك".
- إن مخالطة الزهري للسلاطين لا تقدح في عدالته، فكما كانت منه كانت من غيره ممن شُهد لهم بالعدالة، كأبي حنيفة، وأبي يوسف الذي لازم هارون الرشيد. كما أنه ثبت بالسنة الصحيحة أن مخالطة الأمراء - وإن كانوا ظالمين - جائزة، كما قال تعالى: ﴿ لَا يَنْهَىٰكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ ﴾ (الممتحنة:٨)، وعموم هذه الآية وسبب نزولها يستلزم جواز المخالطة، كما أن يوسف عليه السلام قد خالط عزيز مصر، فلماذا يجرَّح الزهري بمخالطته للأمراء؟!

---

١. تهذيب التهذيب، ابن حجر، مرجع سابق، (٩/ ٣٩٩).

٢. انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٢٠٨، ٢٠٩.

® في **"صلة الزهري بالأمويين صلة الناصح الأمين"**، وفي **"حقيقة إجازة الزهري لصحيفة إبراهيم الأموي"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الثانية عشرة، من الجزء الثاني (تدوين السنة والوضع فيها).

- لقد كانت صلة الإمام الزهري بالأمويين قوية تنبع من كونه ناصحًا أمينًا لهم، يذكرهم بالله، وبواجبهم تجاه من استخلفهم الله تبارك وتعالى عليهم، لذلك وجدناه في بعض المواقف لا يتحرج من مخالفة رأيهم، وتوجيههم التوجيه الصحيح لما فيه مصلحة الدين.
- لم يخرج الزهري إلى الحج في حاشية الحجاج، ولكنه خرج مع عبد الله بن عمر الذي جعله عبد الملك إمامًا في الحج في هذا العام، فالزهري كان مع عبد الله حين اجتمعا بالحجاج في الحج، لا في معية الحجاج؛ لأنه ليس في حاجة إلى أن يتقرب إليه.
- لقد كان هدف الإمام الزهري في تربيته لأولاد هشام أن يكونوا صالحين؛ لأنهم سيصبحون يومًا ما الخلفاء والأمراء، وقد شهد التاريخ بدورهم الكبير في نشر الإسلام وفتح بلاد الروم، وهذا إنما كان بفضل تربيتهم التربية الصحيحة على يد هذا الإمام المُعَلِّم.

الشبهة العاشرة

اتهام أبي حنيفة بوضع الأحاديث والرواية عن الضعفاء(*)

مضمون الشبهة:

يتهم بعض المغرضين أبا حنيفة النعمان بوضع الأحاديث لتسويغ اجتهاداته؛ حتى يقنع الناس بها، وأنه كان يروي الأحاديث عن الضعفاء لقلة علمه بالحديث.

رامين من وراء ذلك إلى الطعن في الإمام أبي حنيفة أحد أئمة الحديث ورواته العظام.

وجوه إبطال الشبهة:

1) لقد أجمع علماء الجرح والتعديل على توثيق الإمام أبي حنيفة، وقبول حديثه، فهل يُعْقَل أنه لو كان يضع الأحاديث أن يوثقه علماء الجرح والتعديل، الذين لم يحابوا أحدًا قط ؟! إلى جانب أن شهرته بالتقوى والعلم والورع تربأ به عن فعل هذا الأمر الشنيع.

2) لم يكن الإمام أبو حنيفة يروي عن الضعفاء لجهله بضعفهم؛ وإنما لأن الثقة عنده قد يكون ضعيفًا عند غيره، وهذا الأمر معلوم ومسطر في كتب الجرح والتعديل، وهو بذلك ليس بدعًا من القوم، فيُتَّهم بقلة معرفته بعلم الحديث؟!

3) كان للإمام أبي حنيفة رحمه الله علم بالحديث رواية ودراية، مفتيًا على هديه، لا يخرج عن سنة النبي ﷺ.

التفصيل:

أولا. توثيق العلماء لأبي حنيفة، وورعه وتقواه يربأ به عن وضع الأحاديث:

لقد كان أبو حنيفة من المحدثين الثقات الذين لم يختلف أحد على توثيقهم، وقبول حديثهم، فقد أجمع العلماء على قبول حديثه؛ مما يدل على بطلان هذا الزعم القائل بوضع أبي حنيفة الأحاديث؛ إذ كيف يجمع علماء الجرح والتعديل على توثيق رجل يضع الحديث، وهم الذين لم يحابوا أحدًا، ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم؟!

(*) كيف ولماذا التشكيك في السنة؟، د. أحمد عبد الرحمن، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، الوزير اليماني، مرجع سابق.

قال محمد بن سعد العوفي: سمعت يحيى بن معين يقول: كان أبو حنيفة ثقة، لا يُحدِّث بالحديث إلا بما يحفظه، ولا يحدِّث بما لا يحفظ. وقد سُئل يحيى بن معين أيضًا: أثقة هو في الحديث؟ قال: نعم، ثقة ثقة، كان والله أورع من أن يكذب، وهو أجل قدرًا من ذلك، وقال مرة: كان أبو حنيفة عندنا من أهل الصدق، ولم يتهم بالكذب، ولقد ضربه ابن هبيرة على القضاء، فأبى أن يكون قاضيًا[1]. وقال عنه الذهبي في السير: عُني بطلب الآثار، وارتحل في ذلك، وأما الفقه والتدقيق في الرأي وغوامضه، فإليه المنتهى، والناس عليه عيال في ذلك.

وعن روايته الأحاديث يقول: ... وروى عن عطاء بن أبي رباح، وهو أكبر شيخ له، وأفضلهم على ما قال[2].

فهل من كان رأي علماء الجرح والتعديل فيه على هذا النحو يمكن أن يُتَّهم بوضع الأحاديث؟!

ولماذا يُتهم بوضع الأحاديث؟ هل ليسوِّغ اجتهاداته حتى يقنع الناس بها كما يدعون؟

لا شك أن هذا كلامٌ لا دليل عليه بعد أن سقنا رأي أهل الاختصاص من العلماء فيه، ولا سيما أن فقهه لا يحتاج إلى مثل ذلك؛ فقد شهد له كل كبير وصغير، واقتنع بفقهه كل عالم وجاهل.

فقد قيل لمالك: "هل رأيت أبا حنيفة؟ قال: نعم، رأيت رجلًا لو كلَّمك في هذه السارية أن يجعلها ذهبًا؛ لقام بحجته"[3].

وقال يحيى بن سعيد القطان: "لا نكذب الله، ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة، وقد أخذنا بأكثر أقواله"[4]. وقال علي بن عاصم: لو وُزِنَ علم الإمام أبي حنيفة بعلم أهل زمانه لرجح عليهم. وقال حفص بن غياث: كلام أبي حنيفة في الفقه أدق من الشعر، لايعيبه إلا الجاهل[5]. وقال ابن المبارك: أبو حنيفة أفقه الناس[6]. وقال الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة.

قال الذهبي: الإمامة في فن الفقه مسلمة إلى هذا الإمام، وهذا أمر لا شك فيه.

وليس يصح في الأذهان شيء
إذا احتاج النهار إلى دليل

وسيرته تحتمل أن تفرد في مجلدين، رضي الله عنه ورحمه[7].

فهل من يقال عنه ذلك يكون وضَّاعًا للحديث؟!

ولا شك أن الفقيه لا يصير فقيهًا إلا إذا علم كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وبلغ من التقوى والورع مبلغًا عظيمًا، وقد كان أبو حنيفة كذلك.

فعن شريك قال: كان أبوحنيفة طويل الصمت، كثير العقل. وقال أبو عاصم النبيل: كان أبو حنيفة يُسمَّى الوتد؛ لكثرة صلاته. وعن يزيد بن كميت:

١. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (١٣/ ٤٤٩، ٤٥٠).
٢. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٦/ ٣٩١، ٣٩٢).
٣. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (١٣/ ٣٣٧، ٣٣٨).
٤. المرجع السابق، (١٣/ ٣٤٥).
٥. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٦/ ٤٠٣).
٦. تذكرة الحفاظ، الذهبي، مرجع سابق، (١/ ١٦٨).
٧. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٦/ ٤٠٣).

سمع رجلًا يقول لأبي حنيفة: اتق الله، فانتفض، واصفرّ، وأطرق، وقال: جزاك الله خيرًا، ما أحوج الناس كل وقت إلى من يقول لهم مثل ذلك، ويُروى أن أبا حنيفة ختم القرآن سبعة آلاف مرة. وقال مسعر بن كدام: رأيت أبا حنيفة قرأ القرآن في ركعة.

وقد رُوي من غير وجه أن الإمام أبا حنيفة ضُرب غير مرة على أن يلي القضاء، فلم يجب[1].

وما إخال أحدًا ـ بعد هذا ـ يتهم الإمام أبا حنيفة النعمان بوضع الحديث، إلا رجلًا يخبط خبط عشواء لا يدري ما يقول، وهو لا يعرف في أي بيئة نشأ الإمام الأعظم.

لقد نشأ الإمام في بيئة مليئة بالعلماء، إذا أخطأ واحد صاح به الباقي يعرّفه خطأه. هذه البيئة لم تكن لتسمح لمخلوق بأن يزوِّر حديثًا. ولربما أمكن توجيه انتقادات من أي نوع لفقه أبي حنيفة إلا وضع الأحاديث؛ ثم إن الرجل كان فقيه رأيٍ، يعتز بآرائه دون غلو أو تشبث، وكان يقول: "قولنا هذا رأيٌ، وهو أحسن ما قدرنا عليه، فمن جاءنا بأحسن من قولنا، فهو أولى بالصواب منا"[2]، فكان يعترف بأن صاحب الرأي مُعَرَّض للخطأ. وقد سُئل يومًا: يا أبا حنيفة ! هذا الذي تفتي به، أهو الحق الذي لا شك فيه؟ فقال: والله ما أدري لعله الباطل الذي لا شك فيه.

ورأى تلميذه أبا يوسف يكتب بعض ما سمعه منه؛ فقال: "ويحك يا يعقوب! لا تكتب ما تسمعه مني، فإني قد أرى الرأي اليوم فأتركه غدًا، وأرى الرأي غدًا فأتركه بعد غد"[3].

ثانيًا. لم يكن أبو حنيفة يروي عن الضعفاء لجهله بهذا الضعف؛ وإنما لأن من كان ضعيفًا عند غيره قد يكون ثقة عنده:

إنه من الثابت تفاوت أئمة الجرح والتعديل في الحكم على راوٍ بالثقة أو الضعف، وكذلك في الرواية عنه، فمن هو ثقة عند بعضهم تجده ضعيفًا عند بعضهم الآخر. قال الدارقطني: "يُضعف الراوي إذا كان فيه نوع من أنواع الجرح، وهو أمر نسبيٌّ عند كل إمام من أئمة الجرح والتعديل"[4].

قد يكون أولئك الرواة الذين يروي عنهم أبو حنيفة مختلفًا في ضعفهم، وهو يعلم وجه التضعيف، وحجة المضعِّف، ويكون مذهبه أن حجة التضعيف هذه لا تقتضي الضعف عنده، وقد جرى ذلك لغيره من العلماء والحفاظ؛ فالشافعي كان يروي عن أبي خالد الزغبي المكي، وهو مختلف في توثيقه، وكذلك أحمد بن حنبل يروي عن عامر بن صالح بن عبد الله بن عروة بن الزبير بن العوام، وانفرد بتوثيقه حتى قال أبو داود: سمعت يحيى بن معين يقول: جُنَّ أحمد؛ يحدث عن عامر بن صالح[5]!

وقال الذهبي: لعل أحمد ما روى عن أوهى منه، وإنما روى عنه أحمد؛ لأنه لم يكن عنده يكذب، وكان عالمًا بالفقه والعلم والحديث والنسب وأيام العرب،

---

١. المرجع السابق، (٦/ ٤٠٠، ٤٠١).
٢. السابق، (١٣/ ٣٥٢).
٣. السابق، (١٣/ ٤٢٤).
٤. كتاب الضعفاء والمتروكين، الدارقطني، تحقيق: السيد صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ص٢٧.
٥. ميزان الاعتدال، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٣٦٠).

وقال أبو حاتم: ما أرى بحديثه بأسًا[1].

وكذلك أهل الصحاح يروون عمن هو مختلف فيه، وهذا شيء مشهور، وقد يكون أبو حنيفة إنما روى عن أولئك وذكر حديثهم على سبيل المتابعة والاستشهاد، وقد اعتمد على غير حديثهم من عموم أو حديث أو قياس أو استدلال، أو عمل بالإباحة الأصلية، مثل ما صنع الهادي والقاسم في الاحتجاج بحديث ابن أبي ضميرة وأبي هارون العبدي، وأهل الرواية مجمعون على تجريحهما.

وقد أخرج مسلم في الصحيح عن جماعة من الضعفاء المتوسطين على جهة المتابعة والاعتبار، وربما اكتفى بالإسناد إليهم إذا كان إسنادهم عاليًا، وكان الحديث معروفًا عند علماء الأثر بإسناد نازل من طريق الثقات.

ولعل أبا حنيفة رحمه الله روى عن الضعفاء لحفظ حديثهم وسهولة تمييزه من غيره على طريقة الحفاظ الكبار من أئمة الأثر، فإنهم يحفظون الحديث الصحيح والضعيف؛ لأجل التبيين والتحذير من العمل بالضعيف، وذلك مشهور عنهم.

وفي الرواية المشهورة عن البخاري أنه قال: "أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح"[2].

وقال إسحاق بن راهويه: أعرف مكان مائة ألف حديث، كأني أنظر إليها، وأحفظ سبعين ألف حديث صحيحة عن ظهر قلب، وأحفظ أربعة آلاف حديث مُزَوَّرة، فقيل له: ما معنى حفظ المزوَّرة؟ فقال: إذا مرّ بي منها حديث في الأحاديث الصحيحة فَلَيْتُه منها فليًا"[3].

إذا عرفت هذا علمت أنه لا سبيل للطعن في أبي حنيفة بأنه روى بعض الأحاديث عن الضعفاء وأخذ ببعضها، ولا شك أن أبا حنيفة قَبِل بعض الضعيف، حيث لا يوجد ما يعارضه من حديث الثقة المعلوم العدالة، وكذلك فعل أئمة الحديث الكبار.

فعن أحمد بن حنبل أنه كان يقول بالعمل بالحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب أصح منه، وذلك على سبيل الاحتياط، لا على سبيل الإيجاب، ولا على سبيل الجهل بضعف الحديث.

وكذلك قال الحافظ أبو عبد الله بن مندة: "إن أبا داود يخرِّج الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره؛ لأنه عنده أقوى من رأي الرجال"[4].

وفي هذا شهادة واضحة بأن رواية الحديث الضعيف ليست من قبيل الجهل بضعف الحديث. فأحمد وأبو داود من جلَّة علماء الأثر بلا مدافعة، وهذا الحديث الضعيف الذي ذكروه ليس حديث الكذابين، ولا حديث أهل الكبائر، فذلك لا يستحق اسم الضعف، إنما يقال فيه: إنه باطل أو موضوع، أو نحو ذلك، وإنما الضعيف ما في حفظ راويه شيء مما ينجبر بالشواهد والمتابعات، على ما هو مقرر في علوم الحديث، وعامة التضعيف إنما يكون بقلة الحفظ، وكثرة الوهم.

---

1. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، الأمير الصنعاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، د. ت، (1/ 320).
2. تذكرة الحفاظ، الذهبي، مرجع سابق، (2/ 556).
3. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، مرجع سابق، (2/ 385).
4. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (13/ 214).

فعلى هذا الوجه تكون رواية أبي حنيفة عن الضعفاء مذهبًا واختيارًا، لا جهلًا وجزافًا[1].

نخلص من هذا إلى أن رواية أبي حنيفة أحاديث ضعيفة لا تدل على جهله بضعفها، ويدلنا على ذلك علمه الواسع بالحديث ومصطلحه، والرجال وتعديلهم وتجريحهم. فقد كان أبو حنيفة إمامًا مجتهدًا بإجماع الموافقين والمخالفين، ومن شرائط الاجتهاد أن يحيط المجتهد بأحاديث الأحكام، وهي آلاف، وعلى أقل تقدير بضع مئات كما ذهب إليه بعض الحنابلة، فكيف يسوغ له أن يعرف هذا العدد من الأحاديث ثم لا يعرف صحيحها وضعيفها وعللها، وكيف اعتبر الأئمة اجتهاده وعنوا بفقهه ونقلوه في الآفاق، واشتغلوا به تقريرًا أو نقدًا ـ وهو قائم على غير أساس؟!

إن فقه أبي حنيفة قائم على الأحاديث الصحيحة، وقد جمع شارح القاموس "السيد مرتضى الزبيدي" رحمه الله كتابًا جمع فيه الأحاديث من مسانيد أبي حنيفة، والتي وافقه في روايتها أصحاب الكتب الستة سماه "عقد الجواهر المنيفة في أدلة أبي حنيفة" فكيف تكون هذه الموافقة مع عدم علمه بالحديث؟!

ومما يؤكد أن فقه أبي حنيفة كان قائمًا على الحديث، أن ابن أبي شيبة في مصنفه أفرد بابًا لما خالف فيه أبو حنيفة ما صح من الأحاديث، فبلغت مائة وخمسة وعشرين مسألة، فلو سلمنا بذلك لكانت بقية المسائل التي أُثِرت عنه موافقة للحديث في كل مسألة ورد فيها حديث، فإذا كانت مسائل أبي حنيفة على أقل تقدير ثلاثًا وثمانين ألف مسألة، لزم أن يكون عند أبي حنيفة مئات بل آلاف الأحاديث، وهذا العدد ـ بلا شك ـ لا يجتمع عند إمام فيفتي به، إلا عن بينة من صحة ما يرويه ويفتي به.

ثالثًا. معرفة أبي حنيفة بنقد الحديث:

يقول الدكتور مصطفى السباعي: ومما يزيدك يقينًا بمعرفة أبي حنيفة بعلم الحديث وأصوله، أن العلماء يعتمدون رأيه في مصطلح الحديث ورجاله، وكانت له شروط في قبول الأخبار، وفيها من الشدة ما لا يخفى، وقد خالفه المحدثون في أكثرها، لكنه كان له العذر في ذلك؛ إذ كان في بيئة فشا فيها الكذب، وكان له اجتهاد ووجهة نظر في الأحاديث التي خالفها، وأمثلة ذلك ما يلي:

1. قال الأوزاعي لأبي حنيفة: لماذا لا ترفعون أيديكم عند الركوع، وعند الرفع منه؟ فقال أبو حنيفة: حدثني حماد عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة، ولا يعود إلى شيء من ذلك. فقال الأوزاعي: أحدثك عن الزهري عن سالم عن ابن عمر، وتقول: حدثنا حماد عن إبراهيم؟ فقال أبو حنيفة: كان حماد أفقه من الزهري، وكان إبراهيم أفقه من سالم، وعلقمة ليس بدون ابن عمر، وإن كان لابن عمر صحبة، فالأسود له فضل كبير، وفي رواية أخرى: إبراهيم أفقه من سالم، ولولا فضل الصحبة لقلت: إن علقمة أفقه من عبد الله بن عمر، وعبد الله هو عبد الله، فسكت الأوزاعي.

---

1. انظر: العواصم والقواصم، الوزير اليماني، مرجع سابق، (1/ 346: 349).

٢. واجتمع سفيان بن عيينة بأبي حنيفة فسأله: هل صحيح أنك تفتي بأن المتبايعين ليس لهما الخيار إذا انتقلا من حديث البيع إلى حديث آخر غيره، ولو ظلَّا مجتمعين في مكان واحد؟ قال: نعم، قال سفيان: كيف وقد صح الحديث عن رسول الله ﷺ: "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا"؟ قال أبو حنيفة: أرأيت إن كانا في سفينة، أرأيت إن كانا في سجن؟ أرأيت إن كانا في سفر؟ كيف يفترقان؟

فانظر إلى فقه أبي حنيفة، فإنه لم يَرُدّ الحديث، إنما فهم من التفرق، تفرق الأقوال لا الأجسام، مراعاةً للمقصود من العقود.

من ذلك يتبين لنا سعة علم أبي حنيفة في الحديث، لا سيما نقده سندًا ومتنًا، ومثل هذا الضرب من العلماء لا يُتَّهم - بحال - بوضع الأحاديث أو الرواية عن الضعفاء جهلًا منه وحاشاه من ذلك[1].

الخلاصة:

- إن أبا حنيفة النعمان رحمه الله له من التقوى والورع والزهد ما يدفع عنه كل ريبة وشك، وقد تبين ذلك من خلال أقواله وأفعاله التي وردت عنه.
- لقد أجمع العلماء على توثيق أبي حنيفة، وقبول حديثه، وأنه لا يحدث إلا بما يحفظ، ولا يحدث بما لا يحفظ؛ فهل مثل هذا يكون وضَّاعًا للأحاديث؟!
- لقد بلغ الإمام أبو حنيفة من الفقه ما جعل الشافعي يقول عنه: "الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة"، والذهبي أيضًا يقول: "وأما الفقه والتدقيق في الرأي وغوامضه فإليه المنتهى، والناس كلهم عيال عليه في ذلك: "فلا يتصور أن يكون أبو حنيفة بهذه الدرجة من الفقه والتقوى، ثم يروي أحاديث لا تصح عن رسول الله ﷺ.
- لقد نشأ أبو حنيفة في بيئة مليئة بالعلم والعلماء، تجعل من الصعب، بل من المستحيل أن يضع حديثًا واحدًا وينسبه إلى النبي ﷺ؛ إذ إن مثل هؤلاء العلماء ما كانوا يسكتون على ذلك.
- إن الرواة الذين روى عنهم أبو حنيفة مختلف فيهم، فالضعيف عنده قد يكون ثقة عند غيره، والثقة عنده قد يكون ضعيفًا عند غيره، وقد حدث ذلك لكثير من الأئمة الأثبات مثل مسلم، ومالك، وأحمد بن حنبل، بل هو معروف في علم الجرح والتعديل.
- لم يأخذ الإمام أبو حنيفة بالحديث الضعيف، إلا إذا لم يجد ما يعارضه من حديث الثقة المعلوم العدالة، أمَّا إذا وجد ما يعارضه من الصحيح لم يأخذ به.
- إن رواية الإمام أبي حنيفة للضعيف ليست من قبيل الجهل بأحوال الرواة وصفة الحديث، وإنما لحفظها والتمييز بينها وبين الأحاديث الصحيحة بكل سهولة.
- لم يكن أبو حنيفة بدعًا من أئمة الحديث في هذا، وإنما سلك غيره هذا المسلك من الأئمة الكبار، كالبخاري وإسحاق بن راهويه وغيرهما.
- أما دراية الإمام أبي حنيفة بعلم الحديث والرجال فإن باعه في ذلك كبير، وكم احتج على مخالفيه بإظهار وجهة نظره في الرجال، يدل على ذلك حفظه مئات بل آلاف الأحاديث، ولا يبلغ إمام مجتهد هذه الدرجة إلا إذا كان على قدر كبير من معرفة الحديث، بالإضافة إلى أن علماء الحديث كانوا يعتمدون رأيه في

---

١. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٣٨٢.

مصطلح الحديث، وهذا ينفي عنه دعوى جهله بالحديث، وقلة علمه فيه.

الشبهة الحادية عشرة

اتهام الإمام مالك بن أنس بالكذب على النبي ﷺ(*)

مضمون الشبهة:

يتهم بعض المغرضين الإمام مالك بن أنس بالكذب على رسول الله ﷺ وتزوير الأحاديث ووضعها، ويستدلون على ذلك بأنه كان يجتهد وينسب اجتهاداته إلى رسول الله ﷺ زورًا وبهتانًا. ويرمون من وراء ذلك إلى الطعن فيما جاء من سنة النبي في موطأ مالك رضي الله عنه.

وجه إبطال الشبهة:

- إن ما عُرف عن الإمام مالك من عدم روايته إلا عن الثقات، وحرصه على سلامة متن الحديث - لَيَنْفِي عنه اتهامه بالتخرُّص على رسول الله ﷺ، وأما أنه كان ينسب اجتهاداته إلى رسول الله، فهذا مما لا دليل عليه، وهذا الموطأ شاهد قاطع على أنه كان يعزو كل قول إلى قائله.

التفصيل:

من العجب - حقًّا - أن نجد من يجادل في البدهيَّات والمسلَّمات، ويشكك في المقررات، بدافع من التحيز الأعمى الذي يعمي القلب عن الحقيقة ولو كانت كالشمس في وضوحها، وكالضحى في جلائها.

فالإمام مالك بن أنس - إمام دار الهجرة - ممن اشتهرت إمامته، واستفاضت عدالته، واجتمعت الكلمة لأهل العلم بالحديث ومن هو على بصيرة بهذا الأمر على علو منزلته، وتقواه، وورعه، ونزاهته.

وإن ما عُرِف عن الإمام مالك بن أنس رحمه الله، وعن منهجه في جمع الموطأ، ودقته في نقل حديث رسول الله ﷺ لينفي أن يكون كذَّابًا، فضلًا عن أن يكذب على رسول الله ﷺ. وهل يُعقل أن رجلًا قيَّضه الله لحفظ السنة والذَّبِ عنها ضد تحريف المبطلين، وابتداع المبتدعين، وانتحال أهل الزيغ والتضليل - حتى كان أول من وضع كتابًا في الصحيح - هل يُعقل لرجل مثل هذا أن يكذب على رسول الله ﷺ؟!

لقد أبطل علماء الحديث وصيارفته منذ البداية أي دعوى توجه إلى الإمام مالك باعتباره إمامًا من أئمة الحديث؛ فقد ذكر ابن أبي حاتم بابًا في كتابه "الجرح والتعديل" سماه "ما ذُكِر من صحة حديث مالك وعلمه بالآثار" جاء فيه بأخبار كثيرة تثبت عدم تساهله، وعدم كذبه على النبي ﷺ، ومما ذكره في هذا الباب ما يأتي:

١. ما روي عن أيوب بن سويد الرملي قال: "ما رأيت أحدًا قط أجود حديثًا من مالك بن أنس".

٢. قال وهيب: "أتينا الحجاز، فما سمعنا حديثًا إلا تَعْرِفُ وتُنْكِرُ، إلا مالك بن أنس".

٣. قال ابن المديني: "كان مالك صحيح الحديث".

٤. عن يونس بن عبد الأعلى قال: قال الشافعي:

(*) دليل المسلم الحزين، حسين أحمد أمين، دار العين، القاهرة، ط١١، ٢٠٠٧م. كيف ولماذا التشكيك في السنة؟، أحمد عبد الرحمن، مرجع سابق.

"إذا ما جاء الأثر، فمالك النجم، أي: النجم في الآثار والأحاديث"، وروى عن الشافعي أيضًا: "كان مالك إذا شك في بعض الحديث طرحه كله"، وقال: "إذا جاء الحديث عن مالك، فشد به يدك".

٥. عن يحيى بن معين قال: "أتريد أن تسأل عن رجال مالك؟ كلُّ من حدَّث عنه ثقة، إلا رجلًا أو رجلين"[١]، ولعل ابن معين يريد بالرجل: أبا أمية عبد الكريم بن أبي المُخَارق.

٦. قال النسائي رحمه الله: "أمناء الله على علم رسول الله ﷺ: شعبة ومالك ويحيى بن سعيد القطان"[٢].

فهل من اتصف بأنه أمين على سنة رسول الله ﷺ، يضع الأحاديث ويفتري الكذب عليه ﷺ؟!

قال الذهبي: "قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: من أثبت أصحاب الزهري؟ قال: مالك أثبت في كل شيء". وقال الشافعي: "إذا ذُكر العلماء فمالِكٌ النجم". وقال أيضًا: "لولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز". وقال ابن وهب: "لولا مالك والليث لضللنا". وقال وهيب: "إمام أهل الحديث مالك".

وقال أيضًا: "وقد اتفق لمالك مناقب ما علمتُها اجتمعت لغيره؛ إحداها: طول العمر، وعلو الرواية. وثانيتها: الذهن الثاقب، والفهم، وسعة العلم. وثالثتها: اتفاق الأئمة على أنه حجة صحيح الرواية. ورابعتها: إجماعهم على دينه وعدالته واتباعه السنن. وخامستها: تقدمه في الفقه والفتوى، وصحة

١. انظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، مرجع سابق، (١/ ١٣: ١٧).

٢. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٨/ ١٠٦).

قواعده"[٣].

"وقد كان الإمام مالك بن أنس ينتقي الأحاديث انتقاء المتعرِّف إلى أحوال رواتها، ولقد عُني عناية شديدة بدراسة رجال الحديث، قال: "لا يُؤخذ العلم عن: سفيه يُعلن السفه، وإن كان أروى الناس، وصاحب بدعة يدعو إلى هواه، ومن يكذب في حديث الناس، وإن كنت لا أتَّهمه في الحديث، وصالح عابدٍ فاضلٍ إذا كان لا يحفظ ما يحدِّث به"[٤].

فمالك لا يكتفي بالعدالة والضبط، بل لا بد أن يكون الراوي عنده ممن يَزِن ما يُنقل إليه، ويتعرَّف حاله وحال من يَنْقل عنه، هذه شروط مالك في الراوي، وكان حرصه على سلامة المتن لا يقل عن حرصه على حال الراوي وضبطه[٥].

إن الإمام مالكًا قد استفاضت عدالته واشتهرت إمامته؛ ولذا لا يُلتفت إلى من جرَّحه، وهذه من ضوابط علم الجرح والتعديل، كما أن من ضوابطه أنه لا يُلتفت إلى الجرح إلا إذا كان الجارح إمامًا له عناية بهذا الشأن، وقد خلا الراوي المجروح عن التوثيق، ولم تظهر قرينة تدل على تحامل الجارح في جرحه[٦].

فإذا عُلم مما تقدم استفاضة عدالة الإمام مالك واشتهار إمامته، ولم يُعلم عن إمام من الأئمة أنه

٣. تذكرة الحفاظ، الذهبي، مرجع سابق، (١/ ٢٠٨: ٢١٢) بتصرف.

٤. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٨/ ٦٧، ٦٨).

٥. في السنة النبوية ومصطلح الحديث، حسين سمرة، دار الهاني، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص٢٨٨.

٦. انظر: ضوابط الجرح والتعديل، عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، مكتبة العبيكان، الرياض، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص٧٧: ٧٩.

جرَّحه، وكان جرحه ممن ليس من أرباب هذا الشأن من المتأخرين، وكانت قرينة التحيز ظاهرة بيِّنة على تحامل هذا الجارح في جرحه - عُلِمَ أن تجريح الإمام مالك ما هو إلا هزل لا يُلتفت إليه.

ثم من عُلِم حاله من الدقة المتناهية في النقل عن الرجال وضبط متن الروايات، كيف يُتَّهم بالكذب على رسول الله ﷺ؟!

ولقد مكث في جمع كتابه "الموطأ" نحوًا من أربعين سنة يهذبه وينقحه، فكان يتثبت مما رواه، فيحذف مما روى وقتًا بعد آخر؛ ولذا قال الشافعي: "كان مالك إذا شك - في حديث - لم يتقدَّم، إنما يهبط بالحديث أبدًا - إذا كان مسندًا - إنما ينزل درجة؛ فهو لا يُحدِّث إلا عن الثقة، وكان يطرح الحديث كلية إذا شك فيه".

وبعد أن فرغ رحمه الله من تأليف "الموطأ" بهذا المنهج الصارم عرضه على سبعين فقيهًا من المتخصصين في علوم الحديث في المدينة المنورة، فكلهم واطئوه عليه؛ ولذا سماه "الموطأ"، وقد شَهِد الشافعي "للموطأ" فقال: "ما كتاب بعد كتاب الله أنفع من كتاب مالك بن أنس"[1].

فهل يُعقل أن من يفعل ذلك من التنقيح والتهذيب والتثبت في الرواية، يكذب على رسول الله ﷺ؟! ثم كيف يواطئه سبعون من أئمة الحديث بالمدينة المنورة على كتابه، وهم يعلمون كذبه - حاشاه ذلك - على رسول الله، أم أنهم جميعًا متواطئون على الكذب على رسول الله ﷺ ؟!

- **منهج الإمام مالك:**

كان الإمام مالك يسجل الأحاديث في كتابه بكل أمانة، فالمرفوع مرفوع والمرسل مرسل، وحديث الصحابي حديث صحابي، ورأيه رأيه، لا يغير ولا يبدل حرفًا واحدًا. ونظرًا لوجود أحاديث غير مسندة، وتردد قول مالك: "رأيي"، وقوله: "الأمر المجتمع عليه"، و"الأمر عندنا"، و"الأمر ببلدنا"، و " أدركت أهل العلم"، و"سمعت بعض أهل العلم" - ظن بعض تلاميذه أن تلك الأحاديث مجرد آراء واجتهادات له. ورد مالك على سائلٍ سأله عن ذلك فقال: "فلعمري ما هو برأيي، ولكنه سماع من غير واحد من أهل العلم والفضل، والأئمة المهتدى بهم الذين أخذت عنهم، وهم الذين كانوا يتقون الله تعالى، فكثر علي، فقلتُ: "رأيي!"، "وذلك رأيي"، إذا كان رأيهم رأي الصحابة الذين أدركوهم عليه، وأدركتهم أنا على ذلك. فهذه وراثة توارثوها قرنًا عن قرن - أي جيلًا عن جيل - إلى زماننا. وما كان رأيًا فهو رأي جماعة ممن تقدم من الأئمة، وما كان فيه "الأمر المجتمع عليه" فهو ما اجْتُمع عليه من قول أهل الفقه والعلم، لم يختلفوا فيه.

وما قلتُ: "الأمر عندنا" فهو ما عمل به الناس عندنا (في المدينة المنورة)، وجرت به الأحكام، وعرفه الجاهل والعالم، وكذلك ما قلتُ فيه: "ببلدنا"، وما قلت فيه: "بعض أهل العلم" فهو شيء استحسنته من قول العلماء. وأما ما لم أسمع منهم، فاجتهدتُ ونظرتُ، على مذهب مَنْ لقيته، حتى وقع ذلك موقع الحق أو قريبًا منه، حتى لا يخرج عن مذهب أهل المدينة

---

١. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصفهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ، (٩/ ٧٠).

وآرائهم، وإن لم أسمع ذلك بعينه فنسبت الرأي إليَّ، بعد الاجتهاد مع السنة وما مضى عليه عمل أهل العلم المقتدى بهم، والأمر المعمول به عندنا من لدن رسول الله ﷺ والأئمة الراشدين، مع مَنْ لقيت، فذلك رأيهم ما خرجتُ إلى غيره.

ومن الجليِّ أن هذا المنهج يتناقض مع الصورة البشعة التي صورها المدَّعون للفقهاء المجتهدين، الذين اجتهدوا ونسبوا اجتهاداتهم زورًا إلى رسول الله! إن الإمام الكبير بدا لبعض تلاميذه وكأنه ينسب آراء غيره إلى نفسه، على نقيض أوهام المغالطين، فشرح لهم - ولنا - منهجه العلمي الدقيق، الذي ينسب كل علم إلى أهله، وكل اجتهاد إلى أصحابه، إلى جانب الأحاديث النبوية، وأعمال أهل المدينة الذين التزموا بسنة نبيهم وطبَّقوها، فكان رحمه الله أنموذجًا للأمانة العلمية.

وليس ثمة إشارة أو خبر أو دليل على أن مالكًا كان يميل إلى الاجتهاد، ثم نسبة اجتهاداته إلى غيره، ناهيك عن نسبتها زورًا إلى النبي ﷺ! وهذا "الموطأ" أمامنا يشهد بوضوح قاطع على أن الإمام حَرَصَ على أن ينسب آراءه إلى نفسه. ففي كتاب "الطهارة": سُئل مالك عن رجل نسي أن يتمضمض ويستنثر، حتى صلَّى، فقال: ليس عليه أن يعيد صلاته، وليمضمض ويستنثر ما يستقبل، إن كان يريد أن يصلي"[1].

وهو يروي ويفتي - أحيانًا - استنادًا إلى قول الصحابي؛ ففي باب "جامع غسل الجنابة" يحدث مالك عن نافع: "أن عبد الله بن عمر كان يقول: لا بأس أن يُغْتسل بفضل المرأة، ما لم تكن حائضًا أو جُنبًا"[2]. وفي باب زكاة العُروض - وهي الأموال المستثمرة في التجارة - أورد مالك فتوى عمر بن عبد العزيز وعمله، ثم علق عليه، وأفتى في المسألة استنادًا إلى ما كان سائدًا في المدينة[3]. وفي باب الوصية للوارث والحيازة"، أفتى مالك بأن: "الرجل إذا كان صحيحًا، كان أحق بجميع ماله، يصنع فيه ما شاء؛ إن شاء أن يخرج من جميعه خرج، فيتصدق به، أو يعطيه من شاء"[4]. ومثل هذا كثير جدًّا.

فلم يكن ثمة سبب يدعو الإمام إلى التنصُّل من اجتهاداته، إذ لَقِيَتْ القبول من جماهير المسلمين في عصره، وإلى يوم الناس هذا[5].

ولقد كان الإمام مالك يتأنَّى في الفتوى ولا يسارع إلى الإجابة؛ قال ابن عبد الحكم: "كان مالك إذا سُئِل عن المسألة، قال للسائل: انصرف حتى أنظر، فينصرف، ويتردد فيها، فقلنا له في ذلك فبكى، وقال: "إني أخاف أن يكون لي من المسائل يوم وأي يوم!". وما كان يعتبر في الفتوى خفيفًا وصعبًا، بل يعتبرها كلها أمرًا صعبًا، ما دام يترتب على قوله تحليل أو تحريم. وقد

1. أخرجه مالك في الموطأ، كتاب: الطهارة، باب: العمل في الوضوء، ص٧، ٨، رقم (٣٧).

2. أخرجه مالك في الموطأ، كتاب: الطهارة، باب: جامع غسل الجنابة، ص١٨، رقم (١١٩).

3. أخرجه مالك في الموطأ، كتاب: الزكاة، باب: زكاة العروض، ص٨٦، رقم (٥٩٩).

4. أخرجه مالك في الموطأ، كتاب: الوصية، باب: الوصية للوارث والحيازة، ص٢٩٥.

5. انظر: مقدمة كتاب الموطأ، الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م، ص (هـ ك، و ك).

سأله سائل وقال: مسألة خفيفة، فغضب، وقال: "مسألة خفيفة سهلة!! ليس في العلم شيء خفيف؛ أما سمعت قول الله تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ۝٥﴾ (المزمل)، فالعلم كله ثقيل، وخاصة ما يُسأل عنه يوم القيامة".

وكان لإخلاصه لا يقول هذا حرام وهذا حلال، إلا إذا كان ثمة نص صريح. أما ما يكون استنباطًا بوجه من وجوه الرأي، فإنه لا يقول: حلال وحرام، بل يقول: أكره وأستحسن. وكثيرًا ما كان يعقب على ذلك بقوله مقتبسًا من القرآن الكريم: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ۝٣٢﴾ (الجاثية)[1].

وكيف يُتَّهم من كان يتورَّع عن الإفتاء إذا كان لا يحسن ما سُئِل عنه - بالكذب على رسول الله ﷺ ونسبة اجتهاده إليه ﷺ زورًا وبهتانًا؛ فقد قال عبد الرحمن بن مهدي: "كنا عند مالك بن أنس، فجاء رجل، فقال: يا أبا عبد الله، جئتك من مسيرة ستة أشهر، حمَّلني أهل بلادي مسألة أسألك عنها، قال: فَسَلْ، قال: فسأل الرجل عن أشياء فقال: لا أحسن. قال: فقطع بالرجل كأنه قد جاء إلى من يعلم كل شيء، قال: وأي شيء أقول لأهل بلادي إذا رجعت إليهم، قال: تقول لهم، قال مالك بن أنس: لا أحسن"[2].

بل لقد كان ينزع عن فتواه، ويتبع آثار رسول الله ﷺ إذا حُدِّث عن رسول الله ﷺ بخلاف فتواه، قال أحمد بن عبد الرحمن ابن أخي ابن وهب: "سمعت عمي يقول: سمعت مالكًا سُئِل عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء، فقال: ليس ذلك على الناس. قال: فتركته حتى خفَّ الناس، فقلت له: عندنا في ذلك سنة، فقال: وما هي؟ قلت: حدثنا الليث بن سعد، وابن لَهيعة، وعمرو بن الحارث عن يزيد بن عمرو المعافري عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن المستورد بن شداد القرشي، قال: "رأيت رسول الله ﷺ يُدلِّك بخنصره ما بين أصابع رجليه". فقال: إن هذا الحديث حسن، وما سمعت به قط إلا الساعة. ثم سمعته - ابن وهب سمع مالكًا - بعد ذلك يُسأل فيأمر بتخليل الأصابع[3].

ويكفينا في ذلك قول عبد الرحمن بن مهدي: "ما أُقدِّم على مالك في صحة الحديث أحدًا"[4].

أَمِثْلُ هذا يجتهد وينسب اجتهاده إلى رسول الله ﷺ زورًا وبهتانًا؟!

إن للقارئ بعد استيعاب ما قدمنا أن يحكم هو بنفسه، ويجيب هو بحيادية تنأى عن التحيُّز البغيض، والذاتية الممقوتة®.

الخلاصة:

- إن من ضوابط علم الجرح والتعديل أن من

---

١. تاريخ المذاهب الإسلامية، الإمام محمد أبو زهرة، مرجع سابق، ص٣٩٨، ٣٩٩.

٢. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، مرجع سابق، (١/ ١٨).

٣. أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب: الطهارة، باب: فرض الرجلين في وضوء الصلاة، (١/ ٣٦).

٤. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، مرجع سابق، (١/ ٦٥).

® في **"مكانة الإمام مالك عند العلماء والمحدثين ومنهجه في انتقاء الأحاديث"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الأولى، من الجزء السادس (دواوين السنة).

استفاضت عدالته واشتهرت إمامته، فإنه لا يجوز ولا يقبل تجريح من جرَّحه، كما أن جارحه لا بد أن يكون ممن له عناية بهذا الشأن، ولم تظهر قرينة تدل على تحامل الجارح في جرحه، فإذا عُلِمَ أن الإمام مالكًا ممن اشتهرت إمامته، واستفاضت عدالته، ولم يوجد من جرَّحه من الأئمة، وكان من جرحه من المتأخرين ممن ليس كُفْئًا لهذا الشأن، وكان في تجريحه تحامل ظاهر، إذا عُلِمَ ذلك عُلِم أنه لا يُلتفت إلى من جرَّح الإمام مالكًا، وطعن فيه، واتهمه بالكذب على رسول الله ﷺ.

- لقد كان الإمام مالك ممن قيَّضهم الله لحفظ السنة والذَّب عنها، فكان لا يروي إلا عن الثقات، وكان يهتم بسلامة المتن، حتى إنه ألَّف موطأه في أربعين سنة، ينقحه ويهذِّبه، ويحذف منه إن شك في حديث ما، فكيف يُتَّهم من هذا حاله بالكذب على رسول الله ووضع الحديث عليه ﷺ.

- لقد واطأ الإمامَ مالكًا على موطئه سبعون من أئمة علم الحديث، ولم يتهمه أحد بأن في موطئه حديثًا مكذوبًا، فهل كلهم متواطئون على تزوير الأحاديث، والكذب على رسول الله؟! فهذا مما لا يقول به من درس حال القوم، وتعرَّف إلى منهجهم.

- كان الإمام مالك يسجِّل الأحاديث في موطئه بكل أمانة، فالمرفوع مرفوع، والمرسل مرسل، وحديث الصحابي حديث صحابي، ورأيه رأيه، لا يُغيِّر ولا يُبدِّل حرفًا واحدًا، ولا ينسب قولًا إلى غير صاحبه، فضلًا عن أن ينسب إلى رسول الله ﷺ ما لم يقله.

- ليس في الموطأ رأي إلا وهو مُخَرَّج مُتَّبع، وليس برأي مبتدع، وليس ثمة إشارة أو خبر أو دليل على أن مالكًا كان يميل إلى الاجتهاد، ثم ينسب اجتهاداته إلى غيره، فضلًا عن أن ينسبها إلى رسول الله ﷺ، وهذا الموطأ يشهد بوضوح قاطع على أن الإمام مالكًا حرص على أن ينسب آراءه إلى نفسه.

- كان الإمام مالك يتورَّع أن يفتي بغير علم، فكان يقول فيما لا يحسنه: لا أحسن أو لا أعلم، فكيف يُتَّهم من يفعل ذلك بنسبة اجتهاداته إلى النبي زورًا وبهتانًا؟!

- لقد كان الإمام مالك يتَّبع آثار رسول الله ﷺ، وينزع عن فتواه إن حُدِّث عن رسول الله ﷺ بخلافها، وقصة ابن وهب معه في تخليل أصابع الرجلين شاهدة على ذلك، فكيف يُتَّهم بنسبة اجتهاداته إلى رسول الله زورًا وبهتانًا؟!

الشبهة الثانية عشرة

ادعاء أن عبد الله بن المبارك كان مُغفَّلا(*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المشككين أن عبد الله بن المبارك كان مغفَّلًا[1]، ويستدلون على ذلك بأنه كان يجمع كل ما

(*) فجر الإسلام، أحمد أمين، مرجع سابق. السُّنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق. حجية السُّنة ورد الشبهات التي أثيرت حولها، الجامعة الدولية بأمريكا اللاتينية، برنامج البكالوريوس، طبعة خاصة.

١. الغفلة عند المحدثين هي: أن يكون في كتاب الراوي غلطٌ، فيقال له في ذلك، فيترك ما في كتابه ويحدث بما قالوا، أو يغيره في كتابه بقولهم، لا يَعْقِل فرقًا ما بين ذلك، أو يصحِّف تصحيفًا فاحشًا يقلب المعنى، وهو لا يعقل ذلك، وكذلك من لُقِّن فتلقن. (انظر: الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (١/ ٤٣٨).

أتاه من الروايات على أنها صحيحة، ولما كان رحمه الله صادقًا، كان يحدث الناس بكل ما سمع، فيأخذه الناس عنه مخدوعين بصدقه. واستدلوا على ذلك بقول الإمام مسلم فيه: "كان ثقة صدوق اللسان، ولكنه كان يأخذ عمن أقبل وأدبر".

رامين من وراء ذلك إلى الطعن في مرويات هذا الإمام الجليل، وتشكيك المسلمين فيها.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن أخذ العلماء عن عبد الله بن المبارك وثناءهم عليه، وتوثيقهم له لخير دليل على بطلان هذه الشبهة؛ إذ إنهم لا يأخذون ولا يوثقون إلا الثقة.

٢) لقد كان عبد الله بن المبارك من مشاهير أئمة عصره، الذين عنوا بنقد الرجال نقدًا شديدًا، وكان يُؤخذ برأيه في نقد الرجال والحكم عليهم، فكيف يروي عمن يُقبل ويُدبر؟!

٣) إن المدقق في عبارة الإمام مسلم سيجد أنها من كلام عبد الله بن المبارك في"بقيَّة" المحدِّث، فابن المبارك هو المتحدِّث لا المتحدَّث عنه؛ إذ يقول: "كان بقيَّة صدوق اللسان ولكنه كان يأخذ عمن أقبل وأدبر"، وجاء الطاعن وحرف كلمة "بقيَّة" وجعلها "ثقة"؛ ليطعن في هذا الإمام العظيم.

التفصيل:

أولا. توثيق ابن المبارك وثناء العلماء عليه:

لا شك أن الإمام عبد الله بن المبارك علم من أعلام الأمة المشهود لهم بالإمامة في علم الحديث، وأن من يتهمه بالغفلة والتساهل في رواية الأحاديث متجرِّئ متطاول على رمز من رموز الإسلام، ويظهر ذلك جليًّا من خلال ذكر الذين حدَّثوا عن عبد الله بن المبارك:

لقد حدَّث عن عبد الله بن المبارك كما قال الإمام الذهبي في السير: "أمم يتعذر إحصاؤهم، ويشق استقصاؤهم"[١].

وإن الذين حَدَّثوا عنه أعلام كبار، وأئمة عظام في علم الحديث، منهم: مَعْمَر بن راشد، وسفيان الثوري، وأبو إسحاق الفزاري، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو داود، وعبد الرزاق بن همَّام، والإمام العَلَم يحيى بن معين، وخلق كثير[٢].

فهل هؤلاء الأعلام الذين أخذوا عن ابن المبارك رحمه الله من المغفلين أيضًا؟ أليس هذا اتهامًا لعلماء الأمة جميعًا؟

وقد أثنى على هذا العَلم الجليل جمعٌ كبير من العلماء، وشهدوا له بالإمامة في كثير من العلوم بجانب علم الحديث، هذا فضلًا عن علماء الجرح والتعديل الذين احترفوا صناعة علم الرجال؛ إذ أجمعوا على إمامة ابن المبارك وجلالته، وعلو مكانته وتوثيقه.

يقول عبد الرحمن بن مهدي: "الأئمة أربعة: سفيان، ومالك، وحماد بن زيد، وابن المبارك"[٣].

وقال عنه أسود بن سالم: "كان ابن المبارك إمامًا يُقتدى به، كان من أثبت الناس في السنة، إذا رأيت رجلًا يغمز ابن المبارك، فاتهمه على الإسلام"[٤].

---

١. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٨/ ٣٨٠).
٢. انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، مرجع سابق، (١٦/ ١٠: ١٤).
٣. المرجع السابق، (١٦/ ١٤).
٤. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٨/ ٣٩٥).

ويقول ابن سعد صاحب الطبقات: "وكان ثقة، مأمونًا، حجة، كثير الحديث"[1].

وقال فيه يحيى بن معين: "كان عبد الله بن المبارك كيِّسًا متثبتًا ثقة، وكان عالمًا صحيح الحديث"[2].

ويقول عنه الإمام أحمد بن حنبل: "لم يكن في زمان ابن المبارك أطلب للعلم منه... جمع أمرًا عظيمًا، ما كان أحد أقل سقطًا منه، كان يحدِّث من كتاب، كان رجلًا صاحب حديث حافظًا"[3].

وقال أحمد العجلي: "ابن المبارك ثقة في الحديث، رجل صالح يقول الشعر، وكان جامعًا للعلم".

ويقول محمد بن عبد الوهاب الفراء: "ما أخرجت خراسان مثل هؤلاء الثلاثة: ابن المبارك، والنضر بن شميل، ويحيى بن يحيى".

وقال عثمان الدَّارمي: "سمعت نعيم بن حماد، سمعت يحيى بن آدم يقول: كنت إذا طلبت دقيق المسائل، فلم أجده في كتب ابن المبارك، آيست منه"[4].

وشهد له الإمام النسائي بقوله: "لا نعلم في عصر ابن المبارك أجلَّ من ابن المبارك، ولا أعلى منه، ولا أجمع لكل خصلة محمودة منه"[5].

وكذا الحاكم يحكي عن ابن المبارك قائلًا: "إنه إمام عصره في الآفاق، وأولاهم بذلك علمًا وزهدًا، وشجاعة وسخاء"[6].

وقال الإمام النووي عنه: "وقد أجمع العلماء على جلالته، وإمامته، وكِبَر محله، وعُلو مرتبته"[7].

وقال عنه المزي: "أحد الأئمة الأعلام، وحُفَّاظ الإسلام"[8].

وختامًا، ننقل ثناء الإمام الذهبي في "السير" على عبد الله بن المبارك، حيث قال عنه: "الإمام، شيخ الإسلام، عالم زمانه، وأمير الأتقياء في وقته... الحافظ الغازي، أحد الأعلام"[9].

ويقول الذهبي في موضع آخر: "وحديثه حجة بالإجماع"[10].

وفي نهاية الأمر نقول لهؤلاء: مَنْ مِنْ علماء الأمة اتهم عبد الله بن المبارك بالغفلة؟

فإننا لا نعلم أحدًا من العلماء قاطبة اتهم هذا العَلَم الجليل بما يطعن في عدالته أو ضبطه، بل على العكس من ذلك نراهم قد أجمعوا على إمامته وعلو مرتبته.

فرجل يُجمع علماء الأمة بعامة على إمامته، ونقاد الحديث وأئمة الجرح والتعديل بصفة خاصة على تثبُّته، وجودة حديثه، وقلة سقطه، يكون من المحزن أن يجيء في آخر الزمان من يقول عنه: إنه كان يجمع كل ما أتاه من الروايات على أنها صحيحة، وأنه كان يحدِّث بكل

1. الطبقات الكبير، ابن سعد، مرجع سابق، (٩/ ٣٧٦).
2. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، مرجع سابق، (١٦/ ١٨، ١٩).
3. المرجع السابق، (١٦/ ١٥، ١٦).
4. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٨/ ٣٨٣).
5. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٥/ ٣٣٨).
6. المرجع السابق، (٥/ ٣٣٧).
7. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (١/ ٢٤٠).
8. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزي، مرجع سابق، (١٦/ ٦).
9. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٨/ ٣٧٨، ٣٧٩).
10. المرجع السابق، (٨/ ٣٨٠).

ما سمع، وأن الناس خُدعوا بصدقه!

وقَصْدُ هؤلاء المشككين هو تحطيم الرءوس وضرب رموز الأمة؛ لتشكيك المسلمين في الأئمة والرواة الذين نقلوا لهم سنة نبيهم، ومن ثم التشكيك في السنة نفسها، وهذا ما يرمون إليه.

ثانيًا. عبد الله بن المبارك يُعد من مشاهير أئمة عصره في نقد الرجال نقدًا شديدًا:

لقد كان عبد الله بن المبارك من مشاهير أئمة عصره الذين عنوا بنقد الرجال نقدًا شديدًا، وإن القول بأنه كان يجمع كل ما أتاه من الروايات على أنه صحيح، وأنه كان يحدث بكل ما سمع لا يتفق مع الحق في شيء.

فهذا مسلم رحمه الله يذكر لنا في مقدمة صحيحه عدة أمثلة عن نقده للرجال؛ فقد ذكر بسنده عن عبد الله بن عثمان بن جبلة، قال: قلت لعبد الله بن المبارك: من هذا الرجل الذي رويتَ عنه حديث عبد الله بن عمرو: "يوم الفطر يوم الجوائز"، قال: سليمان بن الحجاج، انظر ما وضعت في يدك منه"

وروى أيضًا بسنده إلى أبي إسحاق إبراهيم بن عيسى الطالقاني، قال: "قلت لعبد الله بن المبارك: يا أبا عبد الرحمن الحديث الذي جاء "إن من البِرِّ بعد البرِّ أن تُصلي لأبويك مع صلاتك، وتصوم لهما مع صومك؟" قال: فقال عبد الله: يا أبا إسحاق عمَّن هذا؟ قال: قلت له: هذا من حديث شهاب بن خراش، فقال: ثقة، عَمَّن؟ قال: قلت: عن الحجاج بن دينار، قال: ثقة، عمَّن؟ قال: قلت: قال رسول الله ﷺ، قال: يا أبا إسحاق: إن بين الحجاج بن دينار، وبين النبي ﷺ مَفَاوِزَ تنقطع فيها أعناق المطيِّ، ولكن ليس في الصدقة اختلاف".

ورُوي عن علي بن شقيق قال: "سمعت عبد الله بن المبارك يقول على رءوس الناس: دعوا حديث عمرو بن ثابت فإنه كان يَسُبُّ السلف"[1].

وبسنده أيضًا إلى أحمد بن يوسف الأزدي قال: "سمعت عبد الرزاق يقول: ما رأيت ابن المبارك يفصح بقوله: "كذَّاب" إلا لعبد القدوس؛ فإني سمعته يقول له: كذَّاب"[2].

فهذه الأمثلة وغيرها مما ذكره الإمام مسلم في مقدمة صحيحه تدل على أن عبد الله بن المبارك كان نقّادًا للرجال، معنيًّا بأسانيد الأحاديث.

وأَصْرَحُ من ذلك ما رواه مسلم أيضًا بسنده إلى العباس بن أبي رِزْمة قال: "سمعت عبد الله بن المبارك يقول: بيننا وبين القوم القوائم، يعني الإسناد".

ومما يؤكد ما ذهبنا إليه قول ابن المبارك:"الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"[3].

وذكر الحافظ الذهبي في تذكرته عن المسيب بن واضح: "سمعت ابن المبارك وسئل: عمَّن نأخذ ؟ قال: من طلب العلم لله، وكان في إسناده أشد، قد تلقى الرجل ثقة وهو يُحدِّث عن غير ثقة، وتلقى الرجل غير ثقة وهو يحدث عن ثقة، ولكن ينبغي أن يكون ثقة من ثقة"[4].

---

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: بيان أن الإسناد من الدين...، (١/ ١٧٤، ١٧٥).

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: بيان أن الإسناد من الدين...، (١/ ١٨٠).

٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: بيان أن الإسناد من الدين...، (١/ ١٧٣).

٤. تذكرة الحفاظ، الذهبي، مرجع سابق، (١/ ٢٧٧).

وذكر الذهبي أيضًا: "أن الرشيد أخذ زنديقًا ليقتله، فقال الرجل: أين أنت من ألف حديث وضعتها؟ فقال الرشيد: أين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري وابن المبارك يتخللانها، فيخرجانها حرفًا بحرف"[1]؟

وذكر الذهبي عن إبراهيم بن إسحاق قال: "سمعت ابن المبارك يقول: حملت عن أربعة آلاف شيخ، فرويت عن ألف منهم"[2].

بهذا كله يتبين لنا بطلان ما ذهب إليه هؤلاء المغرضون من وصف هذا الإمام بأنه كان يجمع كل ما أتاه من الروايات على أنه صحيح، وأنه كان يحدث بكل ما سمع، دون تمحيص.

وأما زعمهم بأن الناس خُدِعوا بصدقه، فقد دللنا فيما سبق على أنه كان نقّادًا للرجال متشددًا في الأسانيد، ومتى اجتمع الصدق والعدالة والتثبت في رجل، فقد وجب الأخذ عنه، ولا يصح أن يقال: إن الناس خُدعوا بصدقه[3]®.

ثالثًا. ابن المبارك في عبارة الإمام مسلم هو المتحدِّث لا المتحدَّث عنه:

إن العبارة التي نقلها هؤلاء القوم عن صحيح مسلم في حق عبد الله بن المبارك لا يكاد المرء ينتهي عجبًا من صنيعهم فيها.

فإن عبارة الإمام مسلم في الصحيح نصها هكذا: "حدثني ابن قُهْزَاذ قال: سمعت وهبًا يقول: عن سفيان عن ابن المبارك قال: بقيَّة صدوق اللسان ولكنه يأخذ عمَّن أقبل وأدبر"[4].

ونحن لا نشك حين نقرأ هذا أن القول هو قول عبد الله بن المبارك في "بقيَّة" وهو أحد المحدِّثين في عصره، ولكنهم فهموا هذا النص على أنه قول في عبد الله بن المبارك، وأنه هو الموصوف بهذه الأوصاف.

كما أن سياق السند يفسد عليهم هذا الفهم، فإن السند هكذا: عن سفيان عن ابن المبارك قال، أي أن ابن المبارك هو القائل، والمتحدِّث لا المتحدَّث عنه.

ثم إن اللفظ "بقيَّة" لا "ثقة"، فابن المبارك يتكلم عن بقيَّة بن الوليد المحدِّث الحمصي، وهو مشهور بما وصفه به ابن المبارك، ويؤكد هذا ما رواه مسلم بعد ذلك بقليل عن أبي إسحاق الفزاري قال: "اكتب عن (بقيَّة) ما روى عن المعروفين، ولا تكتب عنه ما روى عن غير المعروفين"[5].

ويؤكد ذلك ما قاله ابن المبارك عن بقيَّة أيضًا: "أعياني بقيَّة يُسمِّي الكُنى ويُكنِّي الأسامي".

زاد الذهبي: "ويدلس عن قوم ضعفاء وعوام يسقطهم بينه وبين ابن جريج ونحو ذلك، ويروي عمن دبّ ودرج"[6].

ويقول الذهبي أيضًا: "كان من أوعية العلم، لكنه

---

١. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٨/ ٥٤٢).
٢. تذكرة الحفاظ، الذهبي، مرجع سابق، (١/ ٢٧٦).
٣. انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٢٣٣، ٢٣٤.
® في **"عدم تساهل النقاد القدامى في توثيق الرواة"** طالع: الشبهة الأولى، من هذا الجزء. وفي **"توسع علماء الحديث في نقد السند وسبب هذا التوسع"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الرابعة، من الجزء السابع (الإسناد والمتن).

٤. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: بيان أن الإسناد من الدين... (١/ ١٧٦).
٥. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: بيان أن الإسناد من الدين... (١/ ١٨٠).
٦. تذكرة الحفاظ، الذهبي، مرجع سابق، (١/ ٢٨٩).

كدَّر ذلك بالإكثار عن الضعفاء والعوام، والحَمْل عمن دبّ ودَرج"[1].

لذا صح ما رواه سفيان بن عبد الملك عن ابن المبارك قال: "بقية كان صدوقًا، لكنه كان يكتب عمن أقبل وأدبر"[2].

فهؤلاء قد أخطأوا في عبارة مسلم خطأين:

الأول: أنهم زعموا أن الكلام لغير ابن المبارك فيه، مع أنه كلام عبد الله بن المبارك في غيره.

الآخر: أنهم نقلوا اللفظ "ثقة" وهو في صحيح مسلم "بقيَّة" أي: بقية بن الوليد.

وهم في ذلك بين ثلاثة أمورٍ لا رابع لها:

١. أنهم قرءوا العبارة في صحيح مسلم، ولكنهم لم يفهموها، فوقعوا في تلك الأخطاء.

٢. أنهم قد فهموها ولكنهم تعمدوا تحريفها لغاية في أنفسهم.

٣. أنهم رأوها لبعض المستشرقين الذين نقلوها نقلًا ممسوخًا عن صحيح مسلم، فاكتفوا بنقلها عن خصوم هذه الشريعة المحمدية، دون أن يرجعوا بأنفسهم إلى أصل النص في مسلم[3].

ومهما يكن السبب، فليس لهم أيُّ عذر في هذا الخطأ الشنيع الذي اتُّهم بسببه جبل من جبال الحفظ وإمام من أئمة المسلمين، بأنه كان يجمع كل ما أتاه من الروايات على أنها صحيحة، وأنه كان يحدث بكل ما سمع، وأن الناس قد خُدعوا بصدقه.

الخلاصة:

- إن الإمام عبد الله بن المبارك علم من أعلام الأمة المشهود لهم بالإمامة في علم الحديث ونقد الرجال، وإن من يتهمه بالغفلة أو التساهل في رواية الأحاديث متطاول على رمز من رموز الإسلام.
- إن ثناء العلماء على هذا الإمام الكبير والشهادة له بالإمامة في كثير من العلوم بجانب علم الحديث، فضلًا عن إجماع علماء الجرح والتعديل على إمامته وجلالته وعلو مكانته ـ لدليل قاطع، وبرهان ساطع على رد هذه الشبهة.
- لم يُذكر أن أحدًا من علماء الأمة قد اتهم ابن المبارك بهذه التهمة الجاهلية؛ إذ كان معروفًا جهد هذا الرجل ومكانته في علم الرجال، وعدم اتكائه إلا على الصحيح، وعدم ارتياحه إلا للثقة، أليس هو القائل: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، الموصي بالأخذ عمن طلب العلم لله، وكان في إسناده أشد، وكان ثقة عن ثقة، فكيف يُتَّهم بالغفلة وهو أبعد الناس عنها؟!
- إن العبارة التي نقلها هؤلاء القوم عن صحيح مسلم في حق عبد الله بن المبارك لا يكاد ينتهي عجبنا من صنيعهم فيها؛ فالمدقق فيها سيجد أنها كلام لعبد الله بن المبارك في "بقيَّة بن الوليد" المحدِّث الحمصي، وهي هكذا: "حدثني ابن قهزاذ قال: سمعت وهبًا يقول عن سفيان عن ابن المبارك قال: بقيَّة صدوق اللسان، ولكنه يأخذ عمن أقبل وأدبر".

فعبد الله بن المبارك هو المتحدِّث لا المتحدَّث عنه، وبقيَّة هذا مشهور بما وصفه به ابن المبارك، فهؤلاء

---

١. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١/ ٥١٩).

٢. المرجع السابق، (٨/ ٥٢٠).

٣. انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٢٣٥.

لغرض ما في أنفسهم قاموا بتحريف النص؛ ليخدم غرضهم الذي يرمون به إلى تحطيم الرءوس، وضرب رموز الأمة؛ لتشكيك المسلمين في الأئمة والرواة الذين نقلوا لنا سنة نبينا، ومن ثم التشكيك في السنة النبوية نفسها.

الشبهة الثالثة عشرة

الزعم أن زياد بن عبد الله البكائي كان كذَّابًا(*)

مضمون الشبهة:

يزعم بعض المشككين أن زياد بن عبد الله البكائي كان كذَّابًا، ويستدلون على ذلك بما قاله وكيع فيه: من أنه كان يكذب في الحديث مع شرفه.

رامين من وراء ذلك إلى الطعن في أئمة الحديث واحدًا تلو الآخر.

وجه إبطال الشبهة

- إن ما نُقل عن وكيع من تكذيبه للبكائي يُعدُّ من تحريف الكلم عن مواضعه؛ لأن ما قيل عنه على النقيض من ذلك؛ إذ قال عنه: "هو (أي زياد) أشرف من أن يكذب" وليس كما زعموا[1]، وقصارى ما قيل فيه أنه ليس قويًّا في الحديث.

التفصيل:

حقيقة قول وكيع:

إن القول بأن وكيع قال عن زياد بن عبد الله البكائي: "إنه كان يكذب في الحديث مع شرفه" - إنما هو قول زورٍ وبهتان لم يتفوه به وكيع قط، وهو لا يتعدَّى تحريف الكلم عن مواضعه، قصده المغرضون ليتخذوا منه دليلًا على الطعن في أحد رواة الحديث، واتهامه بباطل لم يَثبت عنه.

وحتى يتضح لنا الأمر ويفتضح أمرهم، فإن ما قاله وكيع عن زياد يختلف تمامًا عما زعمه هؤلاء؛ إذ إن ما قاله وكيع قد أورده الإمام البخاري في كتابه "التاريخ الكبير" عن ابن عقبة السدوسي عن وكيع: "هو أشرف من أن يكذب"[2].

فهذه أصل عبارة وكيع، إذ العبارة يتضح منها أن وكيعًا ينفي الكذب مطلقًا عن زياد في الحديث، وأنه أشرف من أن يكذب، بل وينفي ابن حجر عنه ذلك تمامًا، فيقول في "تقريب التهذيب" عنه: "صدوق ثَبْتٌ في المغازي وفي حديثه عن غير ابن إسحاق، لَيِّن، ولم يثبت أن وكيعًا كذَّبه"[3].

ويقول أيضًا في كتابه "فتح الباري": "قال عثمان الدارمي وغيره عن ابن معين: قال وكيع: هو مع شرفه لا يكذب"[4].

(*) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق. قصة الهجوم على السنة، د. علي أحمد السالوس، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

١. هذه الشبهة نادى بها أحد المستشرقين، وقام بهذا التحريف ابتغاء الطعن في رواة الحديث واحدًا تلو الآخر؛ وصولًا إلى تشكيك المسلمين في الأحاديث التي رواها هؤلاء الأئمة، وهذا من أكبر الأدلة على عدم أمانتهم في النقل، وحقدهم الدفين على الإسلام وأهله.

٢. التاريخ الكبير، البخاري، مرجع سابق، (٣/ ٣٦٠).

٣. تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص٣٤٦.

٤. هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص٤٢٣.

وهذا عَلَم من أعلام رجال الحديث، الذين هم أعلم بالرواة من غيرهم.

أقوال أئمة الجرح والتعديل في البكائي:

ولعل ما ذكره أئمة الحديث عن هذا الرجل يَذُبّ عنه هذه التهمة.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: "ليس به بأس، حديثه حديث أهل الصدق"[1]. وقال أبو داود، عن أحمد بن حنبل: "ما أرى كان به بأس، كان ابن إدريس حسن الرأي فيه"، وسئل عنه مرة أخرى، فقال: "كان صدوقًا"[2]. وقال أبو داود: سمعت يحيى بن معين يقول: "زياد البكائي في ابن إسحاق ثقة"، كأنه يضعفه في غيره[3]. وقال أبو زرعة: صدوق، وقال أبو حاتم: يُكتبُ حديثه، ولا يُحتج به[4]، ويقول النسائي عن حديثه بأنه: ضعيف وليس بالقوي[5]. وقال محمد بن سعد: "هو من بني عامر بن صعصعة، سمع "الفرائض" من محمد بن سالم، وسمع "المغازي" من محمد بن إسحاق، وقدم بغداد فحدَّثهم بها وبالفرائض وغير ذلك، ثم رجع إلى الكوفة، فمات بها سنة ثلاث وثمانين ومائة في خلافة هارون، وكان عندهم ضعيفًا، وقد حدَّثوا عنه".[6] وقال يحيى بن آدم، عن عبد الله بن إدريس: "ما أحد أثبت في ابن إسحاق من زياد البكائي؛ لأنه أملى عليه إملاءً مرتين، أرادوا رجلًا أن يكتب لرجل من قريش فجاء زياد حتى أملى عليه لذلك الرجل"[7]. وقال أبو أحمد بن عدي: "ولزياد بن عبد الله أحاديث صالحة، وقد روى عنه الثقات من الناس، وما أرى برواياته بأسًا"[8].

وقد روى له البخاري حديثًا واحدًا مقرونًا بغيره، ومسلم، والترمذي، وابن ماجه[9].

ويقول ابن حجر عنه: "صدوق ثبت في المغازي، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين"[10].

جاء في كتاب "الرفع والتكميل": "كثيرًا ما تجد في (ميزان الاعتدال) وغيره في حق الرواة نقلًا عن يحيى بن معين: "أنه ليس بشيء" فلا تغتر به، ولا تظنن أن ذلك الراوي مجروح بجرح قوي؛ فقد قال الحافظ ابن حجر في مقدمة "فتح الباري" في ترجمة عبد العزيز بن المختار البصري: ذكر ابن القطان الفاسي أن مراد ابن معين من قوله: (ليس بشيء) يعني أن أحاديثه قليلة جدًّا، وقال السخاوي: "قال ابن القطان: إن ابن معين إذا قال في الراوي: ليس بشيء، إنما يريد أنه لم يرو حديثًا كثيرًا"[11].

---

١. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، مرجع سابق، (٣/ ٥٣٨).

٢. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٨/ ٤٧٧).

٣. المرجع السابق، (٨/ ٤٧٧).

٤. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، مرجع سابق، (٣/ ٥٣٨).

٥. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٨/ ٤٧٨).

٦. الطبقات الكبير، ابن سعد، مرجع سابق، (٨/ ٥١٨).

٧. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزي، مرجع سابق، (٩/ ٤٨٩).

٨. الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، مرجع سابق، (٣/ ١٩٢).

٩. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزي، مرجع سابق، (٩/ ٤٩٠).

١٠. تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص٣٤٦.

١١. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، أبو الحسنات عبد الحي اللكنوي، مرجع سابق، ص٢١٢، ٢١٣.

ومن هذا نخلص إلى أن وكيعًا لم يطعن في زياد بن عبد الله البكائي، وأن زيادًا صدوق، ولا بأس بحديثه.

الخلاصة:

- إن ما نقله هؤلاء المغرضون من قول وكيع عن زياد بن عبد الله البكائي تحريف للكلم عن مواضعه، استعمله المغرضون في الطعن على أئمة الحديث، وهذا ليس بجديد عليهم.
- إن أصل العبارة التي طعنوا بها كما وردت في كتب عديدة "أنه كان أشرف من أن يكذب" فهذا ينفي الكذب عنه مطلقًا لا في الحديث فحسب، وهذا عكس ما قالوه.
- إن ما ادعاه هؤلاء المغرضون في زياد البكائي يدحضه قول الأئمة عنه، فلم يذكروا أنه كذاب، بل قصارى ما ذكروه أن حديثه ليس بالقوي، وهذا من ناحية ضبطه وحفظه، ولا يمس عدالته وصدقه فيما يرويه في شيء.
- إن أقوال أئمة الجرح والتعديل في زياد تراوحت بين صدوق، وليس بالقوي، ولين، وليس بشيء التي قصد بها ابن معين أن أحاديثه قليلة جدًّا، وهو على أقل الأحوال حسن الحديث؛ حيث قال ابن عدي بعد أن ساق الأحاديث الضعيفة التي جاءت من طريقه، قال: ما أرى برواياته بأسًا.

الشبهة الرابعة عشرة

ادعاء أن الشافعي كان شيعيًّا مُنجِّمًا يَضَعُ الأحاديث(*)

مضمون الشبهة:

يدَّعي بعض المشككين أن الإمام الشافعي رحمه الله كان شيعيًّا رافضيًّا، ويستدلون على تشيعه وانتمائه للرافضة[1] بأنه قال أشعارًا كثيرة تُشعر برغبته في هذا المذهب وحبه له، وأن يحيى بن معين رماه بالرفض.

كما يزعمون أنه كان منجمًا بارعًا، مستدلين على ذلك بما أورده الرازي في كتابه "مناقب الشافعي"، حيث ذكر فصلًا تحت عنوان "في معرفة الشافعي بالنجوم"، وأورد فيه كثيرًا من الحكايات التي تُوهم بذلك، كما يزعمون أنه كان واحدًا ممن زَوَّروا الأحاديث، وكان ممن يجتهدون وينسبون اجتهاداتهم إلى النبي ﷺ.

متسائلين: كيف تُقبل روايةُ من كان شيعيًّا منجمًا واضعًا للحديث على النبي ﷺ؟! رامين من وراء ذلك إلى الطعن في عدالة الإمام الشافعي رحمه الله، والتشكيك في مذهبه الفقهي وما رواه من أحاديث.

(*) كيف ولماذا التشكيك في السنة؟، د. أحمد عبد الرحمن، مرجع سابق. اتهامات لا تثبت، سليمان بن صالح الخراشي، مرجع سابق.

١. الرافضة: سُموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر، وهم مجمعون على أن النبي ﷺ نصَّ على استخلاف علي بن أبي طالب باسمه، وأظهر ذلك وأعلنه، وأن أكثر الصحابة ضلوا بتركهم الاقتداء به بعد وفاة النبي ﷺ، وأن الإمامة لا تكون إلا بنص وتوثيق. (انظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، الأشعري، تحقيق: هلموت ريتر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، (١/ ٦١).

وجوه إبطال الشبهة:

١) لقد اشتُهر عن الشافعي أنه كان يقول بأفضلية الخلفاء كترتيبهم في الخلافة، وأنه كان كثير الطعن في الروافض، كما أن حبه لآل البيت لا يدل على التشيع، فحبهم واجب على المسلمين أجمعين، وأما عن رأي يحيى بن معين فقد رجع عنه عندما حاجّه الإمام أحمد بن حنبل فأقنعه بسنِّية الشافعي وعدم تشيعه، ودفاع الشافعي عن نفسه يثبت ذلك.

٢) إن اتهام الشافعي بالتنجيم اتهام باطل؛ إذ إن أدلة المشتبهين كلها ضعيفة لا تصح سندًا ولا متنًا، وهذا ما أثبته ابن قيم الجوزية، والصحيح أن الإمام الشافعي كان من أفرس الناس، عالمًا بما كانت العرب تعرفه من علم المنازل والاهتداء بالنجوم في الطرقات وغير ذلك.

٣) إن القول بأن الشافعي كان يجتهد وينسب اجتهاداته إلى النبي ﷺ قول لا دليل عليه، ولو صح ذلك ما سكت تلامذته عليه، فقد كانوا يراجعونه كثيرًا في آرائه، فكيف يسكتون على وضعه الأحاديث؟! وقد شهد نقاد الحديث كلهم له بالصدق والورع حتى لُقب بناصر الحديث النبوي.

التفصيل:

أولا. الإمام الشافعي ليس شيعيًّا ولكنه من أئمة أهل السنة الذين يحبون آل البيت:

لم يكن الشافعي شيعيًّا رافضيًّا وإنما كان إمامًا من أئمة أهل السنة والجماعة، يعمل بالسنة الصحيحة، ويترك ما لم يصح منها، "قال علي بن أحمد الدُّخْمَسِيني: سمعت علي بن أحمد بن النضر الأزدي، سمعت أحمد بن حنبل، وسُئل عن الشافعي، فقال: لقد مَنَّ الله علينا به، لقد كنا تعلمنا كلام القوم، وكتبنا كتبهم، حتى قدم علينا، فلما سمعنا كلامه، علمنا أنه أعلم من غيره، وقد جالسناه الأيام والليالي، فما رأينا منه إلا كل خير، فقيل له: يا أبا عبد الله، كان يحيى وأبو عبيد لا يرضيانه - يشير إلى التشيع وأنهما نسباه إلى ذلك - فقال أحمد بن حنبل: ما ندري ما يقولان، والله ما رأينا منه إلا خيرًا... ثم قال أحمد لمن حوله: اعلموا رحمكم الله تعالى أن الرجل من أهل العلم إذا منحه الله شيئًا من العلم، وحُرِمه قُرناؤه وأشكاله، حسدوه فرموه بما ليس فيه، وبئست الخصلة من أهل العلم"[1].

لذا قال الذهبي: "من زعم أن الشافعي يتشيع فهو مفترٍ، لا يدري ما يقول"[2]. فإن كان يحب آل البيت ويمدحهم بشعره، فهذا لا يوجب القدح فيه بل يوجب أعظم أنواع المدح؛ لأن حب آل البيت واجب على كل مسلم، وهذه وصية النبي ﷺ للمسلمين أجمعين، وهذا بعض ما نَظَمه الشافعي في مدح آل البيت ﷺ إذ يقول:

يا راكبًا قِفْ بالمُحَصَّب من مِنى
واهتِف بقاعد خَيْفِنا والنَّاهض

سَحَرًا إذا فاض الحجيج إلى مِنى
فيضًا، كمُلْتَطِم الفُرات الفائض

إن كان رفضًا حُبُّ آل محمد
فليشهد الثَّقلان أني رافضي

وقد عقب الذهبي على هذه الأبيات بقوله: "لو كان شيعيًّا - وحاشاه من ذلك - لما قال: الخلفاء

١. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٠/ ٥٨).
٢. المرجع السابق، (١٠/ ٥٨).

الراشدون خمسة، بدأ بالصديق، وختم بعمر بن عبد العزيز"[1]. وقال أيضًا:

آل بيت النبي ذريعتي
وهم إليك وسيلتي
أرجو بأن أعطى غدًا
بيد اليمين: صحيفتي

فهذه هي الأبيات التي استدلوا بها على تشيعه ورفضه إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ليس فيها شيء من ذلك، وإنما هي تعبير عن حبه الصادق لآل بيت النبي ﷺ كحب غيره من المسلمين لهم.

وأما قولهم: إن يحيى بن معين رماه بالرفض واتهمه بالتشيع، فالجواب عنه: ما روى البيهقي عن أبي داود السجستاني أنه قيل لأحمد بن حنبل: إن يحيى بن معين ينسب الشافعي ابن إدريس إلى التشيع.

فقال أحمد ليحيى بن معين: كيف عرفت ذلك؟

فقال يحيى: إني نظرت في تصنيفه في قتال أهل البغي، فرأيته قد احتج من أوله إلى آخره بعليّ بن أبي طالب ﷺ. فقال أحمد: يا عجبًا لك، فبمن كان يحتج الشافعي في قتال أهل البغي؟ فإن أول من ابتُلي من هذه الأمة بقتال أهل البغي هو علي بن أبي طالب ﷺ قال: فخلي يحيى من كلامه[2].

والذي أدّى بيحيى بن معين إلى هذا القول أنه كان متشددًا جدًّا في قبول الرجال وتعديلهم، فلا يُعدِّل الرجل إذا وجد فيه أي مظنة للطعن فيه، فلما رأى الشافعي يُكثر من ذكر أقوال عليٍّ في باب قتال البغاة بالإضافة إلى أنه من آل البيت الذين أطراهم بشعره كثيرًا ـ ظن أنه شيعي، لكنه رجع عن رأيه بعد أن حاجّه الإمام أحمدُ بن حنبل.

ومما يؤيد ثقة ابن معين في الشافعي وأخْذه بأقواله ما نقله أبو نعيم في "الحلية" عن هاشم بن مرثد قال: سمعت يحيى بن معين يقول: الشافعي صدوق ليس به بأس... وقال الزعفراني: كنت مع يحيى بن معين في جنازة فقال له رجل: يا أبا زكريا، ما تقول في الشافعي، قال: دع هذا عنك، لو كان الكذب له مطلقًا لكانت مروءته تمنعه أن يكذب[3].

فهل يُعقل أن يكون الشافعي عند يحيى بن معين شيعيًّا ثم يرى أنه ثقة صدوق مع ما عُرف عن يحيى بن معين من تشدد في نقد الرجال؟!

"ومما يشهد ببطلان هذا الاتهام، أنه قد تكاثرت أقوال الشافعي رحمه الله التي تشهد بأنه كان إمامًا من أئمة أهل السنة في باب الصحابة، حيث أثنى عليهم جميعًا، ورتبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة كما هو قول أهل السنة"[4].

فقد عقد البيهقي بابًا في كتابه "مناقب الشافعي" ساق فيه بإسناده ما يُؤْثر عن الشافعي في الخلفاء الراشدين الأربعة، وإليك شيئًا مما جاء فيه بعد حَذْف الأسانيد:

"قال الشافعي: وقد أثنى الله تبارك وتعالى على

---

١. السابق، (١٠/ ٥٩).
٢. مناقب الشافعي، البيهقي، (١/ ٤٥٠)، نقلًا عن: اتهامات لا تثبت، سليمان بن صالح الخراشي، مرجع سابق، ص١٥٨، ١٥٩ بتصرف.
٣. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصفهاني، مرجع سابق، (٩/ ٩٧).
٤. اتهامات لا تثبت، سليمان بن صالح الخراشي، مرجع سابق، ص١٦١.

أصحاب رسول الله ﷺ في القرآن والتوراة والإنجيل، وسبق لهم على لسان رسول الله ﷺ من الفضل ما ليس لأحد بعدهم، فرحمهم الله وهنَّاهم بما آتاهم من ذلك ببلوغ منازل الصدِّيقِين والشهداء والصالحين، هم أدوا إلينا سنن رسول الله ﷺ، وشاهدوه والوحي ينزل عليه، فعلموا ما أراد رسول الله ﷺ، عامًّا وخاصًّا، وعزمًا وإرشادًا، وعرفوا من سنته ما عرفنا وجهلنا، وهم فوقنا في كل علم واجتهاد، وورع وعقل، وأمرٍ استدرك به علم واستنبط به، وآراؤهم لنا أحمدُ وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا والله أعلم".

وقال: "أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي ﷺ".

وقال: "اضطر الناس بعد رسول الله ﷺ إلى أبي بكر، فلم يجدوا تحت أديم السماء خيرًا من أبي بكر، من أجل ذلك استعملوه على رقاب الناس".

وقال: "ما اختلف أحد من الصحابة والتابعين في تفضيل أبي بكر وعمر وتقديمهما على جميع الصحابة، وإنما اختلف من اختلف منهم في علي وعثمان: منهم من قدم عليًّا على عثمان، ومنهم مَن قدَّم عثمان على علي، ونحن لا نخطئ أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فيما فعلوا".

وقال الربيع بن سليمان: "سمعت الشافعي يقول في التفضيل: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي".

وقال: "سمعت الشافعي يقول في الخلافة: التفضيل يبدأ بأبي بكر وعمر وعثمان وعلي"[1].

وقد ذكر ابن عبد البر في كتابه "الانتقاء" بعض ما قاله الشافعي في الخلفاء الراشدين، قال الربيع بن سليمان: سمعت الشافعي يقول: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، الخلفاء الراشدون المهديون، وقد سأل حرملة بن يحيى الشافعي فقال: يا أبا عبد الله، مَنْ الخلفاء بعد رسول الله ﷺ؟ قال خمسة: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعمر بن عبد العزيز[2].

وقال الشافعي:

شهدت بأن الله لا ربَّ غيره
وأشهد أن البعث حقٌّ وأَخْلَصُ
وأن عُرى الإيمان قول مبيّن
وفعلٌ ذكيٌّ قد يزيد وينقص
وأن أبا بكر خليفة ربِّه
وكان أبو حفص على الخير يحرص
وأُشْهِد ربي أن عثمان فاضلٌ
وأن عليًّا فضلُهُ متَخصِّص
أئمة قوم يُهتدى بهداهم
لَحَى الله من إياهم يتنقَّص[3]

ومن الأدلة على نفي نسبة الشافعي إلى التشيع أنه كان يترضَّى على معاوية ﷺ في كتابه الأم، وكذا كان علماء الشافعية مثل الإمام النووي رحمه الله وغيره.

كما كان الشافعي كثير الاحتجاج بأفعال معاوية ﷺ ورواياته، ويَرْوي الشافعي عن ابن عباس قوله في مدح

---

١. مناقب الشافعي، البيهقي، ص٤٣٢ وما بعدها، نقلًا عن: اتهامات لا تثبت، سليمان بن صالح الخراشي، مرجع سابق، ص١٦١، ١٦٢.

٢. الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، ابن عبد البر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، سوريا، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ص١٣٦، ١٣٧ بتصرف.

٣. ديوان الإمام الشافعي، تحقيق: د. شتيوي، دار الغد الجديد، مصر، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ص١٠٥.

علم معاوية: "يا بني ليس أحد منا أعلم من معاوية"[1].

ومما يدعم الرد على هذه الشبهة أن الشافعي كان على علم بما حدث بين علي ومعاوية في معركة صفين، بل حكى تفاصيل المعركة، ورغم ذلك لم يطعن في معاوية.

ومما يدل على براءة الشافعي من هذا الاتهام أنه ذم الروافض والشيعة في كثير من أقواله التي اشتهرت عنه منها مارواه البيهقي عن الشافعي حيث يقول:

"أجيز شهادة أهل الأهواء كلهم إلا الرافضة، فإنهم يشهد بعضهم لبعض"[2].

ويقول: "لم أر أحدًا أشهد بالزور من الرافضة"[3].

فهل يعقل بعد كل هذه الأدلة على اعترافه بفضل أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، وإنكاره الشديد على الشيعة ـ أن يكون الشافعي متشيعًا؟!

ثانيًا. اتهام الشافعي بالتنجيم اتهام باطل، وأدلته كلها ضعيفة لا تصح:

إن اتهام الشافعي بالتنجيم اتهام باطل، أدلته واهية لا تثبت أمام النقد، وقد أجاب العلامة ابن القيم رحمه الله عن هذا الاتهام في كتابه "مفتاح دار السعادة"؛ إذ يقول:

"وأما ما نُسب إلى الشافعي من حكمه بالنجوم فلقد نسب الشافعي إلى هذا العلم وحكمه فيه بأحكام ليَعْجَز عن مثلها أئمة المنجمين، واستدل القوم على شبهتهم هذه بما جاء في كتاب "مناقب الشافعي" للرازي من حكايات، ونحن نُبين حالها ليتبين أن نسبة ذلك إلى الشافعي كذب عليه، وأن الصحيح عنه من ذلك ما كانت العرب تعرفه من علم المنازل والاهتداء بالنجوم في الطرقات، وهذا هو الثابت الصحيح عنه بأصح إسناد إليه.

قال الحاكم: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي: قال الله عز وجل: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾ (الأنعام: ٩٧)، وقال: ﴿ وَعَلَٰمَٰتٍ ۚ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴿١٦﴾ ﴾ (النحل) كانت العلامات جبالًا يعرفون مواضعها من الأرض وشمسًا وقمرًا ونجمًا مما يعرفون من الفلك ورياحًا يعرفون صفاتها في الهواء تدل على قصد البيت الحرام.

وأما الحكايات التي ذُكرت عنه في أحكام النجوم فثلاث حكايات:

إحداها: قال الحاكم: "قرئ على أبي يعلى حمزة بن محمد العلوي وأكثر ظني أني حضرته، حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن العباس الأزدي في آخرين، قالوا: حدثنا محمد بن أبي يعقوب الجوال الدينوري، حدثنا عبد الله بن محمد البلوي، حدثني خالي عمارة بن زيد قال: كنت صديقًا لمحمد بن الحسن، فدخلت معه يومًا على هارون الرشيد فساءله، ثم إني سمعت محمد بن الحسن، وهو يقول: إن محمد بن إدريس (أي: الشافعي) يزعم أن للخلافة أهلًا، قال: فاستشاط هارون من قوله غضبًا ثم قال: علي به ! فلما

---

1. الأم، الشافعي، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ (١/ ٤٧٤).
2. سنن البيهقي الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، (١٠/ ٢٠٨).
3. المرجع السابق، (١٠/ ٢٠٨).

مَثُلَ بين يديه أطرق ساعة ثم رفع رأسه إليه فقال: إيهًا.

قال الشافعي: ما إيهًا يا أمير المؤمنين؟ أنت الداعي وأنا المدعو، وأنت السائل وأنا المجيب، فذكر حكاية طويلة، سأله فيها عن العلوم ومعرفته بها إلى أن قال: كيف علمك بالنجوم؟

قال: أعرف الفلك الدائر، والنجم السائر، والقطب الثابت، والمائي، والناري، وما كانت العرب تسميه الأنوار، ومنازل النيران والشمس والقمر والاستقامة والرجوع والنحوس والسعود، وهيئاتها وطبائعها وما استدل به من بري وبحري، وأستدل في أوقات صلاتي، وأعرف ما مضى من أوقات في كل ممسي ومصبح، وطعني في أسفاري.

قال: كيف علمك بالطب؟

قال: أعرف ما قالت الروم مثل أرسطاطاليس ومهراريس وخرفوريس وجالينوس وبقراط واسدفليس بلغاتهم، وما نقل من أطباء العرب وفلاسفة الهند ونمقته علماء الفرس، مثل حاماسن وشاهمرو وبهم ردويوز جمهر... ثم ساق العلوم على هذا النحو في حكاية طويلة يعلم ما له علم بالمنقولات أنها كذب مختلق وإفك مفترى على الشافعي، والبلاء فيها من عند محمد بن عبد الله البلوي هذا فإنه كذَّاب وضَّاع، وهو الذي وضع رحلة الشافعي وذكر فيها مناظرته لأبي يوسف بحضرة الرشيد، ولم ير الشافعي أبا يوسف ولا اجتمع به قط، وإنما دخل بغداد بعد موته!

ثم إن في سياق الحكاية ما يدل ـ لمن له عقل ـ على أنها كذب مفترى، فإن الشافعي لم يعرف لغة اليونان ألبتة حتى يقول: إني أعرف ما قالوه بلغتهم.

وأيضًا فإن في الحكاية أن محمد بن الحسن وشى بالشافعي إلى الرشيد وأراد قتله، وتعظيم محمدٍ الشافعيَّ ومحبته له وتعظيم الشافعي له وثناؤه عليه هو المعروف بدفع هذا الكذب.

وأيضًا فإن الشافعي رحمه الله لم يكن يعرف علم الطب اليوناني، بل عنده من طب العرب طرف حفظ عنه في المنثور من كلامه، كنهيه عن أكل الباذنجان والبيض المسلوق بالليل وغير ذلك.

فأما أنه كان يعلم طب اليونان والروم والهند والفرس بلغاتهم ـ كما زعمت الرواية ـ فهذا بُهت وكذب عليه، فقد أعاذه الله من هذه الدعوى، وبالجملة فمن له علم بالمنقولات لا يشك في كذب هذه الحكاية عليه، ولولا طولها لسقناها؛ ليتبين أثر الصنعة والوضع عليها.

الحكاية الثانية: فقال الحاكم: أخبرنا أبو الوليد الفقيه قال: حدثنا الحسن بن سفيان عن حرملة قال: "كان الشافعي يديم النظر في كتب النجوم وكان له صديق وعنده جارية قد حبلت، فقال: إنها تلد على سبعة وعشرين يومًا ويكون في فخذ الولد الأيسر خال أسود، ويعيش أربعة وعشرين يومًا ثم يموت، فجاءت به على النعت الذي وصف، وانقضت مدته فمات، فأحرق الشافعي بعد ذلك تلك الكتب، وما عاود النظر في شيء منها".

وهذا الإسناد رجاله ثقات، لكن الشأن فيمن حدَّث أبا الوليد بهذه الحكاية عن الحسن بن سفيان، أو فيمن حدَّث بها الحسن عن حرملة، وهذه الحكاية لو صحت

لوجب أن تثني الخناصر على هذا العلم وتشد به الأيدي، لا أن تحرق كتبه ويهان غاية الإهانة ويجعل طعمة للنار، وهذا لا يفعل إلا بكتب المحال والباطل.

ثم إنه ليس في العالم طالع للولادة يقتضي هذا كله؛ لأن الطالع عند المنجمين طالعان: طالع مسقط النطفة، وهو الطالع الأصلي، وهذا لا سبيل إلى العلم به إلا في أندر النادر الذي لا يقتضيه الوجود، وطالع الولادة، وهم معترفون أنه لا يدل على أحوال الولد وجزئيات أمره؛ لأنه انتقال الولد من مكان إلى مكان، وإنما أخذوه بدلًا من الطالع الأصلي لما تعذر عليهم اعتباره، وهذه الحكاية ليس فيها واحد من الطالعين؛ لأن فيها الحكم على المولود قبل خروجه من غير اعتبار طالعه الأصلي، والمنجم يقطع بأن الحكم على هذا الولد لا سبيل إليه، وليس في صناعة النجوم ما يوجب الحكم عليه والحالة هذه، وهذا يدل على أن هذه الحكاية كذب مختلق على الشافعي على هذا الوجه.

الحكاية الثالثة، وهي ما رواه الحاكم أيضًا: أنبأني عبد الرحمن بن الحسن القاضي أن زكريا بن يحيى الساجي حدثهم: أخبرني أحمد بن محمد ابن بنت الشافعي، قال: سمعت أبي يقول: "كان الشافعي وهو حدث ينظر في النجوم، وما نظر في شيء إلا فاق فيه، فجلس يومًا وامرأة تلد، فحسب فقال: تلد جارية عوراء على فرجها خال أسود، وتموت إلى كذا وكذا، فولدت فكان كما قال، فجعل على نفسه ألا ينظر فيه أبدًا"، وأَمْرُ هذه الحكاية كالتي قبلها، فإن ابن بنت الشافعي لم يلق الشافعي ولا رآه، والشأن فيمن حدَّثه بهذا عنه، والذي عندي في هذا أن الناقل إن أُحسن به الظن فإنه غلط على الشافعي.

والصحيح أن الشافعي كان من أفرس الناس وكان قد قرأ كتب الفراسة، وكانت له فيها اليد الطولى، فعلى فرض صحة هذه الحوادث سندًا فإن حكمه فيها وأمثالها كان بالفراسة فأصاب الحكم، فظن الناقل أن الحكم كان يسند إلى قضايا النجوم وأحكامها، وقد برَّأ الله من هو دون الشافعي من ذلك الهذيان، فكيف بمثل الشافعي رحمه الله في عقله وعلمه ومعرفته حتى يروج عليه هَذَيَانُ المنجمين الذي لا يروج إلا على جاهل ضعيف العقل"[1].

ولقد صُدِّرت القصة بالفعل (يقال) المبني للمجهول، وهو مثل الفعل(رُوي) الذي يشير به المحدثون إلى ضعف الحديث وتوهينه، فالقصة إذًا ضعيفة، فإن أبينا قبول ضعفها وتوهينها اصطدمنا بمسألة أخرى تنسف حجة من أراد أن يجعل فيها حجة له رجمًا بالغيب، وهي كون هذه القصة وقعت والشافعي حَدَث، ثم تاب وأقلع عنها لما علم من عظم الذنب الذي يقترفه من أراد منازعة الله في غيبه، والخوض فيما نهى عنه وحذر منه، يقول السبكي في الطبقات: "واعلم أنه قد يعترض معترض على نظر هذا الإمام في النجوم، فيجيب مجيب أن ذلك كان في حداثة سنه، وليس هذا بجواب، والخطب في مسألة النظر في النجوم جليل عسير، وجماع القول فيه: أن النظر فيه لمن يحب إحاطة بما عليه أهله غير منكر، أما اعتقاد تأثيره، وما يقوله أهله فهذا هو المنكر، ولم يقل بحله لا الشافعي ولا غيره"[2].

---

١. مفتاح دار السعادة، ابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، (٢/ ٢١٩:٢٢١).

٢. طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، مرجع سابق، (٢/ ٧٨).

كما أن دفن كتب النجوم أو إحراقها دليل على خشية الشافعي من اعتقاد تأثيرها ورجوعه عن قراءتها والعمل بما فيها.

فراسة الشافعي وشدة ذكائه:

لقد كان الشافعي من أذكى الرجال في زمانه، وقد وردت عنه روايات تدل على مدى فراسته وذكائه، من ذلك ما ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم والحاكم وغيرهما عن الحميدي قال: قال الشافعي: خرجت إلى اليمن في طلب كتب الفراسة حتى كتبتها وجمعتها، ثم لما كان انصرافي مررت في طريقي برجل وهو محتب بفناء داره أزرق العين ناتئ الجبهة سفاط، فقلت له: هل من منزل؟ قال: نعم، قال الشافعي: وهذا النعت أخبث ما يكون في الفراسة، فأنزلني فرأيت أكرم رجل بعث إلي بعشاء وطيب وعلف لدوابي وفراش ولحاف، وجعلت أتقلب الليل أجمع ما أصنع بهذه الكتب، فلما أصبحت قلت للغلام أسرج فأسرج فركبت ومررت عليه وقلت له: إذا قدمت مكة ومررت بذي طوى، فاسأل عن منزل محمد بن إدريس الشافعي.

فقال لي الرجل: أمولى لأبيك أنا؟ قلت: لا.

قال: فهل كان لك عندي نعمة؟ قلت: لا.

قال: فأين ما تكلفت لك البارحة؟ قلت: وما هو؟ قال: اشتريت لك طعامًا بدرهمين، وأدمًا بكذا، وعطرًا بثلاثة دراهم، وعلفًا لدوابك بدرهمين، وكرى الفراش واللحاف درهمان! قال: قلت: يا غلام فهل بقي شيء؟

قال: كرى المنزل فإني وسعت عليك وضيقت على نفسي.

فغبطت نفسي بتلك الكتب، فقلت له بعد ذلك: هل بقي شيء؟ قال: امض أخزاك الله فما رأيت شرًّا منك!

وقال الربيع: مرَّ أخي في صحن الجامع، فدعاني الشافعي فقال لي: يا ربيع انظر إلى الذي يمشي، هذا أخوك؟ قلت: نعم أصلحك الله.

قال: اذهب، ولم يكن رآه قبل ذلك.

قال قتيبة بن سعيد: رأيت محمد بن الحسن والشافعي قاعدين بفناء الكعبة فمر رجل، فقال أحدهما لصاحبه: تعال نركز على هذا المار أي حرفة معه، فقال أحدهما: هذا خياط، وقال آخر: هذا نجار، فبعثا إليه فسألاه فقال: كنت خياطًا واليوم أنجر، أو كنت نجارًا واليوم أخيط!

وغير ذلك من الآثار التي تدل على فراسته الحقيقية، لا على علمه بالتنجيم المزعوم. وهذه الآثار وغيرها ذكرها ابن أبي حاتم والحاكم في مصنفيهما في مناقب الشافعي وهي اللائقة بجلالته ومنصبه، لا ما باعده الله منه من أكاذيب المنجمين وهذياناتهم، والله أعلم[1].

وبهذا نعلم أن فراسة الشافعي رحمه الله المعروفة عنه قد زاد البعض فيها وظنوها من مناقبه، حتى إنهم رووا عنه أشياء لم يتعرض لها، وتنزيه الشافعي عن هذا هو الذي ينبغي أن يكون من مناقبه، فأما أن يذكر في مناقبه أن يكون منجمًا يرى القول بأحكام النجوم وتصحيحها، فهذا فعل من يذم بما يظنه مدحًا.

وعلى هذا فالأدلة التي احتجوا بها على كون الشافعي منجمًا باطلة، ظاهرها الوضع؛ لأن إسنادها فيه كثير من العلل، فضلًا عن متنها الذي لا يقبله

---

١. مفتاح دار السعادة، ابن قيم الجوزية، مرجع سابق، (٢/ ٢١٩: ٢٢٣).

العقل، وتبقى لنا فراسته التي اشتهرت عنه وثبتت بالرواية الصحيحة التي ذكرنا أمثلة منها، ويظل هذا الإمام العظيم في علمه وتقواه وعمله كما هو لا تشوبه شائبة.

ثالثًا. تمسك الشافعي بالسنة ينفي أن يكون وضّاعًا للحديث:

لقد كان الشافعي رحمه الله من أحرص الناس على اتباع السنة الصحيحة التي رُويت عن النبي ﷺ؛ فقد قال أبو القاسم: "وأصَّل الشافعي رحمه الله أن الخبر إذا صح عن رسول الله ﷺ فهو قوله ومذهبه، ولا أعلم أحدًا من أصحاب الشافعي يختلف في ذلك"[1].

وقال أيضًا: "حُكمي في أصحاب الكلام أن يُضربوا بالجريد، ويُحملوا على الإبل، ويُطاف بهم في العشائر والقبائل، يقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة، وأخذ في الكلام"[2].

وقد روى الحسن بن محمد الزعفراني، قال: قال يحيى بن سعيد القطان: "إني لأدعو الله للشافعي في الصلاة وغيرها منذ أربع سنين، لما أظهر من القول بما صح عن رسول الله ﷺ"[3].

وقال حَرْملة: قال الشافعي: "كل ما قلته فكان من رسول الله ﷺ خلاف قولي بما صح، فهو أولى، ولا تقلدوني".

وقال الربيع: سمعت الشافعي يقول: "إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله ﷺ فقولوا به، ودعوا ما قلته"، ثم يقول: وسمعته يقول، وقد قال له رجل: تأخذ بهذا الحديث يا أبا عبد الله؟ فقال: "متى رويت عن رسول الله ﷺ حديثًا صحيحًا ولم آخذ به، فأشهدكم أن عقلي قد ذهب...".

وقال الربيع: وسمعته يقول: "أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني، إذا رويت عن رسول الله ﷺ حديثًا فلم أقل به".

وقال أبو ثور: سمعته يقول: "كل حديث عن النبي ﷺ فهو قولي، وإن لم تسمعوه مني". ويُروى أنه قال: "إذا صح الحديث فهو مذهبي، وإذا صح الحديث فاضربوا بقولي عرض الحائط"[4].

فهل بعد كل هذه الأقوال التي تدل على شدة تمسكه بالكتاب والسنة يزعمون أنه كان يضع الأحاديث على رسول الله ﷺ؟! وهل مثل هذا الإمام العَلَم الذي أضاء علمه المشارق والمغارب يجوز في حقه أن يُتهم بوضع الأحاديث نتيجة اجتهاده في بعض مسائل الدين؟!

إن الشافعي رحمه الله لم يكن يزور الأحاديث وينسب آراءه إلى النبي ﷺ كما يزعم هؤلاء، وإنما كان من المتشددين في فحص الروايات وتصحيحها.

ومما ينفي عن الشافعي نسبة اجتهاداته إلى النبي ﷺ أن تلامذته كانوا لا يقلدونه في كل ما يذهب إليه، وثبتت مخالفتهم له في غير موضع مهما كان الأمر يسيرًا، فكيف كانوا يواجهونه لو كان يزوِّر الأحاديث وينسب آراءه إلى النبي ﷺ؟! وإذا كان تلامذته لا يتهاونون في شيء، فماذا كان يفعل معارضوه؟!

فهذا "المُزَني" تلميذه النجيب يورد فقه إمامه ثم

١. الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، ابن عبد البر، مرجع سابق، ص١٣٦.
٢. المرجع السابق، ص١٣٣، ١٣٤.
٣. السابق، ص١٢٢.
٤. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٠/ ٣٣: ٣٥).

يكثر أن يقول: "قلت أنا"، ثم يورد رأيه المخالف لرأي الإمام.

ففي حكم المسح على الجبيرة قال الشافعي: إن خاف الكسيرُ غير متوضئ التلف، إذا أُلقيت الجبائر، ففيها قولان: أحدهما: يمسح عليها، ويعيد ما صلى إذا قَدَر على الوضوء (يعني بعد الشفاء يتوضأ ويصلي ما صلَّاه بالمسح)، والآخر: لا يعيد، ورفض "المزني" القول الأول ورجح الآخر.

وفي مسألة التيمم: هل التعجيل بالصلاة في أول وقتها أفضل أم تأخيرها إلى آخر وقتها رجاء أن يجد المرء الماء؟ قال الشافعي بالتأخير، وخالفه المزني، وقال بالتعجيل[1].

وفي الوضوء بعد الاستيقاظ من النوم أورد الشافعي قوله ﷺ: "إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثًا"[2]، لكن المزني شك في لفظ "ثلاثًا"[3].

"هذه هي معالم البيئة العلمية التي عاش فيها الشافعي وغيره من الأئمة، بيئة لم تسمح للكذاب أن يزوِّر حديثًا إلا فضحته ونبذته، وبذلك حفظت السنة المشرفة ونُقِّيت على نحو لا مثيل له في تراث البشرية الديني"[4].

١. انظر: مختصر المزني، إسماعيل المزني، دار المعرفة، بيروت، د. ت، (١/ ٧).

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الطهارة، باب: كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثًا، (٢/ ٨١٢)، رقم (٦٣١).

٣. انظر: مختصر المزني، إسماعيل المزني، مرجع سابق، (١/ ٢).

٤. كيف ولماذا التشكيك في السنة؟، د. أحمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص٨١.

وكان الشافعي رحمه الله وَرِعًا تقيًّا، وأحواله تنفي عنه أن يقوم بعمل يغضب الله ﷻ، ولا شك أن الكذب على النبي ﷺ من الأعمال التي تُبوئ الإنسان مكانًا في النار، ولقد كثرت الآثار الصحيحة في فضله؛ نذكر منها:

ما رواه الربيع بن سليمان قال: "كان الشافعي قد جزأ الليل؛ فثلثه الأول يكتب، والثاني يصلي، والثالث ينام"[5]، وعلق عليه الذهبي قائلًا: "قلت: أفعاله الثلاثة عبادة بالنية"[6].

وقال الربيع بن سليمان أيضًا: "كان الشافعي يختم القرآن في شهر رمضان ستين ختمة"، ورواها ابن أبي حاتم عنه، فزاد: "كل ذلك في صلاته"[7].

ورُوي من وجهين عن أحمد بن الحسن الترمذي الحافظ قال: "رأيت النبي ﷺ في المنام، فسألته عن الاختلاف، فقال: أما الشافعي فَمِنِّي وإِلَيَّ"، وفي الرواية الأخرى: "أحيا سنتي"[8].

وقد أثنى نقاد الحديث كثيرًا عليه مما يثبت ثقتهم فيه، ومعرفتهم بقدره في السنة ، فها هو أحمد بن حنبل يقول: "ستة أدعو لهم سَحَرًا، أحدهم الشافعي"[9].

وقال أحمد بن حنبل: "إن الله يقيض للناس في رأس كل مائة سنة من يعلمهم السنن، وينفي عن رسول الله ﷺ الكذب، قال: فنظرنا فإذا في رأس المائة عمر بن

٥. حلية الأولياء، أبو نعيم الأصفهاني، مرجع سابق، (٩/ ١٣٥).

٦. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٠/ ٣٥).

٧. تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٥١/ ٣٩٢).

٨. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٢/ ٦٩).

٩. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٠/ ٤٨).

عبد العزيز، وفي رأس المائتين الشافعي"[١].

وقال حَرْملة: "سمعت الشافعي يقول: سُميتُ ببغداد ناصر الحديث"[٢]، وقال إبراهيم الحربيُّ: سُئل أحمد بن حنبل عن الشافعي فقال: حديثٌ صحيح، ورأي صحيح"[٣].

ويقول المزني: "رأيت النبي ﷺ في المنام فسألته عن الشافعي، فقال: من أراد محبتي وسنتي فعليه بمحمد بن إدريس الشافعي المطلبي فإنه مني وأنا منه"[٤].

وقال يحيى بن معين: "ليس به بأس"[٥]، وعن أبي زُرعة قال: "ما عند الشافعي حديث فيه غلط"، وقال أبو داود السجستاني: "ما أعلم للشافعي حديثًا خطأ"[٦]، قلت ـ والكلام للإمام الذهبي بعد ذكره هذه الحجج: "هذا من أدل شيءٍ على أنه ثقة حجة حافظ، وناهيك تقول مثل هذين"[٧].

وقد صنف الحافظ أبو بكر الخطيب كتابًا في ثبوت الاحتجاج بالإمام الشافعي وما تكلم فيه إلا حاسد أو جاهل بحاله، فكان ذلك الكلام الباطل منهم موجبًا لارتفاع شأنه، وعلو قدره، وتلك سنة الله في عباده[٨].

ولا أدل على ثقة علماء الحديث فيه واعتبار أحاديثه كلها مما ذكره الإمام المِزّي في تهذيبه حيث يقول: "ذكر البخاري في موضعين من "صحيحه" قال في "الزكاة" عُقيب قوله: باب في الركاز الخمس: وقال مالك وابن إدريس: الركاز دَفْن الجاهلية في قليله وكثيره، وليس المعدن بركاز، وقال في باب تفسير العرايا من البيوع: وقال ابن إدريس: العرية لاتكون إلا بالكيل من التمر يدًا بيد لا تكون بالجراف، ومما يقويه قول سهل بن أبي خيثمة: بالأوسق الموسقة، وروى له الباقون سوى مسلم"[٩].

وتأكيدًا على ما سبق نقول: إن ادعاء وضع الشافعي للأحاديث وأنه كان يجتهد وينسب اجتهاداته إلى النبي ﷺ قول لا معنى له، طالما أنه لا يستند إلى دليل يثبته، ولا سيما أن تلامذته كانوا ينتقدون رأيه بشدة، فكيف يسكتون على أحاديثه لو كانت موضوعة؟ هذا عن تلامذته ومريديه، فما بالك بأعدائه لو رأوا ذلك منه أيسكتون على ذلك؟!

ثم إن نقاد الحديث قد بينوا صحة أحاديثه وأعربوا عن ثقتهم في كل ما قاله؛ لذلك لُقب في عهده بناصر الحديث®.

الخلاصة:

- إن حبَّ الشافعي لآل البيت ومدحه لهم في شعره لا يدل على تشيعه ولا يوجب القدح فيه، بل يوجب أعظم أنواع المدح؛ لأن حبَّ آل بيته ﷺ دليل على صدق الإيمان، وهو واجب على المسلمين جميعًا.
- أما عن اتهام يحيى بن معين الشافعي بالرفض

١. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٢/ ٦٢).
٢. تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٥١/ ٣٤٣).
٣. المرجع السابق، (٥١/ ٣٥٢).
٤. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٢/ ٦٩).
٥. حلية الأولياء، أبو نعيم الأصفهاني، مرجع سابق، (٩/ ٩٧).
٦. تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٥١/ ٣٦١).
٧. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٠/ ٤٨).
٨. المرجع السابق، (١٠/ ٤٨).
٩. تهذيب الكمال، الحافظ المزي، مرجع سابق، (٢٤/ ٣٨٠، ٣٨١).

® في **"توحيد الشافعي بين السنة والقرآن في قوة الإلزام والاتباع"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة السادسة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها).

والتشيع فكان ذلك توهم من ابن معين، وقد رجع عنه عندما حاجّه أحمدُ بن حنبل، واستطاع إقناعه بصحة اعتقاد الشافعي في الخلفاء الراشدين.

- وقد ثبت أن يحيى بن معين قال عنه: "صدوق ليس به بأس"، وقال أيضًا: "لو كان الكذب له مطلقًا لكانت مروءته تمنعه من أن يكذب"، فكيف بعد هذا يكون الشافعي عند يحيى بن معين شيعيًّا؟!

- إن أقوال الشافعي تنفي هذا الاتهام عنه، فإنه كان يثني على الصحابة جميعًا، ويرى أن ترتيبهم في الفضل يبدأ بأبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، ويرى أن أبا بكر وعمر هما خير البشر بعد النبي ﷺ.

- لقد كان الشافعي شديد الذم للروافض، مبغضًا لهم، يقول عنهم: إنهم "شر عصابة"، وقال: "لم أر أحدًا أشهد بالزور من الروافض"، بالإضافة إلى أن الشافعي دافع عن نفسه حين اتهم بأن فيه بعض التشيع، وبيّن أن ذلك حب لآل البيت وليس تشيعًا، فهل يُتهم بالتشيع بعد ذلك؟! لقد صدق الذهبي حين قال: "من زعم أن الشافعي يتشيع فهو مفتر لا يدري ما يقول".

- أمّا عن اتهامه بالتنجيم فهو قول باطل، وكان سبب ذلك أن الرازي ذكر في كتابه "مناقب الشافعي" فصلًا تحت عنوان "في معرفة الشافعي بالنجوم" أورد فيه بعض الحكايات التي تؤيد رأيه، وقد أجاب ابن القيم عن هذا الاتهام، وبيّن أن هذه الحكايات كلها معلة الإسناد والمتن لا تصح، وأخبر أن الصحيح عنه من ذلك ما كانت العرب تعرفه من علم المنازل والاهتداء بالنجوم في الطرقات، وهذا هو الثابت الصحيح عنه، فقد كان رحمه الله من أفرس الناس في عصره، والفراسة بعيدة عن التنجيم الذي حرمه الإسلام.

- لم يكن الشافعي يجتهد وينسب اجتهاداته للنبي ﷺ كما يزعمون، فهذه دعوى باطلة لا دليل عليها، وإنما كان تلامذته ينتقدون آراءه ولا يقلدونه تقليدًا أعمى، فلو كان يضع الأحاديث ما سكتوا على ذلك وقد كان رحمه الله من أحرص الناس على اتباع سنة النبي ﷺ، فقد رُوي عنه أنه قال: "إذا خالف كلامي حديث رسول الله ﷺ، فاضربوا بحديثي عرض الحائط"، وعنه أنه قال: "إذا صح الحديث فهو مذهبي"، كذلك وُصِفَ بأنه ناصر السنة.

- إن ورع الشافعي وتقواه وخوفه الشديد من الله ﷻ ـ وقد اشتهر ذلك عنه ـ يمنعه من الوقوع في مثل ذلك الذنب العظيم، فقد كان يكتب ثلث الليل ويصلي ثلثه وينام الثلث الآخر، وكان يختم القرآن ستين مرة في رمضان وهو يصلي.

- لقد أجمع العلماء وخاصة نقاد الحديث وصيارفته على عدالة الشافعي وصدق روايته، ولم يطعن فيه أحد منهم، فهو صدوق لا بأس به عند ابن معين، وهو الذي عُرف عنه التشدد في نقد الرجال، وابن حنبل يدعو له سَحَرًا مع خمسة آخرين، وحديثه صحيح ورأيه صحيح عند الإمام أحمد، وذكره البخاري في موضعين، وروى له أصحاب السنن.

- إن علماء الجرح والتعديل الذين يُعتد بهم عندنا، قد وثقوا الشافعي ووضعوه في أعلى مراتب الصدق والعدالة، ومن المعروف أنهم لا يجاملون أحدًا على

حساب دينهم وسنة نبيهم ولو كان أقرب الناس إليهم، فهل يوثقه مثل هؤلاء العلماء وهو يضع الحديث على رسول الله ﷺ؟!

الشبهة الخامسة عشرة

الطعن في ضبط قتيبة بن سعيد وإتقانه(*)

مضمون الشبهة:

يطعن بعض المغرضين في الإمام قتيبة بن سعيد، ويتهمونه بغفلة تنزل به عن رتبة الضبط والإتقان، ويستدلون على ذلك بروايته لحديثٍ عن خالد المدائني -حسب زعمهم- وفيه: "أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخّر الظهر حتى يجمعها إلى العصر فيصلِّيها جميعًا، وإذا ارتحل بعد زَيْغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعًا، ثم سار، وكان إذا ارتحل قبل المغرب أَخّر المغرب حتى يصليها مع العشاء، وإذا ارتحل بعد المغرب عَجّل العشاء فصلاها مع المغرب"، وخالد هذا كان يُدخل على الشيوخ الأحاديث، كما أنه متروك الحديث، أجمع أهل العلم على ترك حديثه. متسائلين: كيف لنا أن نسلم بضبط قتيبة بن سعيد وقد أخذ هذا الحديث عن خالد المدائني، وهو متروك الحديث؟!

وجها إبطال الشبهة:

1) إن سيرة الإمام قتيبة بن سعيد رحمه الله وثناء العلماء عليه وتوثيقهم له لخير شاهد على ضبطه وإتقانه، كما يشهد بذلك أيضًا كتب الصحاح الزاخرة بالأخذ عنه.

2) لم يرو قتيبة بن سعيد هذا الحديث عن خالد المدائني بل رواه في حضور خالد عن الليث مباشرة، ومما يؤكد ذلك قبول العلماء لهذا الحديث وتصحيحهم له، ولو رواه عن خالد ما قبله العلماء ولا حكموا بصحته لتركهم خالد المدائني.

التفصيل:

أولا. توثيق أئمة الجرح والتعديل لقتيبة وثناؤهم عليه:

إنَّ قتيبة قد روى عنه جمٌّ غفير من أهل العلم، منهم البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي في كتبهم فأكثروا وروى ابن ماجه عن محمد بن يحيى الذهلي عنه، وعن ابن أبي شيبة عنه. وروى الترمذي أيضًا عن رجل عنه، وروى النسائي عن زكريا الخياط عنه. وروى عنه يعقوب بن شيبة، والحسن بن عرفة، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وإبراهيم الحَرْبي، والحسن بن سفيان، وأبو العباس السَّرَّاج وخلقٌ آخرهم موتًا الواعظ أبو عبد الله محمد بن الفضل بن العباس البلخي الزاهد المتوفى سنة سبع عشرة وثلاثمائة، والذي روى عنه أبو بكر بن المقرئ في "معجمه" بالإجازة[1][2].

(*) نقد مجازفات الدكتور حمزة المليباري، أحمد بن صالح الزهراني، دار الإمام مالك، أبو ظبي، ط1، 1425هـ/ 2004م.

1. الإجازة: أن يأذن الشيخ لغيره بأن يروي عنه مروياته أو مؤلفاته، وكأنها تتضمن إخباره بما أذن له بروايته عنه، وشرطوا فيها أن يكون المجيز عالمًا بما يجيزه، معروفًا بذلك، ثقة في دينه وروايته.

2. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (11/ 15، 16).

ومن المعروف بداهة أن البخاري ومسلمًا لم يرويا إلا عن ثقة ضابط، ولو كان غافلًا كما يدعي المدعون ما رويا عنه؛ إذ لن يكون عندهما متقنًا، وعليه فإن أخذ هؤلاء الأفاضل عن قتيبة يُعدُّ من أكبر الأدلة وأسطع البراهين على ضبطه وإتقانه.

ولم يقف الأمر عند الأخذ عنه رحمه الله من قِبَل هؤلاء الأعلام، بل وصل الأمر إلى "رحلة الإمام النسائي إليه في سنة ثلاثين ومائتين، فأقام عنده سنة كاملة وكتب عنه شيئًا كثيرًا"[1].

ولعلنا ندرك فساد هذه الشبهة إذا عرفنا أن هؤلاء العلماء الذين أخذوا عن قتيبة ووثقوه وعدَّلوه، ردُّوا أحاديث خالد المدائني، فها هو أحمد بن حنبل يقول: "لا أروي عن خالد المدائني شيئًا"، وقال البخاري: "تركه عليّ والناس"، وقال ابن راهويه: "كان كذابًا"، وقال يعقوب بن شيبة: "خالد المدائني صاحب حديث غير متقن، متروك الحديث، كل أصحابنا مُجْمِع على تركه..."، وقال الدارقطني: "ضعيف"[2].

وبهذا يتأكد لدينا أن هؤلاء الأئمة لا يأخذون إلا عن الثقة، وأنهم يجرحون المجروح ويذكرون علله كما هي، ولو ثبت أن قتيبة لم يكن ضابطًا ما أخذ عنه هؤلاء العلماء الأفذاذ، ولا عدّلوه ولا وثّقوه.

ومما يدلل على ضبط قتيبة وسعة علمه وينفي عنه الغفلة ما قال أحمد بن جرير اللّال عن قتيبة؛ إذ يقول:

١. المرجع السابق، (١١/ ٢٠).

٢. لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٣/ ٢٢٠).

"قال لي أبي: رأيت النبي ﷺ في النوم في يده صحيفة، فقلت: يا رسول الله ما هذه الصحيفة؟ قال: فيها أسامي العلماء. قلت: ناولني، أنظر فيها اسم ابني قال: فنظرت فإذا اسم ابني"[3].

وقال عبد الله بن محمد بن سيار الفَرْهَياني: "قتيبة صدوق، وليس أحد من الكبار إلا وقد حمله، حدَّث عنه أحمد بن حنبل، وأبو خيثمة، وعباس العنبري، والحميدي بمكة"[4].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "وكان من المتقنين في الحديث والمتبحرين في السنن وانتحالها، كتب عنه أحمد، ويحيى، وخَلَف، وابن أبي شيبة، وأبو خيثمة، وأضرابهم من العراقيين[5].

وذكره أبو حاتم الرازي في كتابه "الجرح والتعديل" فقال: "حدثنا عبد الرحمن، قال: سمعت أبي يقول: حضرت قتيبة بن سعيد ببغداد وقد جاءه الإمام أحمد بن حنبل فسأله عن أحاديث فحدثه، ثم جاءه أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير بالكوفة ليلة وحضرت معهما، فلم يزلا ينتخبان[6] عليه، وأنتخب معهما إلى الصبح"[7].

وها هو عمرو بن علي الفلاس يتحسر على أنه لم يحمل عن قتيبة قائلًا: "مررت بمِنى على قتيبة، وعبّاس

٣. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (١٢/ ٤٦٧، ٤٦٨).

٤. المرجع السابق، (١٢/ ٤٦٨).

٥. الثقات، ابن حبان، مرجع سابق، (٩/ ٢٠).

٦. الانتخاب: هو أن ينتقي التلميذ من أحاديث شيخه، ويختار منها.

٧. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، مرجع سابق، (٧/ ١٤٠).

العنبري يكتب عنه فَجزْتُه، ولم أحمل عنه، فندمت"[1]، فهل يندم عمرو بن عليٍّ على ذلك إلا إذا كان قتيبة ضابطًا؟!

ومن خلال هذا العرض السريع ندرك مدى ما كان عليه قتيبة بن سعيد رحمه الله من الضبط والإتقان؛ لذلك فقد وثَّقه علماء الجرح والتعديل، وأثنوا عليه، ورحلوا إليه وأخذوا عنه، واحتجوا به، وهذا كله يؤكد بوضوح فساد ما ذهب إليه هؤلاء؛ إذ لو كان في الإمام قتيبة علَّة لَمَا سكت العلماء عن ذكرها حسب منهجهم في الجرح والتعديل، والذي لا يحابون فيه أحدًا، ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم.

ثانيًا. روى قتيبة هذا الحديث عن الليث، في حضور خالد المدائني ولم يروه عنه:

روى أبو داود في سننه قال: حدثنا قتيبة بن سعيد أخبرنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عامر بن واثلة عن معاذ بن جبل: "أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أَخَّر الظهر حتى يجمعها إلى العصر فيصليهما جميعًا، وإذا ارتحل بعد زيغ الشمس صلَّى الظهر والعصر جميعًا ثم سار، وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخَّر المغرب حتى يصليها مع العشاء، وإذا ارتحل بعد المغرب عجَّل العشاء فصلاها مع المغرب"[2].

وروى الترمذي في جامعه قال: حدثنا قتيبة، أخبرنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن الطفيل عن معاذ بن جبل... فذكره[3].

يقول الإمام الألباني عن هذا الحديث: "أخرجه أبو داود، والترمذي، والدارقطني (١٥١)، والبيهقي (٣/ ١٦٣)، وأحمد (٥/ ٢٤١، ٢٤٢)، (٢/ ٤٣٨) كلهم من طريق قتيبة بن سعيد حدثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عامر بن واثلة عن معاذ بن جبل مرفوعًا. وقال أبو داود: "لم يرو هذا الحديث إلا قتيبة وحده؛ قلت: وهو ثقة ثَبْت فلا يضر تفرده لو صح؛ ولذلك قال الترمذي: "حديث حسن غريب تفرد به قتيبة، لا نعرف أحدًا رواه عن الليث غيره"، وقال في مكان آخر: "حديث حسن صحيح". قلت: هو الصواب. فإن رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، وقد صححه ابن القيم وغيره، وأعلّه الحاكم وغيره بما لا يقدح فيه...، ورواه مالك عن أبي الزبير المكي عن أبي الطفيل به بلفظ: "أنهم خرجوا مع رسول الله ﷺ عام تبوك، فكان رسول الله ﷺ يجمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء، قال: فأخر الصلاة يومًا، ثم خرج فصلى الظهر والعصر جميعًا، ثم دخل، ثم خرج فصلى المغرب والعشاء جميعًا"، ومن طريق مالك أخرجه مسلم (٧/ ٦٠)، وأبو داود (١٢٠٦)، والنسائي (١/ ٩٨)، والدارمي (١/ ٣٥٦)، والطحاوي (١/ ٩٥)، والبيهقي (٣/ ١٦٢)، وأحمد (٥/ ٢٣٧)، وفي رواية مسلم (٢/ ١٥٢) وغيره من

---

١. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (١٢/ ٤٦٨).

٢. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: صلاة السفر، باب: الجمع بين الصلاتين، (٤/ ٦٢)، رقم (١٢١٧). وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (١٠٨٠).

٣. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: السفر، باب: ما جاء في الجمع بين الصلاتين، (٣/ ٩٨)، رقم (٥٥١). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٥٥٣).

طريق أخرى: "فقلت: ما حمله على ذلك؟ قال: أراد ألا يحرج أمته"[1].

ولنا مع قوله: "رواه عن الليث" وقفة؛ إذ بهذه العبارة تُهْدَم الشبهة من أساسها، ويسقط طعنهم في ضبط قتيبة؛ إذ يثبت أنه لم يرو هذا الحديث عن خالد المدائني المتروك - كما يدعي أصحاب هذه الشبهة - بل إنه رواه عن الليث، وليس في هذا موضع استدلال على شبهة، ولا اتهام لقتيبة، وهذه هي الحقيقة.

ولعل الأمر قد التبس على أصحاب هذه الشبهة؛ إذ إن قتيبة قد كتب هذا الحديث عن الليث في حضور خالد المدائني، فظنوا أنه أخذه عن المدائني أوحدّث المدائني أن قتيبة قد أخذ عنه هذا الحديث، وهو ما لم يكن، ولن يكون؛ إذ كيف يكون الليث الإمام العظيم حاضرًا ثم يأخذ قتيبة عمن دونه (المدائني) لا سيما أنه قد اشتهر بالضعف والتدليس على الشيوخ. لا شك أنه احتمال بعيد، لا يقول به عاقل، فضلًا عن أرباب الفكر والعلم.

وقد ذكر المزي عن محمد بن إسماعيل البخاري يقول: "قلت لقتيبة: مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل؟ قال: مع خالد المدائني. قال محمد بن إسماعيل: وكان خالد المدائني هذا يُدْخل الأحاديث على الشيوخ"[2].

ومن ناحية أخرى، فإن العلماء قد صححوا هذا الحديث كما مرَّ وقبلوه عن قتيبة، ولو ثبت أنه أخذه عن خالد المدائني لما قبلوه؛ إذ إن خالدًا هذا عندهم ضعيف ومتروك الحديث.

ولو صح كلام أصحاب هذه الشبهة، وهو أن الإمام قتيبة يكتب عن خالد المدائني "لدخلت العلة على أحاديث كثيرة من أحاديث قتيبة وليس على هذا الحديث فقط"[3]، ولردت أحاديثه تلك، وهذا ما لم يحدث.

فإذا ما تأملنا في إسناد قتيبة مع الإسناد المشهور وجدنا الإسناد المشهور متصلًا مرفوعًا لا يحتاج إلى تدخلٍ من المدائني لوصله أو رفعه، وهذا هو المُدْخل عليه فما حُكي عنه وهذا يدل على أنه لم يتدخل في إسناد قتيبة، هذا على فرض صحة ما ذكره أصحاب الشبهة[4].

إذًا، ثبوت أن خالدًا لم يتدخل في إسناد الحديث مع ثبوت صحة الحديث وإمامة قتيبة وفضله وأخذ العلماء عنه - يُسقط هذه الشبهة من أساسها ولا يُبقي لها أي صدى في أذهان العقلاء.

الخلاصة:

- لم يذكر أحد من علماء الجرح والتعديل أن في الإمام قتيبة غفلة، بل إنهم وثَّقوه، وأثنوا عليه خيرًا، ومعلوم أنهم ما كانوا يحابون أحدًا ولا يجاملونه في هذا المضمار، بل أخذوا عنه وارتحلوا إليه، فها هو النسائي رحمه الله يرحل إليه ويقيم عنده سنة كاملة، يكتب عنه شيئًا كثيرًا، هذا فضلًا عن أخذ البخاري ومسلم عنه،

---

١. سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، (١/ ٢٦٣، ٢٦٤).

٢. تهذيب الكمال، المزي، مرجع سابق، (٢٣/ ٥٣٥).

٣. نقد مجازفات الدكتور حمزة المليباري، أحمد بن صالح الزهراني، مرجع سابق، ص٣٤٢.

٤. المرجع السابق، ص٣٤٤ بتصرف.

رحمهم الله جميعًا. فلو ثبت على قتيبة الغفلة ما قبله أحد من هؤلاء العلماء الأفذاذ.

- لقد صح هذا الحديث عند علماء السنة، وذكره الألباني في السلسلة الصحيحة، وصححه من قبلُ ابن القيم وغيره، وإن كان أعله الحاكم وغيره، فقد أعلوه بما لا يقدح فيه، كما ثبت أن الإمام قتيبة لم يروه عن خالد المدائني، وإنما رواه عن الليث بن سعد، في حضور خالد، وهذا ما عليه أهل العلم الثقات، قال أبو داود: لا يروي هذا الحديث إلا قتيبة وحده.

- لو كان ما ادعاه هؤلاء صحيحًا لرُدَّت أحاديث كثيرة من أحاديث قتيبة، وهذا ما لم يحدث، ولعل الأمر قد التبس على أصحاب هذه الشبهة؛ إذ إن قتيبة قد كتب هذا الحديث عن الليث في حضور خالد المدائني، فظنوا أنه قد أخذه عن المدائني، وكيف يكون في مجلس الليث ثم يأخذ عنه بإسناد نازل؛ فضلًا عن ضعف خالد؟! لا شك أنه احتمال بعيد لا يقول به عاقل، وإذا عرضنا هذا الحديث على طريقة خالد المدائني؛ إذ كان يدخل على الشيوخ ويوصل الأسانيد، نجد أن إسناد قتيبة يتفق والإسناد المشهور دون تدخل من خالد المدائني.

الشبهة السادسة عشرة

الزعم أن الإمام أحمد كان متساهلا في الأسانيد قائلا بالتشبيه(*)

مضمون الشبهة:

يزعم بعض المتوهمين أن الإمام أحمد بن حنبل كان لا يجد حرجًا - بتساهله في الأسانيد - من أن يثبت الأحاديث الضعيفة في مسنده، كما روى أحاديث الصفات دونما تأويل؛ لأنها جَرَت على ما يقول به من التشبيه والتجسيم. ويهدفون من وراء ذلك إلى وصم الإمام أحمد بما لم يُعرف عنه؛ بُغْيَة هزِّ صورته وتشويه مسنده عند عامة المسلمين.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إنَّ في سيرة الإمام أحمد بن حنبل ما يشهد له بعظيم منزلته، ورسوخ قدمه، أجمع على توثيقه كبار المعدِّلين من أئمة المحدِّثين، وتوثيق علماء الجرح والتعديل له يدحض القول بتساهله في الأسانيد وقبوله أحاديث ضعيفة في مسنده.

٢) ليس المراد بالضعيف عند الإمام أحمد الباطل، ولا المنكر، ولا ما في روايته متهم بحيث لا يسوغ

(*) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، الوزير اليماني، مرجع سابق. أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، مطبعة صور الحديثة، بيروت، ط٢، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م. كيف ولماذا التشكيك في السنة، د. أحمد عبد الرحمن، مرجع سابق. السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين، د. رءوف شلبي، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ١٩٨٧م. دفاع عن السنة، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق. دفاع عن الحديث النبوي، د. أحمد عمر هاشم، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م. السنة النبوية وعلومها، د. أحمد عمر هاشم، مكتبة غريب، القاهرة، ط٢.

الذهاب إليه والعمل به، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح، وقسم من أقسام الحسن؛ إذ لم يكن يُقسّم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف، وللضعيف عنده مراتب؛ فإذا لم يجد في الباب أثرًا يدفعه ولا قول صحابي، ولا إجماعًا على خلافه، كان العمل به عنده أولى من القياس، وتقديم الضعيف الذي بهذا المعنى عند الإمام أحمد على الرأي والقياس أمر مجمع عليه عند الأئمة.

٣) ما كان للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله وهو الذي جرَّد من نفسه درعًا واقية أمام خلفاء بني العباس أن يقول بالتجسيم والتشبيه، ولو كان من القائلين بالتشبيه والتجسيم لما وقع فيما وقع فيه من أمر المحنة، ثم إن هذا التشبيه أو ذاك التجسيم لم يُنسب إليه ألبتة من أحد، وإلا لذاع أمره كما ذاع قوله بأن القرآن كلام الله، وهذا ما لم يحدث.

التفصيل:

أولا. إن سيرة الإمام أحمد شاهد صدق يعضد ما أجمع عليه كبار العلماء من عظيم منزلته وتوثيقه في الحديث:

إن سيرة الإمام أحمد بن حنبل لتدلنا على أن الإمام قد ضرب أروع الأمثلة لرجل قَلَّما يوجد له مثيل في دنيا الناس بعد صحابة رسول الله ﷺ، "فلقد نشأ الإمام أحمد بن حنبل في ظل حياة خشنة فقيرة، ولكنه مع هذا امتاز بثلاثة أمور:

الأول: أنه كان عفيف النفس عالي الهمة، لا يقبل الهدايا مع حاجته، ويرفض العطايا مع فقره، وكان يتأبَّى بنفسه على كل متعة فيها شبهة، وهذا الفقر لم يدفعه إلى الكسل، بل طلب الرزق من مصدره الحلال، فعمل في الحياكة، والتدوين للناس وطرق كل باب شريف في العمل، ورضي بما قسم الله له في حياته، دون نظر لما في أيدي الناس، فكان سليم القلب، نقي السريرة، حامدًا لله شاكرًا لنعمه.

الثاني: أن فقره لم يمنعه من طلب العلم بل جاهد في تحصيله على قسوة الحياة وقلة الزاد؛ فقد رُوي أنه لما رحل إلى الكوفة يطلب العلم فيها كان ينام في بيت وتحت رأسه حجر، وفي سفره إلى اليمن لطلب العلم اشتغل مع الحمالين ليرتزق حلالًا من عمله وعرقه، ورفض أن يأخذ معونة من الناس.

الثالث: أنه ارتفع على القيم المادية، وجابه الدولة العباسية التي أرادت أن تفرض عليه مسألة خلق القرآن، وصبر على محنة العصبية التي أثارها الفارسيون، بالجهل المتعصب أربعة عشر عامًا، وهو موقف فَذٌّ فريد لأحمد بن حنبل، فهو مستمسك بالحق مهما كان الأمر، ومهما كان الأذى الذي يناله، وذلك لأنه يعلم أن النصر مع الصبر، وأن مع العسر يسرًا"[1].

وقد كان الإمام هو الأمين على تراث السنة الإسلامية، فيقول معبرًا عن ثقته في السنة ومنافحًا عنها: "وجعل الله رسوله ﷺ الدال على معنى ما أراد من ظاهره ـ أي القرآن ـ وباطنه وخاصه وعامه، وناسخه ومنسوخه، وما قصد له الكتاب فكان رسول الله ﷺ، هو المعبر عن كتاب الله الدال على معانيه، وشاهده في ذلك أصحابه الذين ارتضاهم الله لنبيه

١. السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين، رءوف شلبي، مرجع سابق، ص٢٢١:٢٢٢.

واصطفاهم له، ونقلوا ذلك عنه، فكانوا أعلم الناس برسول الله ﷺ، وبما أخبر عن معنى ما أراه الله من ذلك بمشاهدتهم، ما قصد له الكتاب، فكانوا هم المعبرون عن ذلك بعد رسول الله ﷺ"[1].

"ومن هذا النص ندرك:

- ثقة ابن حنبل في السنة، وإيمانه بوظيفتها.
- ثقته في حاملي السنة من بعد رسول الله ﷺ.

ولذلك شد ابن حنبل على يديه بالسنة وعضَّ عليها بالنواجذ، كما أوصى رسول الله ﷺ"[2].

"وإننا لنجد أن صلابة الإمام أحمد بن حنبل في محنة خلق القرآن لم تكن من قبيل التعصب للرأي، أو مجابهة رأي شخص برأي مثله، بل كانت مجابهة الباطل بحقيقة الدين فيما نقرأه من مساجلة بينه وبين المعتصم حين سأله:ما تقول في القرآن؟ فأجاب الإمام: هو كلام الله، فسأله: أمخلوق هو أو قديم؟ فيرد الإمام: هو كلام الله، ويصر على أنه كلام الله، فيأمر المعتصم به فيُضرب حتى يخر مغشيًّا عليه، ثم يُرمى في السجن.

فكلمة الإمام أحمد "هو كلام الله" كلمة عالم منهجي دقيق فاحص، نيِّر العقيدة، قوي الإيمان، شديد التمسك بالأثر النبوي...، وهي مسألة تعطينا فكرة عن قيمة شخصية الإمام الذي استمسك بالحق الذي آمن به في لحظة عجزت الدولة عن فهم إجابة العلماء، فتهورت وثارت أعصابها، واستعانت بالحديد والنار ليغيِّروا من مسلك العلماء، فتحداهم إيمان ابن حنبل وصلابة موقفه في الدفاع عما يؤمن به من الحق...

وإذا قِيس هذا الموقف مع فقر الشيخ وحاجته أدركنا أن أحمد بن حنبل كان إمامًا للعلماء، يعطي الدليل على قيمة العالم الذي يقدم للحق أكثر مما يأخذ، ويتحمل في سبيله أذى الجَلْد.

لقد كان الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه، قائدًا للشخصية العلمية في المنهج، وحمل الرسالة، وطهارة اليد والضمير، والجَلَدِ والصبر على الأذى، حتى كان عامل تركيز للشخصية العلمية الإسلامية، فقويت به قلوب الجماهير على بُغض نظام الفسوق والاعتداء على الحق، وزادته قيمة يعتز بها الإسلام على طول التاريخ"[3].

ومعلوم أنه حين أراد الخليفة المأمون ـ ثم المعتصم من بعده ـ حَمْل الإمام أحمد على القول بخلق القرآن ـ سالكين في سبيل ذلك شتى صنوف التعذيب ـ كان يقول لهم: "أعطوني شيئًا من كتاب الله عز وجل، أو سنة رسول الله ﷺ حتى أقول به"[4].

"فلو كان أحمد بن حنبل من الذين يتساهلون في الأسانيد ويقبلون ما هو ضعيف، لقَبِلَ ما زُوِّر من أحاديث في ذلك؛ حتى يخرج من هذا المأزق، لكن ذلك لم يحدث، ولم يخطر بباله قط باعتباره حلًّا للمشكلة أو وسيلة للنجاة من عذاب المعتصم وزبانيته. فأين هذا من الصورة الزائفة التي اخترعها هؤلاء؟!"[5].

والإمام أحمد بن حنبل كان أشد الناس تعظيمًا لحرمات الله من كتاب وسنة، وها هو عبد الملك

1. طبقات الحنابلة، أبو الحسين ابن أبي يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، د. ت، (٢/ ٦٣).
2. السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين، رءوف شلبي، مرجع سابق، ص٢٢٢ بتصرف.
3. المرجع السابق، ص٢٢٨، ٢٢٩.
4. مناقب الإمام أحمد، ابن الجوزي، مرجع سابق، ص٤٠١.
5. كيف ولماذا التشكيك في السنة؟، د. أحمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص٥٦.

الميموني يقول عنه: "ما رأت عيني أفضل من أحمد بن حنبل، وما رأيت أحدًا من المحدثين أشد تعظيمًا لحرمات الله ﷻ وسنة نبيه ﷺ - إذا صَحَّت عنده - منه"[1].

ويقول الشافعي رحمه الله: "خرجت من بغداد وما خلّفت فيها رجلًا أفضل ولا أعلم ولا أتقى من أحمد بن حنبل"[2].

ويقول النووي: "هو الإمام البارع المجمع على جلالته وإمامته وورعه وزهادته وحفظه ووفور علمه وسيادته"[3].

قال علي بن المديني: "إن الله أعز هذا الدين برجلين ليس لهما ثالث؛ أبو بكر الصديق يوم الردة، وأحمد بن حنبل يوم المحنة".

وعنه أيضًا قال: "ما قام أحد بأمر الإسلام بعد رسول الله ﷺ ما قام أحمد بن حنبل، فقيل له: يا أبا الحسن ولا أبو بكر الصديق؟ قال: ولا أبو بكر الصديق؛ إن أبا بكر الصديق كان له أعوان وأصحاب، وأحمد بن حنبل لم يكن له أعوان ولا أصحاب"[4].

ومما يدل على عدم تساهل ابن حنبل في الأسانيد، أو ذكره أحاديث ضعيفة عن جهل منه، أن قدمه العالية في الحديث تبطل ذلك، فقد قال صالح بن أحمد بن حنبل: قال أبي: طلبت الحديث وأنا ابن ست عشرة سنة، ومات هُشَيْم وأنا ابن عشرين سنة، وأنا أحفظ ما سمعت منه، ولقد جاء إنسان إلى باب ابن عُلَيّةَ ومعه كتب هُشيم فجعل يُلقيها علي، وأنا أقول: هذا إسناده كذا، وهذا إسناده كذا، فجاء المَعَيْطِيُّ وكان يحفظ، فقلت له: أجبه فيها فبقي وأغرب من حديثه ما لم أسمع"[5].

وعن عبد الرحمن بن مهدي أنه رأى أحمد بن حنبل أقبل إليه، أو قام من عنده، فقال: "هذا أعلم الناس بحديث سفيان الثوري"[6].

وقال صالح بن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي عن أبيه: "إن أحمد بن حنبل ثقة، ثبت في الحديث، نَزِهُ النفس، فقيه في الحديث، مُتَّبعٌ، يتبع الآثار، صاحب سنة وخير"[7].

وعن أبي حفص عمر بن محمد بن رجاء عنه: "سمعت أبا زُرْعة الرازي يقول: كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث، فقيل له: وما يدريك ؟ قال: ذاكرته فأخذت عليه الأبواب".

وعن نوح بن حبيب قال: "رأيت أبا عبد الله أحمد بن حنبل في مسجد الخَيْف سنة ثمان وتسعين ومائة مستندًا إلى المنارة، وجاءه أصحاب الحديث، وهو مستند، فجعل يعلمهم الفقه والحديث، ويفتي الناس في المناسك"[8].

وقد ارتضاه أعلام الحديث وجهابذته، وخَرَّجوا له في دواوينهم، فقد خرَّج له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه، وولداه صالح

١. مناقب الإمام أحمد، ابن الجوزي، مرجع سابق، ص٢٢٩.
٢. المرجع السابق، ص١٤٥.
٣. تهذيب الأسماء واللغات، النووي، ط١، ص١٤١.
٤. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٤/ ٤١٨).
٥. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، مرجع سابق، (١/ ٤٤٧).
٦. المرجع السابق، (١/ ٤٥٠).
٧. السابق، (١/ ٤٥٣).
٨. السابق، (١/ ٤٥٧، ٤٥٨).

وعبد الله وغيرهم كثير.

فهل مثل هذا يكون متساهلًا في الأسانيد يروي أحاديث ضعيفة ؟!

وبالجملة فإننا لا نكاد نجد في سيرة ابن حنبل ولا في أقوال العلماء عنه وشهاداتهم له إلا ما يدل على عظيم منزلته، وعلو قدره، وسعة علمه، مما جعل بعضهم يقول: "أحمد بن حنبل محنة، به يُعرف المسلم من الزنديق"®.

ثانيًا. الحديث الضعيف الذي أخذ به الإمام أحمد هو الحديث الحسن عند علماء الحديث:

أشار العلماء إلى أن الحديث الضعيف الذي يعتمد عليه الإمام أحمد، ويقدمه على رأي الرجال إنما هو الضعيف الذي يرتقي إلى درجة الحسن، وليس الضعيف المتروك.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأما نحن فقولنا: إن الحديث الضعيف خير من الرأي، ليس المراد به الضعيف المتروك، وكان الحديث في اصطلاح مَنْ قبل الترمذي إما صحيح، وإما ضعيف، والضعيف نوعان: ضعيف متروك، وضعيف ليس بمتروك، فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح، فجاء مَنْ لم يعرف إلا اصطلاح الترمذي، فسمع قول بعض الأئمة: الحديث الضعيف أحب إلي من القياس، فظن أنه يحتج بالحديث الذي يضعفه مثل الترمذي، وأخذ يرجّح طريقة من يرى أنه أتبع للحديث الصحيح، وهو في ذلك من المتناقضين الذين يرجحون الشيء على ما هو أولى بالرجحان منه إن لم يكن دونه"[1].

قال ابن القيم: "ليس المراد بالضعيف عنده (يعني الإمام أحمد بن حنبل) الباطل، ولا المنكر، ولا ما روايته متهم، بحيث لا يسوغ الذهاب إليه فالعمل به، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح، وقسم من أقسام الحسن، ولم يكن يُقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف، وللضعيف عنده مراتب، فإذا لم يجد في الباب أثرًا يدفعه، ولا قول صاحب، ولا إجماعًا على خلافه، كان العمل به عنده أولى من القياس.

وليس أحد من الأئمة إلا وهو موافقه على هذا الأصل من حيث الجملة، فإنه ما منهم أحد إلا وقد قدّم الحديث الضعيف على القياس"[2].

وقال بتفسير شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم للضعيف عند الإمام أحمد فضيلة الشيخ محمد أديب الصالح؛ حيث قال: "إن الضعيف الذي يقدّمه أحمد بن حنبل على الرأي ليس الضعيف على الاصطلاح المشهور، وهو الذي لم يجمع صفات القبول التي هي شروط الصحيح والحسن، والذي هو القسم الثالث من أقسام الحديث، على رأي المتأخرين، وإنما هو الضعيف الذي يقابل الصحيح في اصطلاحه هو ـ اصطلاح المتقدمين ـ إذ الخبر عندهم قسمان:

- صحيح.
- ضعيف.

® في "ثناء العلماء على علم أحمد بن حنبل" طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثانية، من الجزء السادس (دواوين السنة).

١. منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، (٤/ ١٥٤).

٢. أعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، تحقيق: طه عبد الرءوف، دار الجيل، بيروت، د. ت، (١/ ٣١).

وإنما كان الضعيف كذلك؛ لأنه ضعف عن درجة الصحيح، فيشمل الحديث الحسن"[1].

"وقد تَلّقى كثير من أهل العلم كلام العلامة ابن تيمية وتلميذه ابن القيم بالقبول والتأييد، بناءً على أن الترمذي هو الذي شهر هذا التقسيم للحديث من حيث القبول والرد - أعني: الصحيح والحسن والضعيف - بحيث أصبح إطلاق أحد هذه الأقسام يفيد حكمًا محددًا، لا يتداخل مع غيره، وهذا لا يتنافى مع مجرد ورود ذكر الحديث الحسن، أو الرجل حسن الحديث في كلام المتقدمين؛ لأنه لا يشترط أن يكون الحسن الاصطلاحي"[2].

وبهذا يتضح أن هؤلاء العلماء عندما جوزوا الاحتجاج بالحديث الضعيف لم يقصدوا به الضعيف بمصطلحه المعروف بيننا، وهو الضعيف الواهي أو المتروك، لكنهم قصدوا به الحسن الذي ينجبر بغيره من الشواهد، أو الذي يوافق نصوص القرآن، وتتلقاه الأمة بالقبول.

فهذا القسم - فقط - هو ما أجمع أئمة أهل العلم - ومنهم الإمام أحمد - على تقديمه على الرأي في الأحكام بما تشمله من حلال وحرام، وما يقتضيه ذلك من دقة في النقل والاستشهاد؛ إذ توافرتا في الإمام أحمد رحمه الله بشكل لا يتصور معه أن يتطرق لمسنده حديث ضعيف.

وفي النهاية، فإن رواية الإمام أحمد مثل هذا النوع من الحديث لا يُعد تساهلًا في الرواية أو أنه يروي الضعيف؛ لأن ذلك مذهب العلماء جميعًا ولا غبار عليهم فيه®.

ثالثًا. لم يقل الإمام أحمد بالتشبيه والتجسيم قط وكان يعتبره خروجًا على العقيدة الصحيحة:

إن من المعلوم الذي لا مراء فيه لدى علماء السنة أن "الإمام أحمد بن حنبل التزم في مسائل الاعتقاد بالمنقول، ولم يستخدم ما تنتجه العقول؛ ذلك أنه كان رجل سنة، ولم يكن رجل فلسفة، فما كان يعتمد على القضايا الفلسفية والمنازع العقلية، وأنه فوق ذلك يعتقد أن العقول تتقاصر عما وراء المُشاهد المحسوس، فالناس من عهد الفلاسفة اليونانيين إلى اليوم، وهم في قول مختلف بالنسبة لأمور الغيب أو لما وراء الطبيعة - كما يقولون - أو لما وراء المحسوس كما نقول"[3].

وها هو الإمام أحمد نفسه يقول: "أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه الصحابة، وترك البدع، وترك الخصومات، وترك الجلوس مع أصحاب الأهواء، وترك المراء والجدال"[4].

كما نقل عنه ابن تيمية في كتابه "مجموع الفتاوى"

١. لمحات في أصول الحديث، محمد أديب الصالح، ص١٩٨، نقلًا عن: القول المنيف في حكم العمل بالحديث الضعيف، فواز أحمد زمرلي، دار ابن حزم، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ص٣٧.

٢. حكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، أشرف بن سعيد، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، ص٨٩.

® في **"خلو مسند أحمد بن حنبل من الأحاديث الموضوعة والضعيفة التي لم تجبر"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثانية، من الجزء السادس (دواوين السنة).

٣. تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، مرجع سابق، ص٥٠٦.

٤. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، (١٨/ ٨٧).

قوله: "لا يُوصف الله إلا بما وَصَفَ به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل يثبتون له ما أثبته لنفسه من الأسماء الحسنى والصفات العليا ويعلمون أنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ (الشورى) لا في صفاته ولا في ذاته ولا في أفعاله. إلى أن قال: وهو الذي خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش، وهو الذي كلم موسى، وتجلى للجبل فجعله دكًّا، ولا يماثله شيء من الأشياء في شيء من صفاته، فليس كعلمه عِلْمُ أحد، ولا كقدرته قدرةُ أحد، ولا كرحمته رحمةُ أحد، ولا كاستوائه استواء أحد، ولا كسمعه وبصره سَمْعُ أحد ولا بصره، ولا كتكليمه تكليمُ أحد، ولا كتجلِّيه تجلي أحد"[1].

وها هو رحمه الله يعلنها صريحة فيقول رادًّا على كل من اتهمه بهذه التهمة: "لست أتكلم إلا ما كان من كتاب أو سنة أو عن الصحابة والتابعين، وأما غير ذلك فالكلام فيه غير محمود"[2].

فالإمام أحمد بن حنبل رحمه الله إذا اعتمد من النص الذي قام الدليل القاطع على أنه من عند الله، وعلى كلام الرسول ﷺ الذي قام الدليل القاطع على أنه ينطق عن الله، قد آوى إلى ركن حصين، وابتعد عن متاهات العقل وأوهامه، ولم يشغل نفسه إلا بما فيه جدوى من العلم الذي ينفع الناس في أعمالهم، ومعاشهم ومعادهم، فترك ما لا فائدة فيه إلى ما فيه الفائدة[3].

كما أنه أثبت لله تعالى كل ما جاء ذكره في القرآن والحديث من صفات، فهو يصف الله تعالى بأنه سميع بصير متكلم قادر مريد عليم خبير لطيف، عزيز حكيم، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، ويذكر كل ما وَصَف به الله تعالى ذاته من غير تأويل، وكذلك ما رُوي عن النبي ﷺ، وقد روى عنه ابنه عبد الله أنه قال في أحاديث الصفات: "هذه الأحاديث نرويها كما جاءت"[4].

ففي حديث " ينزل الله إلى السماء الدنيا"[5]، كان مذهبه فيه أنه لا يجوز الخوض في أمر الله تعالى كما يجوز الخوض في فعل المخلوقين؛ لقوله ﷻ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ (الأنبياء)، "ورُوي عن حرب قال: هذا مذهب أئمة العلم وأصحاب الحديث والأثر وأهل السنة المعروفين بها، وهو مذهب أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، والحميدي، وغيرهم. كان قولهم: إن الله ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا كيف شاء: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ (الشورى)"[6].

فالإمام أحمد "لا يبحث عن كنه الصفات وحقيقتها، ويعتبر التأويل خروجًا على السنة والقرآن، وإن لم يكن مستمدًّا من أحدهما بالنص؛ وذلك لأنه يرى أن اتباع المتشابه ابتغاءٌ للفتنة وابتداعٌ في الدين؛ ولذلك يقول رحمه الله: صفة المؤمن إرجاء ما غاب عنه من الأمر إلى الله، كما جاءت الأحاديث عن النبي ﷺ ولا

١. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، مرجع سابق، (٥/ ٢٥٧).

٢. تاريخ الإسلام، الذهبي، مرجع سابق، (١٨/ ٩٠).

٣. تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، مرجع سابق، ص٥٠٦.

٤. ذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ (١/ ١٩١).

٥. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: صلاة المسافرين وقصدها، باب: الترغيب في الدعاء والتذكير في آخر الليل والإجابة فيه، (٣/ ١٣٤١)، رقم (١٧٤٢).

٦. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، مرجع سابق، (٥/ ٣٩٣).

يضرب لها الأمثال"[1].

ومما يقوي نفي التجسيم والتشبيه عن الإمام أحمد، "أنه حُبِس وامتُحن، فَضُرِبَ بسبب امتناعه من القول بخلق القرآن، وكان المأمون والمعتصم والواثق ــ وهم خلفاء عصره ـ على رأي المعتزلة، فلو كان مجسمًا لأظهر ذلك، كما أظهر القول بأن القرآن غير مخلوق، مع تكفيرهم له بذلك، ولو أظهر التجسيم لذُكِر ذلك، وضُرب عليه، فإنه أعظم من مسألة القرآن.

وأيضًا كانوا في مناظرتهم له يلزمونه التجسيم والتشبيه، وهو لا يلتزمه، فلو كان متظاهرًا به لما احتاجوا إلى إلزامه، ولصرح به كما صرح بأن القرآن غير مخلوق، وناظر عليه مع التعذيب الذي هو أشد من القتل، وفي هذا أعظم براءة له ولأئمة الحديث من التهمة بالتشبيه والتجسيم"[2].

يقول ابن قدامة المقدسي شيخ الحنابلة رحمه الله في خطبة كتابه "الكافي": "الحمد لله الواحد القهار... الذي امتنع عن تمثيل الأفكار، وارتفع عن الوصف بالحد والمقدار..."[3]، فكيف تراهم يفتتحون كتبهم بنقيض مذهبهم ومذهب إمامهم؟! ويقول الإمام أحمد: "من قال عن الله إنه جسم لا كالأجسام كفر".

وقال ابن تيمية وهو عَلَم على مذهب الحنابلة: "لا ريب أن أهل السنة والجماعة والحديث من أصحاب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم متفقون على تنزيه الله تعالى عن مماثلة الخلق، وعلى ذم المشبِّهة الذين يشبهون صفاته بصفات خلقه، ومتفقون على أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله.

وطريقة سلف الأمة وأئمتها أنهم يصفون الله ﷻ بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل. إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل، إثبات الصفات، ونفي مماثلة المخلوقات، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ فهذا رد على الممثلة، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، رد على المعطلة... ولكن نفاة الصفات يسمون كل من أثبت شيئًا من الصفات مشبِّهًا، بل المعطلة المحضة الباطنية نفاة الأسماء يسمون من سمى الله بأسمائه الحسنى مشبهًا "[4].

يقول ابن القيم:

لسنا نشبه ربنا بصفاتنا
إن المشبه عابد الأوثان
كلا ولا نخليه من أوصافه
إن المعطل عابد البهتان
من شبه الله العظيم بخلقه
فهو الشبيه بمشرك نصراني
أو عطل الرحمن من أوصافه
فهو الكفور وليس ذا إيمان[5]

---

١. تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، مرجع سابق، ص٥٠٥، ٥٠٦.

٢. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، الوزير اليماني، مرجع سابق، (١/ ٧٠٩).

٣. الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل، ابن قدامة المقدسي، دار العقيدة، القاهرة، د. ت، (١/ ١٥).

٤. منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، مرجع سابق، (٢/ ٢٣١، ٢٣٢).

٥. نونية ابن القيم، ابن قيم الجوزية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٤١٧هـ، (١/ ٢٠٢).

فهذا اعتقاد أحمد بن حنبل، والحنابلة، فأين القول بالتجسيم والتشبيه في عقيدتهم؟![1].

الخلاصة:

- إن السيرة الذاتية للإمام أحمد بن حنبل لتدلنا على أنه كان طرازًا نادرًا من الرجال قلما يوجد له مثيل في دنيا الناس بعد صحابة رسول الله ﷺ، فلقد نشأ الإمام أحمد بن حنبل في ظل حياة خشنة فقيرة، ولكنه مع هذا امتاز بعفة النفس وعلو الهمة، لا يقبل الهدايا مع حاجته، ويرفض العطايا مع فقره، وكان يتأبى بنفسه على كل متعة فيها شبهة، وهذا واضح جدًّا من خلال مجابهته للدولة العباسية التي أرادت أن تفرض عليه مسألة خلق القرآن.

- لو كان الإمام أحمد بن حنبل ممن يتساهل في الأسانيد كما زعم هؤلاء، لأفلت من العذاب بتزوير حديث واحد يؤيد موقفه بأن القرآن غير مخلوق، لكن هذا لم يحدث، فأين هذا من الصورة الزائفة التي اخترعها هؤلاء للنيل من الإمام أحمد وتشويه مذهبه؟!

- من المعلوم أن معظم الأحاديث التي دونت في مسند الإمام أحمد مما يصح الاحتجاج بها؛ لأنها إما صحيحة أو حسنة، وفيه أحاديث كثيرة في الصحيحين، وغيرهما من كتب السنة المعروفة. لقد قرر ابن تيمية أن الحديث الضعيف في نظر الإمام أحمد والذي يقبله هو من قبيل الضعيف الذي يرتفع إلى مرتبة الحسن، فقد كان أحمد يعتبر الضعيف قسيم الصحيح، وكان هذا قبل مجيء الترمذي وتقسيمه للحديث إلى: صحيح وضعيف.

- إن توثيق علماء الجرح والتعديل لأحمد بن حنبل واعتباره ثبتًا في الحديث يُعد خير شاهد على عدم تساهله في الأسانيد، أو روايته أحاديث ضعيفة دون تمحيص كما يدعي هؤلاء وإلا لما اعتُبر ثقة ثبتًا يُقبل حديثه، لا سيما وأنهم لم يحابوا أحدًا مهما كان.

- إن القول بأن الإمام أحمد بن حنبل قد قال بالتشبيه والتجسيم يعدُّ ضربًا من الخيال، فبالرجوع إلى أقواله نجد أنه رحمه الله يقول: "لا يُوصَف الله إلا بما وَصَف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل". فهذا هو منهجه يخلو من التشبيه والتجسيم الذي نسبه إليه هؤلاء.

- وأخيرًا، فإن الإمام أحمد بن حنبل بوصفه إمامًا من أئمة أهل السنة كان يعتبر التشبيه والتجسيم خروجًا على الإسلام، ودليل ذلك هذه المحنة التي تعرّض لها، ومعلوم أنه حُبس وضُرب بسبب امتناعه عن القول بخلق القرآن، وكان المأمون والمعتصم والواثق ـ وهم خلفاء عصره ـ على رأي المعتزلة، فلو كان أحمد مجسِّمًا ومشبِّهًا لذُكر ذلك وأُظْهر، كما أُظهر قوله بأن القرآن غير مخلوق، ولكن هذا لم يحدث؛ لأنه لو حدث لما توانى أعداء الإمام عن إذاعته وهو أعظم من مسألة خلق القرآن.



[1]. في **"براءة أئمة الحديث من تهمة التجسيم"** طالع: الوجه التاسع، من الشبهة الرابعة، من هذا الجزء. وفي **"عقيدة أهل السنة والجماعة وقواعدهم في أسماء الله الحسنى وصفاته"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الأولى، والوجه الأول، من الشبهة الثانية، من الجزء الثامن (الإلهيات). وفي **"الشك في صفة من صفات الله جهلا لا يخرج المرء من الإيمان"** طالع: الشبهة الحادية عشرة، من الجزء الثامن (الإلهيات).

الشبهة السابعة عشرة

ادعاء أن فارسية البخاري أعاقت تمكنه في الحديث(*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المشككين أن الإمام البخاري لم يكن متمكنًا في علم الحديث والأثر؛ وذلك لأن العلماء اشترطوا في المشتغل بها أن يكون عالمًا باللغة العربية وأساليبها وما تحيل إليه ألفاظها ولم يكن هو كذلك. مستدلين على ذلك بأنه كان فارسيًّا وليس عربيًّا، وأن اسمه بَرْدِزْبَه[1] وليس البخاري، وفارسيته هذه قد أعاقته كثيرًا عن طلب الحديث. رامين من وراء ذلك إلى الطعن في الإمام البخاري والتقليل من مكانته العلمية الرفيعة، تمهيدًا للطعن في جامعه الصحيح.

وجها إبطال الشبهة:

١) الإمام البخاري ليس فارسي الأصل، وإنما هو من بلاد بخارى على نهر جيحون، تعلم العربية وأتقن فروعها، وقد اشترط في المحدث الكامل أن يكون متقنًا للكتابة واللغة والصرف والنحو؛ فكيف يشترط في المحدث شروطًا ليست متوافرة فيه؟! ثم إنه لا مشاحة في أن حملة العلم في الإسلام أكثرهم من العجم.

٢) لقد أُلهم الإمام البخاري حفظ الحديث منذ صباه، ثم رحل في طلبه إلى جميع الأمصار، حتى حاز قصب السبق، وتبوأ ـ عن جدارة ـ مركز الصدارة في علم الحديث والأثر، فكان إمام هذا الشأن والمقتدى به فيه والمعول على كتابه بين أهل الإسلام، وقد شهد بذلك شيوخه وأقرانه ومن جاء بعده.

التفصيل:

أولا. جنسية "الإمام البخاري" لا تمنع تمكنه في علوم الحديث:

إن الإمام البخاري هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه الجعفي مولاهم، ولكنه عُرف واشتُهر بنسبته إلى بلده "بخارى"، وتردد ذكره بهذه النسبة أكثر من ألف عام، والأمة كلها ـ شرقًا وغربًا ـ تعرفه بهذه النسبة.

وعليه، فإن كل إنسان له رأيه فيما يُعرف به ويُشتهر، فهذا يجب أن يشتهر باسمه، وآخر يجب أن يُشتهر بلقب كذا، وثالث يجب أن يُعرف بكنية كذا، ورابع يجب أن يُشتهر بنسبة كذا، والإمام البخاري قد عُرف واشتُهر بنسبته إلى بلده، ولم ينسب إلى جده "بردزبه" كما يزعمون.

وأعتقد أنه لو نسب إلى جده "بردزبه" لاستشكلوا أيضًا، وقالوا: هذه كلمة غير عربية، وقالوا... وقالوا...، وهم في ذلك كما قال القائل:

وعين الرضا عن كل عيبٍ كليلةٌ

ولكنَّ عين السُّخْط تُبدي المساويا

وبعد، فأي شبهة في نسبة البخاري إلى بلده؟ وما سر حرصهم على تسميته بـ "بردزبه"؟

لا نرى إلَّا أنهم يريدون إهمال نسبته التي اشتهر بها، والتي صارت فخرًا لبلده، وعلمًا على أصح الكتب بعد كتاب الله ﷻ وهو "صحيح البخاري". إنهم يريدون طمس الحقائق بتغيير اسم البخاري الذي اشتُهر به

(*) دفع الشبهات عن السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مكتبة الإيمان، القاهرة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

١. بَرْدِزْبَه: جَدُّ البخاري، ومعناها: الزَّرَّاع.

وذاع، حتى صارت كلمة البخاري أشهر من اسمه "محمد بن إسماعيل" وفرق كبير بين ما لو قلنا: هذا الحديث أخرجه محمد بن إسماعيل، وقلنا: أخرجه البخاري، فالثاني له كل الثقة في نفسية كل المسلمين، أما الأول فلا يعرفه إلا القلة من المسلمين.

ونضيف إلى ما سبق أن "البخاري" اسمه وأسماء آبائه لها دلالتها الطيبة، فقد كانت أسماؤهم بلغتهم، فلما أسلموا أصبحت أسماؤهم عربية إسلامية، فجده "بَرْدِزْبه" آخر الأسماء التي بلغة بخارى وكان على دين قومه، ثم أسلم ولده المغيرة على يد اليمان الجعفي وأتى بخارى فنسب إليه نسبة ولاء. ثم " المغيرة " اسم عربي، ثم إبراهيم، ثم إسماعيل، ثم محمد. وهكذا تحولت التسمية من لغة بلدهم بخارى إلى اللغة العربية، بل إلى أسماء إسلامية، مما يدل على حبهم للإسلام واعتزازهم به[1]. فهل يحق لُمدَّعٍ أن يزعم أن البخاري اسمه "بَرْدِزْبَه"؟!

إن الإمام البخاري ليس فارسيًّا كما يزعمون، وإنما هو من بلاد بخارى على نهر جيحون من بلاد ما وراء النهر، وبخارى الآن من بلاد جمهورية أوزبكستان في آسيا الوسطي، وقد دخل أهل بخارى الإسلام في أول خلافة يزيد بن معاوية (ت: ٦١هـ)، فتحها سَلْم بن زياد مع مدن أخرى حولها، وأحب أهلها الإسلام، وبذلوا الكثير في نصرته، وشاع العلم وذاع في هذه البلاد، ونبغ فيها كثير من أئمة الإسلام، تعلموا وعلموا[2].

ولا شك أن العربية انتشرت سريعًا في هذه البلاد المفتوحة بسبب كثرة العرب الذين استقروا بها بعد فتحها، وحاجة أصحاب هذه البلاد إلى معرفة العربية لغة دينهم الجديد، فالعربية لغة وليست عروقًا، فكل من نطق بالعربية فهو عربي، والبخاري من مجتمع يتكلم العربية ويعتنق الإسلام[3]، وكان من البارعين فيها العالمين بمداخلها ومخارجها.

واختلاف الجنسية أو اللغة لا يعوق عن تعلم اللغة العربية، فإن العربية قد بَرع فيها كثير من غير أهلها، وكذلك الإنجليزية والفرنسية، وعندنا سيبويه الذي يعد أول من ألف في النحو العربي وقعد له فارسي الأصل، وليس عربيًّا، فقد تعلم العربية وأجاد فيها، فما الإشكال في إجادة البخاري للعربية؟!

وقد ثبت أن البخاري كان له باع طويل في اللغة العربية أتقنها وأحسن فيها، وهذا ما ساعده على حفظ الحديث منذ صغر سنه، ولم يدخل في هذا العلم إلا بعد إتقان اللغة وفروعها، ومما يدل على ذلك ما رُوي عنه أنه قال لرجل سأله أن يعلمه الحديث: "يابني لا تدخل في أمر إلا بعد معرفة حدوده والوقوف على مقاديره، فقال له: عرِّفني حدود ما قصدتُ له ومقادير ما سألتُك عنه، قال: اعلم أن الرجل لا يصير محدِّثًا كاملًا في حديثه إلا بعد أن يتيقن من معرفة الكتابة واللغة والصرف والنحو"[4].

أيعقل أن يحدد هذا الرجل شروط العلم بالحديث بتلك الصورة التي ذكرها، ولا يكون عالمًا بها؟!

---

١. دفع الشبهات عن السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مرجع سابق، ص٢٣٩، ٢٤٠ بتصرف.

٢. المرجع سابق، ص٢٣٧.

٣. السابق، ص٢٣٨ بتصرف.

٤. تهذيب الكمال، المزي، مرجع سابق، (٢٤/ ٤٦٢، ٤٦٣) بتصرف.

وكيف يُوصف البخاري بأنه لم يتمكن من الحديث وقد كان والده من المحدثين، وهذا يتضح من قول ابن حبان في كتابه "الثقات": "إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، أبو الحسن، يروي عن مالك وحماد بن زيد، روى عنه العراقيون"[1].

وذكره الإمام البخاري في التاريخ الكبير فقال: "إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي أبو الحسن، رأى حماد بن زيد، وصافح ابن المبارك بكلتا يديه، وسمع مالكًا"[2].

وقال ابن حجر: "روى عن حماد بن زيد وابن المبارك، وروى عنه يحيى بن جعفر البيكندي وغيره، ذكر ولده عنه ما يدل على أنه كان من الصالحين"[3].

فإذا كان والده أحد المحدثين والرواة، فكيف يكون حاله؟! لا بد أنه تربى ونشأ في هذه الأسرة الدينية التي اهتمت بحفظ سنة رسول الله ﷺ، ولا بد لحافظ السنة أن يكون ملمًّا بالعربية وأصولها.

لقد أتاح الإسلام لكل المجتمعات التي دخلها أن يتغلغل أصحابها داخل الدولة الإسلامية، ويغترفوا من بحار علومها؛ لذلك وجدنا علماء من بلاد شتى نبغوا وبرعوا في علوم مختلفة كابن فارس، والزجاج، والمبرد، وأبي حنيفة، والترمذي، والزمخشري، وسيبويه وغيرهم. إن العبرة ليست بالأصل العربي أو الأعجمي، ولكن العبرة بالاجتهاد والعمل.

وبالنظر إلى ما سبق يتضح لنا أن الإمام البخاري لم يكن عربيًّا، إنما كان أعجميًّا ـ كما هو الحال في أكثر حملة العلم في الإسلام[4]، ولكنه مع ذلك قد أَلَمَّ بالعربية وعلومها حتى بلغ فيها مبلغًا عظيمًا، استطاع من خلاله أن يُبْحر في علم الحديث حتى كان إمام أهله وأمير المؤمنين فيه بلا منازع، وقد اتضح ذلك من إجماع الأمة على مكانته العالية في الحديث.

ثم إنه لا مشاحة في أن يكون حملة العلم في الإسلام أكثرهم من العجم، وفي ذلك يقول حاجي خليفة في "كشف الظنون": "وذلك من الغريب الواقع، لأن علماء الملة الإسلامية في العلوم الشرعية والعقلية أكثرهم من العجم إلا في القليل النادر، وإن كان منهم العربي في نسبته فهو أعجمي في لغته، والسبب في ذلك أن الملة في أولها لم يكن فيها علم ولا صناعة لمقتضى أحوال البداوة، وإنما أحكام الشريعة كان الرجال ينقلونها في صدورهم، وقد عرفوا مأخذها من الكتاب والسنة بما تلقوه من صاحب الشرع وأصحابه، والقوم يومئذ عرب لم يعرفوا أمر التعليم والتدوين، ولا دعتهم إليه حاجة إلى آخر عصر التابعين، وكان يسمون المختصين بحمل ذلك ونقله القراء، فهم قراء لكتاب الله ﷻ والسنة المأثورة التي هي في غالب موارده تفسير له وشرح.

فلما بَعُد النقل من لدن دولة الرشيد احتيج إلى وضع التفاسير القرآنية، وتقييد الحديث مخافة ضياعه، ثم احتيج إلى معرفة الأسانيد وتعديل الرواة، ثم كثر استخراج أحكام الواقعات من الكتاب والسنة، وفسد مع ذلك اللسان، فاحتيج إلى وضع القوانين النحوية،

١. الثقات، ابن حبان، مرجع سابق، (٨/ ٩٨).
٢. التاريخ الكبير، البخاري، مرجع سابق، (١/ ٣٤٢، ٣٤٣).
٣. تهذيب التهذيب، ابن حجر، مرجع سابق، (١/ ٢٤٠).
٤. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (١/ ٣٨: ٤٠) بتصرف.

وصارت العلوم الشرعية كلها ملكات في الاستنباط والتنظير والقياس، واحتاجت إلى علوم أخرى هي وسائل لها؛ كقوانين العربية وقوانين الاستنباط والقياس، والذب عن العقائد بالأدلة، فصارت هذه الأمور كلها علومًا محتاجة إلى التعليم، فاندرجت في جملة الصنائع، والعرب أبعد الناس عنها. فصارت العلوم لذلك حضرية والحضر هم العجم أو من في معناهم؛ لأن أهل الحواضر تبع للعجم في الحضارة وأحوالها من الصنائع والحرف؛ لأنهم أقوم على ذلك للحضارة الراسخة فيهم منذ دولة الفرس.

فكان صاحب صناعة النحو سيبويه، والفارسي، والزجاج كلهم عجم في أنسابهم، اكتسبوا اللسان العربي بمخالطة العرب وصيروه قوانين لمن بعدهم، وكذلك حملة الحديث وحفاظه أكثرهم عجم أو مستعجمون باللغة. وكان علماء أصول الفقه كلهم عجمًا، وكذلك حملة أهل الكلام وأكثر المفسرين، ولم يقم بحفظ العلم وتدوينه إلا الأعاجم.

وأما العرب الذين أدركوا هذه الحضارة وخرجوا إليها عن البداوة فشغلتهم الرياسة في الدولة العباسية، وما دفعوا إليه من القيام بالملك عن القيام بالعلم، مع ما يلحقهم من الأنفة عن انتحال العلم لكونه من جملة الصنائع، والرؤساء يستنكفون عن الصنائع، وأما العلوم العقلية فلم تظهر في الملة إلا بعد أن تميز حملة العلم ومؤلفوه، واستقر العلم كله صناعة فاختصت بالعجم وتركها العرب فلم يحملها إلا المستعربون من العجم"[1].

١. كشف الظنون، حاجي خليفة، (١/ ٤٠).

فلا عيب إذن أن يكون البخاري أعجميًّا أو فارسيًّا؛ إذ قد تفوق على أقرانه من العرب وغيرهم، ولا مشاحة أن يكون أمير المؤمنين في الحديث®.

ثانيًا. اهتمام الإمام البخاري بطلب العلم ومكانته بين العلماء:

لقد ابتدأ الإمام البخاري طلبه للعلم وهو في سن مبكرة جدًّا، وكانت همته في ذلك عالية، ومما يؤكد هذا ما جاء عن أبي حاتم الوراق النَّحوي؛ حيث قال: "قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟

قال: أُلهمت حفظ الحديث وأنا في الكُتَّاب، قال: وكم أتى عليك إذ ذاك؟

قال: عشر سنين أو أقل، ثم خرجت من الكُتَّاب بعد العشر، فجعلت أختلف إلى الداخلي وغيره، وقال يومًا فيما كان يقرأ للناس: سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم. فقلت: يا أبا فلان؛ إن أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم، فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك، فدخل ونظر فيه، ثم خرج فقال لي: كيف هو يا غلام؟ فقلت: هو الزبير بن عدي عن إبراهيم، فأخذ القلم مني وأحكم كتابه، فقال: صدقت، فقال له بعض أصحابه: ابن كم كنت إذ رددت عليه ؟ قال: ابن إحدى عشرة، فلما طعنت في ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك ووكيع وعرفت كلام هؤلاء، ثم خرجت مع أُمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججت، رجع أخي وتخلفت بها في طلب الحديث، فلما طعنت في

® في "الرواة الأعاجم والاحتجاج برواياتهم" طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الخامسة عشرة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها).

ثماني عشرة جعلت أُصنِّف فضائل الصحابة والتابعين وأقاويلهم، وذلك أيام عبيد الله بن موسى، وصنفت كتاب "التاريخ" إذ ذاك عند قبر الرسول ﷺ في الليالي المقمرة، وقال: قلَّ اسم في "التاريخ" إلا وله عندي قصة إلا أني كرهت تطويل الكتاب"[1].

يقول عبد السلام المباركفوري: "وكما أن البخاري أُلهم حفظ الأحاديث منذ العاشرة من عمره، وما زالت هذه الرغبة تنمو وتزداد منه، كذلك كان حريصًا على تمييز الأحاديث الصحيحة من غيرها، ومعرفة علل الحديث، والاطلاع على أحوال رواة الحديث، ومعرفة عدالتهم، وضبطهم، وأمانتهم، وصدقهم، ومعيشتهم، ومسكنهم، ومولدهم، ووفياتهم، ولقائهم فيما بينهم، ومقارنة الأسانيد بعضها ببعض، ومعرفة اتصالها وانقطاعها، والبلوغ بالفنون الحديثية إلى أسمى مكانتها، واستنباط المسائل من الأحاديث، وجمعها ومقارنتها العلم عند الإمام البخاري على الكتَّاب، بل لقد رحل في طلب الحديث إلى سائر محدثي الأمصار، وكتب بخراسان والجبال، ومدن العراق كُلها، وبالحجاز، والشام، ومصر"[2].

وعليه، فإن تبكير الإمام البخاري في طلب العلم والحديث كانت له أسبابه وعوامله التي أعانت عليه، من ذلك طيب أصله، وأصالة معدنه؛ حيث كان أبوه من كبار المحدثين، وأمه من العابدات الصالحات.

وقبل هذا كله توفيق الله ﷻ له وحفظه ورعايته[3].

وليس هذا فحسب، بل لقد وهب الله ﷻ الإمام البخاري قوة في الحافظة، ونباهة في الخاطر، وسيلانًا في الذهن، جعلت منه ـ بفضل الله تعالى ـ أعلم أهل الأرض بالحديث وأحفظهم له.

قال محمد بن خميرويه: "سمعت البخاري يقول: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح، وقال ابن خزيمة: ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من البخاري"[4].

ويؤكد هذا ما رواه أبو أحمد بن عدي قائلًا: "سمعت عدة مشايخ يقولون: إن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد، فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا وأرادوا امتحان حفظه، فعمدوا إلى مائة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفعوها إلى عشرة أنفس، لكل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخاري، وأخذوا الموعد للمجلس، فحضر المجلس من الغرباء من أهل خراسان وغيرها ومن البغداديين، فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب رجل من العشرة، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث، فقال البخاري: لا أعرفه، فما زال يلقي عليه واحدًا بعد واحد حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه، فكان الفقهاء

---

١. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزيّ، مرجع سابق، (٢٤/ ٤٣٩، ٤٤٠).

٢. تهذيب الكمال، المزي، مرجع سابق، (٢٤/ ٤٣١).

٣. الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، دار العقيدة، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م، ص٢١.

٤. تذكرة الحفاظ، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٥٥٦).

ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض، ويقولون: فهم الرجل، ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم، ثم انتدب رجل آخر فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة، فقال البخاري: لا أعرفه، فسأله عن آخر فقال: لا أعرفه، فلم يزل يُلق عليه واحدًا بعد واحدٍ حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه، ثم انتدب له الثالث والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة والبخاري لا يزيدهم على لا أعرفه، فلما علم البخاري أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول منهم فقال: أما حديثك الأول فهو كذا وصوابه كذا، وحديثك الثاني فهو كذا، والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشرة، فرد كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك، ورد متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها وأسانيدها إلى متونها، فأقر الناس له بالحفظ، وأذعنوا له بالفضل"[1].

فهذا أكبر دليل على تمكُّن البخاري من الحديث، وأن أصله الأعجمي لم يقف قط أمام إبحاره في هذا العلم كما يدعي هؤلاء.

قال ابن حجر: "هنا يخضع للبخاري، فما العجب من رده الخطأ إلى الصواب، فإنه كان حافظًا، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه من مرة واحدة[2].

ولأجل هذا وذاك أثنى العلماء - قديمًا وحديثًا - على الإمام البخاري ثناءً قلَّما يبلغه أحد مثله، ونبدأ بثناء شيوخه عليه؛ لأن رأى الشيخ في تلميذه يكون أصح من غيره، فهو كثيرًا ما يجد فرصًا لاختبار ذكائه وفهمه وحفظه.

وكان سليمان بن حرب - وهو من شيوخ البخاري - يقول له: " بيِّن لنا غلط شعبة"[3].

ولم يقف الثناء على الإمام البخاري عند شيوخه وأقرانه ومعاصريه، بل امتد الثناء عليه إلى المتأخرين عنه، فقد قال الحافظ ابن حجر: "لو فتحت باب ثناء الأئمة عليه (أي: البخاري) ممن تأخر عن عصره، لفني القرطاس، ونفدت الأنفاس، ذاك بحر لا ساحل له"[4].

ويقول عبد السلام المباركفوري: "والحق أن الاستدلال على تبحر إمام المحدثين في العلم وذكائه وقوة اجتهاده وسيلان ذهنه بأقوال المتأخرين، كرفع السراج أمام الشمس.

قال السبكي:

عَلَا عن المدح حتَّى ما يُزانُ بِهِ

كأنَّما المدحُ من مقْدارِهِ يَضَعُ"[5]

وعن صحيحه قال الذهبي: "وأما جامع البخاري الصحيح فأجلُّ كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى، قال: وهو أعلى في وقتنا هذا إسنادًا للناس، ومن ثلاثين سنة يفرحون بعلو سماعه فكيف اليوم؟ فلو

1. تهذيب الكمال، الحافظ المزي، مرجع سابق، (٢٤/ ٤٥٢، ٤٥٤).
2. هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، مرجع سابق، ص٥١١.
3. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٢/ ٤١٩).
4. المرجع السابق، ص٥١٠.
5. سيرة الإمام البخاري، عبد السلام المباركفوري، مرجع سابق، ص١٢٢.

رحل الشخص لسماعه من ألف فرسخ لما ضاعت رحلته"[1].

وقال الحافظ ابن كثير: "وكتابه الصحيح يُستسقى بقراءته الغمام، وأجمع على قبوله وصحة ما فيه أهل الإسلام"[2].

وقال أبو حامد الأعمش: "سمعت مسلم بن الحجاج وجاء إلى محمد بن إسماعيل فقبَّل بين عينيه، وقال: دعني حتى أُقبِّل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله".

وقال أبو جعفر العقيلي: "لما صنف البخاري كتاب الصحيح، عرضه على ابن المديني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث".

قال العقيلي: "والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة".

وقال الحاكم أبو أحمد: "رحم الله محمد بن إسماعيل الإمام، فإنه الذي ألف الأصول وبيَّن للناس، وكل من عمل بعده فإنما أخذه من كتابه"[3].

وروى الخطيب البغدادي بإسناده أن علي بن حُجْر قال: "أخرجت خراسان ثلاثة: أبا زرعة الرازي بالري، ومحمد بن إسماعيل ببخارى، وعبد الله بن عبد الرحمن بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل عندي أبصرهم وأعلمهم وأفقههم"[4].

ويقول المباركفوري: "لا يوجد مكان على وجه الأرض وصل إليه الإسلام إلا ونجد "صحيح البخاري" فيه، وهذا الكتاب المبارك من أهم وأبرز الأمور التي دعت الأمة الإسلامية إلى تلقيب الإمام البخاري بإمام المحدِّثين وأمير المؤمنين في الحديث، ولم يحصل قط وعلى امتداد التاريخ الإسلامي أن نال أي مُصنَّف لأي محدِّث أو أي مُؤَلَّف لأي إمامٍ ولا فقيه من المتقدمين أو المتأخرين ما ناله هذا الكتاب من الفضل والقبول لدى الأمة"[5].

والحاصل هنا أن هذه الدرجة الرفيعة التي وصل إليها البخاري في الحديث، وهذه الشهادات التي شهد بها القاصي والداني، والقديم والحديث من العلماء الثقات، أكبر دليل على أن كونه غير عربي لم يؤثر ألبتة في تمكنه من هذا العلم، وذلك بعد إتقانه التام للغة القرآن والحديث.

فهل بعد هذا يحق لأحد أن يقول: إن عجمة الإمام البخاري أثرت في طلبه للحديث وتمكنه فيه®؟! وأين هذه العجمة مما ذكرنا من تمكنه من العربية؟!

الخلاصة:

- الإمام البخاري رحمه الله تعالى كان أعجميًّا لكنه لم يكن فارسيًّا، وهذا خطأ في النسبة من هؤلاء المشككين وهو يدل على عدم علمهم بالحقائق

---

١. تاريخ الإسلام، الذهبي، مرجع سابق، (١٩/ ٢٤٢).

٢. البداية والنهاية، ابن كثير، مرجع سابق، (٦/ ٨٢).

٣. هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، مرجع سابق، ص٥١٣، ٥١٤ بتصرف.

٤. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٢/ ٢٨).

٥. سيرة الإمام البخاري، عبد السلام المباركفوري، مرجع سابق، ص١٥٩.

® في **"أقوال العلماء في البخاري ومسلم"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الرابعة والعشرين، من هذا الجزء.و في **"قوة حفظ البخاري وسعة علمه والأدلة على ذلك"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الرابعة، من الجزء السادس (دواوين السنة).

التاريخية؛ إذ كان من بخارى؛ من بلاد ما وراء النهر، ومع هذه العجمة فإنه تعلم العربية وأتقنها، حتى كأنه من أهلها، فلا يضيره كونه أعجميًّا.

- إن مما يدل على إتقان الإمام البخاري للعربية أنه اشترط في المحدث الكامل أن يتقن الكتابة واللغة والصرف والنحو، فكيف يشترط شروطًا ليست متوافرة فيه، وهو إمام الحديث وأمير المؤمنين فيه؟!

- لقد ألهم الله عز وجل الإمام البخاري حفظ الحديث في سن مبكرة فتتلمذ على سائر محدثي الأمصار، ثم رحل إلى مكة لقضاء فريضة الحج، وظل بها حتى أتقن علم الحديث والتاريخ، وكان الإمام البخاري مُغرمًا بعلم الحديث وعلله وأسانيده منذ صباه، فحدَّث عن ألف وثمانين شيخًا من شيوخ الحديث.

- تربَّى الإمام البخاري في أسرة ترعى العلم؛ فأبوه كان من كبار المحدثين، وقد ذكره البخاري في "التاريخ الكبير"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وذكره ابن حجر في "تهذيب التهذيب"، وأمه كانت من العابدات الصالحات.

- لقد شهد شيوخ البخاري وأقرانه ومعاصروه ومن جاء بعده بتفرده وإمامته في الحديث، وما يتعلق به، وأثنوا عليه ثناءً قلما يبلغ أحد مثله.

- كان أكثر حملة العلم في الإسلام من العجم، فلم تؤثر أعجميتهم في تقدمهم في مجالات مختلفة في النحو والبلاغة والأدب والفقه والحديث، بل إنهم قعّدوا لهذه العلوم.

إذن، فليس الإمام البخاري بدعًا في ذلك بل كان كغيره من غير العرب الذين أبدعوا في هذا الفن من فنون العلم، وأجاد فيه حتى أصبح علمًا شامخًا، وإمامًا متبعًا.

الشبهة الثامنة عشرة

ادعاء أن البخاري كان جَبْريًّا(*)

مضمون الشبهة:

يدَّعي بعض الطاعنين أن الإمام البخاري رحمه الله كان جبريًّا[1]. ويستدلون على هذا بما أورده في صحيحه "الجامع" من تفسير قول الله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾(الذاريات)، حيث قال: "ما خلقت أهل السعادة إلا ليوحِّدوني". زاعمين أن هذا القول يدل على الجبر، والجبر يستلزم الكفر.

ويرمون من وراء ذلك إلى الطعن في عقيدة الإمام البخاري.

وجه إبطال الشبهة:

- إن عقيدة أهل السنة والجماعة تقوم على نفي الجبر، وما قرره الإمام البخاري في صحيحه عند تفسير هذه الآية، هو ما قرره المفسرون من أهل السنة والجماعة في كتبهم، وهو نفي الجبر عن أفعال العباد، وتقرير مبدأ أهل السنة في ذلك، كابن كثير، والقرطبي، والبغوي، وغيرهم من المفسرين.

(*) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، الوزير اليماني، مرجع سابق.

١. الجَبْر: أن يكون الإنسان مُجبرًا على جميع أفعاله، مُلجأً إليها، مضطرًا إلى فعلها، وأنه لا فعل له أصلًا.

التفصيل:

إن موقف البخاري في مسألة الجبر والاختيار هو موقف أهل السنة والجماعة وهو موقف معروف، فقد سئل جعفر بن محمد الصادق رحمه الله: "العباد مجبورون؟ فقال: الله ﷻ أعدل من أن يجبر عبده على معصيته ثم يعذبه عليها. فقال له السائل: فهل أمرهُم مفوض إليهم؟ فقال: الله أعز من أن يجوِّز في ملكه ما لا يريد. فقال له السائل: فكيف ذاك إذًا؟ قال: أمرٌ بين الأمرين، لا جبر ولا تفويض".

فأهل السنة والجماعة متفقون على "أن الله ﷻ عالمٌ بكل ما هو كائن قبل كونه، ثم خلق الإنسان فجعل له عقلًا يرشده، وقدرةً يصح بها تكليفه، ثم طوى علمه السابق عن خلقه، وأمرهم ونهاهم، وأوجب عليهم الحجة من جهة الأمر والنهي الواقعين عليهم، لا من جهة علمه السابق فيهم، فهم يتصرفون بين مطيع وعاصٍ وكلهم لا يعدو علمه السابق فيهم، وليست الأمور في علم الله إجبارٌ على ما توهمه المجبرون، ولا تتم الاستطاعة على ما يَهمُّ به من الأمور إلا بأن يعينه الله عليه، فإن عصمه مما يهم به في المعصية كان فضلًا، وإن وكله إلى نفسه كان عدلًا، فإذا اعتبرت حال العبد من جهة الإضافة إلى علم الله السابق فيه، وجدته في صور المُجبَر، وإذا اعتبرت حاله من جهة الإضافة إلى الاستطاعة المخلوقة له، والأمر والنهي الواقعين عليه، وجدته في صورة المفوَّض، وليس هناك إجبار مطلق، ولا تفويض مطلق، إنما هو أمر بين أمرين وهذا ما أشار إليه أهل السنة في قولهم: إن العبد لا مُوثَق ولا مطلق؛ ولأجل هذا الإشكال والدقة رأى المشيخة من أهل السنة وجلة العلماء الإمساك عن الكلام في ذلك وترك الخوض فيه"[1].

ومما يؤكد هذا الموقف أننا وجدنا معظم المحدثين ونقاد الحديث يؤكدون ذلك ويؤكدون على وجوب الإيمان بالقدر لذلك.

يقول الوزير اليماني: "رَمْيُ المحدثين بالجبر إغراب عظيم من مذهبهم أو تحامل شديد عليهم، فإن أهل الحديث فرقة غير الأشعرية... وممن نص على إثبات القدر ونفي الجبر: الخطابي في "معالم السنن" والثوري في شرح مسلم، وأبو السعادات ابن الأثير في "جامع الأصول" وغيرهم"[2].

وقد أفرد الإمام البخاري لتلك المسألة كتابًا سماه "القدر"، وكذلك الإمام مسلم وغيرهما من أئمة الحديث، يقول الإمام النووي عند شرحه أحاديث باب القدر: "وفي هذه الأحاديث كلها دلالات ظاهرة لمذهب أهل السنة في إثبات القدر، وأن جميع الواقعات بقضاء الله تعالى وقدره، خيرها وشرها، نفعها وضرها؛ قال ﷻ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ٢٣﴾ (الأنبياء) فهو ملك لله تعالى، يفعل ما يشاء، ولا اعتراض على المالك في ملكه، ولأن الله تعالى لا عِلّة لأفعاله...

وفي هذه الأحاديث أيضًا: النهي عن ترك العمل والاتكال على ما سبق به القدر، بل تجب الأعمال والتكاليف التي ورد الشرع بها، وكلٌّ ميسر لما خُلق له،

١. العواصم والقواصم، الوزير اليماني، مرجع سابق، (٣/ ٩٢، ٩٣).

٢. المرجع السابق، (٢/ ٢٨٦).

لا يقدر على غيره، ومن كان من أهل السعادة يسره الله لعمل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة يسره الله تعالى لعملهم، كما قال: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾﴾ (الليل)، وقوله: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ﴿١٠﴾﴾ (الليل)، وكما صرحت بعض هذه الأحاديث"[1].

ويقول صاحب كتاب عون المعبود: "الإيمان بالقدر فرض لازم، وهو أن يعتقد أن الله تعالى خلق أعمال العباد خيرها وشرها، وكَتَبها في اللوح المحفوظ قبل أن يخلقهم، والكل بقضائه وقدره وإرادته ومشيئته، غير أنه يرضى الإيمان والطاعة ووعد عليهما الثواب، ولا يرضى الكفر والمعصية وأوعد عليهما العقاب، والقدر سر من أسرار الله تعالى، لم يطلع عليه ملكًا مقربًا ولا نبيًّا مرسلًا، ولا يجوز الخوض فيه والبحث عنه بطريق العقل، بل يجب أن يعتقد أن الله تعالى خلق الخلق فجعلهم فرقتين، فرقة خلقهم للنعيم فضلًا، وفرقة خلقهم للجحيم عدلًا"[2]؛ لذلك روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: "القدرية مجوس هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم"[3].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "ومن ظن أن القدر حجة لأهل الذنوب فهو من جنس المشركين الذين قال الله ﷻ عنهم: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ (الأنعام: ١٤٨)، قال الله ﷻ رادًّا عليهم: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ ۖ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٤٩﴾﴾ (الأنعام). ولو كان القدر حجة لأحد لم يعذب الله المكذبين للرسل كقوم نوح وعاد وثمود، والمؤتفكات، وقوم فرعون، ولم يأمر بإقامة الحدود على المعتدين، ولا يحتج أحد بالقدر إلا إذا كان متبعًا لهواه بغير هدى من الله، ومن رأى القدر حجة لأهل الذنوب يَرْفعُ عنهم الذم والعقاب، فعليه ألا يَذُمَّ أحدًا ولا يعاقبه إذا اعتدى عليه؛ بل يستوي عنده ما يوجب اللذة وما يوجب الألم، فلا يفرّق بين مَنْ يفعل معه خيرًا وبين مَنْ يفعل معه شرًّا، وهذا ممتنع طبعًا وعقلًا وشرعًا"[4].

وقال ابن القيم: "وكذلك ما قَدَره حق قَدْره مَنْ قال: إنه يعاقب عبده على ما لا يفعله العبد ولا له عليه قدرة، ولا تأثير له فيه ألبَتَّة، بل هو نفس فعل الرب جلَّ جلاله، فيعاقب عبده على فعله هو سبحانه الذي جبر العبد عليه، وجبره على الفعل أعظم من إكراه المخلوق للمخلوق، وإذا كان من المستقر في الفِطر والعقول أن السيد لو أكره عبده على فعل، أو ألجأه إليه، ثم عاقبه عليه لكان قبيحًا، فأعدل العادلين، وأرحم الراحمين كيف يُجبر العبد على فعل لا صنيع له فيه ولا تأثير، ولا هو واقع بإرادته، بل ولا هو فعله ألبتة، ثم يعاقبه عليه عقوبة الأبد؟! تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا، وقول هؤلاء

---

١. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٩/ ٣٧٦٦).

٢. عون المعبود شرح سنن أبي داود، شمس الحق العظيم آبادي، مرجع سابق، (١٢/ ٢٩٥).

٣. حسن: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: السنة، باب: في القدر، (١٢/ ٢٩٥)، رقم(٤٦٧٧). وحسنه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٤٦٩١).

٤. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، مرجع سابق، (١١/ ٢٥٧).

شر من أقوال المجوس، والطائفتان ما قدروا الله حق قدره"[1]؛ لذلك أخبر النبي ﷺ فيما بلغ عن ربه: "... ياعبادي، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيرًا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنَّ إلا نفسه"[2].

وبهذا يتبين لنا أن عقيدة أهل السنة هي ما قررناه من التوسط بين الجبر والاختيار، فالله تبارك وتعالى قدَّر منذ الأزل ما كتبه على ابن آدم، ثم أعطاه عقلًا يختار به الطريق المستقيم إليه عن طريق الأوامر التي أمره بها والنواهي التي نهاه عنها، ولا شك أن البخاري، كان من أئمة أهل السنة والجماعة، وناقل سنة النبي ﷺ، وصاحب أصدق كتاب بعد كتاب الله ﷻ.

تأويل البخاري للآية هو ما اتفق عليه أهل السنة:

لقد نَحَا الإمام البخاري منحى أهل السنة والجماعة في مسألة الجبر، فقال رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ (الذاريات): "ما خلقت أهل السعادة من أهل الفريقين إلا ليوحدون، وقال بعضهم: خلقهم ليفعلوا، ففعل بعضٌ وترك بعضٌ، وليس فيه حجة لأهل القدر"[3].

يقول ابن حجر تعليقًا على هذا التفسير: "ما خلقت أهل السعادة من أهل الفريقين إلا ليوحدون، هو قول الفراء، ونصر ابن قتيبة في "مشكل القرآن" له، وسبب الحمل على التخصيص وجود من لا يعبده، فلو حمل على ظاهره لوقع التنافي بين العلة والمعلول، وقوله: "وقال بعضهم: خلقهم ليفعلوا، ففعل بعض وترك بعض، وليس فيه حجة لأهل القدر"، هو كلام الفراء أيضًا، وحاصل التأويلين أن الأول محمول على أن اللفظ عام مراد به الخصوص، وأن المراد: أهل السعادة من الجن والإنس، والثاني باق في عمومه لكن بمعنى الاستعداد، أي: خلقهم معدين لذلك، لكن منهم من أطاع ومنهم من عصى، وهو كقولهم: الإبل مخلوقة للحرث، أي: قابلة لذلك؛ لأنه قد يكون فيها ما لا يحرث، وأما قوله: "وليس فيه حجة لأهل القدر" فيريد المعتزلة؛ لأن محصل الجواب أن المراد بالخلق خلق التكليف لا خلق الجِبِلَّة، فمن وفقه عَمِلَ لما خُلق له، ومن خذله خالف... ويحتمل أن يكون مراده بقوله: "وليس فيه حجة لأهل القدر" أنهم يحتجون بها على أن أفعال الله لا بد وأن تكون معلولة فقال: "لا يلزم من وقوع التعليل في موضع وجوب التعليل في كل موضع، ونحن نقول بجواز التعليل لا بوجوبه، أو لأنهم احتجوا بها على أن أفعال العباد مخلوقة لهم لإسناد العبادة إليهم، فقال: لا حجة لهم في ذلك؛ لأن الإسناد من جهة الكسب"[4].

ويؤيد ذلك أنه أفرد كتابًا كاملًا في القدر نذكر منه ما رواه عن سيدنا عليّ ﷺ قال: "كنا جلوسًا مع النبي ﷺ ومعه عود ينكت به في الأرض فنكس وقال: ما منكم من أحد إلا وقد كُتب مَقعده من النار أو من الجنة.

---

١. الداء والدواء، ابن القيم، تحقيق: د. محمد جميل غازي، مكتبة المدني، القاهرة، د. ت، ص٢٠٩.

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: تحريم الظلم، (٩/ ٣٧٠٥)، رقم (٦٤٥٠).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التفسير، باب: سورة والذاريات، (٨/ ٤٦٣) معلقًا.

٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٨/ ٤٦٥، ٤٦٦).

فقال رجل من القوم: ألا نتكل يا رسول الله؟ قال: لا، اعملوا فكل ميسر، ثم قرأ: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ ﴾ (الليل)"[1].

فهذا الحديث يدل دلالة قاطعة على مدى إيمان الإمام البخاري بالقدر، وأنه على مذهب أهل السنة والجماعة في مسائل الاعتقاد، وكيف لا وهو إمامهم في الحديث والفقه.

يقول الوزير اليماني: "إن القدرية الخُلَّص عند المحدثين هم الذين يقولون: إن الله تعالى لا يعلم الغيب على ما ذكره النووي في شرح مسلم، والخطابي، وغيرهما؛ لأنهم فسروا القدر بعلم الله السابق من غير إجبار، وفسروا القدرية بمنكري ذلك، فصرحوا بذلك كله. فالبخاري رد على هؤلاء الذين يقولون إن الله لا يعلم الغيب وسماهم أهل القدر"[2].

ويقول ابن حجر في شرحه للحديث: "وهذا الحديث أصل لأهل السنة في أن السعادة والشقاء بتقدير الله القديم، وفيه رد على الجبرية؛ لأن التيسير ضد الجبر، ولأن الجبر لا يكون إلا عن كره، ولا يأتي الإنسان الشيء بطريق التيسير إلا وهو غير كاره له...

ووجه الانفصال على شبهة القدرية أن الله أمرنا بالعمل فوجب علينا الامتثال، وغَيَّب عنا المقادير لقيام الحجة، ونصب الأعمال علامة على ما سبق في مشيئته، فمن عَدَل عنه ضل وتاه؛ لأن القدر سر من أسرار الله لا يطلع عليه إلا هو، فإذا أُدخل أهل الجنة الجنة كشف لهم عنه حينئذ. وفي أحاديث هذا الباب أن أفعال العباد وإن صدرت عنهم، لكنها قد سبق علم الله بوقوعها بتقديره، ففيها بطلان قول القدرية صريحًا"[3].

ومما يؤكد ما ذهب إليه البخاري ما ذكره القرطبي في تفسيره للآية بقوله: "قيل: إن هذا خاص فيمن سبق في علم الله أنه يعبده، فجاء بلفظ العموم ومعناه الخصوص، والمعنى: وما خلقت أهل السعادة من الجن والإنس إلا ليوحدون. قال القشيري: والآية دخلها التخصيص على القطع؛ لأن المجانين والصبيان ما أُمروا بالعبادة حتى يقال: أراد منهم العبادة، وقد قال الله ﷻ: ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ ﴾ (الأعراف: ١٧٩) ومن خلق لجهنم لا يكون ممن خلق للعبادة، فالآية محمولة على المؤمنين منهم... وقال علي ﷺ: "وما خلقت الجن والإنس إلا لآمرهم بالعبادة"، واعتمد الزجاج على هذا القول، وقيل: ﴿ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾، أي: إلا ليقروا لي بالعبادة طوعًا أو كرهًا. وقال مجاهد: إلا ليعرفوني[4].

ويقول الطاهر ابن عاشور: "وهذا يغني عن احتمالات في تأويل التعليل من قوله: ﴿ لِيَعْبُدُونِ ﴾ من جعل عموم الجن والإنس مخصوصًا بالمؤمنين منهم، أو تقدير محذوف في الكلام، أي: إلا لآمرهم بعبادتي، أو حمل العبادة بمعنى التذلل والتضرع الذي لا يخلو منه الجميع في أحوال الحاجة إلى التذلل والتضرع كالمرض والقحط... ويرد على جميع تلك الاحتمالات أن كثيرًا

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: القدر، باب: وكان أمر الله قدرًا مقدورًا، (١١/ ٥٠٣)، رقم (٦٦٠٥).
٢. العواصم والقواصم، الوزير اليماني، مرجع سابق، (٢/ ٢٦٨).
٣. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (١١/ ٥٠٦، ٥٠٧).
٤. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مرجع سابق، (١٧/ ٥٥).

من الإنس غير عابد بدليل المشاهدة، وأن الله حكى عن بعض الجن أنهم غير عابدين"[1].

وبهذا يتبين لنا أن تفسير البخاري للآية ليس قوله وحده، وإنما هو قول جمهور المفسرين أهل السنة جميعًا.

الخلاصة:

- لقد كان موقف أهل السنة في مسألة الجبر والاختيار وسطًا، فالإنسان عندهم لا مُوثَق ولا مطلق، فالله تبارك وتعالى قد سبق علمه ما في السماوات والأرض، وقد ترك للإنسان حرية اختياره، وبيَّن له الصراط المستقيم، فأمره ونهاه، وبعث إليه الرسل؛ ليكونوا حجة عليه إذا خالف ما أمره الله به أو نهاه عنه.
- إن قول الجبرية مردود عقلًا؛ إذ كيف يجبر الله تعالى عبده على الأعمال، ثم يحاسبهم عليها ويعذبهم بها، في حين أنهم مجبرون على فعلها، فهذا لا يصح عقلًا إذا حدث من إنسان لأخيه الإنسان، فكيف يصح في حق الخالق الحكيم سبحانه وتعالى؟!
- لا يدل تأويل الإمام البخاري للآية على الجبر، ولكنه في الحقيقة يرد على هؤلاء القدرية بما قرره في صحيحه، إذ يقول: "وليس فيه حجة لأهل القدر".
- لقد خصص الإمام البخاري كتابًا كاملًا في صحيحه بعنوان "القدر"، روى فيه أحاديث تفيد إيمانه بالقدر، كغيره من أهل السنة، ولو أنه ليس على منهج أهل السنة ما روى هذه الأحاديث ولتغاضى عنها وأهملها.
- لم يكن البخاري وحده هو الذي قال بهذا التفسير، ولكن معظم المفسرين قالوا بذلك، منهم الإمام القرطبي، وابن جرير الطبري، وابن كثير، والفراء، والقشيري وغيرهم من أئمة التفسير.
- لقد كان الإمام البخاري إمامًا من أئمة أهل السنة الذين نُقلت عن طريقهم السنة النبوية الصحيحة وهو صاحب أصح كتاب بعد كتاب الله ﷻ، فكيف يكون إمام أهل السنة ويقر بالجبر في حين أن أهل السنة ينفون ذلك؟!

الشبهة التاسعة عشرة

الزعم أن البخاري كان وضّاعًا للأحاديث(*)

مضمون الشبهة:

يزعم بعض المغرضين أن الإمام البخاري كان من الوضّاعين للحديث؛ وأنه إنما وضع الأحاديث لهدم الإسلام؛ انتقامًا لقضاء الإسلام على الإمبراطورية الفارسية، وأنه لم يصنف جامعه إلا بعد أكثر من مائتي سنة من وفاة النبي ﷺ، متسائلين: هل عاشت الأمة بدون السنة مائتي عام، حتى جاء البخاري فجمع السنة من حيث لا نعلم؟! رامين من وراء ذلك إلى الطعن في الإمام البخاري، والتقليل من مكانته العلمية الرفيعة وإثارة الشكوك حول صحة ما جمع من أحاديث.

وجها إبطال الشبهة:

١) إن الزعم بأن البخاري وضع الأحاديث انتقامًا

---

١. التحرير والتنوير، ابن عاشور، دار سحنون، تونس، د. ت، (٢٧/ ٢٦).

(*) دفع الشبهات عن السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مرجع سابق.

لقضاء الإسلام على الإمبراطورية الفارسية زعم لا دليل عليه؛ فالبخاري ليس فارسيًّا أصلًا؛ وقد روى أحاديث كثيرة في مدح العرب ورفع شأنهم، وبيان فضلهم على غيرهم من الأمم، ولو كان الأمر كما يدعون لكان الأَوْلى أن يضع أحاديث للحط من شأنهم، ومدح الفرس والثناء عليهم.

٢) لقد خُدمت السنة خدمة جيدة من قَبْل الإمام البخاري حتى جاء البخاري والمؤلفات في السنة قد كثرت وتعددت، فالسنة كان بعضها مكتوبًا في صحائف منذ عهد النبي ﷺ، وبعضها كتب بعد ذلك قبل عهد البخاري، فكانت في عهده قد تعدّت مرحلة الكتابة والتدوين إلى مرحلة التصنيف والترتيب.

التفصيل:

أولا. البخاري لم يكن فارسيًّا، وروى أحاديث كثيرة في مدح العرب:

إن القول بأن البخاري وضع الأحاديث على النبي ﷺ انتقامًا من الإسلام لقضائه على الإمبراطورية الفارسية قول غير صحيح عقلًا ونقلًا؛ وذلك لأن البخاري لم يكن فارسيًّا أصلًا وإنما هو من بُخارى الواقعة على نهر جيحون من بلاد ما وراء النهر، وبخارى الآن من بلاد جمهورية أوزبكستان في آسيا الوسطى، فلماذا ينتقم البخاري من انتصار الإسلام على إمبراطورية الفرس التي لا ينتمي إليها؟!

إن الإسلام لم يقضِ على إمبراطوريات - كما يتوهم هؤلاء - وإنما أسلم أهلها مختارين، ولهم أموالهم وديارهم، ولازالت بلاد فارس التي ذكروها لأهلها، بثرائها وخيراتها، ولازالت مصر لأصحابها، خيراتها لأصحابها وحكامها منها"[1]. ومن المعلوم أن أكثر أهل هذه البلاد قد عانوا كثيرًا من ظلم حكامها، فلما سمعوا عن عدالة الإسلام وحكامه لم يقفوا حجر عثرة أمام حركة التوسع الإسلامي، بل رحبوا بالمسلمين وقدموا لهم ألوانًا من الدعم حتى يتمكنوا من إتمام فتح تلك البلاد.

هذا عن الأسباب التي قد يتوهم بعض المغالطين أنها سبب في كره البخاري للإسلام، ولكن أليس من المعقول أنه لو كان البخاري يضع الأحاديث لهدم الإسلام انتقامًا لقضائه على امبراطورية الفرس - لكان يضع الأحاديث في مدح الفرس وذم العرب؟!

إن هذا هو المتوقع، لكن النظر في صحيح البخاري يثبت عكس ذلك؛ إذ روى البخاري مدحًا للعرب دون غيرهم، وإعلاءً لهم على جميع الأمم، فذكر بابًا لمناقب قريش، روى فيه عن النبي ﷺ أنه قال: "إن هذا الأمر في قريش، لا يُعاديهم أحدٌ إلا كبَّهُ الله على وجهه، ما أقاموا الدين"[2] يعني أمر الخلافة.

وروى عن أنس ﷺ "أن عثمان دعا زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا ذلك"[3].

١. المرجع السابق، ص٢٣٩.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المناقب، باب: مناقب قريش، (٦/ ٦١٦)، رقم (٣٥٠٠).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المناقب، باب: نزل القرآن بلسان قريش، (٦/ ٦٢١)، رقم (٣٥٠٦).

وكان جديرًا بالإمام البخاري أن يضع أحاديث ترفع من قدر الفرس وتحط من قدر العرب لو كان الأمر كما يزعمون؛ لكن هذا لم يحدث.

ودعمًا لهذه الحقيقة، فإن كون الإمام البخاري عالمًا بالجرح والتعديل ينأى به عن أن يكون وضّاعًا للحديث؛ وذلك لشدة تحريه واحتياطه في جرح الرواة.

قال بكر بن منير: "سمعت أبا عبد الله البخاري يقول: أرجو أن ألقى الله، ولا يحاسبني أني اغتبت أحدًا"[1].

قال الحافظ الذهبي: "ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يضعفه؛ فإنه أكثر ما يقول: منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر، ونحو هذا، وقلَّ أن يقول: فلان كذاب، أو كان يضع الحديث، حتى إنه قال: إذا قلت: فلان في حديثه نظر، فهو متهم واهٍ، وهذا معنى قوله: لا يحاسبني الله أني اغتبت أحدًا، وهذا هو والله غاية الورع"[2].

لقد أنفق البخاري عمره في خدمة السنة تعلمًا وتعليمًا، حتى إن المرء لا يغالي إذا قال: إن السنة قد امتزجت بأنفاس الإمام، وخالطت منه اللحم والدم.

والناظر في سيرته رحمه الله يعلم كم كان متمسكًا بالسنة، حتى في أدق الأمور، "فالرمي مع أنه ليس من اختصاص العلماء، ولكن لما كانت السنة قد وردت به كان الإمام البخاري يركب إلى الميدان للتدريب على الرمي، وكان من شدة مهارته لا يخطئ الهدف"[3].

"وكان أبو عبد الله يبني رباطًا مما يلي بخارى فاجتمع بشر كثير يعينونه على ذلك، وكان ينقل اللَّبِن، فكنت أقول له: يا أبا عبد الله إنك تُكْفى ذلك، فيقول: هذا الذي ينفعني"[4].

"ولا شك أنه كان يتأسى في ذلك برسول الله ﷺ الذي شارك الصحابة الكرام في حفر الخندق، وكذلك بناء المسجد النبوي، وتقدم أنه كان يصلي في السَّحَر إحدى عشرة ركعة، وكان يؤم أصحابه في صلاة التراويح في رمضان، كذا ما عرف عنه من زهد وورع وكرم أخلاق وسماحة نفس، لا شك أنه كان يقتدي في ذلك كله بخاتم الأنبياء والمرسلين ﷺ"[5].

ثانيًا. السنة كُتبت ودُونت قبل الإمام البخاري:

كانت السنة موجودة، تعمل بها الأمة منذ بدء الوحي، وقد عاشت الأمة مع رسول الله ﷺ يعلمها السنة، وتقتدي به ﷺ في سكناته وحركاته، وفي كل شيء.

ومن ثم، فلقد حُفِظَت السنة على عهده ﷺ في الصدور قبل السطور، وتناقلت الأمة أحاديثه ﷺ جيلًا بعد جيل، حتى جاء الإمام البخاري فوجد كتب السنة كثيرة وفيرة، منها ما أمر رسول الله ﷺ بكتابته، وبعض كتبه ﷺ ما زالت موجودة حتى الآن في كتب السنة، بل

---

١. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٢/ ١٣).

٢. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٢/ ٤٣٩: ٤٤١).

٣. الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، مرجع سابق، ص٣٨.

٤. هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص٥٠٥.

٥. الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، مرجع سابق، ص٢٩.

إن كتب الفقه ـ التي هي خلاصة التفسير والحديث ـ كانت قد ظهرت، مشتملة على كثير من نصوص السنة، وقد ظهرت كذلك كتب الحديث دراية.

ومن كتب السنة الكثيرة ـ التي كانت موجودة قبل البخاري ـ ما كتبه الصحابة أمام النبي ﷺ، كالصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو، وكتاب الفرائض لزيد بن ثابت، ومنها ما كتبه الصحابة لأنفسهم، ومنها ما كتبه التابعون كالصحيفة الصحيحة لهمام بن منبه، وقد طُبعت وشاعت، وهي موجودة في ثنايا كتب السنة، ونُسختُها الخطية موجودة بالمكتبات. وليس هذا فحسب، بل لقد كتب الإمام أبو حنيفة عشرين كتابًا في الحديث والفقه، كانت قد شاعت وتداولها الناس، ومن المعلوم أن الإمام أبا حنيفة تُوفي قبل أن يُولد الإمام البخاري بنصف قرن تقريبًا (توفي أبو حنيفة ١٥٠هـ، وولد البخاري ١٩٤هـ)، ومذهبه الفقهي قد شاع وذاع في ذلك الوقت.

وقد ألف الإمام مالك كتابه الشهير "الموطأ" قبل أن يُولد الإمام البخاري بنحو أربعة وخمسين عامًا، أي في عام (١٤٠هـ)، وهو لم يهدف فيه لجمع السنة، وإنما هدف لتوطئتها، أي تقريبها للناس، وقد شاع مذهبه الفقهي ـ المعتمد على الكتاب والسنة ـ في البلاد الإسلامية آنذاك.

وكذلك الإمام الشافعي له مؤلفات كثيرة، اعتمد فيها على الكتاب والسنة، منها: مسند الشافعي ـ سنن الشافعي ـ الأم في الفقه ـ الرسالة في أصول الفقه ومصطلح الحديث ـ جماع العلم في أصول الفقه ومصطلح الحديث ـ اختلاف الحديث في مصطلح الحديث، وهذه الكتب تدل على أن السنة تعدت طور الجمع والكتابة، إلى طور التدوين والتبويب، مع الاستنباط والتحقيق، وقد كتب الله تعالى لها الشيوع في الآفاق، فهي مليئة بأحاديث رسول الله ﷺ، وبأصول الحديث، وهو ما يُسمى بـ"مصطلح الحديث"، ومن المعلوم أن الإمام الشافعي مات سنة (٢٠٤هـ)، حيث كان الإمام البخاري يبلغ من العمر عشر سنوات.

وكذلك الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١ هـ) له كتاب مشهور يُسمى "المسند"، قال فيه: "عملت هذا الكتاب إمامًا، إذا اختلف الناس في سُنة رسول الله ﷺ رُجع إليه"، وجمع فيه أكثر من ثلاثين ألف حديث. وقد بدأ الإمام أحمد في تأليف المسند سنة (١٨٠هـ)، وذلك قبل أن يُولد الإمام البخاري بأربع عشرة سنة.

وعليه، فإن هؤلاء الأئمة الأربعة الفقهاء: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد كانوا قبل الإمام البخاري، بل إن الإمام البخاري لم يرو عن الثلاثة المتقدمين منهم، فإنهم ماتوا قبله، فروى عن تلامذتهم، وروى فقط عن الإمام أحمد، ولقد اقتدى بهم، واستفاد بعلمهم.

ولم يكن الأئمة الأربعة الفقهاء وحدهم هم الذين جمعوا وصنفوا في السنة النبوية، قبل الإمام البخاري، ولكن كان كثير من علماء الأمة كذلك، منهم:

- معمر بن راشد المتوفى سنة (١٥٣هـ)، وهو من شيوخ البخاري، له كتاب يُسمى بـ" الجامع"، وقد حُقق هذا الكتاب غير أنه لم ينشر بعد.
- وعبد الله بن المبارك المتوفى سنة (١٨١هـ) له العديد من المؤلفات في السنة النبوية، وقد طُبع وشاع كثير منها، وهو ليس من شيوخ البخاري، وإنما من

شيوخ شيوخه، وقد حفظ الإمام البخاري كتب ابن المبارك وهو صغير.

- وأبو يوسف، صاحب أبي حنيفة أيضًا له كثير من المؤلفات، وقد توفي ١٨٢هـ.
- ومحمد بن الحسن الشيباني، صاحب أبي حنيفة له "الآثار" وغيره وقد توفي ١٨٩هـ.
- وأبو داود الطيالسي له "المسند" وهو مطبوع شائع، وقد توفي ٢٠٤هـ.
- وعبد الرزاق الصنعاني المتوفى سنة (٢١١هـ)، كان صاحب مؤلفات، من أشهرها "المصنف"، وهو مطبوع شائع، و"التفسير" وهو تفسير بالمأثور، وهو كذلك مطبوع شائع.
- والحميدي عبد الله بن الزبير القرشي المتوفى سنة (٢١٩هـ)، له كتاب "المسند" وهو مطبوع، وكتاب "التفسير"، وله غير ذلك من المؤلفات، وهو أحد شيوخ البخاري.
- وعلي بن الجعد بن عبيد الجوهري المتوفى سنة (٢٣٠هـ)، له كتاب "المسند"، ويسمى "الأجزاء الجعديات"، وهو مطبوع، وهو أحد شيوخ البخاري.
- وعبد الله بن محمد بن أبي شيبة، المتوفى سنة (٢٣٥هـ)، كان صاحب مؤلفات، من أشهرها "المصنف" وهو مطبوع شائع[1].
- وبالنظر إلى ما سبق، يتضح لنا أن السنة قد لقيت عناية كبيرة من العلماء والأئمة حتى جاء الإمام البخاري والمؤلفات في السنة قد تعدت مرحلة الكتابة، ومرحلة التدوين، وأصبحت في مرحلة التجميل، فصنفت السنة على كل وجه، وخدمت بكل سبيل، وفحصت ومُحِّصت.

ومن هنا، فإن القول بأن السنة لم تكن موجودة إلى مائتي عام من بدء الأمة، حتى جاء البخاري فاختلقها، قول يفتقد الصحة والصواب، ويخالف المُسلَّمات التاريخية®.

الخلاصة:

- إن البخاري ليس فارسيًّا، وإنما هو من بلاد بخارى على نهر جيحون من بلاد ما وراء النهر، فلماذا يحاول الانتقام من الإسلام - كما يدعي هؤلاء - لقضائه على الإمبراطورية الفارسية التي لا ينتمي هو إليها؟!
- لو كان البخاري يضع الأحاديث لهدم الإسلام لقضائه على الفرس لكان أولى به أن يضع أحاديث في مدح الفرس ورفع شأنهم، وذم العرب والحط من قدرهم، لكن الواقع يثبت عكس ذلك؛ إذ روى أحاديث تمدح العرب وترفع من شأنهم دون غيرهم من الأمم.
- إذا كان الإسلام قد قضى على الإمبراطورية الفارسية، فإنه لم يجبر أهلها على التحول إلى الإسلام، وإنما أسلم أهلها مختارين حبًّا في الإسلام وأهله، مع حفظ أراضيهم وأموالهم.
- إن كون البخاري أميرًا للمؤمنين في الحديث

---

١. دفع الشبهات عن السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مرجع سابق، ص٢٤٠: ٢٤٣ بتصرف.

® في **"الفرق بين الكتابة والتدوين والتصنيف"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة السابعة، من الجزء الثاني (تدوين السنة والوضع فيها). وفي **"التصنيف في السنة والرواة وعلل الحديث"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الأولى، من الجزء السابع (الإسناد والمتن).

وفنونه، واعتراف علماء الحديث ونقاده بذلك قديمًا وحديثًا ينأى به عن أن يكون وضَّاعًا له.

- لقد لاقت السنة من العناية والتدوين قبل البخاري شيئًا كثيرًا حتى جاء الإمام البخاري وقد كثرت المؤلفات في السنة وتعددت ما بين جمع، وتدوين، وتصنيف، مما يبين فساد هذه الشبهة.
- لقد كُتب جانب غير قليل من السنة في عهد النبي ﷺ وبعد مماته أيضًا قبل عهد البخاري؛ فنجد الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو، وكتاب الفرائض لزيد بن ثابت، وصحيفة همام بن منبه، ونجد عشرين كتابًا لأبي حنيفة في الحديث والفقه، وموطأ مالك، ومؤلفات كثيرة للشافعي في السنة، ومسند أحمد، وجامع معمر بن راشد، ومؤلفات عديدة لعبد الله بن المبارك، وكتاب "الآثار" للشيباني، و"المسند" لأبي داود الطيالسي، والمصنف لعبد الرزاق، وكل هؤلاء قد سبقوا البخاري، فهل يُعقل بعد ذلك أن نقول: إن السنة لم تكن موجودة قبل البخاري، وقد جمعها البخاري من حيث لا ندري؟!

من خلال هذا العرض يتبيَّن لنا فساد القول بأن البخاري من الوضاعين للحديث، وأنه لا ينهض على دليل، فهو مجرد زعم كاذب يفتقر إلى الصحة ويخالف الحقيقة التاريخية الثابتة.

الشبهة العشرون

اتهام البخاري بالتعصب والانتصار للمهدوية(*)

مضمون الشبهة:

يتهم بعض المغرضين الإمام البخاري بالتعصب والانتصار للمهدوية، ويستدلون على ذلك بأن البخاري ساق في صحيحه حديث: "لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس بعصاه". ثم قالوا: وهذا الحديث لا يصح؛ لأنه يكشف عن تعصب البخاري وانتصاره للمهدوية. زاعمين أن هذا الحديث أخرجه الطبراني في المعجم الكبير من طريق "محمد بن إسحاق"، وفيه أن رسول الله ﷺ قال: "ليسوقن رجل من قحطان الناس بعصا" وقد حُكم عليه بالضعف. قائلين: طالما أن رواية الطبراني غير صحيحة فلا شك أن رواية البخاري كذلك. رامين من وراء ذلك إلى التشكيك فيما رواه البخاري في صحيحه.

وجها إبطال الشبهة:

١) الحديث الذي استدل به المشككون على اتهام البخاري بالتعصب للمهدوية ليس له أدنى علاقة بالمهدي، والمقصود بالرجل القحطاني في الحديث رجل آخر غير المهدي، ومع ذلك فالمهدي حقيقة ثابتة عن النبي ﷺ ولو ذكرها البخاري لكان مُحقًّا أيضًا وليس متعصبًا.

٢) لا علاقة بين سند البخاري لهذا الحديث وسند الطبراني؛ إذ إن رجال سند البخاري كلهم ثقات عدول

(*) السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعياء، حمدي عبد الله عبد العظيم الصعيدي، مرجع سابق.

لا يشوبهم شائبة، أما رجال سند الطبراني فليسوا كذلك.

التفصيل:

أولا. لا علاقة بين حديث القحطاني وأحاديث المهدي:

حديث "لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس بعصاه"[1] لا علاقة له بأحاديث المهدي، بل هو من دلائل النبوة، رواه البخاري بإسناد كالشمس لا غبار عليه، ثم جاء هؤلاء وزعموا أن الحديث ضعيف؛ لأنه يعضد مهدوية البخاري.

والحقيقة أن المهدي المنتظر حق، وأنه سيظهر آخر الزمان ـ كما سنوضحه إن شاء الله ـ لكن الحديث الذي استدل به المشككون لا علاقة له بأحاديث المهدي، وهذا يدل على قصر نظرهم للحديث وفهمهم، فحديث القحطاني الذي استدلوا به قد "ساقه العلماء في بيان ما يقع من الفتن، وقد حمله العلماء على ما يقع من العسف والجور في آخر الزمان كما قال القرطبي، وجمع الحافظ ابن حجر بينه وبين أحاديث تخريب الكعبة على يد ذي السويقتين من الحبشة"[2].

قال ابن حجر العسقلاني: "ولعله جهجاه المذكور في الحديث الآخر، وأصل الجهجاه: الصياح، وهي صفة تناسب ذكر العصا. قلت: ويرد هذا الاحتمال إطلاق كونه من قحطان فظاهره أنه من الأحرار، وتقييده في جهجاه بأنه من الموالي ما تقدم أنه يكون بعد المهدي وعلى سيرته، وأنه ليس دونه، ثم وجدت في كتاب "التيجان لابن هشام" ما يعرف منه ـ إن ثبت ـ اسم القحطاني وسيرته وزمانه، فذكر أن "عمران بن عامر" كان ملكًا متوجًا، وكان كاهنًا معمرًا وأنه قال لأخيه "عمرو بن عامر" المعروف "بمزيقيا" لما حضرته الوفاة: إن بلادكم ستخرب، وإن لله في أهل اليمن سخطتين ورحمتين: فالسخطة الأولى: هدم سد مأرب وتخرب البلاد بسببه. والثانية: غلبة على أرض اليمن. والرحمة الأولى: يعيشه نبي من تهامة اسمه محمد ﷺ، يُرسل بالرحمة ويغلب أهل الشرك، والثانية: إذا خرب بيت الله يبعث الله رجلًا يقال له شعيب بن صالح فيُهلك من خربه، ويخرجهم حتى لا يكون بالدنيا إيمان إلا بأرض اليمن.

وقد تقدم في الحج أن البيت يُحجُّ بعد خروج يأجوج ومأجوج، وتقدم الجمع بينه وبين حديث "لا تقوم الساعة حتى لا يُحجَّ البيت، وأن الكعبة يخربها ذو السويقتين من الحبشة" فينتظم من ذلك أن الحبشة إذا خربت البيت خرج عليها القحطاني فأهلكهم، وأن المؤمنين قبل ذلك يحجون في زمن عيسى عليه السلام بعد خروج يأجوج ومأجوج وهلاكهم، وأن الريح التي تقبض أرواح المؤمنين تبدأ بمن بقي بعد عيسى عليه السلام ويتأخر أهل اليمن بعدها.. وقد أخرج مسلم حديث القحطاني عقب حديث تخريب الكعبة ذو السويقتين، فلعله رمز إلى هذا"[3].

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المناقب، باب: ذكر قحطان، (٦/ ٦٣٠)، رقم (٣٥١٧). مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الفتن، باب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، (٩/ ٤٠١٠)، رقم (٧١٧٥).

٢. الغارة على السنة النبوية، د. الحسن العلمي، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤٢٤هـ، ص٤٥.

٣. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (١٣/ ٨٤).

فهذا الحديث مع صحته التي لا شك فيها فإنه لا يتحدث عن المهدي الذي قد توهموه، وإنما هو يتحدث عن هذا الرجل القحطاني الذي لا علاقة له بالمهدي.

وبهذا سقط استدلالهم بهذا الحديث على تعصب البخاري للمهدي، ومما يؤكد عدم تعصبه أيضًا أن المهدي حقيقة لا مراء فيها، ومع ذلك لم يذكرها في صحيحه، فقد نصَّت الأحاديث الصحيحة على أن المهدي رجل صالح من آل رسول الله ﷺ، يأتي آخر الزمان، وقد مُلئت الأرض ظلمًا وجورًا، فيملؤها قسطًا وعدلاً، ويبعث الله تعالى من يمهد ويوطئ لبيعته وإمامته، وذلك حين تكون رقاب الناس خالية من بيعة لخليفة. وهو عند أهل السنة والجماعة بشر من البشر ليس بنبي ولا معصوم[1].

ومن الأحاديث الصحيحة التي وردت في ذلك:

١. عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: "المهدي منَّا أهل البيت، يصلحه الله في ليلة"[2].

٢. عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: "يخرج في آخر أمتي المهدي يسقيه الله الغيث، وتخرج الأرض نباتها، ويعطى المال صحاحًا، وتكثر الماشية، وتعظم الأمة، يعيش سبعًا أو ثمانيًا، يعنى حججًا"[3].

٣. عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تقوم الساعة حتى تمتلئ الأرض ظلمًا وعدوانًا، قال: ثم يخرج من عترتي أو من أهل بيتي من يملؤها قسطًا وعدلاً كما ملئت ظلمًا وعدوانًا"[4].

٤. عن علي ﷺ عن النبي ﷺ قال: "لو لم يبق من الدهر إلا يوم لبعث الله رجلاً من أهل بيتي يَملؤها عدلاً كما مُلئت جورًا"[5].

وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة التي وردت في كتب السنة تؤيد نزول المهدي، فهذه حقيقة ينبغي التسليم بها، وذكرها لا يعنى التعصب لها.

ونخلص من هذا أن البخاري لم يكن متعصبًا للمهدوية كما ادعى هؤلاء؛ لأنها حقيقة صحيحة ثابتة عن النبي ﷺ، والتمسك بالصحيح الثابت عن النبي ﷺ لا يعني التعصب وإنما يعني التمسك بما جاء به رسول الله ﷺ، علاوة على أن البخاري لم يشر إلى المهدوية في صحيحه وإنما ذكر الرجل القحطاني الذي يسوق الناس بعصاه وهو غير المهدي كما سبق أن بيَّنا، فأين التعصب للمهدي إذن®؟!

ثانيًا. لا علاقة بين سند البخاري وسند الطبراني، فلماذا الخلط؟!

إن المشتبهين عمدوا إلى رواية أخرجها الطبراني في

---

١. المهدي المنتظر وأدعياء المهدية، محمد بيومى، مكتبة الإيمان، مصر، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، ص٥.

٢. صحيح: أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: الفتن، باب: خروج المهدي، (٢/ ١٣٦٧)، رقم (٤٠٨٥). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه برقم (٤٠٨٥).

٣. صحيح: أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب: الفتن والملاحم، (٤/ ٦٠١)، رقم (٨٦٧٣). وصححه الذهبي في تعليقه على المستدرك والألباني في الصحيحة برقم (٧١١).

٤. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند أبي سعيد الخدري، رقم (١١٣٣١). وقال الأرنؤوط في تعليقه على المسند: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

٥. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: المهدي، (١١/ ٢٥١)، رقم (٤٢٧٥). وصححه الألبانى فى صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٤٢٨٣).

® في **"تواتر الأحاديث الواردة في حقيقة المهدي وصحتها"** طالع: الوجه الأول، من الثالثة والعشرين، من الجزء العاشر (السمعيات).

المعجم الكبير من طريق "محمد بن إسحاق" عن عبد الله بن أبي بكر عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: "ليسوقن رجل من قحطان الناس بعصا"[1].

وزعم هؤلاء أنها هي نفس رواية البخاري حيث قالوا: وقد أخرج السيوطي في "الجامع الصغير" حديث البخاري هذا، قال الهيثمي: "فيه محمد بن إسحاق وهو مدلس، والحسين بن عيسى بن ميسرة لم أعرفه"[2].

ولكن ما علاقة البخاري بهذا الإسناد، والبخاري لم يخرج الحديث من هذا الطريق؟! لقد أخرجه بلفظ آخر، وبإسناد آخر صحيح، وهو عن عبد العزيز بن عبد الله حدثني سليمان عن ثور عن أبي الغيث عن أبي هريرة: "لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس بعصاه"[3].

وإذا كان السيوطي قد أشار إلى ضعف سند هذا الحديث بقوله: ومحمد بن إسحاق مدلس، فإن متن الحديث جاء صحيحًا في رواية البخاري ومسلم، ولذا صحح الألباني حديث الطبراني، وذلك لثبوته من طريق صحيح عند الشيخين؛ فقد رواه أيضًا الإمام مسلم في صحيحه من طريق قتيبة بن سعيد عن عبد العزيز بن محمد عن ثور بن زيد عن أبي الغيث عن أبي هريرة رضي الله عنه[4].

فكيف يكون الحديث ضعيفًا وقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما؟!

ومن هذا يتبين أن سند البخاري يختلف عن سند الطبراني تمامًا، فرجال البخاري كلهم ثقات عدول لا يختلف عليهم اثنان، وقد رواه مسلم أيضًا عن طريقٍ رجاله كلهم ثقات عدول، أما الطبراني فرجال إسناده ليسوا كذلك، ولا يضرُّ سند البخاري ضعف سند الطبراني، فلماذا الطعن؟!

الخلاصة:

- إن الحديث الذي استدل به المشككون على اتهام البخاري بالتعصب والانتصار للمهدوية، لا علاقة له على الإطلاق بالمهدي، فالرجل القحطاني الذي تحدث عنه النبي ﷺ هنا رجل آخر غير المهدي، وهذا الحديث ساقه العلماء في بيان ما يقع من الفتن في آخر الزمان، وقد حملوه على ما يقع من الظلم والجور في آخر الزمان.
- هذا الحديث الذي رواه البخاري حديث صحيح، إسناده كالشمس، لا غبار عليه، وإن كان السيوطي قد ضعف حديث الطبراني فإنه ليس شرطًا؛ لأن الطريق الذي رواه به البخاري غير الطريق الذي رواه به الطبراني، فالإسناد مختلف، وعليه فلا علاقة للبخاري بإسناد الطبراني إن كان ضعيفًا، غير أن الألباني قد صحح حديث الطبراني في صحيح الجامع بمجموع طرقه وشواهده التي ورد بها في الصحيحين

---

1. ضعيف: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، كتاب: العين، باب: عبد الله بن عمر بن الخطاب، (١٢/ ٣٠٨)، رقم (١٣١٩٨).
2. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ، (٥/ ٢٤١).
3. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الفتن، باب: تغير الزمان حتى تُعبد الأوثان، (١٣/ ٨٢)، رقم (٧١١٧).
4. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، (٩/ ٤٠١١)، رقم (٧١٧٥).

والطريق الأخرى التي رواها عن أبي هريرة ﷺ.

- إن خلافة المهدي في آخر الزمان حقيقة لا مراء فيها، والمهدي رجل صالح من آل رسول الله ﷺ، يأتي آخر الزمان وقد ملئت الأرض ظلمًا وجورًا، فيملؤها قسطًا وعدلًا، ثم ينزل عيسى عليه السلام فيقتل الدجال، وقد بشَّر به النبي ﷺ في أحاديث كثيرة صحيحة، أخرجت عن جمهرة من الصحابة الكرام.
- لذلك فالإيمان به والاعتقاد بموجبه أمر واجب على المسلمين جميعًا بما فيهم البخاري نفسه، فلو افترضنا صحة ما تزعمون من ذكر البخاري لأحاديث المهدي فإن هذا لا يدل على تعصبه وانتصاره للمهدوية؛ لأن هذا لا يتعدى أن يكون مجرد رواية قول النبي ﷺ الصحيح، وليس اختراعًا من عنده هو.

ومن خلال هذا يتبين أنه لا دليل ولا حجة على اتهام البخاري بالتعصب والانتصار للمهدوية.

الشبهة الحادية والعشرون

اتهام البخاري بقِصَر نظره في نقد الحديث(*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المغرضين أن المنهج الذي اتبعه الإمام البخاري في جمع صحيحه لم يكن منهجًا علميًا؛ إذ لم يهتم بالنقد الداخلي للحديث "نقد المتن"، وقد نتج عن ذلك - في زعمهم - أنه أثبت في صحيحه أحاديث دل على وضعها وعدم صحتها الحوادث التاريخية، والمشاهدة التجريبية، والحس، والواقع، وساقوا لذلك أمثلة، منها حديث: "لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة نفس منفوسة". وحديث: "من تصبّح كل يوم سبع تمرات عجوة لم يضره في ذلك اليوم سم ولا سحر". رامين من وراء ذلك إلى الطعن في أمانة الإمام البخاري وتشكيك المسلمين في صحة ما احتواه صحيحه من سنة النبي ﷺ.

وجوه إبطال الشبهة:

1) إن النظرة المنصفة تؤكد أن البخاري وأئمة الحديث جميعًا قد أَوْلَوا المتن اهتمامًا كبيرًا إلى جانب الإسناد، فجهابذة نقاد السند هم جهابذة نقاد المتن في آن واحد، والبخاري كان لا يقبل حديثًا إلا وله أصل يحفظه من القرآن أو السنة الثابتة عنده.

2) إن حديث "لا يبقى على وجه الأرض بعد مائة عام..." دليل عليهم لا لهم؛ لأن النبي ﷺ لم يقل إن انتهاء العالم بعد مائة عام، وإنما أخبر أنه لا يبقى على وجه الأرض أحد من الموجودين الآن حيًا بعد مائة عام، وقد كان هذا بالفعل، فكيف يكون مخالفًا للحقيقة؟!

3) لقد أثبت الطب الحديث أن العجوة علاج للسم والسحر؛ فهي مبيدة للديدان التي تؤدي إلى تسمم داخلي، ولما كان السحر مرضًا نفسيًا فقد احتاج لعلاج نفسي، فإذا أخذنا في الاعتبار فوائد العجوة

(*) دفاع عن الحديث النبوي، د.أحمد عمر هاشم، مرجع سابق. السنة المطهرة بين أصول الأئمة وشبهات صاحب فجر الإسلام وضحاه، سيد أحمد رمضان المسير، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨١م. السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق. السنة المفترى عليها، سالم البهنساوي، دار الوفاء، مصر، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

الطبية وأنها وصفة النبي ﷺ فإن ذلك يحدث أثـرًا طيبًـا في نفس المسحور يساعد على شفائه.

التفصيل:

أولا. نقد البخاري لكل الأحاديث سندًا ومتنًا:

أيُّ منصفٍ متحرٍّ للدقة ومطلع على كتب الحديث يتأكد له منذ الوهلة الأولى أن البخاري رحمه الله وكذلك باقي رواة وعلماء الحديث، قد اهتموا بالمتن تمامًا كاهتمامهم بالسند. "فأي طالب علم دَرَس أو قرأ أي كتاب في مصطلح الحديث، يتبين له سقوط هذا الزيف عن البخاري خاصة، وعن رواة وعلماء الحديث عامة، فأي كتاب في مصطلح الحديث يشترط لاعتبار الحديث صحيحًا أو حسنًا شرطين أساسيين هما:

سلامته من أن يكون شاذًّا أو معللًا...، والشذوذ عندهم قسمان: شذوذ في السند، وشذوذ في المتن، وكذلك العلة قسمان: علة في السند، وعلة في المتن، وهي حقيقة مقررة يعرفها صغار طلبة العلم... إننا نجد عند المحدثين قاعدة أدق وأبلغ، وهي قاعدة متفق عليها بينهم جميعًا يقررون فيها: أنه قد يصح السند ولا يصح المتن لشذوذ أو علة، وقد يصح المتن ولا يصح السند، لورود دلائل على صحة المتن من طرق أخرى...

وذلك لا يدع مجالًا للشك أن المحدثين والرواة احتاطوا من النظرة الشكلية القاصرة، وأنهم احتاطوا لكل احتمال، وأعدوا له العدة في منهج موضوعي شامل ومتعمق أيضًا"[1].

لقد قرر المحدِّثون أن صحة السند لا تقتضي صحة المتن؛ لذلك فإنهم نقدوا المتن أيضًا، وذلك عن طريق تصحيحه قبل تفسيره وتحليله، وقد كشفوا عن أخطاء وتحريفات وتصحيفات المتن في مؤلفات مستقلة رائدة من أشهرها كتاب العسكري "تصحيفات المحدثين".

إن جهابذة نقاد السند هم جهابذة نقاد المتن في آن واحد، مثل الإمام البخاري والإمام مسلم:

لقد تتابعت الجهود لصياغة منهج نقد المتن، وظهرت ضوابط دقيقة ذكر بعضها ابن القيم؛ مثل: اشتمال المتون على المجازفات، ومخالفتها للحس وسماجة المعنى وركاكة الأسلوب، والمناقضة للسنة الصريحة أو لصريح القرآن، أو لأنها لا تشبه كلام رسول الله ﷺ، أو ادعاؤها على النبي ﷺ فعلًا ظاهرًا بمحضر الصحابة وأنهم اتفقوا على كتمانه[2].

وهكذا فقد اهتم علماء الحديث اهتمامًا بالغًا بدراسة متن الحديث، واستوفوا تلك الدراسة وبذلوا قصارى جهدهم في العناية بها، ولقد كان الهدف الذي يسعون إليه من دراسة الإسناد ونقده هو تمييز صحيح الحديث من ضعيفه، وحماية السنة من العبث والكيد، وكل ذلك مرتبط ارتباطًا وثيقًا بنقد المتن إلى جانب الإسناد.

وتوثيق الراوي لا يتم إلا بثبوت عدالته وضبطه، وهذا الأخير إنما يعرف بمقارنة مرويات الراوي مع مرويات الثقات الآخرين...

من أجل ذلك نشأت علوم لا تكتفي بدراسة الإسناد، بل تُعْنى بدراسة الإسناد والمتن جميعًا، ومن

---

١. السنة المطهرة والتحديات، د. نور الدين عتر، دار المكتبي، دمشق، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، ص٧٤: ٧٦.

٢. مرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايات الإخباريين، أكرم ضياء العمري، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، د. ت، ص٢٤، ٢٥ بتصرف.

ذلك: الحديث المقلوب، والمضطرب، والمُدْرج، والمعلَّل، والمصحَّف، والموضوع، وزيادة الثقة، كما أنشئت علوم تتعلق بدراسة المتن خاصة، من ذلك: غريب الحديث، أسباب وروده، ناسخه ومنسوخه، مشكله، محكمه... إلخ.

وفي ذلك بذل المحدثون جهدًا لا نظير له، ومن جهودهم هذه في دراسة المتن ما وضعوه من علامات وضوابط يعرف بها وضع الحديث من غير رجوع إلى سنده، من ذلك:

١. ركاكة اللفظ في المروي: فيدرك من له إلمام باللغة ومعرفتها أن ذلك لا يمكن أن يكون من كلام رسول الله ﷺ إذا صرح الراوي بأنه لفظه، وإلا فمدار الركاكة على المعنى وإن لم ينضم إليها ركاكة اللفظ.

٢. مخالفة الحديث لنص القرآن الكريم أو السنة المتواترة.

٣. ما اشتمل على مجازفات وإفراط في الثواب العظيم على الأمر الصغير، أو وعيد عظيم على فعل يسير...

٤. أن يكون الحديث مخالفًا لبدهيات العقول بحيث لا يمكن تأويله.

٥. أن يكون الحديث مخالفًا لحقائق التاريخ المعروفة في عصر النبي ﷺ.

٦. صدور الحديث من راوٍ تأييدًا لمذهبه.

٧. ألا يتضمن الحديث أمرًا من شأنه أن تتوافر الدواعي على نقله[١].

ذلك كله فضلًا عن أن البخاري رحمه الله كان جديرًا بالثقة، فكيف يكون جديرًا بها وهو يُتهم بهذه التهمة؟!

"أم أنه - كما هو الواقع - حاز على هذه الصفة "ثقة" بأنه اجتاز اختبارًا شاملًا لشخصيته لتحقيق صفة "العدالة"، أو ما نسميه الآن "الأمانة العلمية"، وصفة "الضبط" أو ما يمكن أن نسميه "الكفاية العلمية" التي بها يكون على مستوى استيعاب الحديث وأدائه كما سمع، وفي الواقع أن إثبات ثقة الرواة، وكونهم جديرين بالثقة يرتبط بنقد المتون ارتباطًا قويًّا؛ لأن توثيق الراوي لا بد فيه من اختبار مروياته وعرضها على روايات الثقات، فإن وجدنا روايته موافقة - ولو من حيث المعنى - لرواياتهم، أو كانت له مخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه "ضابطًا"، وحكمنا له مع اتصافه بالعدالة بأنه "ثقة".

وهذه كتب الجرح والتعديل مليئة بألفاظ الجرح للراوي بسبب الخطأ في مروياته، مثل قولهم: "فلان منكر الحديث"، "يروي المناكير"، "يروي الغرائب"، "روى حديثًا باطلًا"، "رواياته واهية" وغير ذلك كثير، يدل على أن المحدثين كانوا في الاحتياط أبلغ مما يريده المتطفلون عليهم!

ولكن ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن للسند قيمته التي لا تجحد ولا تنكر في ميزان النقد...

بل إنا لنعتز بعناية علمائنا ورواتنا بنقد الأسانيد، بل بتقديم الأسانيد على المتون في كثير من المواضع؛ وذلك لأن المتن في كثير من الأحيان ربما لا يشتمل على دلائل توحي بشيء يستدل به على صحة النص أو سقمه، مما يجعل نقد السند متعينًا ومقدمًا لا محالة، على حين تبقى

١. الرد على شبهات المستشرقين ومن شايعهم من المعاصرين حول السنة، أحمد محمد بوقرين، الجامعة الأمريكية المفتوحة، د. ت، ص٤٠، ٤١ بتصرف.

أفكار الناقد غير المسلم في مثل هذا الوضع حائرة في متاهات واحتمالات الحدْس والتخمين، واتجاهات الظنون والتخيلات"[1].

ومما يؤكد اعتناء البخاري بالمتن وأصوله أنه كان لا يروي الموقوف الذي روي عن الصحابي، أو المقطوع الذي وقف على التابعي إلا إذا كان له أصل من القرآن الكريم أو السنة الصحيحة المسندة، "قال سليم بن مجاهد: كنت عند محمد ابن سلام البيكندي فقال: لو جئت قبل لرأيت صبيًّا يحفظ سبعين ألف حديث، فخرجت حتى لحقته، فقلت له: أنت تحفظ سبعين ألف حديث؟ قال: نعم وأكثر، ولا أجيئك بحديث عن الصحابة والتابعين إلا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم، ولست أروي حديثًا من حديث الصحابة والتابعين إلا ولي من ذلك أصل أحفظه حفظًا عن كتاب أو سنة"[2].

وإليك هذا المثال الذي يرد على هذه الشبهة ردًّا دامغًا؛ إذ يؤكد عكس ما ذهب إليه هؤلاء، وبراءة البخاري ومنهجه من شبهتهم تلك:

فقد جاء في المسند: حدثنا عبد الله حدثني أبي، حدثنا يزيد، أنبأنا المسعودي وهاشم يعني بن القاسم، حدثنا المسعودي عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن جده أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ: "إن أمتي أمة مرحومة ليس عليها في الآخرة عذاب إنما عذابها في الدنيا القتل والبلابل والزلازل، قال أبو النضر: بالزلازل والقتل والفتن"[3].

وقد أشار شيخ الصنعة الإمام البخاري إلى ذلك بعد أن أورد طرق هذا الحديث وبين ما فيها من الاضطراب، فقال: "والخبر عن النبي في الشفاعة - وأن قومًا يُعذبون ثم يُخرجون - أكثر وأبين وأشهر"[4].

"وهذا يدل على أن البخاري أضاف إلى اضطراب السند نقد المتن، وأنه مخالف للأحاديث الصحيحة التي تكاد تكون متواترة بأن أُناسًا من أمة محمد ﷺ يدخلون النار ثم يخرجون منها بشفاعة النبي ﷺ"[5].

وعليه، فالبخاري قد اهتم بالمتن تمامًا كاهتمامه بالسند، فكيف نتهم البخاري بأنه أهمل نقد المتن؟! وإن كان اهتمامهم وتقديمهم للأسانيد لا عيب فيه على نحو ما تقدم، والكل يخدم السنة النبوية المطهرة®.

---

١. السنة المطهرة والتحديات، د. نور الدين عتر، مرجع سابق، ص٧٦، ٧٧.

٢. طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، مرجع سابق، (٢/ ٢١٨).

٣. ضعيف: أخرجه أحمد في مسنده، مسند الكوفيين، حديث أبي موسى الأشعري ، (٤/ ٤١٠)، رقم (١٩٦٩٣)، وضعفه الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

٤. التاريخ الكبير، البخاري، مرجع سابق، (١/ ٣٩).

٥. المسند، أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة قرطبة، القاهرة، د. ت، (٤/ ٤١٠).

® في **"علامات معرفة الحديث الموضوع ونقده"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثالثة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها)، والوجه الثالث، من الشبهة الثانية، من الجزء السابع (الإسناد والمتن). وفي **"شروط قبول الإسناد"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثانية عشرة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها). وفي **"جهود الصحابة والعلماء في نقد الحديث سندًا ومتنًا"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثانية عشرة، والوجه الأول، من الشبهة الحادية والثلاثين، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها)، والوجه الأول، من الشبهة الثانية، من هذا الجزء، والوجه الثاني، من الشبهة الثانية، والوجه الأول، من الشبهة الرابعة، من الجزء السابع (الإسناد والمتن). وفي **"علامات عدم صحة متن الحديث"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثالثة عشرة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها).

ثانيًا. حديث "لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة نفس منفوسة" حديث صحيح سندًا ومتنًا:

إن هذا الحديث هو جزء من حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: "صلى النبي ﷺ صلاة العشاء في آخر حياته، فلما سلم قام النبي ﷺ فقال: أرأيتكم ليلتكم هذه ؟ فإن رأس مائةٍ لا يبقى ممن هو "اليوم" على ظهر الأرض أحد، قال ابن عمر: فوهل الناس[1] في مقالة رسول الله ﷺ إلى ما يتحدثون من هذه الأحاديث عن مائة سنة، وإنما قال رسول الله ﷺ: لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد. يريد بذلك أن تخرِم ذلك القرن"[2].

"فهذا نص الحديث واضح في أن الرسول أخبر صحابته في آخر حياته، وجاء في رواية جابر قبل وفاته بشهر: أن من كان منهم على ظهر الأرض حيًّا حين قال ﷺ تلك المقالة لا يعمر أكثر من مائة سنة، ولم يفطن بعض الصحابة إلى تقييده ﷺ بمن هو على ظهرها ـ اليوم ـ فظنوه على إطلاقه، وأن الدنيا تنتهي بعد مائة سنة، فنبههم ابن عمر إلى القيد في لفظ الرسول ﷺ، وبيَّن لهم مراد النبي ﷺ أنه عند انقضاء مائة سنة من مقالته ينخرم ذلك القرن فلا يبقى أحد ممن كان موجودًا حال تلك المقالة، وكذلك فعل عليّ بن أبي طالب، كما في رواية الطبراني، وبالفعل، استقصى العلماء من كان آخر الصحابة موتًا فوجدوه أبا الطفيل عامر بن واثلة، وقد مات سنة عشر ومائة أو مائة[3]، وهي رأس مائة سنة من حديث الرسول ﷺ، حيث أخبر بأمر مغيب، فوقع كما أخبر به[4].

وبالتالي فإن قوله هذا لم يخالف الحوادث الزمنية، بل إنه كان متفقًا معها تمامًا؛ إذ إنه لم يتعد أحد من سامعي هذا الحديث أو من كانوا في عصره هذه المدة.

قال النووي: "هذه الأحاديث قد فسر بعضها بعضًا، وفيها عَلَمٌ من أعلام النبوة، والمراد: أن كل نفس منفوسة كانت تلك الليلة على الأرض لا تعيش بعدها أكثر من مائة سنة، سواء قلَّ أمرها قبل ذلك أم لا، وليس فيه نفي عيش أحد يوجد بعد تلك الليلة فوق مائة سنة، ومعنى نفس منفوسة أي: مولودة"[5].

وعليه فإن هذا الحديث يعد معجزة من معجزات الرسول ﷺ، وليس شاهدًا على عدم صحته كما يزعمون، ويعد دليلًا أيضًا على اهتمام البخاري بالسند والمتن معًا، وعدم إتيانه بأحاديث متونها باطلة مخالفة للوقائع التاريخية أو العقل أو غيرها كما يدعي هؤلاء، وإنما كان ينظر إلى الحديث قبل إيراده نظرة مدقق في سنده ومتنه®.

---

١. وهل الناس: فزعوا.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: مواقيت الصلاة، باب: السمر في الفقه والخير بعد العشاء، (٢/ ٨٨)، رقم (٦٠١)، صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: قوله ﷺ: "لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم"، (٩/ ٣٦٦٣)، رقم (٦٣٦١).

٣. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، مرجع سابق، (٧/ ٢٣١).

٤. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٢٥٩، ٢٦٠.

٥. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٩/ ٣٣٦٥).

® في **"المعنى الصحيح لحديث "لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة السادسة عشرة، من الجزء العاشر (السمعيات).

ثالثًا. إن حديث "من تصبَّح كل يوم سبع تمرات..."[1] حديث صحيح سندًا ومتنًا:

هذا الحديث قد أخرجه البخاري في صحيحه، كما أخرجه مسلم، والإمام أحمد، وقد بيَّن العلماء المقصود من هذا الحديث، فمنهم من خصصه بتمر المدينة؛ اعتمادًا على الأحاديث المقيدة بذلك، ومنهم من أطلقه، والذي ارتضاه الأكثرون تخصيصه بعجوة المدينة.

قال ابن القيم رحمه الله: "والتمر غذاء فاضل حافظ للصحة، لا سيما لمن اعتاد الغذاء به... ونفع هذا العدد من التمر، من هذا البلد من هذه البقعة بعينها ــ من السم والسحر بحيث تمنع إصابته ـ من الخواص التي لو قالها بقراط وجالينوس، وغيرهما من الأطباء لَتلقاها عنهم الأطباء بالقبول والإذعان والانقياد، مع أن القائل إنما معه الحدس والتخمين والظن. فَمَنْ كلامُه كله يقينٌ وقطع وبرهان ووحي أولى أن تتلقى أقواله بالقبول والتسليم وترك الاعتراض"[2].

وعليه، "فإن المبادرة إلى تكذيب حديث ورفضه لا تصح إلا إذا وهن طريقه، أو حكم العقل والطب حكمًا قاطعًا بتكذيبه وبطلانه، وهذا الحديث قد صح سنده من غير طريق عن أئمة الحديث، ورواه ثقات عدول لا مجال لتكذيبهم، ومتنه صحيح على وجه الإجمال، إذ أثبت للعجوة فائدة، وحض على أكلها، ومن المقرر ـ حتى في الطب الحديث ـ أن العجوة مغذية، ولا شك في أن الأمراض الداخلية ـ من تعفن الأمعاء وانتشار الديدان ـ سموم تودي بحياة الإنسان إذا استفحل أمرها، إذن فالحديث من حيث معالجة العجوة للسموم بالجملة صادق لا غبار عليه"[3].

وقد شاء الله تعالى أن تبرز هذه الحقيقة إلى عالم الوجود وتكشف البحوث العلمية الأثر العظيم للتمر، وذلك فيما نشرته جريدة "الأهرام" تحت عنوان: (البلح علاج لأمراض العيون والجلد والأنيميا ولين العظام والبواسير، ويساعد على الولادة بسهولة): "أثبتت الأبحاث العلمية التي أُجريت أخيرًا بالمركز القومي للبحوث أن البلح غذاء كامل، ويفيد في وقاية الجسم، وعلاجه من أمراض العيون، وضعف البصر، وعلاج الأمراض الجلدية، كالبلاجرا، وأمراض الأنيميا، وحالات النزيف، ولين العظام والبواسير، ويساعد المرأة الحامل على الولادة بسهولة.

صرّح بذلك الدكتور عبد العزيز شرف، المشرف على وحدة بحوث الأدوية بالمركز القومي للبحوث، وأضاف قائلًا: إن الأبحاث أثبتت كذلك أن البلح يعادل اللحم في قيمته الغذائية، ويتفوق عليه بما يعطيه من سعرات حرارية ومواد معدنية وسكرية؛ وذلك بالإضافة إلى أنه غنيّ بالكالسيوم والفسفور والحديد، ويحتوي على غالبية الفيتامينات المعروفة"[4].

---

1. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأطعمة، باب: العجوة، (9/ 481)، رقم (5445). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الأشربة، باب: فضل تمر المدينة، (7/ 3153)، رقم (5240، 5241).
2. زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم، مرجع سابق، (4/ 291).
3. السنة قبل التدوين، محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص258.
4. جريدة الأهرام، 12 ذو الحجة 1382هـ/ 26 مايو 1963م، ص4، نقلًا عن: السنة النبوية وعلومها، أحمد عمر هاشم، ص190، 191.

هذا بالنسبة لاستخدام العجوة في الطب كعلاج للسموم بالجملة، وإذا ذهبنا إلى "السحر" نجد أنه مرض نفسي، يحتاج إلى علاج نفسي، والإيحاء النفسي له أثر كبير في شفاء المرضى بمثل تلك الأمراض، وإذا أخذنا العجوة على أنها مغذية مفيدة للجسم، مقوية للبنية، قاتلة للديدان، قاضية على تعفن الفضلات وأنها من عجوة المدينة ـ مدينة النبي ﷺ، وأن هذا العلاج وصفه ﷺ وهو الذي لا ينطق عن الهوى، فلا شك في أن ذلك يُحدث أثرًا طيبًا في نفس المسحور"[1].

وعليه، فإن هذا الحديث لا يخالف الشواهد التجريبية أو الحوادث الزمنية في شيء، كما زعموا بل يتفق معها تمامًا، وهذا يثبت أن البخاري كان عالمًا بمتون الأحاديث، لا يرويها إلا بعد النظر في سندها ومتنها معًا.

الخلاصة:

- إن البخاري رحمه الله وكذلك باقي رواة الحديث ـ قد اهتموا بالمتن كاهتمامهم بالأسانيد تمامًا، واحتاطوا لذلك جيدًا، وأعدوا له العدة الكاملة. فكان الإمام البخاري لا يقبل حديثًا إلا بعد النظر في متنه، فإن وافق الكتاب والسنة أخذه، وإن خالف فلا يقبله، فنقده كان للمتن والإسناد معًا، فكما كان رحمه الله جهبذًا في نقد السند كان جهبذًا في نقد المتن أيضًا.
- لقد قامت علوم كثيرة تُعنى بدراسة الإسناد والمتن جميعًا مثل دراساتهم الحديث المقلوب والمضطرب والمعلل والمُصَحَّف وغيرها، وكذلك أُنشأت علوم تختص بدراسة المتن خاصة؛ كعلوم غريب الحديث، وناسخه ومنسوخه، ومشكله ومحكمه؛ إذ قرر المحدثون أن صحة السند لا تقتضي صحة المتن.
- لقد كان البخاري رحمه الله جديرًا بالثقة في كل ما رواه، فكيف نال ذلك؟! بالطبع لكي ينال هذه الثقة فإنه قد اجتاز اختبارًا شاملًا لشخصيته يجعله قادرًا على الحكم على متن الحديث وسنده وقبول الصحيح سندًا ومتنًا، لا سندًا فقط.
- نقد البخاري رحمه الله لحديث "إن أمتي أمة مرحومة..."، من ناحية المتن يؤكد إمامته لصنعة الحديث وثقله فيها، ويؤكد فساد هذه الشبهة، فقد أضاف إلى اضطراب السند نقد المتن، وأنه مخالف للأحاديث الصحيحة، فكيف تصح هذه الشبهة مع هذا المثال الحي؟!
- إن إثبات ثقة الرواة، وكونهم جديرين بهذه الثقة يرتبط بقدرتهم على نقد المتون ارتباطًا قويًا، فتوثيق الراوي لا بد فيه من اختبار مروياته ومقارنتها بروايات الثقات، وعلينا أن نضع في اعتبارنا أن للسند قيمة لا تجحد ولا تنكر في ميزان النقد؛ لذلك كان الاهتمام كبيرًا به عند نقاد الحديث.
- إن حديث "لا يبقى على ظهر الأرض..." قد رُوي من طرق عدة، مؤداها: أن انقضاء مائة سنة من قوله ﷺ لن يبقى أحد ممن كانوا موجودين في عهده ﷺ وليس انتهاء العالم عند ذلك.
- إنه بالحوادث الزمنية قد ثبت أن هذا الحديث حقيقة تاريخية، ويُعد معجزة من معجزاته ﷺ فقد أثبت العلماء أن آخر الصحابة موتًا قد مات على رأس مائة سنة من حديثه ﷺ، ولم يتعد أحد من سامعي الحديث

---

[1] . السنة قبل التدوين، محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص٢٥٨، ٢٥٩.

أو من كانوا في عصره هذه المدة الزمنية.

- إن حديث: "من اصطبح كل يوم..." صحيح متنًا وسندًا، وذلك بالشواهد التجريبية والأدلة التاريخية والعلمية، فقد أثبتت العلوم التجريبية والطبية صحة هذا الحديث.
- إن العجوة علاج للسموم والسحر؛ إذ تعمل على قتل الديدان التي تؤدي إلى التسمم إلى جانب فوائدها الطبية والغذائية الجمة، كما أن السحر مرض نفسي، فإذا وضعنا في الاعتبار فوائدها وأنها من وصف النبي ﷺ فإن ذلك يحدث أثرًا طيبًا في نفس المسحور يساعد على شفائه.

الشبهة الثانية والعشرون

ادعاء أن البخاري كان يصرف الأحاديث عن حقيقتها(*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض الطاعنين في السنة أن الإمام البخاري كان يصرف الأحاديث عن ظاهرها وحقيقتها، مستدلين على ذلك بأحاديث الحوض؛ فقد روى بسنده عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: "... ثم يؤخذ برجال من أصحابي ذات اليمين وذات الشمال، فأقول: أصحابي، فيقال: إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم... "، ثم فسر معنى "أصحابي" بالمرتدين الذين ارتدوا على عهد أبي بكر فقاتلهم أبو بكر ﷺ، متابعًا في ذلك تفسير شيخه قبيصة بن عقبة. في حين أن معنى "أصحابي" هو على حقيقته، ولا يُصرف إلى معنى المرتدين، ويؤيد ذلك ما رواه البخاري نفسه عن العلاء بن المسيب عن أبيه قال: "لقيت البراء بن عازب رضي الله عنهما فقلت: طوبى لك، صحبت النبي ﷺ وبايعته تحت الشجرة. فقال: يا ابن أخي! أنت لا تدري ما أحدثنا بعده". رامين من وراء ذلك إلى الطعن في نقلة السنة وحماتها.

وجها إبطال الشبهة:

١) لقد حَدَّد العلماء والمحدّثون مَنْ عناهم النبي ﷺ بقوله: "أصحابي" - وفي رواية "أُصيحابي" - في الحديث الذي نحن بصدده بأنهم هم المرتدون الذين ارتدوا على عهد أبي بكر ﷺ فقاتلهم أبو بكر، ولم يشر أحدهم إلى أن المعنى الاصطلاحي لكلمة "الصحابي" هو المقصود هنا؛ لتيقنهم بعدالة الصحابة أجمعين.

٢) ليس في حديث البراء بن عازب أية إشارة إلى ارتداد الصحابة - رضوان الله عليهم - بعد النبي ﷺ، غاية الأمر أنه لمّا غُبِط من التابعيّ بصحبة النبي ﷺ سلك مسلك التواضع، فردّ عليه قائلا: "أنت لا تدري ما أحدثنا بعده"، فكأنه ﷺ تقالَّ ما عليه هو وإخوانه من الصحابة الكرام، في مقابلة ما ينبغي أن يكونوا عليه، فلله دَرُّهم، وما أشد تواضعهم، وما أبعد الطاعنين فيهم عن الحق والإنصاف!

التفصيل:

أولا. تفسير كلمة "أصحابي" في الحديث المستند إليه:

نشير بادئ ذي بدء إلى أن مثيري هذه الشبهة طعنوا

(*) الرد على شبهات أحمد الكاتب حول إمامة أهل البيت، السيد سامي البدري، مطبعة قم شريعت، طهران، ط٣، ١٤٢١هـ.

في الصحابة الكرام جميعهم، قبل أن يطعنوا في أشهر أئمة الحديث الإمام البخاري رحمه الله؛ وذلك أنهم اعتقدوا اعتقادًا جازمًا أن المراد بـ "أصحابي" أو "أصيحابي" في الحديث الذي استشهدوا به ـ هو المعنى الاصطلاحي لهذه الكلمة، والحق خلاف ما زعموا.

قال الإمام ابن حجر العسقلاني: "قال الفربري: ذُكر عن أبي عبد الله البخاري عن قبيصة قال: هم الذين ارتدوا على عهد أبي بكر فقاتلهم أبو بكر، يعني: حتى قتلوا وماتوا على الكفر.

وقال الخطابي: لم يرتد من الصحابة أحد، وإنما ارتد قوم من جفاة الأعراب ممن لا نصرة له في الدين، وذلك لا يوجب قدحًا في الصحابة المشهورين.

ويدل قوله: "أصيحابي" بالتصغير على قلة عددهم، وقال غيره: قيل: هو على ظاهره من الكفر، والمراد بأمتي أمة الدعوة لا أمة الإجابة. ورجح بقوله في حديث أبي هريرة "فأقول سحقًا وسحقًا"[1]، ويؤيد كونهم خفي عليه حالهم، ولو كانوا من أمة الإجابة لعرف حالهم بكون أعمالهم تعرض عليه، وهذا يرده قوله في حديث أنس: "حتى إذا عرفتهم"[2]، وكذا في حديث أبي هريرة، وقال ابن التين: "يحتمل أن يكونوا منافقين أو من مرتكبي الكبائر".

وقيل: هم قوم من جفاة الأعراب دخلوا في الإسلام رغبة ورهبة، وقال الداودي: لا يمتنع دخول أصحاب الكبائر والبدع في ذلك، وقال النووي: قيل هم المنافقون والمرتدون، فيجوز أن يُحشروا بالغرّة والتحجيل؛ لكونهم من جملة الأمة، فيناديهم من أجل السيما التي عليهم، فيقال: إنهم بدَّلوا بعدك، أي: لم يموتوا على ظاهر ما فارقتهم عليه. قال عياض وغيره: وعلى هذا فيذهب عنهم الغرّة والتحجيل، ويطفأ نورهم. وقيل: هم أصحاب الكبائر والبدع الذين ماتوا على الإسلام، وعلى هذا فلا يقطع بدخول هؤلاء النار؛ لجواز أن يُذادوا عن الحوض أولًا؛ عقوبة لهم ثم يرحموا، ولا يمتنع أن يكون لهم غرة وتحجيل، فعرفهم بالسيما، سواء كانوا في زمنه أو بعده، ورجَّح عياض والباجي وغيرهما ما قال قبيصة راوي الخبر: إنهم ارتدوا بعده ﷺ، ولا يلزم من معرفته لهم أن يكون عليهم السِّيما؛ لأنها كرامة يظهر بها عمل المسلم. والمرتد قد حبط عمله، فقد يكون عرفهم بأعيانهم لا بصفتهم، باعتبار ما كانوا عليه قبل ارتدادهم، ولا يبعد أن يدخل في ذلك أيضًا من كان في زمنه من المنافقين، و"تبقى هذه الأمة فيها منافقوها" فدل على أنهم يُحشرون مع المؤمنين، فيعرف أعيانهم، ولو لم يكن لهم تلك السِّيما، فمن عرف صورته ناداه مستصحبًا لحاله التي فارقه عليها في الدينا.

وأما دخول أصحاب البدع في ذلك فاستبعد، لتعبيره في الخبر بقوله "أصحابي"، وأصحاب البدع إنما حدثوا بعده.

وأجيب بحمل الصحبة على المعنى الأعم، واستبعد أيضًا أنه لا يقال للمسلم ولو كان مبتدعًا: "سحقًا"، وأجيب بأنه لا يمتنع أن يقال ذلك لمن علم أنه قُضِيَ عليه بالتعذيب على معصية ثم ينجو بالشفاعة فيكون

1. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الطهارة، باب: استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، (٢/ ٧٦٣)، رقم (٥٧٣).
2. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الرقاق، باب: في الحوض، (١١/ ٤٧٢)، رقم (٦٥٨٢).

قوله: "سحقًا" تسليمًا لأمر الله مع بقاء الرجاء.

وكذا القول في أصحاب الكبائر، وقال البيضاوي: "ليس قوله: "مرتدين" نصًّا في كونهم ارتدوا عن الإسلام، بل يحتمل ذلك، ويحتمل أن يراد أنهم عصاة المؤمنين المرتدون عن الاستقامة يُبَدِّلون الأعمال الصالحة بالسيئة"[1].

إن ثمة ملاحظات أربعًا يطرحها النص السابق، وهي جديرة بالذكر في سياق دفع الشبهة المثارة، وتفنيدِ ما استند إليه أصحابها، وهي على النحو الآتي:

١. لقد أورد الإمام ابن حجر العسقلاني في نصّه السابق - وقد أثبتناه كاملًا على طوله - أقوال العلماء المحققين في تفسير ما نحن بصدده، وكأنه علم أن سيكون من ورائه طاعنون يطعنون في الصحابة ﷺ، متمسكين بالمعنى الاصطلاحي لكلمة "أصحابي" في الحديث الذي نحن بصدده، ويطعنون في البخاري، ذاهبين إلى أنه صرف معنى الحديث الذي استندوا إليه عن معناه.

٢. لقد أورد ابن حجر العسقلاني في كتابه "الإصابة في تمييز الصحابة" المعنى الاصطلاحي لكلمة "صحابي" فقال: "وأصحّ ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به، ومات على الإسلام؛ فيدخل فيمن لقيه، من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه، أو لم يره لعارض كالعمى"[2]، نقول: لم يغب عن ذهن هؤلاء العلماء لحظة كون الصحابة كلهم عدولًا، بتعديل الله تعالى ورسوله ﷺ لهم، في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

وإن اعتقاد هؤلاء العلماء الجازم بعدالة الصحابة ﷺ ليفسر لنا عدم وجود أية إشارة من أحدهم يُستفاد منها - ولو من بعيدٍ - أن المقصود بـ (أصحابي)، وكذلك (أصيحابي) في الحديث هو المعنى الاصطلاحي الذي ذكرناه لكلمة (صحابي)، كما يدعي هؤلاء.

٣. تتفق الأقوال السابقة في أن المراد بالأصحاب، والأصيحاب ليس المعنى الاصطلاحي عند علماء المسلمين، وإن الباحث المحقق لا يعجز عن أن يجمع ويوفِّق بين هذه الأقوال جميعها، بأن "المراد بهم: مطلق المؤمنين بالنبي ﷺ، المتبعين لشريعته، وهذا كما يقال لمقلدي أبي حنيفة: أصحاب أبي حنيفة، ولمقلدي الشافعي: أصحاب الشافعي، وهكذا، وإن لم يكن هناك رؤية واجتماع.

وكذا يقول الرجل للماضين الموافقين له في المذهب: (أصحابنا) مع أن بينهم وبينه عدة من السنين"[3].

٤. "لو افترضنا أن المراد بالأصحاب في الحديث، الأصحاب في زمنه ﷺ، فالمراد بهم: الذين صاحبوه صحبة الزمان والمكان مع نفاقهم"[4] كقوله تعالى: ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ ﴾ (النجم).

ونخلص من هذا إلى أن الذين قصدهم النبي ﷺ من قوله: "أصحابي" ليس على المعنى الاصطلاحي وهم صحابته ﷺ، وإنما قصد المرتدين الذين ارتدوا على عهد

---

١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (١١/ ٣٩٣، ٣٩٤).

٢. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١/ ٦).

٣. عدالة الصحابة في ضوء القرآن والسنة النبوية ودفع الشبهات، د. عماد السيد الشربيني، مرجع سابق، ص٣٦.

٤. المرجع السابق، ص٣٧.

أبي بكر فقاتلهم أبو بكر، وبذلك فالمعنى الذي ذكره البخاري هو المعنى الصحيح الذي عليه جمهور العلماء، ومن ثم فلا دليل ولا صحة لهذه الدعوى التي تتهم البخاري بمحاولة صرف أحاديث النبي ﷺ عن حقيقتها وظاهرها®.

ثانيًا. التفسير الصحيح لحديث البراء بن عازب:

لقد استند مثيرو هذه الشبهة إلى الحديث الذي رواه البخاري عن العلاء بن المسيب عن أبيه أنه قال: "لقيت البراء بن عازب رضي الله عنهما فقلت: طوبى لك، صحبت النبي ﷺ وبايعته تحت الشجرة، فقال: يابن أخي، أنت لا تدري ما أحدثنا بعده"[1] ـ في الذهاب إلى أن الصحابة بالمعنى الاصطلاحي للصحبة ارتدوا بعد وفاة النبي ﷺ وأحدثوا ما يخالف سنته ومنهجه، وفي الذهاب كذلك إلى أن هذا الحديث يؤكد أن المعنى الاصطلاحي لكلمة "أصحابي"، و"أُصيحابي" هو المراد في حديث الذود عن الحوض.

إن هذا الحديث لا يقف دليلًا على ما استدللتم به عليه أيها الطاعنون؛ لأن الأمر لا يعدو أن يكون حوارًا دار بين تابعيّ وصحابي، والتابعي غبط الصحابي بصحبة رسول الله ﷺ، وهو مما يغبط به، لكن الصحابيّ سلك مسلك التواضع في جوابه، رادًّا عليه بقوله: "يا ابن أخي، أنت لا تدري ما أحدثنا بعده"، وهو يشير إلى ما وقع لهم من النزاعات والحروب وغيرها، فخاف غائلة ذلك، وذلك من كمال فضله[2].

إن الصحابي الجليل البراء بن عازب رضي الله عنه يعبر هنا عما يجيش في نفسه ونفوس الصحابة أجمعين رضي الله عنهم من تواضع جمّ، وإحساسٍ بتقصيرهم حيال المكانة التي أنزلهم الله إياها، والمقام الذي أقامهم فيه؛ إذ عدلهم سبحانه، وعدلهم رسوله ﷺ، وهل هناك شرف أسمى من أن يقول الله عز وجل فيهم أجمعين: ﴿ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ ﴾ (البينة: ٨)؟!

وقول البراء بن عازب هنا من قبيل قول عمر: "ألا ليت أم عمر لم تلده"[3] فهل هذا سخط من عمر على وجوده في هذه الحياة، أو بسبب ذنوب وقع فيها يتمنى أن لم يكن؟! بالطبع لا، بل هو الورع والتواضع، وكل الصحابة الكرام رضي الله عنهم كانوا على هذا الحال من التواضع الجم، والإحساس بالتقصير مهما بلغت طاعتهم لربهم، فما أشد تواضعهم، ونبل أخلاقهم!!

وكيف لا، وقد تربوا في مدرسة النبوة على التواضع الجم الذي علمهم إياه رسول الله ﷺ.

ثم إن هناك سؤالًا مهمًّا يطرح نفسه ـ إذا اعتبرنا قول البراء بن عازب تعبيرًا عن ارتدادهم ـ وهو: هل يشعر المرتد بالذنب ويتألم؟! لا أعتقد ذلك أبدًا، فالمرتد مقتنع بما فعل، لا يندم عما أذنب. ومن هنا نعلم ما كان عليه الصحابة الكرام من التواضع والخوف من الله عز وجل، مع يقيننا أنهم بذلوا ما لم يبذله أحد من أجل هذا الدين.

وعلى هذا فنحن نقرر أن البخاري رحمه الله تعالى لم

® في **"الفهم الصحيح لحديث: وإن أناسًا من أصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الثلاثين، من الجزء التاسع (النبوات).

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المغازي، باب: غزوة الحديبية، (٧/ ٥١٥)، رقم (٤١٧٠).

٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٧/ ٥١٥، ٥١٦) بتصرف.

٣. حلية الأولياء، أبو نعيم الأصفهاني، مرجع سابق، (٢/ ٨٣).

يقصد إلى ما قصد إليه المدعون من اتهامه بصرف الأحاديث عن ظاهرها؛ بل هو أبعد ما يكون عن ذلك لما عرف عنه من سلامة معتقده ودينه، وورعه وعلمه رحمه الله تعالى.

الخلاصة:

- لقد طعن مثيرو هذه الشبهة في الصحابة الكرام جميعهم، بزعم أنهم ارتدوا بعد وفاة النبي ﷺ، قبل أن يطعنوا في الإمام البخاري رحمه الله بزعمهم أنه صرف لفظة (أصحابي - أُصيحابي) الواردة في أحاديث الذود عن الحوض يوم الحشر عن معناها الحقيقي الذي قصده النبي ﷺ.
- لقد أورد ابن حجر العسقلاني في شرحه لصحيح البخاري أقوال العلماء والمحدثين فيمن عناهم النبي ﷺ بقوله في الحديث الذي معنا: "أصحابي، أُصيحابي"، ولم يوجد لدى أحدهم أيَّة إشارة يُسْتفاد منها أن المعنى الاصطلاحي لكلمة (صحابي) هو المراد هنا.
- إن المراد بكلمة (أصحابي) في هذا الصدد: الذين صاحبوه صحبة الزمان والمكان مع نفاقهم.
- إن البراء بن عازب رضي الله عنه لما ردّ على التابعي الذي غبطه بصحبة النبي ﷺ، قائلًا له: "أنت لا تدري ما أحدثنا بعده" - سلك مسلك التواضع، مشيرًا إلى ما وقع للصحابة رضي الله عنهم بعده ﷺ من حروب وغيرها، فخاف غائلة ذلك، وذلك من كمال فضله، وليس في قولته تلك دليل على ارتداد الصحابة بعد مفارقة النبي ﷺ إياهم.

وإذا كان المعنى الذي ذكره البخاري هو المعنى الصحيح المتفق عليه من قِبَل العلماء والمحدثين، فإن دعوى محاولة صرف البخاري معاني الأحاديث عن ظاهرها الحقيقي الصحيح دعوى باطلة، هدفها النيل من نقلة السنة وحماتها، وأنَّى لهم ذلك، وخاصة أنهم قوم استفاضت عدالتهم، ومن استفاضت عدالته لا يُقبل الجرح فيه.

الشبهة الثالثة والعشرون

الزعم أن الإمام مسلمًا كان يروي عن الضعفاء والمتروكين(*)

مضمون الشبهة:

يطعن بعض المغالطين في الإمام مسلم، زاعمين أنه لم يتحرَّ الدقة في اختيار من روى عنهم. ويستدلون على ذلك بروايته عن سعد بن سعيد الأنصاري وهو ضعيف، فقد ضعفه الإمام أحمد والنسائي والترمذي، وذكره العقيلي في الضعفاء.

ويرمون من وراء ذلك إلى الطعن في أحد أصح كتابين بعد كتاب الله عز وجل، والتشكيك فيما جاء فيهما من سنة صحيحة ثابتة عن النبي ﷺ.

وجها إبطال الشبهة:

١) لم يرو مسلم عن المتروكين - كما يدعي هؤلاء - وإنما روى عن المتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية، ولا عيب عليه في ذلك؛ إذ قد يكون الراوي ضعيفًا عند غيره ثقة عنده، أو أنه قد روى عنه في الشواهد

(*) مكانة الصحيحين والدفاع عن صحيح مسلم، د. أبو عمر عبد العزيز العتيبي الأثري، شركة غراس، الكويت، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م.

والمتابعات، دون الأصل، أو يكون ضعف الضعيف قد طرأ عليه بعد أخذ مسلم عنه؛ إذ إن رواية مسلم عن راوٍ توثيق له.

٢) جمهور أئمة الجرح والتعديل على توثيق سعد بن سعيد الأنصاري، وأما تضعيف من ضعفه فيُحمل على أنه ضعف نسبي ينزل به رتبة عن الثقة، بيد أنه لا يقل عن رتبة حسن الحديث إن لم يكن أحسن حالًا من ذلك، أو أنه ضُعِّف لخطئه في بعض الروايات، وليس من شروط الثقة ألا يغلط ولا يخطئ ولا يسهو.

التفصيل:

أولا. لا حرج على الإمام مسلم في روايته عن المتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية:

يجدر بنا أولًا أن نشير إلى أن الإمام النووي رحمه الله قد رد على هذه الشبهة في مقدمته لشرح صحيح مسلم؛ إذ يقول: "عاب عائبون مسلمًا بروايته في "صحيحه" عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية، الذين ليسوا من شرط الصحيح، ولا عيب عليه في ذلك؛ بل جوابه من أوجه:

أحدها: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده، ولا يقال: الجرح مقدم على التعديل؛ لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتًا مفسر السبب، وإلا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذلك، وقد قال الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي وغيره: ما احتج البخاري ومسلم وأبو داود به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم، محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مُفَسَّرُ السبب.

ثانيها: أن يكون ذلك واقعًا في المتابعات والشواهد لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولًا بإسناد نظيف رجاله ثقات، ويجعله أصلًا، ثم يتبعه بإسناد آخر، أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة، أو لزيادة فيها تنبيه على فائدة فيما قدمه، وقد اعتذر الحاكم أبو عبد الله بالمتابعة والاستشهاد في إخراجه عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح منهم: مطر الورَّاق، وبقية بن الوليد، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وعبد الله بن عمر العمري، والنعمان بن راشد، وأخرج مسلم عنهم في الشواهد في أشباه لهم كثيرين.

ثالثها: أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طرأ بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه، فهو غير قادح فيما رواه من قبل في زمن استقامته، كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن أخي عبد الله بن وهب، فذكر الحاكم أبو عبد الله أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من "مصر" فهو في ذلك كسعيد بن أبي عروبة، وعبد الرزاق، وغيرهما ممن اختلط آخرًا، ولم يمنع ذلك من صحة الاحتجاج في الصحيحين بما أخذ عنهم قبل ذلك.

رابعها: أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده، وهو عنده من رواية الثقات نازل، فيقتصر على العالي، ولا يطول بإضافة النازل إليه مكتفيًا بمعرفة أهل الشأن في ذلك، وهذا العذر قد رويناه عنه تنصيصًا، وهو خلاف حاله فيما رواه عنه الثقات أولًا، ثم أتبعه بمن دونهم متابعة، وكأن ذلك وقع منه على حسب حضور باعث النشاط وغيبته. روينا عن سعيد بن عمرو البرذعي أنه حضر أبا زرعة الرازي، وذكر "صحيح مسلم"، وإنكار أبي زرعة عليه روايته فيه عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى المصري، وأنه قال أيضًا: يطرق

لأهل البدع علينا، فيجدون السبيل بأن يقولوا إذا احتج عليهم بحديث: ليس هذا في الصحيح.

قال سعيد بن عمرو: فلما رجعت إلى "نيسابور" ذكرت لمسلم إنكار أبي زرعة فقال لي مسلم: إنما قلت: صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إليَّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول، فأقتصر على ذلك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات.

قال سعيد: وقَدِم مسلم بعد ذلك "الري"، فبلغني أنه خرج إلى أبي عبد الله محمد بن مسلم بن وادة، فجفاه وعاتبه على هذا الكتاب، وقال له نحوًا مما قاله لي أبو زرعة: إن هذا يطرق لأهل البدع، فاعتذر مسلم وقال: إنما أخرجت هذا الكتاب، وقلت: هو صحاح، ولم أقل: إن ما لم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب ضعيف، وإنما أخرجت هذا الحديث من الصحيح ليكون مجموعًا عندي، وعند من يكتبه عني، ولا يرتاب في صحته، فقبل عذره وحدثه.

قال الشيخ: وقد قدمنا عن مسلم أنه قال: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال: إنه صحيح، وليست له علة، فهو هذا الذي أخرجته.

قال الشيخ: فهذا مقام وَعْر، وقد مهدته بواضح من القول لم أره مجتمعًا في مؤلف، ولله الحمد.

وفيما ذكرته دليل على من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح عند مسلم، فقد غفل وأخطأ، بل يتوقف ذلك على النظر في أنه كيف روى عنه على ما بيَّناه من انقسام ذلك، والله أعلم"[1].

يقول ابن رجب رحمه الله: "وأما مسلم فلا يُخرِّج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض شيء، وتكلم فيه لحفظه لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال: إنه مما وهم فيه"[2].

ومن خلال ما ذكرناه يتأكد أن مسلمًا لم يرو عن المتروكين كما ادعى هؤلاء، وإن كان قد روى عن المتوسطين الواقعين في الدرجة الثانية فإنه لا عيب عليه في ذلك؛ لأنه كان يتحرى في التخريج عنهم[®].

ثانيًا. توثيق أئمة الجرح والتعديل لسعد بن سعيد بن قيس، وتوجيه كلام من ضعفه:

ليس خافيًا على ذي عينين ما لصحيح البخاري ومسلم من مكانة ومنزلة عظيمة عند أهل السنة والحديث، فقد تلقتهما الأمة بالقبول، وحصل لهما من الإجماع ما لم يحصل لغيرهما من كتب الحديث.

وقد أطبق المتقدمون والمتأخرون على أن للإمامين الجليلين، البخاري ومسلم، دراية واسعة في ميدان نقد الروايات والأحاديث، ومعرفة تامة بعلل الحديث وأحوال الرجال، وأنهما قد وضعا في صحيحيهما شروطًا خاصة وعالية في ضبط المتون وانتقاء رجال

---

١. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (١/ ١٣١).
٢. شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، مرجع سابق، (٢/ ٦١٣).
® في **"خلو صحيحي البخاري ومسلم من الخرافات والإسرائيليات والأحاديث الضعيفة والموضوعة والمعلة"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة التاسعة، والشبهة العاشرة، والشبهة الرابعة عشرة، من الجزء السادس (دواوين السنة).

الأسانيد.

وأما ما قيل عن الإمام مسلم أنه روى عن الضعفاء والمتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط الصحيح، فجوابه أنه لا عيب عليه في ذلك لما مر آنفًا من وجوه ردت على ذلك.

إذا استوعبنا ما مضى علمنا لماذا ضُعِّف سعد بن سعيد الأنصاري؛ إذ لم يعتمد من ضَعَّفَهُ على سبب يفسر هذا الضعف، لا سيما وهو ثقة عند كثير من الأئمة؛ فضلًا عن أنه ثقة عند الإمام مسلم، وناهيك به دقة وتحريًا لمن يروي عنهم، على عكس ما ادعاه هؤلاء.

- **أقوال المجرّحين لسعد بن سعيد والرد عليها:**

لقد ذكر الإمام أحمد بن حنبل سعد بن سعيد الأنصاري في كتابه "العلل ومعرفة الرجال"، فذكر "أنه ضعيف الحديث، قال عبد الله بن أحمد: قال أبي: سعد بن سعيد، أخو يحيى بن سعيد الأنصاري ضعيف الحديث[1].

وفي "سؤالات أبي داود" للإمام أحمد بن حنبل قال: "وقلت لأحمد: سعد، أعني به ابن سعيد؟ قال: ليس هو مثل هؤلاء، أعني أخويه: يحيى وعبد ربه، سعد ليس بمحكم الحديث"[2].

وقال الإمام النسائي في السنن الكبرى: "عبد ربه ويحيى بن سعيد وسعد بن سعيد بن قيس بن فهد الأنصاري، وهم ثلاثة إخوة، ويحيى بن سعيد أجلُّهم وأنبلهم، وهو أحد الأئمة وليس بالمدينة بعد الزهري في عصره أجل منه، وعبد ربه ثقة، وسعد ضعيف"[3].

ثم ذكره في كتاب الصيام من السنن الكبرى وحكى قول الإمام أحمد فيه.

قال النسائي: "سعد بن سعيد، ضعيف، كذلك قال أحمد بن حنبل: يحيى بن سعيد بن قيس الثقة المأمون، وعبد ربه بن سعيد لا بأس به، وسعد بن سعيد ثالثهم ضعيف"[4].

ولعل هذا سبب توهين سعد عند النسائي ــ أي تضعيف أحمد له ـ حتى قال عنه: "ضعيف". وقال في موضع آخر من بعض تصانيفه: "ليس بالقوي"[5].

ولذا ذكره النسائي في كتابه "الضعفاء والمتروكين"، قال: سعد بن سعيد بن قيس: "مدني، ليس بالقوي"[6].

وقال العقيلي في كتاب الضعفاء الكبير: "حدثنا عبد الله بن أحمد، قال: سعد بن سعيد، أخو يحيى بن سعيد الأنصاري: ضعيف الحديث[7].

ولقد أودعه في كتابه "الضعفاء الكبير" لقول الإمام أحمد[8]. قال الترمذي: "وسعد بن سعيد، هو أخو

---

١. العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، مرجع سابق، (١/ ٥١٣).

٢. سؤالات أبي داود، الإمام أحمد بن حنبل، (١/ ١٣)، نقلًا عن: مكانة الصحيحين، د. أبو عمر بن عبد العزيز العتيبي، مرجع سابق، ص١٣٥.

٣. السنن الكبرى، النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، (١/ ١٤١).

٤. المرجع السابق، (٢/ ١٦٣).

٥. مكانة الصحيحين، العتيبي الأثري، مرجع سابق، ص١٣٦.

٦. كتاب الضعفاء والمتروكين، النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، (١/ ١٩١).

٧. الضعفاء الكبير، العقيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٩٨م، (٣/ ٢٨٠).

٨. مكانة الصحيحين، د. العتيبي الأثري، مرجع سابق، ص١٣٧.

يحيى بن سعيد الأنصاري، وقد تكلم بعض أهل الحديث في سعد بن سعيد من قبل حفظه"[1].

"ولا ندري ما حجته، ومَنْ هؤلاء الذين تكلموا فيه؟ إذ لا بد عند نقد الرجال أن يعرف المُعَدِّل أو الجَارِحَ، مع بيان مرتبته في هذا الباب ومعرفة أسباب الجرح، فقد يكون ما ذكره سببًا للجرح ليس بجارح عند أئمة هذا الشأن؛ لذلك قال الحافظ أبو حفص عمر بن شاهين في كتاب "ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه: "ولست أعلم من أي جهة ضُعِّفَ"[2].

"وبإنعام النظر في أقوال من ضعَّف سعد بن سعيد، نجد أن قول الإمام أحمد: ضعيف، جرح غير مُفَسَّر.

وقول النسائي: ليس بالقوي، جرح غير مُفَسَّر، والأقرب أن الإمام النسائي تابع الإمام أحمد فيما ذهب إليه من حال سعد بن سعيد"[3].

قال الذهبي: "وقد قيل في جماعات: ليس بالقوي، واحتج به. وهذا النسائي قد قال في عدة: ليس بالقوي، ويُخَرِّج لهم في كتابه، فإن قولنا: ليس بالقوي، ليس بجرح مُفْسِد"[4].

"فكلمة ليس بالقوي إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوة، والنسائي يراعي هذا الفرق، فقد قال هذه الكلمة في جماعة أقوياء، منهم عبد ربه بن نافع، وعبد الرحمن بن سليمان الغسيل، فبين ابن حجر في ترجمتيهما في "مقدمة الفتح" أن المقصود بذلك أنهما ليسا في درجة الأكابر من أقرانهما"[5].

وقول الترمذي: وقد تكلم بعض أهل الحديث في سعد بن سعيد من قِبَل حفظه - غير مبيَّن أيضًا؛ إذ لم يعرف الجارح ولا سبب الجرح.

كما يُحمل تضعيف الإمام أحمد على أنه ضعف نسبي، فسعد بن سعيد غالبًا ما يذكر إلى جانب أخويه الثقتين، وفي أكثر من موضع يذكر مع أخويه في سياق واحد، كما قال أحمد: ليس هو مثل هؤلاء، أعني أخويه، يحيى وعبد ربه، فهو بالنسبة إليهما ضعيف، ويؤيده قول ابن سعد في الطبقات: ثقة، قليل الحديث دون أخيه، يعني عبد ربه.

فبعض أهل العلم يعبر عمن يُذْكر إلى جنب ثقة وهو دونه بضعيف، أي: ضعيف بالنسبة إلى الثقة، وبعضهم يعبر عمن هو دون الثقة بلفظ توثيقٍ، كما فعل ابن سعد عند ذكر الأخوين معًا.

وفي حال لو ذكر إلى جانب ضعاف رُفِعَ من شأنه، وهذا أمر مُسَلَّم به لدى من له عناية بهذا الشأن، قد سَبَرَ تراجم الرجال، وعارف بنهج المحدثين.

وبعد نقد ودراسة مرويات سعد بن سعيد بن قيس بن فهد الأنصاري، وحصر ما أخطأ فيه أو وهم، مقارنة بالحفاظ المتقنين، لا بد أن ينزل رتبة عن رتبة الثقة، بيد أنه لا يقل رتبة عن حسن الحديث إن لم يكن

---

١. سنن الترمذي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، د. ت، (٣/ ١٣٣).

٢. مكانة الصحيحين، العتيبي الأثري، مرجع سابق، ص١٣٧.

٣. المرجع السابق، ص١٤٤.

٤. الموقظة في علم مصطلح الحديث، الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، سوريا، ط٣، ١٤١٨هـ، ص٨٢.

٥. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن المعلمي اليماني، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٠٦هـ، (١/ ٣٨٠).

أفضل حالًا من ذلك[1]. ثم هل كل من غلط أو أخطأ ضعيف؟ قال الذهبي في ترجمة الحسين بن ذكوان المعلم: "ضعفه العقيلي بلا حجة... ووثقه ابن معين، وأبو حاتم، وقال يحيى القطان مرة: فيه اضطراب، وذكر له العقيلي حديثًا واحدًا غيره يرسله، فكان ماذا؟ فمن ذا الذي ما غلط في أحاديث؟! أشعبة؟! أمالك"[2]؟! وقال الذهبي أيضًا: "وليس من شرط الثقة ألا يخطئ ولا يغلط ولا يسهو"[3].

إن ما ذهب إليه الإمام أحمد، والنسائي والعقيلي والترمذي بيناه، وهو مقابل بتوثيق كثير من أئمة الجرح والتعديل، فقد وثقوه وعدلوه، ويضاف إلى ذلك ويقابله إخراج مسلم له في "الصحيح" والاحتجاج به.

ذِكْر من وثَّق سعد بن سعيد من أئمة الجرح والتعديل:

- قال يحيى بن معين: "سعد بن سعيد: ثقة، وفي سؤالات ابن محرز لابن معين قال ابن معين: سعد بن سعيد: ثقة"[4].
- قال ابن أبي حاتم: "عن يحيى بن معين، قال: سعد بن سعيد: صالح... وسمعت أبي يقول: سعد بن سعيد الأنصاري مؤدٍ. قال أبو محمد: يعني أنه كان لا يحفظ، يؤدي ما سمع"[5].
- قال ابن سعد عنه: "ثقة، قليل الحديث دون أخيه، يعني عبد ربه"[6].
- قال عنه ابن عمَّار الموصلي: "ثقة، كما في تاريخ أسماء الثقات لأبي حفص عمر بن شاهين".
- وقال العجلي: "مدني ثقة"[7].
- قال ابن حبان ذاكرًا إياه في الثقات: "وكان يخطئ، لم يفحش خطؤه، فلذلك سلكناه مسلك العدول"[8].
- قال ابن عدي في ترجمة سعد بن سعيد الأنصاري: ولسعد بن سعيد أحاديث صالحة تقرب من الاستقامة، ولا أرى بحديثه بأسًا بمقدار ما يرويه".
- وقال أحمد بن صالح: "ثقة، قال ذلك مغلطاي في "إكمال تهذيب الكمال" في ترجمة سعد بن سعيد الأنصاري".
- وقال الدارقطني: "سعد بن سعيد بن قيس، أنكر عليه حديث عمرة عن عائشة، أن النبي ﷺ: "نهى عن صلاتين..."[9] الحديث. والمحفوظ عن عائشة: "ما دخل عليَّ النبي ﷺ بعد العصر إلا صلَّى ركعتين"[10] وليس به بأس.
- لذا لم يعل الدارقطني رواية سعد بن سعيد في

---

1. مكانة الصحيحين، العتيبي الأثري، مرجع سابق، ص١٤٥: ١٤٧ بتصرف.
2. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، مرجع سابق، (١/ ٥٣٤، ٥٣٥).
3. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٣/ ٢٣٣).
4. معرفة الرجال، يحيى بن معين، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د. ت، (١/ ٩٦).
5. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، مرجع سابق، (٤/ ٨٤).
6. الطبقات الكبير، ابن سعد، مرجع سابق، (٧/ ٥١٩).
7. معرفة الثقات، العجلي، مرجع سابق، (١/ ٣٩٠).
8. الثقات، ابن حبان، مرجع سابق، (٦/ ٣٧٩).
9. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة ، (٢٠/ ١٠٤)، رقم (١٠٤٤٥). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.
10. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: مواقيت الصلاة، باب: ما يُصلى بعد العصر من الفوائت ونحوها، (٢/ ٧٧)، رقم (٥٩٣).

كتابه "التتبع على صحيحي البخاري ومسلم"، ولم يذكره في كتابه "الضعفاء والمتروكين".

- قال النووي حول حديث عائشة "كَسْر عظم الميت ككسره حيًّا"[1]: "رواه أبو داود بإسناد صحيح إلا رجلًا واحدًا، وهو سعد بن سعيد الأنصاري أخو يحيى بن سعيد الأنصاري، فضعفه أحمد بن حنبل ووثقه الأكثرون، وروى له مسلم في "صحيحه" وهو كاف في الاحتجاج به"[2].

- قال أبو حفص بن الملقِّن في "البدر المنير": هذا الحديث رواه أحمد في "مسنده" وأبو داود وابن ماجه والبيهقي في سننهم، من حديث عائشة رضي الله عنها بإسناد صحيح، وسعد بن سعيد الأنصاري المذكور في إسناده من فرسان مسلم.

- وهذا يدل على أن من وجوه توثيق الراوي احتجاج أحد الشيخين أو كلاهما به. فمذهب أهل العلم فيمن احتجَّ به الشيخان أو كلاهما، كان ذلك توثيقًا له.

- ولذا فاحتجاج الإمام مسلم بسعد بن سعيد بن قيس الأنصاري في الصحيح وتسليم أئمة الجرح والتعديل له، يرد قول من ضعفه، ويزيد النفس اطمئنانًا إلى هذا القول؛ عندما نجد كثيرًا من أئمة الجرح والتعديل قالوا بتوثيقه[3].

- ولذا ذكره الذهبي في "سير أعلام النبلاء"، وقال عنه: "أحد الثقات"[4].

- وذكره الذهبي أيضًا في الكاشف وقال عنه: "صدوق"[5].

- وقال ابن القيم في تعليقه على "سنن أبي داود": "ثقة صدوق".

وأخيرًا نقول: من أجل كلام الإمام أحمد والنسائي نزل سعد بن سعيد الأنصاري عن رتبة الثقة إلى ما هو دون ذلك، وأحسن ما يقال فيه: أنه صدوق حسن الحديث[6].

لكن لا يجوز بحال أن نقول: إنه ضعيف الحديث، والله أعلم.

وبذلك تتبين براءة الإمام مسلم من اتهامه بالرواية عن الضعفاء؛ فضلًا عن المتروكين®.

الخلاصة:

- إن القول بأن الإمام مسلمًا قد روى عن الضعفاء قول مردود؛ إذ إنه قد روى عن الطبقة الثانية وليس في ذلك عيب؛ فقد يروي عن راوٍ ضعيف عند غيره ثقة عنده، ولا يقال: الجرح مقدم على التعديل، أو أن يكون ذلك واقعًا في المتابعات والشواهد، لا في

١. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الجنائز، باب: في الحفار يجد العظم هل يتنكب ذلك المكان، (٩/ ١٨)، رقم (٣٢٠٥). وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (٢٧٤٦).

٢. المجموع، النووي، مرجع سابق، (٥/ ٣٠٠).

٣. انظر: مكانة الصحيحين، العتيبي الأثري، مرجع سابق، ص١٤٠، ١٤٣.

٤. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٥/ ٤٨٢).

٥. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو، جدة، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، ص٤٢٨.

٦. انظر: مكانة الصحيحين، العتيبي الأثري، مرجع سابق، ص١٥٢ بتصرف.

® في **"توثيق العلماء لسعد بن سعيد الأنصاري"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الخامسة والثلاثين، من الجزء الحادي عشر (العبادات).

الأصول، أو أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طرأ بعد أخذه عنه، باختلاطٍ حدث له، أو أن يعلو بالشحص الضعيف إسناده، وهو عنده من رواية الثقات نازل، فيقتصر على العالي.

- المعروف عند أهل العلم بالحديث وعند من له بصيرة بهذا الأمر أن للإمامين الجليلين البخاري ومسلم شروطًا خاصة وعالية قد وضعاها في ضبط المتون وانتقاء رجال الأسانيد.
- ربما يروي الإمام مسلم عن راوٍ ثقة عنده، بينما يرى غيره أنه غير ثقة، ولكن الجرح فيه ليس مفَسَّرًا، ولا يقبل الجرح إلا إذا كان كذلك؛ ولذا لا يلتفت إلى مثل هذا.
- سعد بن سعيد الأنصاري وثَّقه جمهور أئمة الجرح والتعديل؛ مثل يحيى بن معين، وابن سعد، وابن عمَّار الموصلي، وأحمد بن صالح، والعجلي، والدارقطني، وابن حبان، وابن عدي، وابن شاهين، وروى له شعبة، وشيوخ شعبة عامتهم جياد.
- من وجوه توثيق الراوي احتجاج أحد الشيخين أو كلاهما به، فاحتجاجهم يعد توثيقًا لمن احتجّا به، وما دام الإمام مسلم قد احتج بسعد بن سعيد الأنصاري وروى عنه، فإنه يدفع باحتجاجه ما تكلم به فيه.
- تضعيف الإمام أحمد والنسائي ومن تابعهما لسعد بن سعيد ليس مُفَسَّرًا، كما يمكن توجيه تضعيفهم على أنه ضعف نسبي بالنسبة إلى أخويه يحيى وعبد ربه، وأما إذا كان هذا التضعيف لبعض رواياته التي أنكرت، فليس ذلك معتبرًا؛ لأنه ليس من شرط الثقة ألا يخطئ ولا يغلط ولا يسهو.
- إن نزل سعد بن سعيد الأنصاري رتبة عن الثقة، لتضعيف أحمد والنسائي له، فإنه لا ينزل عن درجة حسن الحديث؛ لذا فهو صدوق حسن الحديث، ولا يجوز ألبتة وصمه بالضعف.

الشبهة الرابعة والعشرون

دعوى إهمال الشيخين لأحايث فضائل بني أمية مداراة للعباسيين(*)

مضمون الشبهة:

يتهم بعض المغرضين الإمامين ـ البخاري ومسلمًا ـ بالخوف والجبن عند جمعهما الصحيحين. ويستدلون على ذلك بأنهما لم يذكرا أحاديث في فضائل بني أمية؛ مداراة للحكام العباسيين، بعكس الإمام أحمد الذي تجلت في مسنده الشجاعة وعدم الخوف من العباسيين، فذكر أحاديث كثيرة في فضل بني أمية.

رامين من وراء ذلك إلى الطعن في الإمامين الكبيرين البخاري ومسلم والتشكيك في نزاهتهما.

وجها إبطال الشبهة:

١) لقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما أحاديث في فضائل بني أمية، كما أخرجا أحاديث في فضل علي وأبنائه أكثر من العباس وابنه، والعباسيون يعتبرون العلويين مناوئين لهم، فلو كان البخاري

(*) السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعياء، حمدي عبد الله عبد العظيم الصعيدي، مرجع سابق. دفاع عن السنة، د.محمد أبو شهبة، مرجع سابق. حجية السنة ورد الشبهات التي أثيرت حولها، الجامعة الدولية بأمريكا اللاتينية، مرجع سابق.

ومسلم يداهنان العباسيين لما ذكرا مثل هذه الأحاديث التي تمدح أعداءهم.

٢) إن السبب في كثرة أحاديث فضائل بني أمية في مسند الإمام أحمد قياسًا على الصحيحين هو أنه كان يرى التساهل في رواية أحاديث الفضائل دون الأحكام، أما البخاري ومسلم فلم يأخذا بهذا المنهج، بل تشددا في كل ما روياه، وعدم تنفيذهما أوامر الحكام إذا مسَّت العلم خير دليل على عدم مداراة الحكام آنذاك.

التفصيل:

أولا. لقد روى البخاري ومسلم أحاديث في فضائل بني أمية وعلي بن أبي طالب أكثر مما رَوَيَا من أحاديث في فضائل العباس وولده:

لقد كان الإمام البخاري ومسلم رحمهما الله من أجلِّ العلماء والمحدثين وأتقاهم لله عز وجل، يتضح ذلك لنا من سيرتهم التي رويت في تراجمهم، هذا فضلًا عن قوة ذاكرتهم وشدة حفظهم.

يقول الحسين بن محمد بن عبيد المعروف بالعجلي: "ما رأيت من العلماء مثل محمد بن إسماعيل، ومسلم حافظ، ولكنه لم يبلغ مبلغ محمد بن إسماعيل، وكان أمة من الأمم دينًا فاضلًا يحسن كل شيء".

وقال عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي: "قد رأيت العلماء بالحرمين والحجاز والشام والعراق فما رأيت فيهم أجمع من محمد بن إسماعيل"، وقال أيضًا: "هو أعلمنا وأفقهنا وأكثرنا طلبًا"[1].

ويقول النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم: "أجمع العلماء على إمامته وضلاعته وتقدمه وتسنمه قمة علم الحديث، وقد وشوه بأجل تيجان المدح، وأفخر حلى الثناء"[2].

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "كان مسلم ثقة من الحفاظ له معرفة بالحديث، كتبت عنه بالري، وسئل أبي عنه فقال: صدوق، وقال أبو بكر الجارودي: حدثنا مسلم بن الحجاج وكان من أوعية العلم"[3].

إذن فهذان هما عَلَمَا هذه الأمة علمًا وخلقًا وورعًا، فكيف يجوز أن يشكك هؤلاء في أمانتهما وتلك هي حالهما؟!

إن من أوضح الأدلة على أن البخاري ومسلمًا لم يداهنا العباسيين هو أنهما قد رويا أحاديث كثيرة في فضل بني أمية؛ فقد أفرد البخاري بابًا لذكر معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه روى فيه بسنده عن ابن أبي مليكة قال: "أوتر معاوية بعد العشاء بركعةٍ وعنده مولى لابن عباس، فأتى ابن عباس، فقال: دعه فإنه صحب رسول الله ﷺ"[4]، وفي رواية قال: "... إنه فقيه"[5]، فظاهر شهادة ابن عباس له بالفقه والصحبة هنا دالة على

١. هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، مرجع سابق، ص٥٠٩ بتصرف.

٢. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (١/ ٧٩) بتصرف.

٣. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، مرجع سابق، (٨/ ١٨٢).

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: ذكر معاوية بن أبي سفيان، (٧/ ١٣٠)، رقم (٣٧٦٤).

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: ذكر معاوية بن أبي سفيان، (٧/ ١٣٠)، رقم (٣٧٦٥).

الفضل الكثير[1].

كما أفرد البخاري رحمه الله بابًا في مناقب عثمان بن عفان ﷺ وهو من شجرة بني أمية، وبابًا في قصة البيعة واتفاق الناس على عثمان ﷺ بعد مقتل عمر بن الخطاب، وكذلك فعل مسلم، فقد روى أحاديث كثيرة في فضائل الخليفة الراشد عثمان بن عفان ﷺ، وأفرد بابًا لفضائل أبي سفيان ﷺ روى فيه بسنده عن ابن عباس قال: "كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يُقاعدونه، فقال للنبي ﷺ: يا نبي الله! ثلاثٌ أَعطِنيهِنَّ. قال: نعم. قال: عندي أحسن العرب وأجمله، أم حبيبة بنت أبي سفيان، أزوجكها، قال: نعم. قال: ومعاوية تجعله كاتبًا بين يديك. قال: نعم. قال: وتُؤمرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين. قال: نعم"[2]، وهذا غاية المدح لأبي سفيان ومعاوية وذريتهم أيضًا.

وكذلك روى مسلم في فتح مكة أن النبي ﷺ قال: "من دخل دار أبي سفيان فهو آمن، ومن ألقى السلاح فهو آمن، ومن أغلق بابه فهو آمن"[3].

ولنا أن نتساءل: إذا كان الأمر أمر مداهنة الشيخين للعباسيين، فلماذا لم يُكثرا في فضائل بني العباس، ويمتنعا عن ذكر كل شيء يرفع من مكانة الأمويين؟!

إن الواضح لكل ذي عقل أن البخاري ومسلمًا قد أخرجا أحاديث في فضل الأمويين أكثر من العباسيين، وهذا يدل على ثباتهم في ميدان العلم، وأنهما لا يرويان إلا الصحيح، مهما كانت العواقب والنتائج.

ومن الثابت تاريخيًّا أن الحكام العباسيين كانوا يعتبرون العلويين مناوئين لهم، وأعداءً ينازعونهم كرسي الحكم؛ فلو كان البخاري ومسلم يداهنان العباسيين، فمن الطبيعي ألا يذكرا أيّة أحاديث في فضل العلويين إرضاءً للعباسيين.

ولكن الأمر جاء على خلاف ذلك، فرأينا البخاري رحمه الله يفرد بابًا لذكر عليّ بن أبي طالب ﷺ جمع فيه عدة أحاديث تبيّن فضله ومنزلته في الإسلام؛ ومن ذلك ما رواه بسنده عن سهل بن سعد ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: "لأُعطِينَّ الراية غدًا رجلًا يفتح الله على يديه، قال: فبات الناس يدوكون ليلتهم أيُّهم يُعْطاها. فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله ﷺ كلهم يرجو أن يُعطاها فقال: أين عليّ بن أبي طالب؟ فقالوا: يشتكي عينيه يا رسول الله. قال: فأرسلوا إليه فأتوني به. فلما جاء بصق في عينيه ودعا له، فبرأ حتى كأن لم يكن به وجع، فأعطاه الراية، فقال عليّ: يا رسول الله! أقاتلهم حتى يكونوا مثلنا؟ فقال: انفذ على رِسْلك حتى تنزل بساحتهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله فيه، فوالله لأن يهدي الله بك رجلًا واحدًا خير لك من أن يكون لك حُمُرُ النَّعَم"[4].

وكذلك أفرد بابًا في مناقب الحسن والحسين ابنَيْ عليّ بن أبي طالب ﷺ، وبيَّن فيه حبَّ النبي ﷺ لهما، وأيضًا أفرد بابًا في فضائل فاطمة بنت النبي ﷺ.

---

1. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٧/ ١٣١).
2. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل أبي سفيان بن حرب ﷺ، (٩/ ٣٦٣٩)، رقم(٦٢٩٢).
3. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الجهاد والسير، باب: فتح مكة، (٧/ ٢٧٩٧)، رقم (٤٥٤٣).
4. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب علي بن أبي طالب ﷺ، (٧/ ٨٧)، رقم (٣٧٠١).

وكذا فعل مسلم، فقد روى أحاديث كثيرة في فضل عليّ بن أبي طالب ﷺ ومنها ما رواه بسنده عن سعد بن أبي وقاص ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ لعلي: "أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبيَّ بعدي"[1].

وأفرد بابًا في فضائل الحسن والحسين، وبابًا في فضائل فاطمة بنت النبي ﷺ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل وجدنا الشيخين قد أخرجا أحاديث في فضائل دولة بني أمية، فعن ابن مسعود ﷺ قال: "خير الناس قَرْني، ثم الذين يَلُونهم، ثم الذين يلونهم"[2]، ومثله حديث: "خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم"[3]، وكذلك حديث: "يأتي زمان يغزو فئام[4] من الناس، فيقال: فيكم من صحب النبي ﷺ؟ فيقال: نعم، فيُفْتح عليه، ثم يأتي زمان، فيقال: فيكم من صَحِب أصحاب النبي ﷺ ؟ فيقال: نعم فيفتح، ثم يأتي زمان، فيقال: فيكم من صَحِب صاحب أصحاب النبي ﷺ ؟ فيقال: نعم، فيفتح"[5].

يقول النووي: "وقد اختلفوا في المراد بالقرن هنا، فقال المغيرة: قرنه: أصحابه، والذين يلونهم: أبناؤهم، والثالث: أبناء أبنائهم. وقال شَهْرٌ: قرنه: ما بقيت عين رأته، والثاني: ما بقيت عين رأت من رآه.

وقيل القرن: كل طبقة مقترنين في وقت... والصحيح أن قرنه ﷺ: الصحابة، والثاني: التابعون، والثالث: تابعوهم"[6].

وعلى هذا فقد شملت الدولة الأموية القرون الثلاثة، التي هي خير قرون الأمة: قرن الصحابة، وقرن التابعين، وقرن أتباع التابعين[7].

وخلاصة القول: أن ذكر البخاري ومسلم لفضائل الأمويين لا سيما معاوية بن أبي سفيان، وأبوه أبو سفيان بن حرب دليل قوي على عدم مداراة الشيخين للعباسيين، وكذلك ذكرهما لفضائل علي بن أبي طالب، والحسن، والحسين، وفاطمة دليل على عدم خوفهما من الحكام العباسيين.

ومعلوم أن الأمويين والعلويين هما أعداء الدولة العباسية.

ولو أرادا محاباة الدولة العباسية خوفًا وجبنًا كما زعم هؤلاء، لَمَا ذكرا من فضائلهم شيئًا، وهذا ما لم

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل علي بن أبي طالب ﷺ، (٨/ ٣٥٣٩)، رقم (٦١٠٠).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جور إذا أُشْهد، (٥/ ٣٠٦)، رقم (٢٦٥٢). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، (٩/ ٣٦٥٩)، رقم (٦٣٥٤).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جور إذا أُشْهد، (٥/ ٣٠٦)، رقم(٢٦٥١). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، (٩/ ٣٦٦٠)، رقم (٦٣٥٧).

٤. فِئَامٌ: جماعة.

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجهاد والسير، باب: من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب، (٦/ ١٠٤)، رقم (٢٨٩٧). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، (٩/ ٣٦٥٨)، رقم (٦٣٤٩).

٦. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٩/ ٣٦٦١).

٧. تاريخنا المفترى عليه، يوسف القرضاوي، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٦م، ص٧٩.

يحدث، والشواهد على ضده®.

ثانيًا. علاقتهما بالحكام المعاصرين لهم لا تدل على المداهنة، بل تثبت شجاعتهما في مواجهتهم:

إن القول بأن البخاري ومسلمًا كانا يداهنان العباسيين ضرب من الخيال والتعسف؛ ذلك أن الروايات الصحيحة التي وردت تدل على عكس ذلك.

فقد ذكر الذهبي في السير: "بعث الأمير خالد بن أحمد الذهلي والي بخارى إلى محمد بن إسماعيل، أن احمل إليّ كتاب "الجامع" و"التاريخ" وغيرهما لأسمع منك. فقال لرسوله: أنا لا أذل العلم، ولا أحمله إلى أبواب الناس. فإن كانت لك إلى شيء منه حاجة فاحضر في مسجدي أو في داري، وإن لم يعجبك هذا فإنك سلطان، فامنعني من المجلس ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة؛ لأني لا أكتم العلم، لقول النبي ﷺ: "من سئل عن علم فكتمه ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة"[1]. فكان سبب الوحشة بينهما هذا...

وقال الحاكم: كان محمد بن إسماعيل يسكن سِكَّة الدِّهْقان، وكان جماعة يختلفون إليه، يُظهرون شعار أهل الحديث من إفراد الإقامة، ورفع الأيدي في الصلاة وغير ذلك، فقال حُريثُ بن أبي الورقاء وغيره: هذا رجل مُشغِب، وهو يفسد علينا هذه المدينة، وقد أخرجه محمد بن يحيى من نيسابور، وهو إمام أهل الحديث، فاحتجوا عليه بابن يحيى، واستعانوا عليه بالسلطان في نفيه من البلد فأخرج، وكان محمد بن إسماعيل ورعًا يتجنب السلطان ولا يدخل عليهم"[2].

إن الاعتزاز بالعلم شأن العلماء لا سيما أهل الحديث؛ لأنهم يحملون أحاديث رسول الله ﷺ وهم أحق أن يأتيهم الناس من كل حدب وصوب، فهل لو كان البخاري يداهن الدولة العباسية كما يزعمون أن يمتنع عن تنفيذ أمر الوالي ولا يرسل إليه ما يريد، دون أن يستطيع الوالي أن يفعل معه شيئًا؟

وأما الإمام مسلم فقد حدث معه ما يشبه ذلك، فقد روى الخطيب البغدادي في تاريخه أنه "لما استوطن محمد بن إسماعيل البخاري نيسابور، أكثر مسلم الاختلاف إليه، فلما وقع بين محمد بن يحيى والبخاري

® في **"نقد العلماء لصحيحي البخاري ومسلم وآراؤهم فيهما"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الحادية والعشرين، من الجزء الثاني (تدوين السنة والوضع فيها)، والوجه الأول، من الشبهة الحادية والعشرين، من الجزء الثالث (أبو هريرة)، والوجه الثاني، من الشبهة السابعة عشرة، من هذا الجزء، والوجه الأول، من الشبهة الثامنة، من الجزء السادس (دواوين السنة). وفي **"كثرة الأحاديث الصحيحة في فضل علي بن أبي طالب"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الرابعة والعشرين، من الجزء الثاني (تدوين السنة والوضع فيها). وفي **"أبو هريرة من رواة أحاديث فضائل علي"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الحادية عشرة، من الجزء الثالث (أبو هريرة). وفي **"تقديم الأمويين خطبة العيد على الصلاة لا يعني وضعهم للأحاديث"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثانية عشرة، من هذا الجزء. وفي **"تديُّن الخلفاء الأمويين والعباسيين وحرصهم على مصلحة الإسلام والمسلمين"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثالثة عشرة، والوجه الثاني، من الشبهة الرابعة عشرة، من هذا الجزء. وفي **"إجماع الأمة على صحة صحيحي البخاري ومسلم"** طالع: الشبهة الثانية عشرة، من الجزء السادس (دواوين السنة). وفي **"الاستدراكات على صحيحي البخاري ومسلم ليست أخطاء؛ بل هي إكمال للعمل على شرطها"** طالع: الشبهة الثالثة عشرة، من الجزء السادس (دواوين السنة).

١. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: العلم، باب: كراهية منع العلم، (١٠/ ٦٦)، رقم (٣٦٥٣). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٣٦٥٨).

٢. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٢/ ٤٦٤، ٤٦٥).

ما وقع في مسألة اللفظ ـ التي دبرها له أمير الدولة ـ ونادى عليه، قطعه أكثر الناس غير مسلم، فإنه لم يتخلف عن زيارته، فَأُنْهِي إلى محمد بن يحيى أن مسلم بن الحجاج على مذهبه قديمًا وحديثًا، وأنه عوتب على ذلك بالعراق والحجاز ولم يرجع عنه، فلما كان يوم مجلس محمد بن يحيى قال في آخر مجلسه: ألا من قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا، فأخذ مسلم الرداء فوق عمامته وقام على رءوس الناس، وخرج من مجلسه، وجمع ما كان كتب منه، وبعث به على ظهر حمَّال إلى باب محمد بن يحيى، فاستحكمت بذلك الوحشة، وتخلف عنه وعن زيارته"[1].

هذه هي مواقف الإمامين الجليلين من الولاة وعملائهم، فكيف يتسنى لهؤلاء أن يصفوهما بالجبن والخوف، مداراة للعباسيين؟!

لقد كانت طبيعة الإمامين أنهما لا يداهنان ولا يجاملان أحدًا؛ بل لا يدخلان على الحكام أصلًا ولا يطيعانهم في أي شيء يمس الدين من قريب أو بعيد.

"إن الأمر ليس أمر خوف أو شجاعة، ولا مداراة أو مداهنة، ولكن الأمر أمر شروط، والذين ألّفوا في جمع الأحاديث والسنن قد شرطوا لتخريج الأحاديث في دواوينهم شروطًا التزموا بها ولم يحيدوا عنها، وهؤلاء ليسوا سواء، فمنهم المبالغ المشدد الذي لا يُخرج إلا ما ثبتت صحته كأصحاب الصحاح، وعلى رأسهم البخاري ومسلم، ومنهم المتساهل بعض الشيء لا سيما في الفضائل كأصحاب السنن والمسانيد، وذلك مثل: الإمام أحمد في مسنده، والترمذي في جامعه... ولعل هذا هو السبب في أن يخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده أحاديث كثيرة في فضائل بني أمية بالقياس إلى صحيح البخاري ومسلم"[2].

وهذا مما دفع هؤلاء إلى القول دون فهم بأن الشيخين داهنا العباسيين فيما أخرجوه في صحيحيهما، والأمر على خلاف ذلك كما ذكرنا.

فقد رُوي عن الإمام أحمد ﷺ أنه قال: "نحن إذا روينا في الحلال والحرام شددنا؛ وإذا روينا في الفضائل تساهلنا"[3].

ومن ثَمَّ فقد "كانت أحاديثه في بني أمية أكثر من أحاديث الشيخين"[4].

الخلاصة:

- إن البخاري ومسلمًا لم يداهنا الدولة العباسية، ولم يكونا جبناء خائفين من حكامها، كما يدعي هؤلاء، يدل على ذلك روايتهما أحاديث كثيرة تمدح بني أمية وعلي بن أبي طالب وأبناءه وتبين فضلهم فمن ذلك:
  - أفرد البخاري بابًا لذكر معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، ذكر فيه شهادة ابن عباس ﷺ له بالصحبة والفقه، وهذا دال على الفضل الكبير له.

كما أفرد بابًا في مناقب عثمان بن عفان وهو من شجرة بني أمية، وبابًا عن قصة البيعة لعثمان، واتفاق

---

١. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (١٣/ ١٠٣).

٢. دفاع عن السنة، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٢٧٨، ٢٧٩.

٣. الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (١/ ٣٩٩).

٤. السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعياء، حمدي عبد الله الصعيدي، مرجع سابق، ص٢٤٤.

الناس عليه بعد مقتل عمر بن الخطاب ﷺ، وكذلك فعل الإمام مسلم.

- ذكر البخاري ومسلم أحاديث عديدة في فضل العلويين لا سيما عليًّا والحسن والحسين وفاطمة، ومعلوم أن العباسيين يعتبرون هؤلاء من العلويين المناوئين لهم، وأعداء ينازعونهم مقاليد الحكم، فلو كانا يداهنان الدولة العباسية لَمَا ذكرا أبوابًا في فضائل هؤلاء.

- لقد ذكر الإمامان أحاديث تبين أن الخلافة الأموية من أفضل فترات التاريخ الإسلامي كحديث: "خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم"، وحديث: "يغزو فئام من الناس...".

- كثرة الأحاديث التي رواه الشيخان في فضائل بني أمية عن الأحاديث التي روياها في فضل العباسيين دليل على عدم محاباتها الحكام، والتزامهما بالشروط التي وضعوها عند جمع صحيحيهما.

- إن اعتزازهما بالعلم، وعدم إذلالهما له، وحمله إلى أبواب الحكام، وكذلك تجنبهما الحكام وعدم دخولهما عليهم يثبت أنهما لم يحابيا أحدًا في جمعهما الصحيحين، وعلاقة البخاري بحاكم بخارى تدل على ذلك، وكذلك ما فعله مسلم مع أستاذه عندما أراد أن يرغمه على ترك مجلس البخاري.

- أما سبب كثرة ذكر بني أمية في مسند الإمام أحمد بن حنبل قياسًا على الصحيحين فإنه يرجع إلى شروط كُلٍّ منهم؛ إذ إن أحمد كان إذا روى في الفضائل تساهل، أما إذا روى في الأحكام تشدد، لكن البخاري رحمه الله ومسلمًا كانا لا يتساهلان في رواية الفضائل أو غيرها، وهذا ما جعل ذكر فضائل بني أمية في مسند أحمد أكثر مما جاء في الصحيحين.

الشبهة الخامسة والعشرون

اتهام ابن أبي حاتم الرازي بسرقة علم البخاري(*)

مضمون الشبهة:

يتهم بعض المغرضين أبا محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي بسرقة العلم؛ إذ إنه نسخ كتاب البخاري "التاريخ الكبير" في كتابه "الجرح والتعديل"، طاعنين بذلك في علم ابن أبي حاتم الرازي؛ لأنه مجرد ناقل لما كتبه البخاري، وكذلك يقدحون في أمانته؛ لأنه لم يُشِر إلى ذلك في كتابه، وإنما أورده على أنه من عنده هو. رامين من وراء ذلك إلى الطعن في عَلَمٍ من أعلام السنة المحمدية وأحد رجالات الجرح والتعديل.

وجوه إبطال الشبهة:

١) من الثابت عند علماء السنة أن ابن أبي حاتم إمام من أئمة الحديث في عصره، وله العديد من المؤلفات في هذا المجال غير كتاب "الجرح والتعديل"، وقد أثبت جدارته في جميعها.

٢) إنَّ كتاب "الجرح والتعديل" هو توضيح لأحكام كتاب "التاريخ الكبير"، وتكميل له، وهو كتاب فيه حكم على الرجال بالجرح أو التعديل وليس نسخة منه كما يزعم بعضهم.

(*) أسس الحكم على الرجال حتى نهاية القرن الثالث الهجري، د. عزيز رشيد محمد الدايني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.

٣) إنَّ مصادر ابن أبي حاتم ومنهجه في كتاب "الجرح والتعديل" ينفيان كونه نسخة من كتاب البخاري "التاريخ الكبير".

التفصيل:

أولا. مكانة ابن أبي حاتم العلمية:

من الثابت عند علماء السنة أن ابن أبي حاتم إمام من أئمة الحديث في عصره، وله العديد من المؤلفات في هذا المجال، وهو أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران أبو محمد بن أبي حاتم الحنظلي الرازي، ولد سنة (٢٤٠هـ)، إمام من أئمة الحديث في عصره ووارث علم أبيه في النقد الحديثي، رحل إلى البلدان وطوَّف في الآفاق في طلب الحديث النبوي الشريف وهو في بداية فتوته، وتتلمذ على شيوخ الحديث في عصره، ومن أئمته وشيوخه: أبوه (أبو حاتم الرَّازي)، وأبو سعيد الأشج، والحسن بن عرفة، والزعفراني، ويونس بن عبد الأعلى، وعلي بن المنذر الطريقي، وأحمد بن سنان، ومحمد بن إسماعيل الأَحْمَسي، وحجَّاج بن الشاعر، ومحمد بن حسان الأزرق، ومحمد بن عبد الملك بن زَنْجَوْيه، وإبراهيم المُزني، والربيع بن سليمان المؤذّن، وبَحْر بن نَصْر، وسعدان بن نَصْر، والرَّمادي، وأبو زُرعة، وابن وَارَة، وخلائق من طبقتهم، وممن بعدهم بالحجاز والعراق والعجم ومصر والشام والجزيرة والجبال...

وروى عنه: ابن عَدِي، وحُسين بن علي التميمي، والقاضي يوسف الميَانَجي، وأبو أحمد الحاكم، وعلي بن عبد العزيز بن مَرْدَك، وأحمد بن محمد البصير الرازي، وعبد الله بن محمد بن أسد الفقيه، وأبو علي حَمْد بن عبد الله الأصبهاني، وإبراهيم بن محمد بن يزداد وأخوه أحمد، وإبراهيم بن محمد النصر آباذي، وأبو سعيد بن عبد الوهَّاب الرازي، وعلي بن محمد القصَّار، وخلق سواهم.

وقد صنَّف ابن أبي حاتم رحمه الله في علوم الإسلام المختلفة لا سيما الحديث النبوي الشريف ورجاله؛ وقد ذكر الذهبي عددًا منها في سيره فقال: "له كتاب نفيس في الجرح والتعديل، أربع مجلدات، وكتاب "الرد على الجهمية"، مجلد ضخم، انتخبت منه، وله تفسير كبير في عدة مجلدات، عامته آثار بأسانيده، ومن أحسن التفاسير، وصنف "المسند" في ألف جزء، وكتاب "الزهد"، وكتاب "الكنى"، وكتاب "الفوائد الكبير"، وفوائد "أهل الري"، وكتاب "تقدمة الجرح والتعديل"، وله كتاب "العلل"، مجلد كبير"[1].

وذكر الشيخ المعلمي في تقدمة كتاب الجرح والتعديل عددًا آخر جمعه من تراجمه المختلفة.

هذا عن مصنفاته، وأما عن علمه بالجرح والتعديل وغير ذلك من العلوم المختلفة، فقد أجمع المؤرخون له على مكانته البارزة وعلمه الواسع.

قال أبو يعلى الخليلي: أخذ أبو محمد علم أبيه وأبي زُرعة، وكان بحرًا في العلوم ومعرفة الرجال، صَنَّف في الفقه وفي اختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار. قال: وكان زاهدًا، يُعدُّ من الأبدال[2]؛ وقد روى ابن

---

١. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٣/ ٢٦٣:٢٦٥).

٢. الأبدال: الأولياء والعبّاد عند الصوفية، وسموا بذلك؛ لأنهم كلما مات واحد منهم أُبْدل بآخر، أو هو لقب يطلقه الصوفية على رجال الطبقة من مراتب الملوك عندهم.

صاعد ببغداد في أيامه حديثًا أخطأ في إسناده؛ فأنكره عليه ابن عقدة، فخرج عليه أصحاب ابن صاعد وارتفعوا إلى الوزير علي بن عيسى، فحبس ابن عقدة، ثم قال الوزير: من يُرْجع إليه في هذا؟ فقالوا: ابن أبي حاتم، فكتبوا إليه في ذلك، فنظر، وتأمّل فإذا الصواب مع ابن عقدة، فكتب إلى الأمير بذلك، فأطلق ابن عقدة وعظُم شأنه، وقد كان في ذلك العصر جماعة من كبار الحفاظ ببغداد وما قرُب منها، فلم يقع الاختيار إلا على ابن أبي حاتم مع بُعد بلده.

وقال علي بن أحمد الفرضي: ما رأيت أحدًا ممن عَرَف عبدَ الرحمن ذَكَرَ عنه جهالة قط.

وقال الخليلي: يُقال: إن السنَّة بالرَّي ختمت بابن أبي حاتم.

وقال الإمام أبو الوليد الباجي: عبد الرحمن بن أبي حاتم ثقة حافظ.

وسمع ابن مهرويه يحيى بن معين يقول: "إنا لنطعن على أقوام، لعلهم قد حطوا رحالهم في الجنة من أكثر من مائتي سنة"، فقال ابن مهرويه: فدخلت على عبد الرحمن بن أبي حاتم، وهو يقرأ على الناس كتاب "الجرح والتعديل" فحدثته بهذا فبكي، وارتعدت يداه، حتى سقط الكتاب، وجعل يبكي، ويستعيدُني الحكاية، ويعلق الذهبي على هذا الخبر بقوله: "أصابه على طريق الوجل وخوف العاقبة؛ وإلا فكلام الناقد الورِع في الضعفاء من النصح لدين الله، والذب عن السنة"[1].

وقال عنه ابن حجر في لسان الميزان: "الحافظ الثبت ابن الحافظ الثبت"[2].

ونقل قول مسلمة بن قاسم عنه قال: "كان ثقة، جليل القدر، عظيم الذكر، إمامًا من أئمة خراسان"[3].

ومن هذا كله يتبين لنا أن لابن أبي حاتم مكانة علمية عظيمة، وأنه من أكبر أئمة عصره الذين شهد لهم العلماء بالثقة والمعرفة، وكثرة مؤلفاته في علوم الحديث وغيرها تدل على غزارة علمه، وهذا كله يدحض كونه مجرد ناسخ لكتب أخرى في كتبه.

ثانيًا. كتاب "الجرح والتعديل" هو توضيح لأحكام كتاب "التاريخ الكبير" وتكميل له، وليس نسخة منه:

لا شك أن لكتاب "التاريخ الكبير" للإمام البخاري مكانة عظيمة؛ حيث جمع فيه الرواة من الصحابة الكرام فمن بعدهم إلى طبقة شيوخه، ولمكانته العظيمة في هذا العلم فقد شهد له شيوخه بفضل هذا الكتاب؛ إذ قال هو نفسه: أخذ إسحاق بن راهويه كتاب "التاريخ" الذي صنفت، فأدخله على عبد الله ابن طاهر، فقال: أيها الأمير ألا أُريك سحرًا؟ قال: فنظر فيه عبد الله فتعجب منه، وقال: لست أفهم تصنيفه"[4]. إن من فضل هذا الكتاب ما جعل أحد شيوخه وهو إسحاق بن راهويه يسميه سحرًا.

لكن تاريخ البخاري خالٍ ـ في الغالب ـ من التصريح بالحكم على الرواة بالتعديل أو الجرح؛ فأحس الإمامان الجليلان أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي

---

١. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٣/ ٢٦٤: ٢٦٨).

٢. لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: خليل بن محمد العربي، دار المؤيد، السعودية، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، (٤/ ٤٢٥).

٣. المرجع السابق، (٤/ ٤٢٥).

٤. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٢/ ٤٠٣).

وأبو زُرعة عبيد بن عبد الكريم الرازي - وهما من أقران البخاري ونظرائه في العلم والمعرفة والإمامة - أحسا بغموض أسلوب البخاري في تاريخه، وعدم وضوح أحكامه فأحبا توضيحه وتكميله. فجلس عبد الرحمن بن أبي حاتم وصنف كتابه "الجرح والتعديل" لأجل هذا وغيره[1].

ومن هنا شاع بين بعض أهل العلم أن هذا الكتاب ما هو إلا نسخة من كتاب "التاريخ"؛ فقد قال الإمام أبو أحمد الحاكم (ت: ٣٧٨هـ) وهو المعروف بالحاكم الكبير: "كنت بالرّيّ وهم يقرءون على عبد الرحمن بن أبي حاتم كتاب "الجرح والتعديل" فقلت لابن عَبْدَويه الورَّاق: هذه ضُحكة، أراكم تقرءون كتاب "تاريخ البخاري" على مشيختكم على الوجه، وقد نسبتموه إلى أبي زُرعة وأبي حاتم. فقال: يا أبا أحمد، اعلم أن أبا زُرعة وأبا حاتم لما حُمِل إليهما "تاريخ البخاري" قالا: "هذا علم لا يُستغنى عنه، ولا يحسن بنا أن نذكره عن غيرنا، فأقعدا عبد الرحمن فسألهما عن رجل بعد رجل وزادا فيه ونقصا"[2].

والذي يدفع باتجاه هذا الرأي نقاط أخرى وهي:

- كثيرًا ما نقارن بين الرواة المترجم لهم في الكتابين فنجد أن ما في كتاب "الجرح" هو تلخيص واختصار لما في كتاب "التاريخ الكبير"؛ إذ يورد في التاريخ الكبير نماذج من مرويات الراوي بعد ذكر الروايات وما تضمنه كلام البخاري من دقائق خاصة.
- وقد تجد أن ما ذَكره ابن أبي حاتم في "الجرح" هو عين ما ذُكر في "التاريخ" ونماذجه كثيرة.
- وقد تقف على زيادات نقدية في "الكبير" لم ترد في "الجرح".
- وقد يورد في "الجرح" أسماء رواة كما أوردهم في "التاريخ" يقول: لا نعرفه.
- يندر وجود ترجمة في "التاريخ" إلا وهي موجودة - بنصها أو بفوائد أخرى - في كتاب "الجرح".

فمثل هذه الملحوظات تؤكد اعتماد أبي حاتم وأبي زُرعة على كتاب البخاري وتأثرهما به، وإفادة ابن أبي حاتم منه إفادة قصوى"[3]. لكنه من الظلم الكبير لكتاب "الجرح والتعديل" أن نعتبره مجرد رواية لكتاب "التاريخ الكبير" أو أن ذلك ضحكة كما قال الإمام الحاكم؛ وذلك للأسباب الآتية:

- أن عدد تراجم "التاريخ الكبير" بلغت "١٣٩٨٣" ترجمة مع الكُنى، في حين زادت تراجم كتاب "الجرح" على "١٨٠٠٠" ترجمة؛ فكتاب احتوى على زيادة نحو خمسة آلاف راوٍ لا يصح أن يقال فيه: إنه مجرد نسخة وقراءة لكتاب آخر.
- أنك تجد في التراجم المشتركة كثيرًا من الإضافات في نقد الرواة وشيوخهم وتلامذتهم وأسمائهم لا تجدها في التاريخ الكبير.
- أنه يوجد عدد من التراجم أسقطها أبو حاتم

١. أسس الحكم على الرجال، عزيز رشيد، مرجع سابق، ص١٥٧، ١٥٨.

٢. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٦/ ٣٧٣).

٣. منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل، محمد سعيد حوى، ص٢٠٣، نقلًا عن: أسس الحكم على الرجال حتى نهاية القرن الثالث الهجري، عزيز رشيد محمد الدايني، مرجع سابق، ص١٥٨.

وأبو زُرعة من الكتاب مع وجودها في الكبير، مما يدل على استقلالية هؤلاء النقاد وأنهم وإن أفادوا من كتاب "التاريخ الكبير" فإنهم لم يكونوا مجرد ناقلين.

- أننا نلاحظ أن أبا حاتم وأبا زرعة كثيرًا ما ينتقدان الإمام البخاري على إدخاله بعض الرواة في الضعفاء، وعلى بعض أسماء الرواة وأحوالهم.
- أن دراسة شخصية أبي حاتم وأبي زُرعة ومِنْ بعدهما ابن أبي حاتم، ودراسة مقدمة كتاب "الجرح والتعديل" تلفتنا إلى حقيقة مهمة؛ وهي أن هؤلاء أعلام في النقد الحديثي، خبراء في الرواة وعلل مروياتهم، وأن لكتاب "الجرح والتعديل "منهجه النقدي المستقل، وأن ابن أبي حاتم قد انتقى هذا الكتاب من مصادر كثيرة"[1].

يقول ابن أبي حاتم مبينًا ذلك: "وقصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل في كتابنا هنا إلى العارفين به العالمين له متأخرًا بعد متقدم، إلى أن انتهت بنا الحكاية على أَبِي وأَبِي زُرعة رحمهما الله ولم نحك عن قوم قد تكلموا في ذلك لقلة معرفتهم به، ونسبنا كل حكاية إلى حاكيه، والجواب على صاحبه، ونظرنا في اختلاف أقوال الأئمة في المسئولين عنهم، فحذفنا تناقض قول كل واحد منهم، وألحقنا بكل مسئول عنه ما لاق به وأشبهه من جوابهم، على أننا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من كتاب "الجرح والتعديل" كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه العلم؛ رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم من بعد، إن شاء الله تعالى، وخرّجنا الأسامي كلها على حرف المعجم، وتأليفها، وخرجنا ما كثر منها في الحرف الواحد على المعجم أيضًا في أسماء آبائهم؛ ليسهل على الطالب إصابة ما يريد منها ويتجه لموضع الحاجة إليها إن شاء الله"[2].

وبعد هذا فإن الذي لا شك فيه أن أسلوب ابن أبي حاتم في كتاب "الجرح والتعديل" يختلف عن أسلوب البخاري في "التاريخ الكبير" في قضية جوهرية أساسية ألا وهي الحكم على الرجال جرحًا وتعديلًا والتي هي لبّ الكتابين معًا.

فالإمام البخاري يعتمد في الأعم الأغلب طريقة إيراد المرويات في تراجم الرواة للحكم عليهم؛ فكل حديث منها يقابل لفظة نقدية عند غيره من النقاد.

أمّا ابن أبي حاتم فيعتمد ألفاظًا نقدية بعينها في الأعم الأغلب في تقويم الرواة توثيقًا أو تضعيفًا حتى استوعب الكثير من أقوال أئمة الجرح والتعديل في الرجال، فصار خلاصة لجهود السابقين العارفين بهذا الفن[3].

ثالثًا. مصادر ابن أبي حاتم ومنهجه في كتابه "الجرح والتعديل" ينفيان كونه نسخة من كتاب البخاري "التاريخ الكبير":

١. مصادر ابن أبي حاتم في كتابه تختلف عن مصادر البخاري:

يقول العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني مبينًا مصادر ابن أبي حاتم في كتابه "الجرح والتعديل": "لقد

١. أسس الحكم على الرجال، عزيز رشيد، مرجع سابق، ص١٥٩ بتصرف.

٢. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، مرجع سابق، (٢/ ٣٨).

٣. انظر: أسس الحكم على الرجال، عزيز رشيد، مرجع سابق، ص١٥٧: ١٦١. مقدمة كتاب الجرح والتعديل، تحقيق: المعلمي اليماني، مرجع سابق، ج١.

حرص ابن أبي حاتم على استيعاب نصوص أئمة الفن في الحكم على الرواة بتعديل أو جرح، وقد تحصل في يده ابتداءً نصوص ثلاثة من الأئمة، وهم: أبوه وأبو زُرعة والبخاري، أما أبوه وأبو زُرعة فكان يسائلهما في غالب التراجم التي أثبتها في كتابه ويكتب جوابهما، وأما نصوص البخاري فإنه استغنى عنها بموافقة أبيه للبخاري في غالب تلك الأحكام، ومعنى ذلك أن أبا حاتم كان يقف على ما حكم به البخاري فيراه صوابًا في الغالب فيوافقه عليه فينقل عبد الرحمن كلام أبيه، وكان محمد بن يحيى الذهلي قد كتب إليهم فيما جرى للبخاري في مسألة القرآن، على حسب ما تقوله الناس على البخاري، كما ذكره ابن أبي حاتم في ترجمة البخاري من كتابه، فكأن هذا هو المانع لابن أبي حاتم من نسبة أحكام البخاري إليه. ثم تتبع ابن أبي حاتم نصوص الأئمة فأخذ عن أبيه، ومحمد بن إبراهيم بن شعيب ما رواه عن عمرو بن علي الفلّاس مما قاله باجتهاده، ومما يرويه عن عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان مما يقولانه باجتهادهما ومما يرويانه عن سفيان الثوري وشعبة، وأخذ عن صحيح عبد الله بن أحمد بن حنبل ما يرويه عن أبيه، وأخذ عن صالح أيضًا وعن محمد بن أحمد بن البراء ما يرويانه عن علي بن المديني مما يقوله باجتهاده، ومما يرويه عن سفيان بن عيينة، وعن عبد الرحمن بن مهدي، وعن يحيى بن سعيد القطان.

وحرص ابن أبي حاتم على الاتصال بجميع أصحاب الإمام أحمد ويحيى بن معين، فروى عن أبيه عنهما، وعن أبيه عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين، وروى عن جماعة من أصحاب أحمد وابن معين، منهم: صالح بن أحمد، وعلي بن الحسن الهسنجاني، والحسين بن الحسن أبو معين الرازي، وإسماعيل بن أبي الحارث أسد البغدادي، وعبد الله بن محمد بن الفضل أبو بكر الأسدي، ووصفه في ترجمة زياد بن أيوب بأنه "كان من جلة أصحاب أحمد بن حنبل" وأخذ عن عباس الدوري تاريخه.

وكاتَب ابن أبي حاتم عبد الله بن أحمد بن حنبل، وقال: "كتب بمسائل أبيه، وبعلل الحديث، وكان صدوقًا ثقة". وكاتب حرب بن إسماعيل الكرماني، فكتب إليه بما عنده عن أحمد وكاتب أبا بكر بن أبي خيثمة، فكتب إليه بما عنده عن ابن معين وغيره.

وروى عن محمد بن حمويه بن الحسن ما عنده عن أبي طالب أحمد بن حميد صاحب أحمد بن حنبل عن أحمد، وروى عن عبد الله بن بشر البكري الطالقاني ما عنده عن الميموني صاحب أحمد عن أحمد وكاتب علي بن أبي طاهر القزويني، فكتب إليه بما عنده عن الأثرم صاحب أحمد عن أحمد، وكاتب يعقوب بن إسحاق الهروي، فكتب إليه بما عنده عن عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين. وأخذ عن علي بن الحسين بن الجنيد ما عنده عن محمد بن عبد الله بن نمير.

فقد سعى مؤلفه أبلغ سعي في استيعاب جميع أحكام أئمة الجرح والتعديل في الرواة إلى عصره"[1].

فهذا الكتاب يُعدُّ ـ بحق ـ أهم كتب هذا الفن ومنه يستمد جميع من بعده؛ ولذلك قال المزي في خطبة تهذيبه: واعلم أن ما كان في هذا الكتاب ـ تهذيب

١. مقدمة كتاب الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، مرجع سابق، (١/ ١٦).

الكمال - من أقوال أئمة الجرح والتعديل ونحو ذلك فعامته منقول من كتاب الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي الحافظ ابن الحافظ[1].

٢. منهج ابن أبي حاتم في كتابه يختلف عن منهج البخاري في تاريخه:

ومما ينفي كون كتاب "الجرح والتعديل" نسخة من كتاب "التاريخ الكبير" هو اختلاف منهج الكتابين؛ فقد بيَّن ابن أبي حاتم منهجه الذي اعتمده في كتابه وسار عليه في مقدمة نفيسة وضعها في كتابه عُرفت "بتقدمة المعرفة"، وهي عبارة عن مدخلٍ للكتاب بيَّن فيها أهمية السنَّة، وكيفية تمييز صحيحها من سقيمها بمعرفة عدول الرواة ومجروحيهم وطبقاتهم ومراتبهم في التصدق والصدق، ثم قدم ترجمة مُسْتفيضة للعلماء المعتمدين في جرح الرجال وتعديلهم، وجعلهم حتى عصره أربع طبقات، وأراد بهذه التراجم بيان درجتهم في العلم، ومعرفتهم بالرجال، وتوثيق معاصريهم لهم، وقد ذكر في الترجمة ما تفوق به صاحب الترجمة من علم؛ كاهتمام سفيان الثوري بتدوين العلم، ومعرفة شعبة بن الحجاج بمراسيل وعلل الحديث[2]، ولا يخفى ما لهذه التراجم المتسفيضة من أهمية كبيرة؛ لأن أصحابها عليهم مدار أحكام الجرح والتعديل، فلزم التعريف بهم أولًا ليطمئن المرء إلى أنهم لم يصدروا أحكامهم عن جهالة أو هوى.

وفي بداية كتاب "الجرح والتعديل" شرح ابن أبي حاتم بعض ألفاظ الجرح والتعديل، وبيَّن أنه استوعب الرواة حتى المهملين من الجرح أو التعديل رجاء وجود الجرح أو التعديل فيهم، ويذكر أحيانًا من ليست له رواية عن النبي ﷺ[3].

لقد حرص ابن أبي حاتم على ترتيب كتابه، وكان يراعي في تقديم التراجم وتأخيرها شرف المُسمين بذاك الاسم، وفعل الآتي:

- قدم المُسمين باسم أحمد لشرف هذا الاسم. ثم ذكر إبراهيم، ثم رتب باقي الأسماء على حروف المعجم، ولكن بالنظر إلى الحرف الأول فقط؛ ففي باب الألف "باب أحمد - باب إبراهيم - باب إسماعيل - باب إسحاق - باب أيوب - باب آدم... اعتبارًا بالحرف الأول فقط وهو الألف، ولم ينظر إلى الحرف الثاني؛ فضلًا عما بعده.
- رتَّب أسماء كل حرف على أسماء آبائهم على حروف المعجم، لكنه في كل ذلك لا يراعي إلا الحرف الأول فقط؛ فقدم في الأحمدين مَنْ أول اسم أبيه ألف، ثم مَنْ أول اسم أبيه باء وهكذا.
- عقد لكل اسمٍ بابًا، فيقول: باب من يُسمى إبراهيم، باب من يُسمى إسحاق وهكذا، فإذا كثرت التراجم في الباب رتبها على أبواب ذيلية بحسب أول أسماء الآباء... وربما توسع في الترتيب، كما فعل فيمن اسمه محمد واسم أبيه؛ فقد رتبهم على أبواب باعتبار أول اسم الجد، من اسمه محمد واسم أبيه عبد الله، وأول اسم جده ألف، ثم من اسمه محمد واسم أبيه عبد الله، وأول اسم جده باء وهكذا، وختم كل اسم

١. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، مرجع سابق، (١/ ١٥٢).

٢. بحوث في تاريخ السنة المشرفة، د. أكرم ضياء العمري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط٢، ١٩٧٢م، ص١١٩، ١٢٠.

٣. المرجع سابق، ص١٢٠.

من الأسماء التي تكثر التراجم فيها بباب لمن يُسمى ذلك الاسم ولم ينسب، وختم كل حرف بباب للأفراد وهم الذين لا يوجد في الرواة من يُسمى ذلك الاسم إلا واحد.

- رتَّب الكتاب على حروف المعجم، لكنه تجاوز بتقديم الصحابة على غيرهم، إلا أنه يتبع كل اسم بمن يوافقه في الاسم واسم الأب من غير الصحابة، فيبدأ ـ مثلًا ـ بباب من اسمه محمد وأول اسم أبيه ألف فيذكر صحابيًّا، ثم من يوافقه في اسمه واسم أبيه، وهكذا؛ فيقع اسم كل صحابي في بابه باعتبار اسمه وباعتبار اسم أبيه أيضًا، وهذا يختلف عن صنيع البخاري في تاريخه.

- ختم ابن أبي حاتم كتابه "الجرح والتعديل" بستة أبواب هي:

الباب الأول: للذين لم يُعرفوا إلا بابن فلان، ورتبهم على أبواب ذيلية باعتبار أسماء الآباء.

والباب الثاني: من يقال له: "أخو فلان" فيه ترجمة واحدة.

والباب الثالث: المبهمات ـ فيه ترجمتان فقط ـ "رجل عن أبيه... مولى سباع".

والباب الرابع: لمن عُرف ابنه ولم يُعرف هو ـ فيه ترجمة واحدة ـ "رشيد الهجري عن أبيه".

والباب الخامس: لمن لم يعرف إلا بكنيته، ورتبها على أبواب ذيلية بحسب الحروف.

والباب السادس: لمن تعرف بكنيتها من النساء، ورتبها على الحروف أيضًا، وهذا الترتيب إلى حد ما يشبه ترتيب البخاري.

مضمون تراجمه: غالب التراجم تتضمن اسم الراوي واسم أبيه وأحيانًا اسم جده وكنيته، ونسبته وبعض شيوخه وتلاميذه، وربما يحدد مكان الراوي بذكر البلدة التي يسكنها، والرحلات التي قام بها، وربما حدد السنة التي رحل فيها، وأحيانًا يُشير إلى صفات المترجم الخُلقية والجسمية والعقلية، كما يبين عقيدته لا سيما إذا كانت مخالفة لعقائد أهل السنة والجماعة، ويذكر مصنفاته إن كانت له مصنفات، وقلَّما يشير إلى طبقة المترجم أو سنة وفاته؛ فمن الصعب ضبط سنيِّ وفيات العدد الضخم من الرواة الذين ترجم لهم.

- حرص ابن أبي حاتم على ذكر مِهَن الرواة متى تسنَّى له ذلك وخصوصًا القضاة منهم، ولا يخفى أن معرفة مهنة الراوي يُمكن أن تكون عاملًا إضافيًّا يُفيد التفريق بين الرواة والشيوخ، ومن خلالها أيضًا يمكن تحليل شخصيته والتعرف على صفاته، وتظهر أهمية هذا عند الأئمة الذين جرَّحوا ببعض المِهَن.

- إن معظم تلك التراجم قصيرة تتراوح بين سطر وخمسة أسطر، ولكن هناك تراجم قليلة تميزت بالطول كترجمة سفيان الثوري التي استغرقت ثمانين سطرًا، وكذلك بعض تراجم المشهورين من العلماء، ومعظمهم وردت تراجمهم في "تقدمة المعرفة".

- جعل ابن أبي حاتم من وَكْده[1] تتبع الأوهام التي وقعت للإمام البخاري حينما ذكر بعض الرواة في "الضعفاء" و"التاريخ الكبير" ليسوا بضعفاء، فقد انتقد ابن أبي حاتم البخاري في "التاريخ الكبير" في رسالة

١ . وكْده: هَمُّه ومراده.

سماها "بيان خطأ البخاري في تاريخه"[1].

وقد تعقبه في عدة مواضع في كتابه "الجرح والتعديل" مُبينًا أنه أدخل في الضعفاء مَنْ لا يستحقون وصفهم بالضعف.

- وقد يذكر ابن أبي حاتم الرجل ولا يَحْضُره عَمَّن روى، ولا من روى عنه، أو يستحضر أحدهما دون الآخر فيدع لما لا يحضره بياضًا "روى عن... روى عنه..." ويكثر ذلك في الأسماء التي ذكرها البخاري ولم ينص عليها.

- لقد أكثر ابن أبي حاتم في كتابه من إيراد ألفاظ الجرح والتعديل، واستوعب الكثير من أقوال أئمة الجرح والتعديل في الرجال، فصار خلاصة لجهود السابقين العارفين بهذا الفن حتى عصره، ينقل كل ذلك بالأسانيد الصحيحة المتصلة بالسماع أو القراءة، أو المكاتبة، وفي آخر ترجمة طاوس من الكتاب قول الراوي عنه: سَألْنا أبا عبد الرحمن بن أبي حاتم فقلنا: هذا الذي تقول: سُئل أبو زُرعة: سأله غيرك وأنت تسمعه أو سأله وأنت لا تسمع؟ فقال: لا كلما أقول سُئل أبو زُرعة- فإني سمعته منه إلا أنه سأله غيري بحضرتي؛ فلذلك لا أقول: سألته أنا، فلا أدلس بوجه ولا لسبب، أو نحو ما قال.

- لقد استعمل عبد الرحمن ألفاظًا نقدية كثيرة امتلأ بها كتابه، فيندر أن تجد ترجمة إلا وقد حشد ابن أبي حاتم أقوال النقاد فيها جرحًا أو تعديلًا؛ فقد نقل أقوال شعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، والإمام مالك، ثم أقوال الإمامين الجهبذين يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وهكذا حتى انتهى إلى عصره فأكثر النقل عن أبيه وأبي زُرعة الرازيين؛ حتى إن القارئ قد يقع على تراجم ليس فيها قول شعبة أو قول أحمد... ولكنه من الصعب ألا يجد لأبي حاتم وأبي زُرعة أقوالًا فيها، وقد حرص أن يوثق تلك الأقوال بالأسانيد الصحيحة المتصلة إلى قائلها[2].

وقد قسَّم ابن أبي حاتم ألفاظ الجرح والتعديل في كتابه إلى مراتب بحسب القوة في الاحتجاج، فقد قال رحمه الله: "وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب هي:

الأولى: إذا قيل للواحد: إنه ثقة أو متقن ثبت، فهو ممن يحتج بحديثه.

الثانية: إذا قيل له: صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه.

الثالثة: إذا قيل: شيخ، فيكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية.

الرابعة: إذا قيل: صالح الحديث، فإنه يكتب حديثه للاعتبار.

الخامسة: إذا أجابوا في الرجل بلين الحديث، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارًا.

السادسة: إذا قيل: ليس بقوي فهو بمنزلة الأولى في كتابة حديثه إلا أنه دونه.

السابعة: إذا قيل: ضعيف الحديث، فهو دون الثاني

---

١. بحوث في تاريخ السنة، أكرم ضياء العمري، مرجع سابق، ص١١٣.

٢. أسس الحكم على الرجال حتى نهاية القرن الثالث الهجري، د. عزيز رشيد، مرجع سابق، ص١٦٣: ١٧٠ بتصرف.

لا يُطرح حديثه بل يعتبر به.

الثامنة: إذا قيل: متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب، فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه[1].

ويتبين لنا من هذا التقسيم أنه جعل المنازل الأربعة الأولى للتعديل، والمنازل الأربعة الأخرى للتجريح، وهذا التقسيم يتضمن اصطلاحات خاصة به، وليست من عند البخاري أو من عند غيره، حتى يقال: إن ابن أبي حاتم ليس أصيلًا في مؤلفه هذا.

وقد سار على طريقة ابن أبي حاتم في تأليفه وأسلوبه المقدسي في "كماله"، والمزي في "تهذيب الكمال" ... وهكذا اعتمدوا في تصنيفهم على طريقة إيراد ألفاظ الجرح والتعديل في تراجم الرواة في الأعم الأغلب.

ومما سبق يتضح لنا أن مصادر ومنهج ونمط تأليف كتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم يختلف ـ إلى حد كبير ـ مع مصادر ومنهج ونمط البخاري في تأليفه "التاريخ الكبير"، بما يتنافى مع اتهام بعضهم لابن أبي حاتم بأنه سرق علم البخاري، وإنما جاء كتاب "الجرح والتعديل" لإزالة غموض أسلوب البخاري في تاريخه ولتوضيح أحكامه ولتكميله وغير ذلك، لكنه من الظلم الكبير لكتاب "الجرح والتعديل" اعتباره مجرد رواية لكتاب "التاريخ الكبير".

الخلاصة:

- عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي إمام من أئمة الحديث في عصره، ووارث علم أبيه في النقد الحديثي، رحل إلى البلدان وطوَّف في الآفاق في طلب الحديث النبوي الشريف وهو في بداية شبابه، وكان حُجَّة في عصره يُحتكم إليه بالرغم من وجود جماعة من كبار الحفاظ في عصره.

- لقد صنف رحمه الله في علوم الإسلام المختلفة لا سيما الحديث النبوي ورجاله، ومن مؤلفاته: التفسير في أربعة مجلدات، وكتاب علل الحديث مجلدان، وكتاب المسند في ألف جزء، والفوائد الكبير، وفوائد الرازيين، والزهد، وثواب الأعمال، والمراسيل، والرد على الجهمية، والكُنى، وتقدمة المعرفة، والجرح والتعديل.

وهذا مؤشر على غزارة علمه ووافر عطائه ومكانته وقدره بما يتنافى مع اتهامه بسرقة علم البخاري، وإلا فمن أين أتى ببقية مؤلفاته الأخرى؟!

- إنَّ لكتاب "التاريخ الكبير" للبخاري أهميته الكبرى ومزاياه الفنية، لكنه جاء خِلْوًا ـ في الغالب ـ من التصريح بالحكم على الرواة بالتعديل أو التجريح، وقد أحس الإمامان الجليلان (أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي وأبو زُرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي)، وهما من أقران البخاري ونظرائه في العلم والمعرفة والإمامة، أحسا بغموض أسلوب البخاري في تاريخه، وعدم وضوح أحكامه فأحبا توضيحه وتكميله؛ فجلس عبد الرحمن بن أبي حاتم وصنف كتابه "الجرح والتعديل" لأجل هذا.

- من الثابت اعتماد أبي حاتم وأبي زُرعة كتاب البخاري "التاريخ الكبير" وتأثرهما به، وإفادة ابن أبي حاتم منه إفادة قصوى، لكنه من الظلم الكبير لكتاب "الجرح والتعديل" أن نعتبره مجرد رواية لكتاب "التاريخ الكبير" أو نسخة منه.

---

١. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، مرجع سابق، (٢/ ٣٧).

- إن دراسة شخصية أبي حاتم وأبي زُرعة ومن بعدهما ابن أبي حاتم ودراسة مقدمة كتاب "الجرح والتعديل" تدلنا على أن هؤلاء أعلام في النقد الحديثي، خبراء في الرواة وعلل مروياتهم وأن لكتاب "الجرح والتعديل" منهجه النقدي المستقل، وأن ابن أبي حاتم انتقى هذا الكتاب من مصادر كثيرة، وقد بين منهجه في الجرح والتعديل بيانًا مستقلًا.
- لا شك أن أسلوب ابن أبي حاتم في كتابه "الجرح والتعديل" يختلف عن أسلوب الإمام البخاري في "التاريخ الكبير" في قضية جوهرية أساسية ألا وهي الحكم على الرجال جرحًا وتعديلًا والتي هي لبُّ الكتابين معًا وذلك كالآتي:
- يعتمد الإمام البخاري ـ في الأعم الأغلب ـ طريقة إيراد المرويات في تراجم الرواة للحكم عليهم؛ فكل حديث منها يقابل لفظة نقدية عند غيره من النقاد.
- يعتمد ابن أبي حاتم ـ في الأغلب الأعم ـ ألفاظًا نقدية بعينها في تقويم الرواة توثيقًا أو تضعيفًا، حتى استوعبت الكثير من أقوال أئمة الجرح والتعديل في الرجال، فصار خلاصة لجهود السابقين العارفين بهذا الفن سواء كان البخاري أو غيره.
- حرص ابن أبي حاتم على ترتيب كتابه، كما حرص على ذكر مِهن الرواة متى تسنَّى له ذلك، وخصوصًا القضاة منهم، ثم نبه على الأوهام التي وقعت للإمام البخاري حينما ذكر بعض الرواة في "الضعفاء" و"التاريخ الكبير" وهم ليسوا بضعفاء؛ فانتقده مبينًا أنه أدخل في الضعفاء من لا يستحقون وصفهم بالضعف.
- قسم ابن أبي حاتم ألفاظ الجرح والتعديل إلى ثماني طبقات: أربع للتعديل وأربع للجرح، ولم يترك الاعتبار بالراوي إلا في المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح.
- لقد بلغت تراجم "التاريخ الكبير" (١٣٩٨٣) ترجمة مع الكُنى، في حين زادت تراجم كتاب "الجرح والتعديل" على (١٨٠٠٠) ترجمة، فكتاب احتوى على زيادة نحو خمسة آلاف راوٍ لا يصح أن يقال عنه: إنه مجرد نسخة من كتاب آخر.

خلاصة القول أن كتاب "الجرح والتعديل" استفاد صاحبه فيه من كتاب "التاريخ الكبير" للبخاري استفادة عظيمة إلا أنه استفاد من كثير غيره أيضًا، وجمع لنا هذه المعلومات ليضيف لها كثيرًا، ويخرجها في ثوب يستحسنه كل من يراه.

الشبهة السادسة والعشرون

اتهام النسائي ببُغْضِ معاوية رضي الله عنه(*)

مضمون الشبهة:

يتهم بعض المغالطين الإمام النسائي ببُغْض معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه؛ ويستدلون على ذلك بأنه ألف كتابًا في فضائل علي دون معاوية، كما أنه لما سُئل عنه في دمشق قال: "ألا يرضى معاوية رأسًا برأس حتى يُفَضَّل" ويرون أن هذا يُعدُّ طعنًا منه في معاوية رضي الله عنه. رامين من وراء ذلك إلى الطعن في عدالة أئمة الحديث

(*) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، الوزير اليماني، مرجع سابق.

عامة والإمام النسائي خاصة.

وجه إبطال الشبهة:

- لقد نصَّ النسائي على فضل معاوية رضي الله عنه وصحبته، وروى عنه أحاديث عديدة في سننه، ولم يثبت عنه ما يدل على بُغْضِه له، وما قاله في دمشق ليس ذمًّا فيه إنما هو كف عن التحدث عنه، وأما تأليفه كتابًا في فضائل علي رضي الله عنه فكان رجاء منه أن يهدي الله به كثرة من رآهم ينحرفون عن علي في دمشق.

التفصيل:

هل كان النسائي يبغض معاوية؟!

لم يثبت عن النسائي ما يدل على بغضه معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، أما سبب هذا الاتهام فإنه عندما سئل في دمشق عن معاوية بن أبي سفيان، قال: ألا يرضى معاوية رأسًا برأس حتى يُفَضَّل؟

"قال الحافظ أبو القاسم ابن عساكر: وهذه الحكاية لا تدل على سوء اعتقاد أبي عبد الرحمن في معاوية بن أبي سفيان، وإنما تدل على الكف عن ذكره بكل حال.

ثم روى بإسناده عن أبي الحسن علي بن محمد القابسيّ، قال: سمعت أبا عليّ الحسن بن أبي هلال يقول: سئل أبو عبد الرحمن النسائي عن معاوية بن أبي سفيان صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إنما الإسلام كدار لها باب، فباب الإسلام الصحابة، فمن آذى الصحابة إنما أراد الإسلام، كمن نقر الباب إنما يريد دخول الدار، قال: فمن أراد معاوية فإنما أراد الصحابة"[1].

فهل مَنْ يُبْغِض معاوية يقول مثل ذلك؟! وكيف يبغضه وقد روى عنه كثيرًا في سننه؛ منها ما رواه عن مجمع بن يحيى الأنصاري قال: "كنت جالسًا عند أبي أمامة بن سهل بن حنيف فأذن المؤذن، فقال: الله أكبر. الله أكبر فكبر اثنتين، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله فتشهد اثنتين، فقال: أشهد أن محمدًا رسول الله فتشهد اثنتين، ثم قال: حدثني هكذا معاوية بن أبي سفيان عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم"[2].

وروى عن معاوية بن أبي سفيان: "أن **رسول الله** صلى الله عليه وسلم قال: إن الرجل ليسألني الشيء فأمنعه حتى تشفعوا فيه فتؤجروا، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: اشفعوا تؤجروا"[3].

وروى عن سعيد المقبري قال: "رأيت معاوية بن أبي سفيان على المنبر ومعه في يده كبه من كبب النساء من شعر، فقال: ما بال المسلمات يصنعن مثل هذا. إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: أيما امرأة زادت في رأسها شعرًا ليس منه فإنه زور تزيد فيه"[4].

وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة التي رواها عنه، أليست روايته عنه دليلًا على محبته له واعترافه بصحبته وفضله العظيم؟!

وكيف يبغضه النسائي وفضائله رضي الله عنه كثيرة ومعروفة

---

١. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، مرجع سابق، (١/ ٣٤٠).

٢. صحيح: أخرجه النسائي في سننه، كتاب: الأذان، باب: القول مثل ما يتشهد المؤذن، (٢/ ٢٤)، رقم (٦٧٥). وصححه الألباني في سنن النسائي بأحكام الألباني.

٣. صحيح: أخرجه النسائي في سننه، كتاب: الزكاة، باب: الشفاعة في الصدقة، (٥/ ٧٨)، رقم (٢٥٥٧). وصححه الألباني في سنن النسائي بأحكام الألباني.

٤. صحيح: أخرجه النسائي في سننه، كتاب: الزينة، باب: وصل الشعر بالخرق، (٨/ ١٤٤)، رقم (٥٠٩٣). وصححه الألباني في سنن النسائي بأحكام الألباني

وكانت على مَرْأى ومسمع من الصحابة ولم ينكرها أحد منهم، وقد ذكر العلماء له فضائل كثيرة والنسائي من أعلم الناس بها؛ منها:

- أنه اشترك في غزوة حنين، وقد قال ﷻ فيها: ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٦﴾ ﴾ (التوبة). فكان ﷺ من المؤمنين الذين أنزل الله سكينته عليهم مع النبي ﷺ، كما أنه ممن وعدهم الله الحسنى؛ قال ﷻ: ﴿ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١٠﴾ ﴾ (الحديد).
- دعاء الرسول ﷺ لمعاوية، ومن ذلك قوله ﷺ: "اللهم اجعله هاديًا، مهديًّا، واهد به"[1].

وقال ﷺ: "اللهم علِّم معاوية الكتاب والحساب وقِهِ العذاب"[2].

وعليه، فإن فضائل معاوية بن أبي سفيان كثيرة، ولا يستطيع أن ينكرها أحد؛ لأنها ثابتة بأقوال الرسول ﷺ.

وأما تأليف الإمام النسائي لكتاب "خصائص علي" فقد أفصح هو عن سبب تأليفه له فقال: "دخلت إلى دمشق والمنحرف عن علي بها كثير، فصنفت كتاب "الخصائص" رجاء أن يهديهم الله ﷻ بهذا الكتاب"[3].

ومن هنا يتبين لنا كيف أنهم حملوا عليه واتهموه ببغض معاوية ﷺ فالتمسوا ذلك من اختصاص علي بكتاب جمع فيه فضائله دون معاوية أو غيره، ولا حجة لهم في ذلك؛ لأنه أبان عن السبب في ذلك"، ثم صنف بعد ذلك فضائل أصحاب رسول الله ﷺ، وقرأها على الناس"[4].

ولك أن تعلم أن النسائي رحمه الله "كان من بحور العلم، مع الفهم، والإتقان، والبصر، ونقد الرجال، وحسن التأليف، جال في طلب العلم في خراسان، والحجاز، ومصر، والعراق، والجزيرة، والشام، والثغور، ثم استوطن مصر، ورحل الحفاظ إليه، ولم يبق له نظير في هذا الشأن[5].

وقال محمد بن المظفر الحافظ: "سمعت مشايخنا بمصر يصفون اجتهاد النسائي في العبادة بالليل والنهار، وأنه خرج إلى الغزو مع أمير مصر فوصف من شهامته وإقامته السنن المأثورة في فداء المسلمين، واحترازه عن مجالس السلطان الذي خرج معه والانبساط في المأكل، وأنه لم يزل ذلك دأبه إلى أن استشهد بدمشق من جهة الخوارج"[6].

وهذا مما يؤكد براءته رحمه الله مما اتُّهم به؛ إذ إنه كف عن الحديث عن سيدنا معاوية ﷺ امتثالًا لقوله تعالى: ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ۖ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ ۖ

---

١. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: المناقب، باب: مناقب معاوية بن أبي سفيان (١٠/ ٢٣٠)، رقم (٤٠٩٥). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٣٨٤٢).

٢. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند الشاميين، مسند العرباض بن سارية عن النبي ﷺ، رقم (١٧١٩٢)، وحسنه الأرنؤوط في تعليقه على المسند، وصححه الألباني في الصحيحة برقم (٣٢٢٧).

٣. العواصم والقواصم، الوزير اليماني، مرجع سابق، (١/ ٦٢٥).

٤. تهذيب الكمال، المزي، مرجع سابق، (١/ ٣٣٨).

٥. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٤/ ١٢٧).

٦. تذكرة الحفاظ، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٧٠٠).

وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿١٤١﴾ (البقرة)، فقتله الخوارج.

قال الدارقطني عنه: "خرج حاجًا فامتُحِن بدمشق وأدرك الشهادة، فقال: احملوني إلى مكة، فحمل، وتوفي بها، وهو مدفون بين الصفا والمروة... وهو أفقه مشايخ مصر في عصره وأعلمهم بالحديث والرجال"[1]، وعليه يتبين أنه لا دليل على بُغض النسائي لمعاوية ، بل الدليل الثابت هو العكس، فقد مدحه وأثنى عليه، بالإضافة إلى روايته عنه في سننه ®.

الخلاصة:

- إن بُغْض الصحابة من كبائر الذنوب التي يُفَسَّق فاعلها؛ فلا يجوز الطعن فيهم لما ثَبُتَ من تعديل الله تعالى وتعديل رسوله لهم، وإنَّ إمامًا كالنسائي له من العلم والدين والصلاح ما قد علمت، فلا يمكن أن يطعن في صحابي كمعاوية وإن كانت الحقيقة تدل على غير ما ذهب إليه هؤلاء، فقد ثبت عن النسائي أنه قال لما سُئِل عن معاوية: "إنما الإسلام كدار لها باب، فباب الإسلام الصحابة، فمن آذى الصحابة إنما أراد الإسلام، كمن نقر الباب إنما يريد دخول الدار، قال: فمن أراد معاوية فإنما أراد الصحابة".

فهل يُعقل أن يكون هذا كلامُ مُبْغِض؟! وكيف يُبغضه وقد روى عنه العديد من الأحاديث في سننه؟!

- إن قوله في معاوية: "ألا يرضى معاوية رأسًا برأس حتى يُفَضَّل" ليس فيه ذم لمعاوية وبغضه وإنما تدل على الكف عن ذكره بكل حال، وكان سبب تأليفه لكتاب في فضائل علي دون معاوية رضي الله عنهما أنه لما دخل دمشق وجد المنحرف عن عليّ والمبغض له فيها كثير، فقال: رجوت أن يهديهم الله به.

الشبهة السابعة والعشرون

اتهام ابن حجر العسقلاني بالتساهل في أحكامه النقدية(*)

مضمون الشبهة:

يتهم بعض الواهمين الحافظ ابن حجر العسقلاني بالتساهل في أحكامه النقدية على الأحاديث، ويستدلون على ذلك بقبوله حديث الغرانيق؛ إذ قال: "إن تظاهر الروايات يجعل له أصلًا ما...".

متسائلين: كيف يقبل محدث كبير كابن حجر هذا الحديث مع أنه ظاهر البطلان؟!

وجها إبطال الشبهة:

١) إن ابن حجر لم يصحح حديث الغرانيق، وبالتالي لا يُعد متساهلًا في قبوله لمجرد قوله: إن كثرة طرقها ـ قصة الغرانيق ـ دليل على أن لها أصلًا بقدر ما يُعدُّ اجتهادًا منه في تمحيص آراء العلماء والمفسرين قبله، واختيار ما يناسب النبوة المحمدية الداعية إلى التوحيد، وليس في تأويله للرواية ما يناقض مبادئ الشرع

---

١. المرجع السابق، (٢/ ٧٠١).

® في **"فضل معاوية "** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثانية عشرة، من الجزء الثاني (تدوين السنة والوضع فيها). وفي **"حقيقة دعاء النبي على معاوية"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثالثة والثلاثين، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة).

(*) موقع أهل الحديث. www.ahl alhadeeth.com.

القويم، ولا ما يحط من مكانة النبي ﷺ ونبوته.

٢) لقد كان ابن حجر معتدلًا في أحكامه النقدية، بعيدًا عن التعسف أو التساهل، يدل على ذلك ثناء العلماء عليه قديمًا وحديثًا، وتراجعه عن بعض آرائه في الفتح، فكيف يُوصف بما ليس فيه، وهو حافظ عصره وانعقدت كلمة العلماء على إنصافه وعلمه وحفظه.

التفصيل:

أولا. توضيح ابن حجر أن للحديث أصلا لا يدل على تصحيحه له ولا يطعن في عصمة النبي ﷺ:

إن الذين ظنوا أن الإمام الحافظ ابن حجر قد أخطأ عندما ذكر قصة الغرانيق في شرحه لصحيح البخاري عند التعرض لشرح قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾ (الحج: ٥٢)، إنما وهموا في ذلك؛ لأنه لم يذكر تصحيح الرواية، ولكنه ذكر أن للقصة أصلًا وليس معنى أن للقصة أصلًا أن تكون صحيحة، وهو لم يقصد هذا، فقال ردًّا على من ينكر وجود القصة: "وجميع ذلك لا يتمشى على القواعد، فإن الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها دل على أن لها أصلًا"[1].

وهذا يدل على شدة نباهته، وأنه إنما أراد ذكرها والتنبيه عليها؛ لأجل أن ينبه على ما وقع فيها من خطأ في فهم ما حدث، يقول: "وإذا تقرر ذلك تعين تأويل ما وقع فيها مما يُستنكر وهو قوله: ألقى الشيطان على لسانه: تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى، فإن ذلك لا يجوز حمله على ظاهره؛ لأنه يستحيل عليه ﷺ أن يزيد في القرآن عمدًا ما ليس منه، وكذا سهوًا إذا كان مغايرًا لما جاء به من التوحيد لمكان عصمته"[2].

ثم بعد ذلك تتبع آراء المفسرين والعلماء في تفسير هذه الرواية واختار الأنسب الذي يناسب مقام النبوة الشريفة، فقال: "وقيل: كان النبي ﷺ يرتل القرآن فارتصده الشيطان في سكتة من السكتات ونطق بتلك الكلمات محاكيًا نغمته بحيث سمعه من دنا إليه فظنها من قوله وأشاعها"، وهذا أحسن الوجوه، ويؤيده ما سبق في صدر الكلام عن ابن عباس رضي الله عنهما من تفسير ﴿تَمَنَّىٰٓ﴾ بتلا، وكذا استحسن ابن العربي هذا التأويل، وقال قبله: إن هذه الآية نص في مذهبنا في براءة النبي ﷺ مما نُسب إليه. قال: ومعنى قوله تعالى: ﴿فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ أي في تلاوته، فأخبر تعالى في هذه الآية أن سنته في رسله إذا قالوا قولًا زاد الشيطان فيه من قبل نفسه، فهذا نص في أن الشيطان زاده في قول النبي ﷺ، لا أنه ﷺ قاله. قال: وقد سبق إلى ذلك الطبري لجلالة قدره وسعة علمه وشدة ساعده في النظر، فصوب على هذا المعنى وحوَّم عليه"[3].

وعلى هذا فإن الحافظ ابن حجر رحمه الله لم يكن وحده الذي ذكر أن للقصة أصلًا، ولكنه تتبع أقوال المفسرين واختار ما يتناسب مع مقام النبوة المحمدية، وأولها تأويلًا برأ فيه النبي ﷺ مما نُسب إليه.

وأصل هذه القصة ما وقع للنبي ﷺ في مكة في بداية الدعوة، أنه حين أوحيت إليه سورة النجم قرأها على جمعٍ من المسلمين والمشركين، فلما بلغ إلى قول الله تعالى:

١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، (٨/ ٢٩٣).

٢. المرجع السابق، (٨/ ٢٩٤).

٣. السابق، (٨/ ٢٩٤).

﴿ أَفَمِنْ هَٰذَا الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ ﴿٥٩﴾ وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ ﴿٦٠﴾ وَأَنتُمْ سَامِدُونَ ﴿٦١﴾ فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا ﴿٦٢﴾ ﴾ (النجم) سجد رسول الله ﷺ، وسجد معه جميعُ مَن حضر من المسلمين والمشركين، إلا أمية بن خلف.

فعن ابن عباس رضي الله عنهما: "أن النبيَّ ﷺ سَجَدَ بالنجْم، وسَجَدَ معه المسلمون والمشركون، والجن والإنس"[1].

وعن ابن مسعود ﷺ قال: "أوَّلُ سورةٍ أُنزلت فيها سجدةٌ (والنَّجْمِ)، قال: فسَجَد رسول الله ﷺ، وسجد من خلفه، إلَّا رَجُلًا رأيته أخذ كفًّا مِنْ تراب فسَجَد عليه، فرأيته بعد ذلك قُتِل كافرًا، وهو أمية بن خَلَف"[2].

وقد جاءت بعض الروايات تفسِّرُ سبب سجود المشركين مع النبي ﷺ، وسببَ استجابتهم لأمر الله تعالى، حاصلُها أن الشيطان ألقى في أثناء قراءته كلماتٍ على لسان النبي ﷺ فيها الثناء على آلهتهم، وإثبات الشفاعة لها عند الله، وهذه الكلمات هي: "تلك الغرانيق العُلى، وإن شفاعتهن لَتُرتَجَى" وأن المشركين لما سمعوا ذلك فرحوا واطمأنوا وسجدوا مع النبي ﷺ.

وليس في القصة على فرض صحتها ـ وهذا مستبعد ـ أي طعن في عصمة التبليغ والرسالة؛ لأن النسخ والتصحيح جاء بوحي من الله، وسواء كان الخطأ من النبي ﷺ أو بإيهام الشيطان على أسماع المشركين، فإن المآل واحد، وهو وقوع الحق وزهوق الباطل، والإخلال بمقتضى الرسالة لا يكون إلا باستمرار الباطل واختلاطه بكلام الله تعالى، وذلك ما لم يكن ولن يكون.

يقول شيخ الإسلام في "مجموع الفتاوى": "وهذه العصمة الثابته للأنبياء هي التي يحصل بها مقصود النبوة والرسالة، فلا يستقر في ذلك خطأ باتفاق المسلمين. ولكن هل يصدر ما يستدركه الله فينسخ ما يلقي الشيطان ويحكم الله آياته ؟ هذا فيه قولان: والمأثور عن السلف يوافق القرآن بذلك.

والذين منعوا ذلك من المتأخرين طعنوا فيما ينقل من الزيادة في سورة "النجم" بقوله: "تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى"، وقالوا: إن هذا لم يثبت. ومن علم أنه ثبت قال: هذا ألقاه الشيطان في مسامعهم ولم يلفظ به الرسول ﷺ.

ولكن السؤال وارد على هذا التقدير أيضًا، وقالوا في قوله ﷻ: ﴿ إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ ﴾ (الحج: ٥٢): هو حديث النفس.

وأما الذين قرروا ما نقل عن السلف فقالوا: هذا منقول نقلًا ثابتًا لا يمكن القدح فيه، والقرآن يدل عليه بقوله: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٢﴾ لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ ۗ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ ﴿٥٣﴾ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ ۗ وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: سجود القرآن، باب: سجود المسلمين مع المشركين، والمشرك نجس ليس له وضوء، (٢/ ٦٤٤)، رقم (١٠٧١).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التفسير، باب: ﴿ فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا ﴾، (٨/ ٤٨٠)، رقم (٤٨٦٣).

ءَامَنُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٥٤﴾ ﴾ (الحج).

فقالوا: الآثار في تفسير هذه الآية معروفة ثابتة في كتب التفسير والحديث، والقرآن يوافق ذلك، فإن نسخ الله لما يُلقي الشيطان، وإحكامه آياته، إنما يكون لرفع ما وقع في آياته، وتمييز الحق من الباطل حتى لا تختلط آياته بغيرها، وجعل ما ألقى الشيطان فتنة للذين في قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم، إنما يكون إذا كان ذلك ظاهرًا يسمعه الناس لا باطنًا في النفس، والفتنة التي تحصل بهذا النوع من النسخ، من جنس الفتنة التي تحصل بالنوع الآخر من النسخ، وهذا النوع أدل على صدق الرسول وبعده عن الهوى من ذلك النوع، فإنه إذا كان يأمر بأمر ثم يأمر بخلافه ـ وكلاهما من عند الله وهو مصدق في ذلك ـ فإذا قال عن نفسه: إن الثاني هو الذي من عند الله وهو الناسخ، وإن ذلك المرفوع الذي نسخه الله ليس كذلك، كان أدل على اعتماده للصدق، وقوله الحق، وهذا كما قالت عائشة رضي الله عنها: "لو كان محمد كاتمًا شيئًا من الوحي لكتم هذه الآية الكريمة ﴿ وَتُخۡفِي فِي نَفۡسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبۡدِيهِ وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُ ﴾(الأحزاب:٣٧)".

وقصة الغرانيق لا تناقض أو تضاد أصلًا شرعيًّا ولا نصًّا من كتاب الله ﷻ ولا من سنته ﷺ، فهي من القسم الثالث ولهذا أوردها العلماء، بل إنّ قصة الغرانيق يمكن أنْ تكون في معنى قول الله ﷻ: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ﴾ (الحج: ٥٢).

فبيَّن ﷻ أنه ما أرسل من نبي ولا رسول إلا إذا تمنى، يعني: إذا قرأ وتلا كتابه ألقى الشيطان في أمنيته، يعني: تكلم الشيطان بجنس صوته ليعتقد زيادة في كلامه من جهة الشيطان، وهذا ما جاء في قصة الغرانيق المعروفة، وفي قوله ﷻ في سورة النجم لما تلا النبي ﷺ: ﴿ أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ ﴿٢٠﴾ ﴾ (النجم) جاء في القصة أنه قال: "وإنّهنّ الغرانيق العلا وإنّ شفاعتهنّ لترتجى" وأشباه ذلك أو كما جاء، فجاءت زيادة فيها تصحيح عبادة غير الله ﷻ، فلما سمع المشركون ذلك سجدوا فأنزل الله ﷻ قوله: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ ﴾[1].

ومما سبق يتضح لنا أن الحافظ ابن حجر لم يكن وحده الذي قرر أن أصل القصة موجود، ولكنه تتبع آراء المفسرين والعلماء قبله، واختار أصوبها الذي يتناسب مع مقام النبوة المحمدية التي ترفض الشرك بكل أنواعه وتدعو إلى وحدانية الله تبارك وتعالى وليس في تأويله لهذه القصة ما يدعو إلى تعسفه أو تساهله في نقد الأحاديث، ولكنه الاجتهاد الذي حظيت به الشريعة الإسلامية دون غيرها إذا كان موافقًا للكتاب والسنة ولا يخالفهما في أصول الدين والشريعة.

ثانيًا. مكانة ابن حجر العسقلاني العلمية، وتراجعه عن بعض آرائه دليل على موضوعيته وإنصافه:

إن الحافظ ابن حجر من الأئمة المشهود لهم في علم الحديث ومعرفة رجاله، نقدًا وتفنيدًا وتصنيفًا وتضعيفًا وتصحيحًا؛ لذلك آثر معظم العلماء الأخذ بآرائه

---

١. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، مرجع سابق، (١٠/ ٢٩٠: ٢٩٢).

النقدية في علم الحديث؛ لكونه محدثًا فقيهًا، فقد جمع بين الفقه والحديث، وبين أيدينا أعظم شاهدين على ذلك وهو كتابه الفذ "فتح الباري بشرح صحيح البخاري"، وكتابه في الرجال "تقريب التهذيب"، الذي وضع فيه خلاصة تحريه وبحثه في أحوال الرجال، حتى إن العلماء يجعلون حكمه فيه على الرجال هو أولى الأحكام بالاتباع.

وقد كان إمام عصره في العلم والحفظ والإتقان؛ لذلك أثنى علماء عصره عليه، وعلى ما تمتع به من ذكاء خارق.

وقد شهد له بذلك شيخه العراقي، وبأنه أعلم أصحابه بالحديث. وقال ابن حجر: "وسُئل (أي العراقي) عند موته: مَنْ بقي من الحفاظ؟ فبدأ بي، وثنَّى بولده، وثلَّث بالشيخ نور الدين (أي: الهيثمي)"[١].

وقال البقاعي: "سمعت شيخنا الحافظ تاج الدين الغرابيلي ـ كان من أعلم الناس بأخبار العالم ـ يحلف بالله تعالى جهد أيمانه أنه ما رأى مثله، ولا رأى هو مثل نفسه، وأنه ما دخل إلى دمشق بعد بني عساكر أجلّ منه، ولا مثله".

ونقل البقاعي أيضًا كلام الفاسي حيث قال: "وبالجملة فهو أحفظ أهل العصر للأحاديث، والآثار، وأسماء الرجال المتقدمين منهم والمتأخرين، والعالي من ذلك والنازل، مع معرفة قوية بعلل الأحاديث، وبراعة حسنة في الفقه وغيره"[٢].

وقد نقل السخاوي ثناء جملة من العلماء عليه في كتابه "الجواهر والدرر"؛ ومن هؤلاء:

نجم الدين عمر بن فهد الهاشمي حيث قال: وكان رحمه الله فريد عصره، ونسيج وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بالعلل، وأسماء الرجال، وأحوال الرواة، والجرح والتعديل، والناسخ والمنسوخ، والمشكلات...".

وقال القاضي قطب الدين الخيضري ـ وهو تلميذه: "وقد لازم الاشتغال، والإشغال، والإفادة، وعرف العالي والنازل، وحفظ المتون، ونظر في الرجال، وطبقاتهم، ومعرفة تراجمهم من جرح وتعديل، وحقق جميع أنواع هذه الصناعة وغيرها؛ من فقه، وأصول، وعربية، ومشاركة في متون كثيرة".

وقال العلامة عز الدين عبد السلام القدسي، شيخ الصلاحية: "إن لم يكن ـ يعني ابن حجر ـ مثل البخاري، فلا يقصر عنه"[٣].

إن هذا الثناء العاطر على الحافظ ابن حجر ليصور لنا تصويرًا واضحًا شخصية هذا العالم المتبحر في العلوم، والذي حاز قصب السبق في ميدان التصنيف والتأليف، فضلًا عن علو مكانته العلمية، وعظيم همته، وحسن سيرته، وجميل أخلاقه، فرحمه الله رحمة واسعة[٤].

ورغم هذه المكانة العلمية فإنه كان أحيانًا يتراجع عن بعض آرائه إذا اتضح له أن الحق بخلاف ما رأى،

١. مقدمة تغليق التعليق على صحيح البخاري، ابن حجر، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، (١/ ١٦٨).
٢. المرجع السابق، (١/ ١٦٩، ١٧٠).
٣. الجواهر والدرر، السخاوي، ص٥٦، نقلًا عن: تغليق التعليق، ابن حجر، مرجع سابق، ص١٧٠:١٧٢ بتصرف.
٤. تغليق التعليق، ابن حجر، مرجع سابق، (١/ ١٧٠: ١٧٢) بتصرف.

والأمثلة على ذلك كثيرة في شرحه لفتح الباري ومنها:

١. أن البخاري قال في "كتاب العلم" من "صحيحه" باب ما جاء في العلم، وقوله تعالى ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾﴾ (طه): "واحتج بعضهم في القراءة على العالم بحديث ضمام بن ثعلبة"، قال ابن حجر: "والمحتج هو الحميدي شيخ البخاري، قاله في كتاب "النوادر" له، كذا قال بعض من أدركته، وتبعته في المقدمة، ثم ظهر لي خلافه، وأن قائل ذلك أبو سعيد الحداد"[1].

٢. قال ابن حجر: "ولا خلاف أن آية الحجاب نزلت حين دخوله ﷺ بها - أي: بزينب رضي الله عنها فثبت أن الحجاب كان قبل قصة الإفك، وقد كنت أمليتُ في أوائل كتاب "الوضوء": أن قصة الإفك وقعت قبل نزول الحجاب، وهو سهو، والصواب بعد نزول الحجاب فليُصلح هناك"[2]، وهذه الشواهد تدل على أن أهل الحديث عمومًا، وابن حجر خاصةً لم يثبت عنهم التعصب لرأي ما، ولا لشخص ما، وإنما كانت بغيتهم ووجهتهم الحق والصواب دائمًا لا يحيدون عنها.

وقد جمع الشيخ "مشهور حسن سليمان" ما تراجع عنه الحافظ ابن حجر في "الفتح" في جزء لطيف سماه: "تراجعات ابن حجر العسقلاني في فتح الباري"[3].

الخلاصة:

- لقد كان الحافظ ابن حجر من الأئمة المجتهدين في عصره، وقد أدى هذا الاجتهاد إلى أنه رأى أن قصة الغرانيق لها أصل لا يمكن إغفاله، وهذا لا يعني أنه رأى أنها صحيحة، ولكنه تتبع الطرق المختلفة التي ذكرت هذه الرواية فظهر عنده وجودها ووجود الشيء ليس دليلًا على صحته.
- لم يكن الحافظ ابن حجر رحمه الله هو الوحيد الذي ذكر هذه الرواية، ولكنه تتبع آراء المفسرين والعلماء الذين ذكروها، وفندها، واختار منها ما يناسب عصمة النبي ﷺ وينفي عنه الوقوع فيما ينافي تلك العصمة.
- لقد كان للإمام ابن حجر مكانة عالية رفيعة في عصره، فقد لقبه شيخه العراقي بالحافظ، لقوة ذاكرته وشدة حفظه، وقد أثنى عليه العلماء كثيرًا، وأفرد الإمام السخاوي جزءًا خاصًّا في كتابه "الجواهر والدرر"، تحدث فيه عن ابن حجر وثناء علماء عصره عليه، ووصفهم إياه بالعلم والمعرفة وحفظ المتون والنظر في الرجال وطبقاتهم، ومعرفة تراجمهم من جرح وتعديل، فهل مَنْ أثنى عليه كل هؤلاء يكون متساهلًا في إصدار الأحكام النقدية.

---

١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١/ ١٨٠).

٢. المرجع السابق، (٨/ ٣١٨).

٣. خصائص أهل الحديث والسنة، محمد محب الدين أبو زيد، مرجع سابق، ص١٦٨.

الشبهة الثامنة والعشرون

إنكار الاحتجاج بآراء الألباني الحديثية(*)

مضمون الشبهة:

يدَّعي بعض المتوهمين عدم الاحتجاج بآراء الألباني الحديثية، ويستدلون على ذلك بأنه تعدى على الصحيحين، عندما تكلم في بعض أحاديثهما، وهو بذلك قد ضرب بإجماع الأمة على صحتهما عرض الحائط. كما أنه مُتَّهم بالخيانة العلمية؛ لأنه عندما تحدث عن بشير بن المهاجر في قصة رجم ماعز بن مالك، قال عنه: "لين الحديث" كما قال ابن حجر، وعند الرجوع للتقريب نجد الحافظ يقول عنه: "إنه صدوق لين الحديث"، فهو بذلك قد نقل من كلام ابن حجر ما يدل على التجريح، وترك ما يدل على الإنصاف، ليصل إلى غرضه، وهذه خيانة للأمانة العلمية، مضيفين أنه لا يحسن اللغة العربية، وأنه جاهل بها؛ لأنه غير عربي، ويستدلون على ذلك بما ذكره الشيخ الأعظمي عنه في كتابه "الألباني شذوذه وأخطاؤه". رامين من وراء ذلك إلى التقليل من جهود الشيخ الألباني في الحديث من خلال الطعن فيه وعدم الاحتجاج بآرائه.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن ثناء العلماء المعاصرين على الشيخ الألباني، وكذلك رجوعهم إليه في دقائق الأمور الحديثية، واعتماد الهيئات والمجامع العلمية والإسلامية عليه، يدلنا على أن الشيخ الألباني ملك أدوات علم الحديث جيدًا، ولو كان غير ذلك لكان هؤلاء جميعًا أول من يعلم بحاله، وأبعد الناس عن اعتماده.

٢) إن ما فعله الشيخ الألباني مع الصحيحين لا يسمى تعديًا، وإنما هو من قبيل اجتهاد العلماء الذي أقرَّه علماء الأمة؛ ولهذا وجدنا الشيخ الألباني يدافع بشدة عن الصحيحين وأحاديثهما التي توجه إليها المطاعن من جانب بعض المتقدمين والمتأخرين، ولم يكن نقده بدعًا، فقد سبقه خيرة النقاد الأفذاذ إلى ذلك.

٣) إن اختصار الشيخ الألباني لكلام الحافظ ابن حجر في التقريب لا يدل على خطئه؛ لأن الحافظ حينما قال: "صدوق" فإنما أراد العدالة، وعندما قال: "لين الحديث" أراد درجة الحفظ، وهذا ما كان يحتاجه الألباني في الحكم عليه، وهو ما يدل على مدى تخصصه وعلمه بمصطلح الحديث.

٤) لقد كان الألباني مُتقِنًا للغة العربية وليس أدل على ذلك من مؤلفاته وكتاباته في الحديث والفقه واللغة، فضلًا عن تعلمه على أيدي مشايخ دمشق، والأصل العربي ليس شرطًا في إجادة العربية وامتلاك ناصيتها، وهل كان سيبويه والبخاري والترمذي وغيرهم عربًا؟!

التفصيل:

أولا. مكانة الشيخ الألباني العلمية:

لقد كانت ساحة علماء الحديث والسنة قد أجدبت، وضعف نبتها، وجفَّت أغصانها وتساقطت أوراقها، وانقطع ثمرها، والناس من فوقها ينظرون يمنة ويسرة،

(*) ردع الجاني المتعدي على الألباني، طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة التوعية الإسلامية، مصر، ط٢، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م. حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه، محمد بن إبراهيم الشيباني، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ط٢، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

علَّمهم يرون فيها رجلًا يخلف الأولين الغابرين، ممن أعلى الله بهم منار السنة النبوية، فتعود أبصارهم إليهم كليلة حسيرة، ليجدوا أمامهم ما خلف أولئك من كتب مسطورة لمن وراءهم، بذلوا فيها جهدًا ضخمًا في جمع الآثار والسنن والأحاديث وترتيبها ترتيبًا حسنًا، يسهل على القارئ النظر فيها، والرجوع إليها عند الحاجة، على ما في بعض هذه الكتب من صعوبة في استخراج الآثار والأحاديث منها، وهذا الأمر لا يجهله طالب العلم، فضلًا عن العالم الباحث، والناظر المدقق.

إن كتب السنة؛ من صحاح، وسنن، ومسانيد، وجوامع، ومصنفات، وأجزاء، على كثرتها وغزارة الجهد الذي بذل في تأليفها، وتصنيفها، وجمعها، وتحقيقها، والاستدراك عليها، والزيادة على أصولها على مر العصور والأجيال، قد ظلت بحاجة إلى تحقيق دقيق، وإحاطة أشمل وأوسع بأسانيد الآثار والسنن والأحاديث التي حشدت فيها، كي تصير إلى حال من الصحة، يطمئن إليها الباحث أكثر وأكثر.

ولا ريب أن مثل هذا العلم ينوء بالعصبة أولي القوة والجلادة من أهل العلم، فأن يقيض الله له رجلًا واحدًا كالشيخ الألباني يجمع الله في شخصه فنون علم السنة لنعمة جليلة، ليس على الشيخ الألباني فقط، بل على الأمة كلها، فهنيئًا لأمة أنبت الله فيها هذا الشيخ الذي ألان الله له الحديث كما ألان لداود الحديد.

ولو أن شهادات أهل العصر من شيوخ السنة وأعلام الحديث والأثر اجتمعت، فصيغت منها شهادة واحدة، وأجمعت في شخص واحد، ثم وُضعت على منضدة تاريخ العلماء، فإننا نحسب أن تكون شهادة صادقة في عَلَم الحديث الأوحد، أستاذ العلماء، وشيخ الفقهاء وكبير المجتهدين في هذا الزمان، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

وحسب طالب العلم أن يلم بأي كتاب من كتب الشيخ الألباني؛ ليرى رسوخ قدمه، وطول باعه، وسعة اطلاعه، وكثرة استدراكه، ودقة استقصائه، وحسن ترتيبه ونظمه، وتلاحق حججه، وعلو برهانه، وحضور ذهنه، وقوة عارضته، ونفاذ بصيرته، وشدة تمكنه، ولكن كما يقال: المعاصرة حرمان، غير أنها كلمة إن صدقت في غير الشرع فهي قد نَبَتْ عنه ونأت، فأي حرمان هذا الذي أراده له الشانئون الجاهلون، ومدرسته قد امتدت أروقتها، حتى شملت آفاق الأرض، وصارت كتبه في صمت مهيب، تحرر العقول من الخرافة والأساطير[1].

لذا فإن مكانة الشيخ الألباني في علم الحديث واضحة وضوح الشمس لدى الأمة، وإن ذلك ليتضح من خلال نقاط ثلاث:

1. **ثناء العلماء والفضلاء على الشيخ الألباني:**

يقول العلامة محب الدين الخطيب عن الشيخ الألباني: "إنه من دعاة السنة الذين وقفوا حياتهم علي العمل لإحيائها"[2].

ويقول العلامة عبد العزيز بن باز عن الشيخ الألباني: "لست أشك في علمه وفضله وسعة اطلاعه وعنايته بالسنة، زاده الله علمًا وتوفيقًا"[3].

---

1. حياة الألباني، محمد بن إبراهيم الشيباني، مرجع سابق، (٢/ ٥٤٩: ٥٥٢) بتصرف.
2. المرجع السابق، (٢/ ٥٤١).
3. ثلاث رسائل في الصلاة، عبد العزيز بن باز، نقلًا عن: ردع الجاني المتعدي على الألباني، مرجع سابق، ص١٩

وقال مرة أخرى: "ما رأيت تحت أديم السماء عالمًا بالحديث في العصر الحديث مثل العلامة محمد بن ناصر الألباني"[1].

وقال العلامة محمد بن صالح العثيمين عنه: "قد عرفت عنه أنه ذو علم جم في الحديث رواية ودراية، وأن الله تعالى قد نفع بما كتبه كثيرًا من الناس، من حيث العلم، ومن حيث المنهاج والاتجاه إلى علم الحديث، وهذه ثمرة كبيرة للمسلمين ولله الحمد"[2].

ويقول الشيخ مقبل بن هادي الوادعي: إن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى لا يوجد له نظير في علم الحديث، والذي أعتقده وأدين لله به أن الشيخ من المجددين الذين يصدق عليهم قول الرسول ﷺ: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها"[3].

٢. اعتماد أهل العلم عليه ورجوعهم إليه:

لقد كان الألباني ولا يزال مرجعًا لكثير من أهل العلم، فكانوا يلتقون به، ويسمعون منه، ويحضرون مجالسه، ويراسلونه، ويستفيدون منه في علوم الحديث وغيره.

فقد رغب الشيخ العلامة "راغب الطباخ" رحمه الله مؤرخ حلب المشهور في لقاء الشيخ الألباني، والألباني يومئذ شاب في مقتبل العمر، وقد أظهر الشيخ راغب الطباخ إعجابه بالشيخ لما سمع من نشاطه في الدعوة إلى الكتاب والسنة، واشتغاله في علوم الحديث، ورغب في إجازته بمروياته، وكان له ذلك، وقدم إليه كتابه "الأنوار الجلية في مختصر الأثبات الحلبية" ختمه بإجازات مشايخه له"[4].

والتقى بالشيخ عبد الصمد شرف الدين المحقق المعروف، أحد كبار علماء الديار الهندية الكبار، وقد كتب مرة يقول: "هذا وقد وصل إلى الشيخ عبيد الله الرحماني شيخ الجامعة الإسلامية (يعني: الجامعة السلفية في بنارس ـ الهند) استفسار من دار الإفتاء بالرياض من المملكة العربية السعودية عن حديث غريب في لفظه، عجيب في معناه، له صلة قريبة بزمننا هذا، فاتفق رأى من حضر هاهنا من العلماء على مراجعة أكبر عالم بالأحاديث النبوية في هذا العصر ألا وهو الشيخ الألباني"[5].

كما التقى بالدكتور مصطفى الأعظمي الذي طلب منه بوساطة صاحب المكتب الإسلامي في بيروت ـ زهير الشاويش ـ مراجعة تعليقاته وتخريجاته على كتاب "صحيح ابن خزيمة" وإضافة وتعديل ما يراه مناسبًا في ذلك.

يقول الدكتور مصطفى الأعظمي: "وفضيلة الشيخ المحدث الكبير ناصر الدين الألباني له مني وافر الشكر، فقد قبل القيام بمراجعة الطبع وكتابة التعليقات

١. حياة الألباني، محمد بن إبراهيم الشيباني، (١/ ٦٥، ٦٦) بتصرف

٢. المرجع السابق، (٢/ ٥٤٣).

٣. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الملاحم، باب: ما يذكر في قرن المائة، (١١/ ٢٥٩)، رقم (٤٢٨٢)، وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٤٣٩١).

٤. حياة الألباني، محمد بن إبراهيم الشيباني، مرجع سابق، (١/ ٦٥).

٥. المرجع السابق، (١/ ٦٧).

اللازمة التي رفعت من قيمة الكتاب المعنوية، ويسر سبل الاستفادة منه"[1].

وغير هؤلاء كثيرون من أهل العلم والفضل الذين شهدوا للشيخ الألباني بالتفرد في علم الحديث، "وعليه، فالسعي في الطعن فيمن هذه صفته، واتهامه بما يتبرأ منه عوام الناس؛ فضلًا عن خواصهم، سعي في الطعن في شهادة هؤلاء الأفاضل، واتهامهم بالمحاباة والمجاملة على حساب الحق، أو بالسذاجة والغباوة، وقد برأهم الله من ذلك كله.

وهذا سعيٌ أيضًا إلى تجرئة مَنْ في قلوبهم مرض؛ من حقد أو حسد على أن يطلقوا ألسنتهم في حق علماء الأمة، وحاملي راية الكتاب والسنة، تحت شعار: تنبيه المسلمين ونصح الغافلين والمغفلين"[2].

٣. اعتماد الهيئات الإسلامية والمجامع العلمية على الشيخ الألباني:

كذلك كان الشيخ الألباني مرجعًا مهمًّا جدًّا لبعض الهيئات الإسلامية والمجامع العلمية؛ "فقد عرف قدره المشرفون على المراكز العلمية، مما دفع المشرفين على الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة حين تأسيسها أن يقع اختيارهم على الشيخ ليتولى تدريس الحديث وعلومه وفقهه في الجامعة"[3].

"واختارته كلية الشريعة في جامعة دمشق؛ ليقوم بتخريج أحاديث البيوع الخاصة بموسوعة الفقه الإسلامي التي عزمت الجامعة على إصدارها نحو عام ١٩٥٥م.

كذلك كلفه مكتب التربية العربي لدول الخليج بتحقيق كتب السنن الأربعة: سنن أبي داود والنسائي والترمذي وابن ماجه، وتمييز صحيحها من ضعيفها، فقام الشيخ بهذا العمل الجليل، فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خيرًا"[4].

وفيما يلي أخبار تدل على مكانته وذيع صيته:

١. اختير عضوًا في لجنة الحديث التي شكلت في عهد الوحدة بين مصر وسوريا؛ للإشراف على نشر كتب السنة وتحقيقها.

٢. طلبت منه الجامعة السلفية في بنارس (الهند) أن يتولى مشيخة الحديث فيها فاعتذر عن ذلك.

٣. طلب منه وزير المعارف في المملكة العربية السعودية الشيخ حسن عبد الله آل الشيخ سنة (١٣٨٨هـ) أن يتولى الإشراف على قسم الدراسات العليا للحديث في جامعة مكة المكرمة، وقد حالت بعض الظروف دون تحقيق ذلك.

٤. وقع عليه اختيار الملك خالد بن عبد العزيز رحمه الله ملك المملكة العربية السعودية الراحل؛ ليكون عضوًا في المجلس الأعلى للجامعة الإسلامية في المدينة المنورة من عام ١٣٩٥هـ، حتى عام ١٣٩٨هـ.

٥. خصصت له إدارة المكتبة الظاهرية بدمشق غرفة؛ ليتفرغ للبحث والتحقيق ولم يقع ذلك لأحد من قبله"[5].

---

١. مقدمة صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م، (١/ ٦).

٢. ردع الجاني المتعدي على الألباني، طارق عوض الله، مرجع سابق، ص١٢.

٣. حياة الألباني، محمد بن إبراهيم الشيباني، مرجع سابق، (١/ ٥٨، ٥٩).

٤. المرجع السابق، (١/ ٧٤) بتصرف.

٥. السابق، (١/ ٧٤، ٧٥).

وأخيرًا، فإن هذه هي الحقيقة التي نريد أن نجليها قبل الشروع في مناقشة هؤلاء المشككين.

فهل يعقل أن هؤلاء الأفاضل، وكل هذه المؤسسات الإسلامية والهيئات العلمية خفي عليها حال الشيخ الألباني، حتى جاء هؤلاء فعلموا ما لم يعلمه هؤلاء وعرفوا ما لم يعرفوه من حال الشيخ ؟!

أم الواقع أنهم هم المتعدون الجانون على الشيخ، وعلى هؤلاء الأفاضل؟

ثانيًا. حقيقة ما فعله الشيخ الألباني في الصحيحين:

"لقد اتهم المشككون سامحهم الله الشيخ الألباني بمخالفة إجماع الأمة والتعدي على الصحيحين، لمجرد أنه تكلم في بعض أحاديثهما أو أسانيدهما بما سبقه إليه أئمة هذا الشأن، أو بما أداه إليه اجتهاده ونظره.

ولو سلمنا جدلًا بأن الشيخ أخطأ في هذه المواضع، هل يقال: إنه تَعدَّى؟! إذن فكل الأئمة متعدون؛ لأنه ما من إنسان إلا ويصيب ويخطئ، إلا رسول الله ﷺ كما لا يخفى على العقلاء، فهل كل الأئمة متعدون عند هؤلاء المشككين؟!

إن أغلب الأحاديث التي تكلم فيها الشيخ قد سبقه إلى الكلام فيها أئمة أجلاء، فلو أن الدارقطني، وأبا علي الغساني، والذهبي، والنووي، وابن الصلاح، وابن حجر، وابن تيمية، وابن القيم، وغير هؤلاء ممن لا يحصون عددًا كانوا متعدين على الصحيحين إذًا لضاع العلم، ولأغلق الباب، وانقطع الخطاب، واستولت الزنادقة على المنابر، وضاع أصحاب الآثار والمحابر.

والمنصفون العارفون لحق الشيخ الألباني، والمقدرون له، يعرفون عنه خلاف ما ادعاه هؤلاء.

فقد رأيناه من المدافعين عن السنة، وعن مصادرها، لا سيما "الصحيحين" اللذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى، بلا خلاف بين أهل العلم نعلمه.

وما سمعنا له كلمة، وما قرأنا له مصنفًا ـ على كثرة ما صنف ـ إلا ونجد ذلك ونلمسه، ومن أنكر ذلك فليتهم نفسه وقلبه قبل أن يتهم الأبرياء"[1].

فإنه لما تعرض للكلام ولبيان الحق في بعض أحاديث "صحيح البخاري" التي تكلم فيها بعض الأئمة، قال بصدد بحثه الذي توصل فيه إلى صحة الحديث في الصحيحة: "إن حديثًا يخرجه الإمام البخاري في "المسند الصحيح" ليس من السهل الطعن في صحته لمجرد ضعف في إسناده؛ لاحتمال أن يكون له شواهد تأخذ بعضده وتقويه"[2].

لقد كان الشيخ يشدد النكير ويحمل حملة شعواء على كل من تسول له نفسه أن يتعدى على حديث واحد من أحاديث "الصحيحين" أو أحدهما؛ فمن هؤلاء أبو الفضل الصديق الغماري، فإنه قد ضعف حديثين، أحدهما في "الصحيحين"، والآخر في "صحيح مسلم"، فقام الشيخ مبينًا ضعف قوله وشذوذه في الحكم على هذين الحديثين بالضعف، وذكر ذلك في "آداب الزفاف" فقال: هذا الشيخ، قد عثرت له على حديثين ضعفهما من أحاديث البخاري ومسلم؛ **الأول**: حديث عروة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: "فُرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الحضر والسفر، فأُقِرَّت

---

١. ردع الجاني المتعدي على الألباني، طارق عوض الله، مرجع سابق، ص٤١، ٤٢.

٢. سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، مرجع سابق، (٤/ ١٨٥).

صلاة السفر، وزيد في صلاة الحضر"[1].

الثاني: حديث ابن عباس: "إن الله فرض الصلاة على لسان نبيكم ﷺ، على المسافر ركعتين، وعلى المقيم أربعًا، وفي الخوف ركعة "[2]. ثم أتبع ذلك ببيان صحتها، وتفنيد قول الشيخ فيهما بما يشفي الصدور والقلوب.

ويقول في "السلسلة الصحيحة"، بصدد حديث أخرجه مسلم: "واستدركه الحاكم وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه "، ووافقه الذهبي، قلت: فوَهِمَ مرتين: استدراكه على مسلم وقد أخرجه، وصححه تصحيحًا مطلقًا غير مقيد بكونه على شرط مسلم، ولعل هذا الوهم هو منشأ تقصير السيوطي في "الجامع الصغير" في عزوه الحديث للحاكم فقط، وانطلى ذلك على المناوي فلم يستدرك عليه خلافًا لغالب عادته، والغريب أنه قد عزاه في "الجامع الكبير" لمسلم أيضًا، فأصاب"[3].

ويقول في كتابه "نقد نصوص حديثية"، منكرًا على صاحبه: عزا أحاديث إلى بعض السنن الأربعة، بينما جاءت في الصحيحين أو في أحدهما موصولة لا معلقة؛ وهذا لا يجوز؛ لأن العزو للسنن لا يفيد الصحة، بخلاف العزو للصحيحين أو أحدهما، ففي ترك العزو إليهما إلى العزو إلى غيرهما ما يوهم عدم إخراجهما إياه، فضلًا عن تشكيك الطلاب في صحة الحديث؛ لأن السنن فيها الصحيح والضعيف كما هو معلوم[4][5].

ومما يهدم اتهامه بالتعدي على الصحيحين أننا وجدنا الشيخ رحمه الله قد دافع عن أحاديث كثيرة من أحاديث "الصحيحين" أو أحدهما، مما توجه إليهما الطعن من بعض المتقدمين أو المتأخرين، فقام الشيخ وشمَّر عن ساعديه، وأخذ في الدفاع عن الأحاديث بكل ما أُوتي من علم وحجة وبرهان.

فمن هذه الأحاديث:

- **حديث "من عادى لي وليًّا..."**[6].

فهذا الحديث تكلم فيه الذهبي والإمام ابن رجب الحنبلي، ودافع عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني ثم جاء الشيخ الألباني فذكر أدلة الحافظ ابن حجر في الصحيحة، ثم زادها بيانًا وبرهانًا حتى توصل إلى صحة الحديث، وهو يقول بعد أن ساق أدلة الحافظ ابن حجر: "هذا كله كلام الحافظ، وقد أطال النفس فيه، وحق له ذلك، فإن حديثًا يخرجه الإمام البخاري "في المسند الصحيح" ليس من السهل الطعن في صحته لمجرد ضعف في إسناده، لاحتمال أن يكون له شواهد تأخذ بعضده وتقويه"[7].

- **حديث "إذا مرض العبد أو سافر كُتب له مثل**

---

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: صلاة المسافرين، باب: صلاة المسافرين وقصرها، (٣/ ١٢٧١)، رقم (١٥٤٢).

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: صلاة المسافرين، باب: صلاة المسافرين وقصرها، (٣/ ١٢٧٢)، رقم (١٥٤٧).

٣. سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني، مرجع سابق، (٤/ ٢١٦).

٤. نقد نصوص حديثية، الألباني، ص٨، نقلًا عن: ردع الجاني المتعدي على الألباني، طارق عوض الله، مرجع سابق، ص٥٠.

٥. انظر: ردع الجاني المتعدي على الألباني، طارق عوض الله، مرجع سابق، ص٤٤: ٥٠.

٦. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الرقاق، باب: التواضع، (١١/ ٣٤٨)، رقم (٦٥٠٢).

٧. سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني، مرجع سابق، (٤/ ١٨٥).

ما كان يعمل مُقيمًا صحيحًا"[1].

وهـذا الحـديث ضـعَّفه الإمـام الـدارقطني، فجـاء الشيخ الألباني في "الإرواء" فصححه بـشواهد أربعـة، ثم قـال: "وفي البـاب أحاديـث أخـرى، وفـيما ذكرتـه كفاية".

وانتهى ببحثه إلى تصحيح الحديث[2].

- **حديث "عائشة في صفة صلاة النبي ﷺ"**[3].

وهذا الحديث أخرجه مسلم من طريق أبي الجوزاء، وضعّفه جَمْع مـن الأئمـة بالانقطـاع بـين أبي الجـوزاء وعائشة، فجـاء الـشيخ الألبـاني، فـصحح الحـديث في "الإرواء" وذكـر أقـوال المـضعفين، ثـم قـال: "لكـن الحديث صحيح إن شاء الله تعالى، فـإن للجملـة الأولى منه طريقًا أخرى عند البيهقي، ولسائره شواهد كثيرة في أحاديث متعددة يطول الكلام بإيرادها، وقد ذكرتهـا في "صحيح سنن أبي داود" رقم (٧٥٢)"[4].

وغـير ذلـك مـن الأحاديـث التـي قـام الـشيخ بتصحيحها بعد أن ضعفها غيره[5].

وليس الأمر كـما يظـن هـؤلاء؛ لأنـه كـما أوضـحنا ـ آنفًا ـ أن كتب السُّنة من صحاح، وسـنن، ومـسانيد، وجوامع، ومـصنفات، وأجـزاء، عـلى كثرتهـا وغـزارة الجهد الذي بُذل في تأليفها وتصنيفها وجمعها وتحقيقهـا والاستدراك عليها، والزيادة على مر العصور والأجيال فقد ظلـت بحاجـة إلى تحقيـق دقيـق، وإحاطـة أشـمل وأوسـع بأسـانيد الآثـار والـسنن، والأحاديـث التـي حشدت فيها كي تصير إلى حال مـن الـصحة، يطمـئن إليها الباحث وطالب العلم أكثر وأكثر.

ونحن نقـول لهـؤلاء وغـيرهم جميعًـا: إن في عمـل الشيخ الألباني في كتابه "مختصر صـحيح البخـاري" مـا يكفي للرد على مقالتكم وسؤالكم، ولـو كـان لكـم أن تتفرغوا ولو لقـراءة عمـل واحـد مـن أعـمال الـشيخ؛ لتحكموا بعد ذلك في عدل وإنصاف؛ لقلنا لكم قولـوا ما شئتم. ولكن ماذا كان يراد بهذا العلم العظيم ـ عِلـم السُّنة ـ لو أنه ظل أمانة عند هؤلاء ـ ومـا أضـيعها إذن من أمانة ـ ولم يجد في عقل الشيخ الألباني، وقلبه، وقـوة نفسه، وثبات صبره، واحتمال مثابرته ما وجد؟!"[6].

وإن الذي لا بـد أن نعلمـه جميعًـا أن الإجمـاع عـلى صحة أحاديث البخاري ومسلم حاصل في المتون فقط، فلا يشتمل صحة الأسانيد أيـضًا. وهـذا مـا صرح بـه بعض العلماء؛ يقول أبو إسحاق الإسفرائيني: "أهـل الصنعة مجمعون عـلى أن الأخبـار التـي اشـتمل عليهـا الصحيحان مقطوعٌ بها عن صاحب الشرع، وإن حصل الخلاف في بعضها فذلك خلاف في طرقها ورواتها"[7].

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجهاد والسير، باب: يكتب للمسافر مثلما كان يعمل في الإقامة، (٦/ ١٥٨)، رقم(٢٩٩٦).

٢. انظر: إرواء الغليل، الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، (٢/ ٢١).

٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الصلاة، باب: ما يجمع صفة الصلاة وما يفتتح به ويختتم به وصفة الركوع، (٣/ ١٠٦٣)، رقم (١٠٩٠).

٤. إرواء الغليل، الألباني، مرجع سابق، (٢/ ٢١).

٥. انظر: ردع الجاني المتعدي على الألباني، طارق عوض الله، مرجع سابق، ص٥٢: ٦١.

٦. حياة الألباني، الشيباني، مرجع سابق، (٢/ ٥٤٥: ٥٤٨) بتصرف.

٧. النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر، تحقيق: ربيع بن هادي عمير، دار الراية، الرياض، ط٤، ١٤١٧هـ، (٢/ ٣٧٧).

فهذا نصٌّ من ذلك الإمام في أن أسانيد "الصحيحين" قد وقع الخلاف في صحتها، ولم يحصل على صحتها الإجماع كما حصل على المتون.

وقد أشار إلى ذلك الإمام مسلم نفسه رحمه الله فقال: "إنما أدخلت من حديث أسباط بن نصر، وقطن، وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إليَّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم؛ فاقتصر على ذلك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات"[1].

فقول الإمام مسلم هذا يدل على أن في صحيحه رواية بعض الضعفاء إلا أن المتون ثابتة صحيحة من أوجه أخرى.

ويدل على ذلك صنيع الأئمة قديمًا وحديثًا؛ فإنهم قد يتكلمون في بعض أسانيد "الصحيحين" مع تسليم بصحة المتون؛ وذلك لأنهم يعلمون ـ كما قلنا ـ أنها ثابتة صحيحة من أوجه أخرى[2].

وفصل الخطاب أن الشيخ الألباني في حكمه على أي حديث سواء كان في الصحيحين أو في غير الصحيحين لم يحكِّم عقله أو رأيه، كما يفعل أهل الأهواء قديمًا وحديثًا، وإنما تمسك بما قاله العلماء في هذا الراوي أو ذاك وما تقتضيه قواعدهم في هذا العلم الشريف.

وأخيرًا نقول: إن هذا الشيخ بشر يطرأ عليه ما يطرأ على البشر من الخطأ والنسيان؛ لذا نجده يقول: "ولما كان من طبيعة البشر التي خلقهم الله عليها العجز العلمي المشار إليه في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ﴾ (البقرة: ٢٥٥)؛ كان بدهيًّا جدًّا ألا يجمد الباحث عند رأي أو اجتهاد له قديم، إذا ما بدا له أن الصواب في غيره من جديد، ولذلك نجد في كتب العلماء أقوالًا متعارضة عن الإمام الواحد في الحديث وتراجم رواته، خاصة الإمام أحمد، وعليه لا يستغربنَّ القارئ الكريم تراجعي عن بعض الآراء والأحكام على بعض الأحاديث أو الرواة، فإن لنا في ذلك بالسلف أسوة حسنة"[3].

ثالثا. اختصار الشيخ الألباني لكلام الإمام ابن حجر العسقلاني:

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في ترجمة "بشير بن المهاجر": "صدوق لين الحديث"[4].

ونقل الألباني هذه الكلمة مختصرة عند الكلام على بشير بن المهاجر في بعض كتبه، فقال عند الكلام على زيادة الحفر في قصة رجم ماعز بن مالك: "ذِكْر الحفر في هذا الحديث شاذٌّ، تفرد به بشير بن المهاجر، وهو لين الحديث، كما في "التقريب" للحافظ ابن حجر.

فحذف الشيخ قوله: "صدوق"؛ لعلمه أنها لا تفيد الراوي هنا؛ لأنها قرنت بما يدل على الضعف، وهو قوله: "لين الحديث"، فدل ذلك على أن الحافظ رحمه الله تعالى لا يريد من قوله "صدوق" أكثر من إثبات العدالة والصدق في اللهجة، وهذا لا ينازع فيه الشيخ الألباني؛ ولذا لم ير فائدة في ذكره، واكتفى بما يدل على درجته من

١. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (١/ ١٣١).
٢. المرجع السابق، (١/ ٦٥، ٦٦).
٣. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، (١/ ٣، ٤).
٤. تقريب التهذيب، ابن حجر، مرجع سابق، ص١٧٣.

حيث الضبط.

لكن المشككين أرادوا أن يستغلوا هذا للتشنيع على الشيخ الألباني، فاتهموه بأنه اقتصر على الشطر الأخير الذي يدل على التجريح، ولم يذكر قول الحافظ "صدوق".

ونحن نقول لهم: على رسلكم هونوا على أنفسكم ألا تعوا ما تقولون ؟! أما علمتم أن قولكم هذا يجركم إلى نسبة التناقض إلى الحافظ ابن حجر نفسه؟! إذ كيف يستقيم أن تكون كلمة الحافظ دالة على التوثيق والتضعيف في آن واحد ؟!

نعم لا يكون هذا إلا إذا حُمِل أحد شطري الكلمة على معنى غير المعنى المتبادر، ويكون هذا مستخدمًا على لسان المحدثين خاصة الحافظ ابن حجر الذي نطق بهذه الكلمة.

والمتتبع لأقوال الحافظ ابن حجر في الرجال يعلم أنه كثيرًا ما يطلق لفظ "صدوق" لا يريد به أكثر من إثبات العدالة، ويظهر ذلك إذا قرن هذه اللفظة بما لا يدل إلا على الضعف. وتظهر صحة هذا المسلك بكونه معروفًا عند المتقدمين، ويكون ثبوت العدالة في الراوي لا ينافي كونه ضعيفًا في حفظه وضبطه، كما لا يخفى.

فالحافظ ابن حجر حينما قال: "صدوق" لم يقيده بـ"الحديث"، فدل على أنه يريد العدالة، بينما قيد الأخرى فقال: "لين الحديث"، فدل على أن درجته عنده من حيث الضبط هي "لين الحديث" فمن اكتفى بذلك القدر من كلام الحافظ ابن حجر، إذا كان باحثًا عن ضبط الراوي، لا يقال: اختصر الكلام؛ لأن باقي الكلام لا يقدم ولا يؤخر في معرفة ضبطه، وإلا ففي الترجمة أقوال أخرى لِمَ لَمْ تلوموا عدم ذكرها، ففيه أنه "رُمي بالإرجاء" مع أن هذا يُعدُّ جرحًا عند بعضهم.

ومن نظر في "التقريب" للحافظ ابن حجر، وجد مصداق ما قلنا:

فقد قال في إبراهيم بن مهاجر "صدوق، لين الحفظ"[1].

وهذا صريح في أن الحكم المتعلق بالحفظ هو "لين" لا "صدوق".

وأكثر صراحة من ذلك: قوله في فرقد بن يعقوب السبخي: "صدوق عابد، لكنه لين الحديث، كثير الخطأ"[2].

فهذا صريح في أن قوله "صدوق" متعلق بالديانة، وأن "لين" متعلق بالحفظ واجتماعهما صحيح، إذا كان على هذا المحمل. وكثيرًا ما يقول الحافظ في التقريب: "صدوق كثير الخطأ" أو "صدوق سيء الحفظ".

وكثرة الخطأ وسوء الحفظ كيف يجتمعان مع الصدق إلا إذا حمل على العدالة فقط دون الضبط ؟!

والحاصل أن لفظ "صدوق" إذا قرنه الحافظ ابن حجر بما يدل على الضعف، لم يكن معناه عنده هو المراد به عند الإطلاق، وإنما لا يريد الحافظ به حينئذٍ إلا إثبات العدالة ونفي تعمد الكذب، وأنت إذا كنت باحثًا عن مرتبة الراوي من حيث الحفظ والضبط، لا غضاضة عليك إذا اكتفيت بما يدل على ذلك، ولم تذكر لفظ: "صدوق"؛ إذ هي لا تفيد في بحثك، فذكرها وعدم ذكرها سواء، وهذا ما فعله الشيخ الألباني

---

١. تقريب التهذيب، ابن حجر، مرجع سابق، ص١١٦.

٢. المرجع السابق، ص٧٨٠.

رحمه الله وما إلى ذلك من فقهه وفهمه لاصطلاحات الأئمة.

وأما أنتم أيها المشككون، فقد جركم اتهامكم هذا إلى أن نسبتم التناقض للحافظ ابن حجر نفسه، بجهل أو بتجاهل نسأل الله السلامة[1].

رابعًا. براعة الألباني وتمكنه في اللغة العربية:

لقد كان الشيخ الألباني رحمه الله متمكنًا في اللغة العربية وليس أدل على ذلك من تعلمه على أيدي مشايخ دمشق، فقد درس في البداية على يد والده؛ حيث وضع له برنامجًا مركزًا قام من خلاله بتعليمه القرآن والتجويد والصرف، ومعهما مذهبه الحنفي.

كما شارك في تعليمه بعض العلوم الدينية والعربية على الشيوخ من أصدقاء والده مثل: الشيخ سعيد البرهاني؛ إذ قرأ عليه كتاب "مراقي الفلاح"، وبعض الكتب الحديثة في علوم البلاغة.

ونال إجازة في الحديث من الشيخ راغب الطباخ علَّامة حلب في زمانه، وذلك تقديرًا له، واعترافًا منه لإقباله على هذا العلم وبراعته فيه[2].

يقول الشيخ عندما تحدث عن مهنة إصلاح الساعات: "لقد يسرت لي تعلم العربية، ولو ظللنا في ألبانيا لما توقعت أن أتعلم منها حرفًا. ولا سبيل إلى كتاب الله وسنة رسوله إلا عن طريق العربية"[3].

إذن، فهذا اعتراف منه بأنه تعلم العربية وتمكن منها، ساعده على ذلك مهنته التي كان يعمل بها طلبًا للرزق وهي تصليح الساعات، ثم يعترف بأنه لا سبيل إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ إلا عن طريق تعلم العربية وإجادتها.

ويقول الشيخ عن بداية ولعه بالقراءة في أول حياته: "أول ما ولعت بمطالعته من الكتب القصص العربية، كالظاهر بيبرس، وعنترة، والملك سيف، وما إليها".

وهكذا وجدنا أن الشيخ بدأ حياته بقراءة القصص العربية المشهورة التي زادت من تعلمه اللغة وتمكنه فيها.

ثم يقول الشيخ موضحًا بداية عمله في علوم الحديث، واستخدامه لكتاب "غريب الحديث" لابن الأثير، والقاموس عندما تستغلق عليه كلمة في فهم حديث: "أثناء عملي بالأحاديث تمر بي بعض منها لا أفقه بعض ألفاظها، وبالتالي أتبين المعنى المراد من الحديث كله، فقلت: لماذا لا أشرح كل هذه الألفاظ في الهامش، وتكون لي مذكرة ومساعدة على فهم الحديث. وبعد أن وصلت إلى نصف المجلد ـ من كتاب المغني ـ ألقيته ورجعت أنسخه من جديد على هذه الخاطرة الجديدة، وكلما مررت بحديث فيه كلمة مغلقة عليّ أستعين بغريب الحديث لابن الأثير وبالقاموس، وأكتب المعنى في الهامش حتى توسع الأمر، وصار التعليق أكثر من المتن، وهكذا حتى انتهى الكتاب"[4].

أفمن كان ذلك حاله من الرجوع إلى المعاجم والقواميس وغريب ألفاظ الحديث يكون جاهلًا باللغة العربية وأسرارها؟!

---

١. انظر: ردع الجاني المتعدي على الألباني، طارق عوض الله، مرجع سابق، ص٤١٥: ٤٢٠.

٢. حياة الألباني، محمد بن إبراهيم الشيباني، مرجع سابق، (٢/ ٥٠٩) بتصرف.

٣. المرجع السابق، (١/ ٤٨) بتصرف.

٤. السابق، (١/ ٥٠) بتصرف.

وليس أدل على تمكنه في العربية وإجادته لها إجادة تامة من مؤلفاته المختلفة في الحديث، والفقه، واللغة، وكلها تشهد بقدرته الفائقة على فهم اللغة ومعرفة أسرارها، وهذا يظهر واضحًا جليًّا في شرحه للأحاديث والتعليق عليها، ومن مؤلفاته التي تشهد بذلك:

- صحيح الترغيب والترهيب.
- اللحية في نظر الدين.
- صلاة العيدين في المصلى هي السُّنة.
- فهرس مسند الإمام أحمد بن حنبل في مقدمة المسند.
- نقد نصوص حديثية في الثقافة العامة.
- الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام.
- منزلة السُّنة في الإسلام.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيِّء في الأمة.
- حجاب المرأة المسلمة.
- دفاع عن الحديث النبوي والسيرة.
- التوسل: أحكامه وأنواعه.
- وجوب الأخذ بأحاديث الآحاد في العقيدة.
- أحكام الجنائز.
- آداب الزفاف في السُّنة المطهرة.

فهل كان يكتب هذه الكتب وهو لا يجيد اللغة العربية؟! وكيف كان يكتبها؟ ولماذا لم يؤخذ عليه ذلك من قبل العلماء المتخصصين في علوم اللغة ؟!

"وقد ذكر رجل أمام الأستاذ محمد إبراهيم شقرة أن الألباني رجل لا يحسن العربية، فرد عليه الأستاذ قائلًا: خذ مقدمة من مقدمات كتبه وحاول أن تكتب مثلها، ثم نقارن ما كتبت بما كتب الشيخ، فسكت الرجل ولم يرد بشيء.

أما زعمهم أنه غير عربي، فهل كان ابن فارس، والزجاج، والمبرِّد، والبخاري، وأبو حنيفة، والترمذي، والزمخشري، وسيبويه، وغيرهم كثير، هل كانوا عربًا[1]؟!

لقد كان معظمهم أقطاب العلم الذين نُقل عنهم في كل العلوم الإسلامية، من نحو، وحديث، وفقه، ولغة، وبلاغة، وتفسير، وأدب، فهل عاب كل هذه العلوم أن كان كل أقطابها من غير العرب؟!

ثم إن هؤلاء جميعًا درسوا اللغة وتمكنوا منها، ونحن بدورنا أخذنا عنهم القواعد التي أرسوها في كل تخصصاتهم.

إذن فلماذا يعيبون على الألباني أنه غير عربي؟! هل كان الألباني بدعًا في ذلك؟!

الخلاصة:

- يُعدُّ الشيخ الألباني من أئمة الجرح والتعديل في العصر الحديث، فقد وقف حياته على العمل لإحياء السُّنة النبوية بالنظر في كتب السلف الصالح وتوجيهها التوجيه السليم.
- لقد كان الشيخ الألباني رحمه الله مرجعًا لكثير من أهل العلم الذين أرادوا دراسة الحديث وأصوله، فكانوا يلتقون به ويسمعون منه، ويحضرون مجالسه، ويراسلونه، حيث إنه استطاع بفضل الله أن ينقي السُّنة النبوية ويميز صحيح الحديث من موضوعه.

---

١. السابق، (٢/ ٥٠٧).

• مما يدل على مكانة هذا الشيخ ونبوغه في هذا الميدان، أنه أصبح مرجعًا أساسيًّا لبعض الهيئات والمجامع والجامعات الإسلامية في كل مكان.

• لم يخالف الشيخ الألباني إجماع الأمة على صحة "الصحيحين" ولم يتعد عليهما كما يدعي هؤلاء، ولكنه تكلم على بعض أسانيدها، كما تكلم غيره من سلف الأمة، أما المتون فإن الإجماع عام على صحتها، وهذا ما أداه إليه اجتهاده ونظره، والمجتهد قد يخطئ أو يصيب. ثم إننا لو سلَّمنا جدلًا أنه أخطأ فهل يُعدُّ هذا تعديًا منه على الصحيحين ؟! إن هذه العصمة من الخطأ مطلقًا لا تكون إلا لرسول الله ﷺ.

• ومما يُبطِل هذا الاتهام أن الشيخ كان ينكر على من يعزو أحاديث الصحيحين إلى غيرهما من كتب السُّنة؛ لأنه يعلم مدى صحة ما في الصحيحين، كذلك فإنه ينكر على من يعزو حديثًا إليهما وليس الحديث فيهما.

• لقد دافع الشيخ عن أحاديث الصحيحين مما وجه إلى بعضها من طعون من قِبَل بعض المتقدمين أو المتأخرين، فقام الشيخ رحمه الله وشمر عن ساعديه، وأخذ في الدفاع عن هذه الأحاديث بكل ما أُوتي من علم وحجة.

• أما عن حذف الشيخ لقول الحافظ ابن حجر: "صدوق"، فهذا يدل على تمكنه وحذقه لهذا العلم؛ حيث إنها لا تفيد الراوي هنا؛ لأنها تثبت عدالته وصدقه والتزامه الديني، أما ما يدل على ضعفه في الحديث فقوله: "لين الحديث"، ولذا لم ير الشيخ فائدة في ذكر هذه الكلمة "صدوق"، فاكتفى بما يدل على درجته من حيث الضبط وهو ما كان يريده في بحثه، فهل بعد هذا يتهمونه رحمه الله بالتعدي على الصحيحين أو بالخيانة العلمية ؟!

• لقد كان الشيخ رحمه الله من الدعاة إلى التمسك بالسُّنة مهما كلفه ذلك من جهد؛ ولذلك أحيا الله على يديه كثيرًا من السنن التي تركتها الأمة، فهو بحق إمام هذه الأمة في عصرنا في علم الحديث وعلومه.

• لقد كان الألباني رحمه الله بارعًا في العربية، فهو القائل: إن علم الحديث يتطلب إجادة اللغة العربية إجادة تامة، ومعرفة خفاياها وأسرارها، كما يدل على ذلك أنه تتلمذ على أيدي مشايخ دمشق، وأخذ إجازة الحديث على يد أحدهم، فهل كان يقبل أحدهم أن يعطيه الإجازة، وهو لا يدري عن اللغة شيئًا ؟!

• إن مما يدل على إجادته للعربية، تلك المؤلفات التي كتبها باللغة العربية. والتي وجدت رواجًا بين القراء والمتخصصين في أنحاء العالم الإسلامي، ولم نسمع عن أحد أنه نقد مؤلفاته، بسبب ضعف في اللغة أو قصور فيها.

• عاش الألباني حياته كلها في دمشق منذ طفولته، فتعلم في مدارسها على أيادي مشايخها، فكيف يتهم بأنه غير عربي؟! وهل كل علماء الأمة جميعًا كانوا عربًا؟! ألم يكن سيبويه غير عربي، وهو إمام اللغة والنحو؟ وأمثاله كثير، كالبخاري صاحب أصح كتاب من كتب السنة، والترمذي صاحب السنن، والزمخشري وغيرهم كثير.

المصادر والمراجع

- اتهامات لا تثبت، سليمان بن صالح الخراشي، مكتبة الرشد، السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- الاجتهاد في الإسلام: تحرير وتنوير، طه حبيشي، مكتبة رشوان، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليل بن عبد الله القزويني، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- الإسرائيليات في التفسير والحديث، محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٥، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- أسس الحكم على الرجال حتى نهاية القرن الثالث الهجري، عزيز رشيد محمد الدايني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.
- الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة، د. ت.
- إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية وبعض المسائل الشرعية، الشريف حاتم بن عارف العوني، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- أضواء على التاريخ الإسلامي، فتحي عثمان.
- أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، مطبعة صور الحديثة، بيروت، ط٢، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م.
- أعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، تحقيق: طه عبد الرءوف، دار الجيل، بيروت، د. ت.
- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، السخاوي.
- الأم، الشافعي، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، دار العقيدة، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.
- الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، ابن عبد البر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، سوريا، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- بحوث في تاريخ السنة المشرفة، أكرم ضياء العمري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط٢، ١٩٧٢م.
- بحوث في تاريخ السنة، أكرم ضياء العمري.
- البداية والنهاية، ابن كثير، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٩٨م.
- البداية والنهاية، ابن كثير، دار التقوى، القاهرة، ٢٠٠٤م.

- بدائع الفوائد، ابن القيم، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا وآخرين، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- بغية النقاد والنقلة، ابن الموَّاق.
- تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين، الدار السلفية، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- تاريخ الأمم والملوك، الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- تاريخ الثقات بترتيب الهيثمي، أحمد بن عبد الله العجلي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
- التاريخ الكبير، البخاري، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، د. ت.
- تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦م.
- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- تاريخ دمشق، ابن عساكر، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- تاريخنا المفترى عليه، يوسف القرضاوي، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٦م.
- تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، تحقيق: محمد سعيد السناري، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت، ط٣، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- التحرير والتنوير، ابن عاشور، دار سحنون، تونس، د. ت.
- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة دار التراث، مصر، ط٢، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عزت علي عطية وموسى محمد علي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٨٠م.
- تذكرة الحفاظ، الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- تغليق التعليق، ابن حجر، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- تقريب التهذيب، ابن حجر، تحقيق: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.

- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: أبي عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، مصر، ط٢، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، تحقيق: أبي إسحاق إبراهيم الدمياطي ومحمد عبد الكبير البكري، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، ١٣٧٨هـ/ ١٩٦٧م.
- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن المعلمي اليماني، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٠٦هـ.
- تهذيب الأسماء واللغات، النووي، ط١.
- تهذيب التهذيب، ابن حجر، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- توثيق السنة في القرن الثاني الهجري: أسسه واتجاهاته، رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، مصر، ط١، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨١م.
- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، الأمير الصنعاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، د. ت.
- الثقات، ابن حبان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- ثلاث رسائل في الصلاة، عبد العزيز بن باز.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، مكتبة التوعية الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.
- جريدة الأهرام، ١٢ ذو الحجة ١٣٨٢هـ/ ٢٦ مايو ١٩٦٣م.
- جناية الشيخ محمد الغزالي على الحديث وأهله، أشرف عبد المقصود بن عبد الرحيم، مكتبة الإمام البخاري، مصر، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
- جواب المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدَّة، مكتب المطبوعات الإسلامية، سوريا، ط١، ١٤١١هـ.

- الجواهر والدرر، السخاوي.
- جولة تاريخية في عصر الخلفاء الراشدين، محمد السيد الوكيل.
- حجية السُّنة ورد الشبهات التي أثيرت حولها، الجامعة الدولية بأمريكا اللاتينية، برنامج البكالوريوس، طبعة خاصة.
- الحديث والمحدثون، محمد محمد أبو زهو، مطبعة مصر، القاهرة، ط١، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م.
- حكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، أشرف بن سعيد، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصفهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ.
- حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه، محمد بن إبراهيم الشيباني، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ط٢، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- خصائص أهل الحديث والسنة و بيان منهجهم وفضائلهم والدفاع عنهم، محمد محب الدين أبو زيد، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- الداء والدواء، ابن القيم، تحقيق: محمد جميل غازي، مكتبة المدني، القاهرة، د. ت.
- دراسات في منهج النقد عند المحدثين، محمد علي قاسم العمري، دار النفائس، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- الدرة فيما يجب اعتقاده، ابن حزم.
- دفاع عن الحديث النبوي، أحمد عمر هاشم، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، محمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- دفاع عن سنة الرسول ﷺ، علاء الدين رجب، دار الصابوني، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- دفع الشبهات عن السنة النبوية، عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مكتبة الإيمان، القاهرة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- دليل المسلم الحزين، حسين أحمد أمين، دار العين، القاهرة، ط١١، ٢٠٠٧م.
- ديوان الإمام الشافعي، تحقيق: شتيوي، دار الغد الجديد، مصر، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى، أحمد بن عبد الله الطبري، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٦هـ.
- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، أبو الحسن علي بن بسام الشنتريني، تحقيق: إحسان عباس، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ط١، ١٩٨١م.

- ذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ.
- الرحلة في طلب الحديث، الخطيب البغدادي، تحقيق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- الرد على شبهات أحمد الكاتب حول إمامة أهل البيت، السيد سامي البدري، مطبعة قم ـ شريعت، طهران، ط٣، ١٤٢١هـ.
- الرد على شبهات المستشرقين ومن شايعهم من المعاصرين حول السنة، أحمد محمد بوقرين، الجامعة الأمريكية المفتوحة،ت.
- ردع الجاني المتعدي على الألباني، طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة التوعية الإسلامية، مصر، ط٢، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.
- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، سوريا، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردَّهم، الذهبي، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، الوزير اليماني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- سؤالات أبي داود، الإمام أحمد بن حنبل.
- سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام، الصنعاني، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين، رءوف شلبي، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ١٩٨٧م.
- السنة المطهرة بين أصول الأئمة وشبهات صاحب فجر الإسلام وضحاه، سيد أحمد رمضان المسير، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨١م.
- السنة المطهرة والتحديات، نور الدين عتر، دار المكتبي، دمشق، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

- السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، محمد الغزالي، دار الشروق، القاهرة، ط١٤، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعياء، حمدي عبد العظيم الصعيدي، مكتبة أولاد الشيخ، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
- السنة النبوية وعلومها، أحمد عمر هاشم، مكتبة غريب، القاهرة، ط٢.
- السنة النبوية: حجية وتدوينًا، محمد صالح الغرسي، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- السنة في مكانتها وفي تاريخها، عبد الحليم محمود، دار غريب، القاهرة، د. ت.
- السنة قبل التدوين،محمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- السنة المفترى عليها، سالم البهنساوي، دار الوفاء، مصر، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي، دار السلام، القاهرة، ط٣، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- سنن ابن ماجه، ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د. ت.
- سنن البيهقي الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- سنن الترمذي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، د. ت.
- سنن الدارمي، عبد الله أبو محمد الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- السنن الكبرى، البيهقي.
- السنن الكبرى، النسائي، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن علي النسائي، جمعية المكنز الإسلامي، القاهرة، د. ت.
- سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- سيرة الإمام البخاري، عبد السلام المباركفوري، إدارة البحوث الإسلامية، الهند، د. ت.
- الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية: عرض وتفنيد ونقض، عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب، ابن العماد الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- شرح الشفا، الملا علي القاري، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ت.
- شرح علل الترمذي، ابن رجب، تحقيق: نور الدين عتر، دار الرشد، الرياض، ط٤، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

- شرح مشكل الآثار، الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- شرح معاني الآثار، الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض، دار الكتب العلمية، بيروت.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- صحيح ابن خزيمة، ابن خزيمة النيسابوري، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- صحيح مسلم بشرح النووي، النووي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- صحيح وضعيف سنن ابن ماجه، محمد ناصر الدين الألباني.
- صحيح وضعيف سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني.
- صحيح وضعيف سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني.
- صحيح وضعيف سنن النسائي، محمد ناصر الدين الألباني.
- صريح السنة، ابن جرير الطبري، تحقيق: بدر يوسف المعتوق، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- الضعفاء الكبير، العقيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٩٨م.
- ضوابط الجرح والتعديل، عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، مكتبة العبيكان، الرياض، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- طبقات الحفاظ، السيوطي.
- طبقات الحنابلة، أبو الحسين ابن أبي يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، د. ت.
- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٣٨٣هـ.
- الطبقات الكبير، ابن سعد، تحقيق: علي محمد عمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- ظلال الجنة في تخريج السنة، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

- عدالة الصحابة في ضوء القرآن والسنة النبوية ودفع الشبهات، عماد السيد الشربيني، مكتبة الإيمان، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- العقد الفريد، ابن عبد ربه، تحقيق: أحمد أمين وآخرين، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- علل الحديث، ابن أبي حاتم الرازي.
- العلل ومعرفة الرجال، الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: وصيِّ الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- العلل ومعرفة الرجال، الإمام أحمد بن حنبل.
- العواصم والقواصم في الذبِّ عن سنة أبي القاسم، محمد بن إبراهيم الوزير اليماني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود، شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- الغارة على السنة النبوية، الحسن العلمي، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤٢٤هـ.
- غريب الحديث، ابن قتيبة، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٧هـ.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- فتح القدير الجامع بين فنَّي الرواية والدراية من علم التفسير، الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، مصر، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- فجر الإسلام، أحمد أمين، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط٣، ١٣٥٤هـ.
- فصل الخطاب في سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ، علي محمد محمد الصَّلابي، دار الإيمان، الإسكندرية، ٢٠٠٢م.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، تحقيق: محمد إبراهيم نصر و عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- فضائل الصحابة ومناقبهم، الدارقطني.
- في السنة النبوية ومصطلح الحديث، حسين سمرة، دار الهاني، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- قصة الهجوم على السنة، علي أحمد السالوس، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- القول المنيف في حكم العمل بالحديث الضعيف، فواز أحمد زمرلي، دار ابن حزم، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو، جدة، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل، ابن قدامة المقدسي، دار العقيدة، القاهرة، د. ت.
- الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، ابن خزيمة، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط٥، ١٩٩٤م.
- كتاب ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدَّة، مكتب المطبوعات الإسلامية، سوريا، ط٤، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- كتاب الضعفاء والمتروكين، الدارقطني، تحقيق: السيد صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- كتاب الضعفاء والمتروكين، النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، دار الوعي، سوريا، ط٢، ١٤٠٢هـ.
- كشف الظنون، حاجي خليفة.
- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي، تحقيق: أبي إسحاق إبراهيم الدمياطي، مكتبة ابن عباس، مصر، ٢٠٠٢م.
- كيف ولماذا التشكيك في السنة؟ أحمد عبد الرحمن، مكتبة وهبة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: خليل بن محمد العربي، دار المؤيد، السعودية، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: غنيم بن عباس غنيم، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- لمحات في أصول الحديث، محمد أديب الصالح.
- المؤتلف والمختلف، الدارقطني، تحقيق: موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- المتكلِّمون في الرجال، السخاوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، سوريا، ط٤، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

- مجلة البحوث الإسلامية، مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والدعوة والإفتاء والإرشاد.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.
- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، مصر، ط٣، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- المجموع شرح المهذب، النووي، دار الفكر، بيروت، د. ت.
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- مختصر المزني، إسماعيل المزني، دار المعرفة، بيروت، د. ت.
- المدخل لدراسة السنة النبوية، يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٥، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- مرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايات الإخباريين، أكرم ضياء العمري، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، د. ت.
- مرويات غزوة بني المصطلق، إبراهيم قريبي، عمادة البحث العلمي، المدينة المنورة، د. ت.
- المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- المستشرقون والقرآن، إسماعيل سالم عبد العال، مجلة دعوة الحق، تصدرها رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، السنة التاسعة، العدد (١٠٤)، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- المسند، أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م.
- مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود الفارسي الطيالسي، دار المعرفة، بيروت، د. ت.
- مسند أبي يعلى الموصلي، أبو يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة قرطبة، القاهرة، د. ت.
- مشكاة المصابيح، الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- مصنف عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- المصنف في الأحاديث والآثار، ابن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: سعيد اللحام، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- مطمح الأنفس ومسرح التأنس في مِلَح أهل الأندلس، ابن خاقان الإشبيلي، تحقيق: محمد علي شوابكة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٣هـ.

- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.
- معرفة الثقات، أحمد بن عبد الله العجلي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- معرفة الرجال، يحيى بن معين، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د. ت.
- مفاتيح الغيب، الرازي.
- مفتاح دار السعادة، ابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، الأشعري، تحقيق: هلموت ريتر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣.
- الموطأ، الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.
- الموطأ، الإمام مالك، جمعية المكنز الإسلامي، القاهرة، د. ت.
- مكانة الصحيحين والدفاع عن صحيح مسلم، أبو عمر عبد العزيز العتيبي الأثري، شركة غراس، الكويت، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م.
- مناقب الإمام أحمد، ابن الجوزي.
- مناقب الشافعي، البيهقي.
- منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل، محمد سعيد حوى.
- منهج عمر بن الخطاب في التشريع، محمد بلتاجي، دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود، محمود خطاب السبكي، تحقيق: محمد محمد داود، دار المنار، القاهرة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- المهدي المنتظر وأدعياء المهدية، محمد بيومى، مكتبة الإيمان، مصر، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- الموقظة في علم مصطلح الحديث، الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، سوريا، ط٣.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، د. ت.
- نقد مجازفات الدكتور حمزة المليباري، أحمد بن صالح الزهراني، دار الإمام مالك، أبو ظبي، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- نقد نصوص حديثية، الألباني.
- نقض التأسيس في الرد على أساس التقديس، ابن تيمية.

- النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر، تحقيق: ربيع بن هادي عمير، دار الراية، الرياض، ط٤، ١٤١٧هـ.
- نونية ابن القيم، ابن قيم الجوزية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٤١٧هـ.
- وفَيَات الأعيان وأنباء أبناء هذا الزمان، ابن خلّكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط٧، ١٩٩٤م.



موسوعة

بيان الإسلام

الرد على الافتراءات والشبهات

القسم الثالث: السنة النبوية

المجلد الثالث

ج ٥

شبهات حول الأئمة والرواة

إعداد

نخبة من كبار العلماء



العنوان:
موسوعة بيان الإسلام
الرد على الافتراءات والشبهات
القسم الثالث: السنة النبوية
المجلد الثالث (ج٥، ج٦، ج٧)

إعداد:
نخبــة مــن كبــار العلمــاء

إشراف عام:
داليــا محمــد إبراهيــم

الترقيم الدولي: 1-4430-14-977
رقم الإيداع: 2011/17882
الطبعة الأولى: يناير 2012



أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1938

تليفـون: 33466434 - 33472864 02
فاكــس: 33462576 02
خدمة العملاء: 16766
Website: www.nahdetmisr.com
E-mail: publishing@nahdetmisr.com

21 شارع أحمد عرابي -
المهندسين - الجيزة